



◆ التقرير السنوي ◆
قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2011





◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية 2011



◆ الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

◆ المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

◆ مندوب الحكومة

السيد خالد سفير

◆ المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

يونيو 2012

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2011

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالته، طبقاً للمادة 57 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2011، وهي السنة الثالثة والخمسون لمعهد الإصدار.

فهرس

viii-i المقدمة

الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
27	2.1 الإنتاج الوطني
41	3.1 سوق الشغل
49	4.1 الطلب
57	5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية
61	6.1 التضخم
72	7.1 ميزان الأدياءات
86	8.1 المالية العمومية
99	9.1 السياسة النقدية
113	10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة
133	11.1 أسواق الأصول والدين الخاص

الجزء 2 : أنشطة البنك

148	1.2 الحكامة
163	2.2 مهام البنك
188	3.2 موارد وبيئة العمل
196	4.2 التواصل والتعاون

الجزء 3 : البيانات المالية لبنك المغرب

209	1.3 حصيلة بنك المغرب
212	2.3 حساب العائدات والتكاليف
221	3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية
224	4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة
229	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
231	6.3 مصادقة مجلس البنك

233 الملحقات الإحصائية

291 المحتويات

مولاي.

تميزت سنة 2011 بمناخ دولي فرض إكراهات سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد تراجع نمو الاقتصاد العالمي من 5,3% إلى 3,9%. وبشكل أكثر حدة في الدول المتقدمة. لاسيما لدى شركائنا الرئيسيين. ليتوقف بذلك الانتعاش الهش الذي بدأ في عام 2010 بعد الانكماش الذي تم تسجيله في سنة 2009. وأصبح هذا التباطؤ ملموسا بشكل أكبر ابتداء من الربع الثاني من السنة. بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتأثيرات الزلزال الذي ضرب اليابان وكذا تبعات تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو.

فقد تأثر سلبا النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وخصوصا منطقة الأورو. بالحلقة المفرغة الناتجة عن التفاعلات بين تدهور ملاءة البنوك، وتسارع وتيرة تخفيض ديونها وإعادة رسملتها، وضعف أداء أسواق المعاملات بين البنوك، وانكماش الائتمان. وفي هذا السياق الذي تميز بفقدان الثقة وبروز خلافات سياسية بين بلدان المنطقة، أدى الضغط المتزايد للأسواق على الحكومات والبنوك إلى تسريع وتيرة تحسين وضعية المالية العمومية. وفي المقابل، ظل النمو قويا في الاقتصادات الصاعدة، لكنه تأثر تدريجيا بضعف الطلب الخارجي من البلدان المتقدمة وتشديد الظروف النقدية المحلية. في ظل هذه الظروف، تراجع حجم التجارة العالمية وتدفقات الرساميل وتفاقمت عموما اختلالات الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وظلت السياسات النقدية على مدار السنة تيسيرية على العموم، بحيث أبقت البنوك المركزية في الدول المتقدمة على أسعار الفائدة الرئيسية عند مستويات منخفضة استثنائية، وقامت بالعديد من إجراءات التيسير الكمي بغية التخفيف من الضغوط الكبيرة على السيولة وتمكين أسواق المعاملات بين البنوك وأسواق السندات الحكومية من استعادة أدائها الطبيعي. وعلى العكس من ذلك، نهجت البلدان الصاعدة والنامية الكبرى سياسة نقدية أكثر تقييدا، إذ واصلت بنوكها المركزية سياسة التشديد النقدي التي بدأت في عام 2010، وذلك من أجل التصدي لبوادر فورة النشاط الاقتصادي.

ورغم هذه الشكوك المتعددة والتحويلات السياسية والاجتماعية التاريخية التي همت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برمتها، أبان الاقتصاد الوطني، الذي أصبح أكثر ارتباطا بالدورة الاقتصادية لمنطقة الأورو، عن قدرة متميزة على الصمود.

فقد ارتفع نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 3,6% في عام 2010 إلى 5% مدفوعا في جزء منه بالأداء الجيد للقطاع الفلاحي. وأيضا بالنشاط غير الفلاحي الذي حقق نموا بنسبة 5,2% على الرغم من ارتباطه القوي بالمحيط الخارجي. كما سجل الاستهلاك النهائي للأسر أداء جيدا بفضل متانة القوة الشرائية وارتفاع التحويلات من الخارج والتحكم في التضخم. وكانت مساهمة الاستثمار أيضا مهمة. مع تحسن ملموس في وتيرة نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 5,1% من حيث القيمة الإسمية في عام 2011. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل البطالة بمقدار 0,2 نقطة مئوية ليصل إلى 8,9%.

وعلى مستوى السياسة النقدية، تميزت السنة بضعف الضغوط التضخمية. وخلال اجتماعاته الأربع لهذه السنة، ارتأى مجلس البنك أن الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في 3,25% يتلاءم مع التقييم الذي أجراه للمخاطر المحيطة باستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وقد عمل البنك المركزي كذلك على تدبير السيولة بشكل فعال من أجل الحفاظ على التمويل الكافي للاقتصاد. ولتخفيف ضغط السيولة البنكية، تقرر استثناء الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي وتم القيام لأول مرة بعملية إعادة شراء لأجل 3 أشهر.

وارتفعت الكتلة النقدية في سنة 2011 بنسبة 6,4% بدلا من 4,9% في عام 2010. مما يعكس تسارع وتيرة نمو جميع مكوناتها باستثناء الأصول النقدية الأخرى التي تراجعت. لاسيما سندات هيئات التوظيف الجماعي للتقييم المنقولة النقدية وشهادات الإيداع. ويعزى تطور الكتلة النقدية إلى زيادة الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 22% والقروض البنكية بنسبة 10,5%. وهو معدل أسرع مما تم تسجيله في عام 2010 وينسجم على العموم مع الأسس الماكرواقتصادية. في ظل هذه الظروف، بلغت نسبة المتوسط السنوي لجاري القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي 85,6% في عام 2011 بدلا من 81,3% في سنة 2010. وبعد شبه استقرار في العام الماضي، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 12,5% بفعل استمرار تدهور الحسابات الخارجية. ومن جهتها، ارتفعت الموارد غير النقدية من 6,5% سنة 2010 إلى 10,2%. وسجلت مجموعات التوظيفات السائلة تباطؤا ملحوظا في نموها السنوي. من 25,1% في عام 2010 إلى 6,6% في سنة 2011.

في أسواق الأصول، تراجع مؤشر مازي بحوالي 13%. بعد أن حقق زيادة تفوق 20% في عام 2010. وفي سوق سندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض الصادرة عن القطاع الخاص، كانت الإصدارات أقل من العام

السابق، بينما شهد سوق تدبير الأصول ارتفاع صافي المبلغ الجاري الذي تديره هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 3%، بعد نمو بحوالي 20,8% في عام 2010. وواصل سوق العقار، الذي يتم قياسه بمؤشر أسعار الأصول العقارية، الانتعاش الذي بدأ في عام 2010، مسجلا بذلك زيادة قدرها 2,7% في عام 2011، بعد انخفاض بنسبة 1,6% في سنة 2009.

وحافظ القطاع البنكي والمالي الوطني على متانته وصموده على الرغم من التحديات المتزايدة التي فرضتها الظرفية. فقد بلغ متوسط نسبة ملاءة البنوك على أساس مجمع 12,4% في نهاية دجنبر 2011، مقابل 12,7% في سنة 2010. واستقر معدل القروض المتعثرة في 4,7%. ليشتمل رغم ذلك تدهور جودة القروض المقدمة إلى بعض القطاعات، خصوصا الإنعاش العقاري والسياحة والنقل البحري. وأمام هذه الوضعية، طلب بنك المغرب من البنوك زيادة مخصصات تغطية هذه المخاطر القطاعية.

إن تحقيق هذه النتائج الإيجابية عموما، في مناخ إقليمي ودولي غير مستقر، يرجع بالأساس إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي، الذي كان استثنائيا في المنطقة، وكذا إلى التدبير الماكرواقتصادي الحذر خلال العقدين الماضيين، مما مكن من توفير هوامش للتحرك على مستوى الميزانية، غير أن التوجه التوسعي المتزايد للمالية العمومية، الذي دُعِم بالتأكيد الصمود القوي للطلب الداخلي، أدى إلى تدهور كل من قابلية استمرار المالية العمومية والحسابات الخارجية.

فقد شهدت المالية العمومية في سنة 2011 قطيعة مع التوجه الذي كان سائدا في السنوات الأخيرة التي تميزت بعجز طفيف في الميزانية، بل بفائض في سنتي 2007 و2008، ويعكس الأداء المحقق في السنوات السابقة ارتفاعا استثنائيا للمداخيل أكثر مما يعزى إلى تقليص النفقات، مما نتج عنه انخفاض ملحوظ في نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فزيادة في النفقات العامة بنسبة 15,9% في سنة 2011، خاصة تحت تأثير نفقات المقاصة والأجور، وارتفاع الموارد العادية بنسبة 7%. أفرز تنفيذ قانون المالية لسنة 2011 عجزا في الميزانية بلغ 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، دون احتساب مداخيل الخوصصة، مقابل 4,7% في سنة 2010 ونسبة 4% التي كانت متوقعة في مشروع قانون المالية، وباحتساب عائدات الخوصصة، فقد بلغ عجز الميزانية 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن الادخار العمومي والرصيد الأولي سجلا مستوى سلبيا بلغ على التوالي 1% و4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي على إثر الارتفاع غير المسبوق لنفقات المقاصة إلى أكثر من 6% من الناتج الداخلي الإجمالي وزيادة كتلة الأجور إلى ما يعادل

11% من الناتج الداخلي الإجمالي. على الرغم من التزام الحكومة منذ عدة سنوات بتخفيضها إلى 10%. وتظل هذه المستويات أقل بكثير مما يتعين تحقيقه لضمان استمرارية المالية العمومية على المدى المتوسط. في الوقت الذي انتقلت فيه نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 50,3% في عام 2010 إلى 53,7% سنة 2011.

بالموازاة مع ذلك، تدهورت قابلية استمرار الحسابات الخارجية بشكل حاد. كما يدل على ذلك اتساع عجز الحساب الجاري الذي بلغ 8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو أعلى مستوى منذ أوائل الثمانينات. بعد 4,5% في العام الماضي و3,7% في المتوسط على مدى السنوات الأربع الماضية. نظرا لتفاقم عجز الميزان التجاري الذي بلغ 23,6% من الناتج الداخلي الإجمالي على الرغم من صمود الصادرات التي ارتفعت بنسبة 16,3%. سيما بفضل الأداء القوي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته. ومن جهتها. سجلت الواردات زيادة قدرها 20,1%. بفعل ارتفاع أسعار وكميات أهم السلع الطاقية والغذائية ونصف المصنعة. ولم تكن عائدات السياحة وحويلات المغاربة المقيمين في الخارج كافية للتخفيف من الرصيد السلبي لتبادل السلع. على الرغم من ارتفاعها على التوالي بنسبة 4,8% و7,8%. وهو أداء جيد بالنظر إلى الظرفية الخارجية. بشكل عام. وعلى الرغم من وجود فائض في حساب رأس المال والعمليات المالية بنحو 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. سجل ميزان الأداءات عجزا بلغ 21,2 مليار درهم. مما خفض احتياطات الصرف إلى مستوى يعادل نحو 5 أشهر من واردات السلع والخدمات. بدلا من 7 أشهر تقريبا في عام 2010.

وإذا كانت هذه الاختلالات في المالية العمومية والحساب الجاري تعزى إلى تدهور الظرفية الدولية منذ عام 2008. فإنها تكشف أيضا وبشكل أعمق محدودية التوجه المتبع في السياسة الاقتصادية التي تركز أساسا على الطلب الداخلي. صحيح أن هذا المنهج مكن من تحقيق نمو إجمالي جيد نسبيا وإرساء نوع من السلم الاجتماعي. لكن المخاطر المتوقعة على مستوى المناخ الدولي والتطورات الإقليمية تقتضي تعديل السياسة الماكرواقتصادية بهدف الاستمرار في تحقيق نمو سليم ومستدام لبلدنا على المدى الطويل. والتمكن من امتصاص الصدمات الخارجية في الحاضر والمستقبل. لأجل ذلك. لابد من العمل بسرعة على إعادة وضع ماليتنا العمومية على مسار مستدام على المدى المتوسط وتعزيز قدرة حساباتنا الخارجية على الاستمرار.

فعلى مستوى استمرارية المالية العمومية على المدى المتوسط. أصبح تخفيض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج الداخلي الإجمالي أمرا حتميا. إذ لا يمكن تحقيق زيادة ملموسة في نسبة المداخيل إلى الناتج الداخلي

الإجمالي دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي. إن الزيادات القطاعية في الأجور خلال السنوات الأخيرة وارتفاع نفقات المقاصة بشكل لم يسبق له مثيل ساهم إلى حد كبير في تدهور الادخار العمومي وبالتالي تقليص الحيز المالي لاستثمارات الدولة. وإذا كان إصلاح الوظيفة العمومية يشكل على المدى الأطول مشروعا مهيكلًا لتحسين فعالية الإدارة وتقليص عبء كتلة الأجور. فإن الأولوية على المدى القصير يجب أن تنصب على مسألة التحكم في عدد الموظفين وضبط كتلة الأجور. وفي ما يخص نفقات المقاصة، التي تفرض قدرًا كبيرًا من الشكوك حول تطور الميزانية، ينبغي وضع سقف لها ابتداء من العام 2012، بما ينسجم مع هدف الحفاظ على استمرارية المالية العمومية على المدى المتوسط. لقد أصبح من الضروري القيام بإصلاح عميق وتدرجي لنظام المقاصة يتوخى تحسين تأثيرها في الحد من الفقر والفوارق. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين بذل جهود كبيرة لترشيد الاستثمار العمومي وتطوير فعاليته، إذ تشير المعطيات المتوفرة أن الاستثمار، لاسيما العمومي، وبالمقارنة مع عدة بلدان صاعدة ونامية، لم يكن منتجًا بما فيه الكفاية على الرغم من الدينامية القوية التي شهدتها في السنوات الأخيرة.

ويتعلق الأمر أيضا بالإسراع بتنفيذ التدابير التي من شأنها المساهمة في الحد من العجز البنوي والمنتزاد للميزان التجاري، حيث إن تأثيره على قابلية استمرار الحسابات الخارجية لحد الآن ساعدت في التخفيف منه إلى حد كبير عائدات تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والسياحة. وبالنظر إلى التراجع المتواصل لحصة المغرب في سوق الصادرات وتطور تكاليف وحدة العمل، ينبغي أن تركز الإصلاحات أولا على مجموع العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد، لاسيما المعرفة والابتكار والإبداع. ومن معيقات نمو الصادرات كذلك الاعتماد على الاتحاد الأوروبي كسوق رئيسية والتركيز القوي على عدد محدود من الصادرات ذات قيمة مضافة منخفضة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ترتفع حصة الواردات في الاستهلاك المحلي في سياق الاتفاقيات التجارية العديدة التي وقعت لها بلدنا. فبالإضافة إلى العوامل الظرفية، يتعين الاستفادة بشكل أفضل من ميزات اندماج أكبر لاقتصادنا الوطني في محيطه، وذلك عبر التعجيل بالورش المتعلقة بالمهن العالمية للمغرب وإبراز قطاعات جديدة تعتمد بشكل مكثف على التكنولوجيا وتوفر قيمة مضافة عالية، مع العمل على تنويع أسواق التصدير من خلال تنفيذ استراتيجية تروم تعزيز التدفقات نحو الاقتصادات الصاعدة والنامية الأكثر حيوية، سيما في إفريقيا.

وبغية تحقيق استفادة أكبر من الانفتاح الخارجي، يبدو من الأفضل التدرج نحو نظام للصرف أكثر مرونة، ويستدعي هذا الخيار ملاءمة إطار السياسة النقدية الذي قد يتطور نحو نظام لاستهداف التضخم في

حالة توفير الشروط اللازمة لذلك، خصوصا الحفاظ على استمرارية المالية العمومية على المدى المتوسط والتوفر على نظام مالي قوي ومتين. وإن إجحاح هذا التطور في نظام سعر الصرف يقتضي الاستعداد الجيد من طرف كافة الفاعلين الذين يتعين عليهم استيعاب تحدياته وضبط جوانبه العملية. وينبغي استكمال ذلك بخطوات جديدة في مسار تحرير قانون الصرف. إذ يسجل المغرب كذلك تأخرا ملحوظا في فتح حساب رأس المال مقارنة مع منافسيه الرئيسيين.

ومن أجل تحقيق النجاح في ظل هذه الظروف المعولة، يتعين التغلب على العديد من المعوقات الهيكلية التي تزايدت بشكل مهم، ذلك أن التقدم المحرز في هذا الصدد لم يكن بالسرعة المطلوبة في عدة مجالات متقاطعة أساسية. ويمكن الإشارة هنا إلى كلفة عوامل الإنتاج والولوج إليها، وكذا النواقص التي تعترى منظومة العدالة، وإصلاحات سوق الشغل، والمساطر الإدارية، وكذا المنافسة الداخلية التي لا تزال غير كافية في العديد من القطاعات. وتتجلى الصعوبات على مستويات مختلفة، إذ ترتبط أحيانا بكيفيات التطبيق. كما هو الحال في النظام التربوي، وأحيانا أخرى بوتيرة الإجماع، مثلما هو ملحوظ في منظومة العدالة، وأيضا بغياب توافق بشأن فحوى الإصلاح، خصوصا في ما يتعلق بإصلاح الإدارة وسوق الشغل والنظام العقاري.

وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة العمل على تطوير القطاع البنكي، الذي أصبح اليوم عنصرا محركا للاقتصاد، وإذا كان التقدم المحرز لحد الآن قد مكن من تعزيز أسس هذا القطاع، فإن الآفاق سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تتطلب مواصلة تدعيم فعاليته وقدرته على الصمود. وعلى المستوى الاحترازي، ستتواصل الجهود الرامية إلى ضمان الملاءمة مع المعايير الدولية من خلال الاستمرار في تطبيق المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية، فضلا عن إعداد البنوك لتنفيذ متطلبات السيولة ورأس المال برسم الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة، وفي السياق نفسه، سيتم العمل على تعزيز دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد، الذي يقتضي كذلك توسيع نطاق الإدماج المالي وتطوير وتنوع أدوات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، وتحسين جودة العلاقات بين البنوك وزبائنها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الابتكار والمنافسة في مجال أنظمة ووسائل الأداء.

ونظرا للتحديات التي ينطوي عليها الحفاظ على استقرار النظام المالي، يتعين العمل بسرعة على ضمان التناسق بين أنشطة كافة المتدخلين في إطار أمتن، وهو شرط أساسي لتحقيق مراقبة فعالة للمخاطر النظامية. في هذا الصدد، ينبغي الإسراع بتعديل الإطار المنظم للهيئات المشرفة على قطاع التأمين وأسواق

الرساميل من أجل منحها استقلالية كاملة. كما أن مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب والقانون البنكي يجب أن تفضي إلى وضع مقارنة خاصة بالاستقرار المالي تأخذ بعين الاعتبار كل الدروس المستفادة من التجارب الدولية الغنية للسنوات الأخيرة.

لكن، على الرغم من التطور الملحوظ لقطاعنا المالي خلال العقد الماضي وآفاقه الإيجابية، تظل أسواق الرساميل غير متطورة بما فيه الكفاية. لذلك، فإن الإصلاحات التي تهم هذا المجال تعد أكثر إلحاحاً لأنها في المتناول، بالنظر إلى درجة نضج كافة المتدخلين ولكي يصبح الاقتصاد أقل اعتماداً على التمويل البنكي. كما أن تعزيز أسواق الرساميل يتم أيضاً عبر اعتماد مقارنة جديدة في التشريع تمنح قدراً أكبر من المرونة من حيث التقنين والابتكار، وكذلك من خلال الإسراع في إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وتنويع أدوات الدين العمومي والخاص.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تم بذل مجهودات مهمة لتحقيق توزيع اجتماعي وجغرافي أكثر إنصافاً للموارد والخدمات المقدمة للمواطنين. ذلك أنه بالنظر لوتيرة ما تم إحرازه، سيكون بمقدور المغرب على العموم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2015. وإذا كانت الإنجازات المحققة في ميدان التنمية البشرية، والمؤسسية على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد ساعدت بالتأكيد على وضع الأسس لتنمية مستدامة وأكثر إنصافاً، فإن نتائجها لم تنعكس بعد بشكل ملموس على ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية. وفي هذا الصدد، يتعين إعطاء دفعة حاسمة لورش الهوية المتقدمة، مع تحديد أهداف خاصة بإعادة التأهيل تقتضي القيام بإصلاحات مؤسسية وتوفير الموارد البشرية والمالية والتنظيمية الضرورية.

إن هذه التوجهات تشكل في نظرنا السبل التي يمكن أن تؤهل بلدنا بشكل سليم لمواجهة التغيرات العميقة التي يشهدها المحيط الدولي ورفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الراهنة والمستقبلية. من المؤكد أن المهمة معقدة والسقف الزمني ضيق، لكن ما حققه المغرب من مكتسبات سياسية ومؤسسية جعله اليوم في وضع جيد للانتقال إلى مصاف الدول الصاعدة الأكثر دينامية. وإن إجحاح هذا الانتقال يقتضي الانخراط والمشاركة المسؤولة لكافة المتدخلين، من حكومة وبرلمان وأحزاب سياسية ونقابات وقطاع خاص، الذين هم مدعوون للسعي جميعاً من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك بعيداً عن كل منطق فئوي.

الرباط، يونيو 2012

عبد اللطيف الجواهري

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً ملموساً خلال سنة 2011، حيث وصل إلى 3,9% مقابل 5,3% سنة من قبل. وقد تأثر بالأساس بالتباطؤ المسجل في أغلب البلدان المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان. وفي منطقة الأورو، بقي النمو ضعيفاً، خصوصاً على مستوى البلدان الطرفية الأكثر تأثراً بأزمة الديون السيادية، ومن جهة أخرى، بقي النمو الاقتصادي في البلدان الصاعدة قوياً، لكنه تأثر تدريجياً بضعف الطلب الصادر من البلدان المتقدمة، وكذلك بتشديد الأوضاع النقدية بها.

وتميز المحيط الدولي خلال سنة 2011 بتقلب شديد وبتنامي المخاوف، لا سيما على إثر تدهور قابلية استمرار الدين العمومي في عدة بلدان وتزايد الضغوط في الأسواق المالية، فبعد أن واصل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفصل الأول انتعاشه الذي بدأ سنة 2009، تباطأ ابتداءً من الفصل الثاني، ارتباطاً بالخصوص بتصاعد أسعار السلع الأولية وآثار الزلزال الذي ضرب اليابان، وتفاقم تدهور النشاط الاقتصادي في ما بعد، على إثر ظهور الضغوط في الأسواق المالية من جديد نتيجة احتدام أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو، وفي هذا السياق، أثر تضيق هوامش الميزانية والمجهود المطلوب في ما يتعلق بتصحيح أوضاع المالية العمومية بشكل أكبر على النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة وبالتالي على الطلب الموجه إلى البلدان الصاعدة.

وعلى مستوى التجارة الدولية، أدى التراجع الذي ساد منذ الفصل الثاني إلى تقلص المبادلات التجارية وتدفقات الرساميل الدولية، ومن جهة أخرى، تفاقمت الاختلالات العالمية التي تعرفها الحسابات الجارية لميزان الأداءات من جديد وساهمت في توسيع الفوائض في البلدان المصدرة للمواد الطاقية.

وتواصل تنامي أسعار الاستهلاك عبر العالم خلال سنة 2011، فقد بقيت أسعار السلع الأولية مرتفعة، لا سيما بسبب قوة الطلب الصادر من البلدان الصاعدة، وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت التوترات الجيوسياسية والاجتماعية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في نمو أسعار المنتجات الطاقية خلال النصف الأول من السنة، وفي ما بعد، تقلصت الأسعار بفعل تدهور النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، غير أنها بقيت في مستويات مرتفعة خلال السنة ككل.

وفي هذا السياق، تميزت سوق السندات والسوق النقدية وأسواق البورصة والصراف بضغوط كبيرة وتقلبات قوية. تعزى على الخصوص إلى احتدام أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو وتدهور الظرفية الاقتصادية وآفاقها. وتزايد تأثير هذه العوامل بفعل تناقص فعالية آلية التنسيق التابعة لمجموعة العشرين مقارنة بالسنوات الفارطة.

ومن جهة أخرى، بقيت السياسات النقدية جد ميسرة على العموم خلال مجموع السنة. وبالمثل، حافظت البنوك المركزية على الإجراءات غير التقليدية الرامية إلى تعزيز عودة الأوضاع المالية إلى نشاطها الطبيعي وإلى دعم النشاط الاقتصادي. وبالمقابل، دفع ظهور بوادر غليان النشاط الاقتصادي في عدة بلدان صاعدة البنوك المركزية بها إلى تشديد سياساتها النقدية.

وقد كان تفاقم أزمة الديون السيادية واشتداد الضغوط في الأسواق المالية محمدا كبيرا لنشاط الهيئات الدولية خلال سنة 2011. لا سيما صندوق النقد الدولي الذي أدخل إصلاحات على هيكل الحكامة الخاص به حتى يتمكن من تقديم دعم أكبر للبلدان التي تواجه صعوبات. لا سيما اليونان وأوكرانيا.

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي سنة 2011

بعد الانتعاش القوي المسجل خلال سنة 2010، تباطأ النمو العالمي سنة 2011 ليتراجع من 5,3% إلى 3,9%. ويفسر هذا التطور على الخصوص بالضعف الذي عرفته البلدان المتقدمة، التي انتقل النمو بها من 3,2% إلى 1,6%. كما تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالبلدان الصاعدة والنامية، التي بقيت وتيرة النمو بها قوية، حيث انتقلت من 7,5% إلى 6,2%.

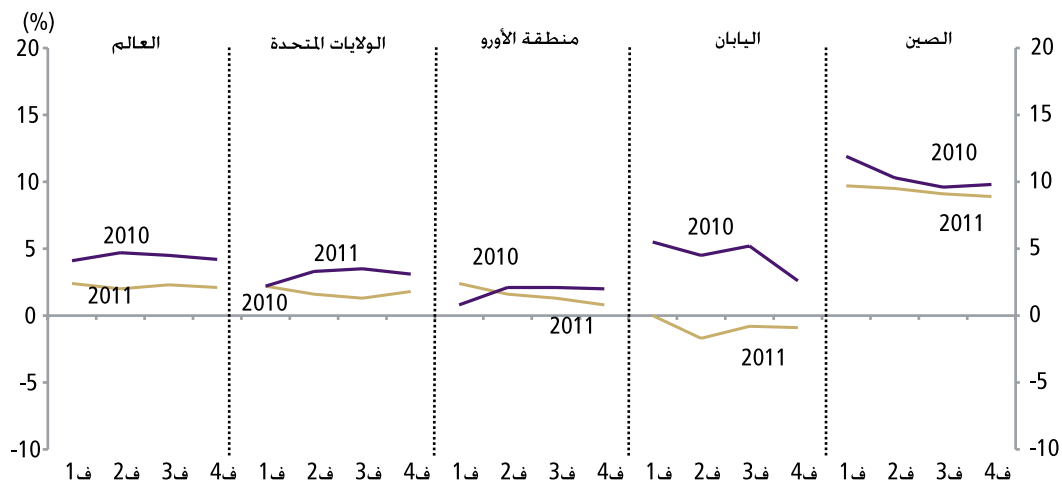
وهم التباطؤ الذي عرفته البلدان المتقدمة على الخصوص الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة. وفي منطقة الأورو، بلغ النمو الاقتصادي 1,4% سنة 2011، مقابل 1,9% سنة 2010. وعلى مستوى البلدان الصاعدة والنامية، كان التراجع أكثر حدة بأمريكا اللاتينية، لا سيما بالبرازيل.

الجدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية

2011	2010	2009	
3,9	5,3	-0,6	العالم
1,6	3,2	-3,6	البلدان المتقدمة
1,7	3,0	-3,5	الولايات المتحدة
1,4	1,9	-4,3	منطقة الأورو
3,1	3,6	-5,1	ألمانيا
1,7	1,4	-2,6	فرنسا
0,4	1,8	-5,5	إيطاليا
0,7	-0,1	-3,7	إسبانيا
0,7	2,1	-4,4	المملكة المتحدة
-0,7	4,4	-5,5	اليابان
6,2	7,5	2,8	البلدان الصاعدة والنامية
4,3	4,3	-7,8	روسيا
7,8	9,7	7,1	البلدان النامية الآسيوية
9,2	10,4	9,2	الصين
7,2	10,6	6,6	الهند
4,5	6,2	-1,6	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2,7	7,5	-0,3	البرازيل
4,0	5,5	-6,3	المكسيك
3,5	4,9	2,7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو



المصدر: صندوق النقد الدولي ومكتب الإحصاء الأوروبي

وعلى صعيد البلدان المتقدمة، سجلت الولايات المتحدة تباطؤًا ملموسًا في النمو الذي تراجع من 3% سنة 2010 إلى 1,7% سنة 2011، وذلك في سياق التقليل التدريجي لمديونية الأسر والصعوبات التي يعرفها سوق العقار

وبقاء البطالة في مستويات مرتفعة. ويفسر تراجع النمو بتقلص الطلب الداخلي، لا سيما في مكونه العمومي. وذلك رغم التحسن الطفيف الذي عرفه استهلاك الأسر. وبقي مستوى الاستثمارات مطردا. حيث سُجل ارتفاع بواقع 3,7% في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، فيما ساهم الطلب الخارجي بشكل إيجابي في النمو وإن بدرجة محدودة. بعد أن كان أثره سلبيا خلال سنة 2010. ورغم بقاء نسبة البطالة بالولايات المتحدة في مستويات مرتفعة، لكنها سجلت تراجعا في نسبتها التي انتقلت من 9,6% سنة 2010 إلى 9% سنة 2011. وعلى مستوى المالية العمومية، تقلص عجز الميزانية ليصل إلى 9,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 10,5% سنة من قبل. فيما تزايد الدين العمومي، الذي انتقل من 98,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 102,9% سنة 2011.

وفي منطقة الأورو، تراجع النمو ليلعب 1,4% سنة 2011 بدل 1,9% سنة 2010. لا سيما بفعل الأثر السلبي لتدهور قابلية استمرار الميزانية والمستويات المرتفعة للبطالة. وتميز الطلب على الخصوص بضعف الاستهلاك العمومي والخاص على حد سواء. ومن جهة أخرى، تحسن الاستثمار بشكل ملموس. حيث ارتفع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 1,4% بعد انخفاضه بواقع 0,5% سنة من قبل. فيما بقيت نسبة البطالة دون تغيير في مستوى 10,1%. وفي متدنية في مستوى 0,1%. وعلى مستوى سوق الشغل، بقيت نسبة البطالة دون تغيير في مستوى 10,1%. وفي سياق تواصل مسلسل تصحيح أوضاع المالية العمومية بالبلدان التي تأثرت بأزمة الديون السيادية، تقلص عجز الميزانية بمنطقة الأورو. حيث انتقل من 6,2% إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. فيما ارتفع الدين العمومي ليصل إلى 88,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل نسبة 85,7% سنة 2010.

وحسب البلدان، تراجع النمو بألمانيا من 3,6% إلى 3,1% سنة 2011. مما يعكس تباطؤا طفيفا في الطلب الداخلي وحركية أقل على مستوى الصادرات. فقد تأثرت هذه الأخيرة، على وجه الاحتمال، بتوجه الطلب العالمي نحو الانخفاض وبارتفاع الأورو. أما نسبة البطالة، فقد عرفت من جديد انخفاضا ملموسا. حيث انتقلت من 7,1% إلى 5,8% من سنة إلى أخرى. وعلى صعيد المالية العمومية، تقلص عجز الميزانية بشكل طفيف من 1% إلى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. بينما انتقل مستوى الدين العمومي من سنة إلى أخرى من 81,5% إلى 78,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي إيطاليا، تباطأ النمو من 1,8% إلى 0,4%. ارتباطا بالضغط على سوق الديون السيادية. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع استهلاك الأسر والاستثمار. وبقيت نسبة البطالة، من جانبها، مستقرة في 8,4%. وساهمت

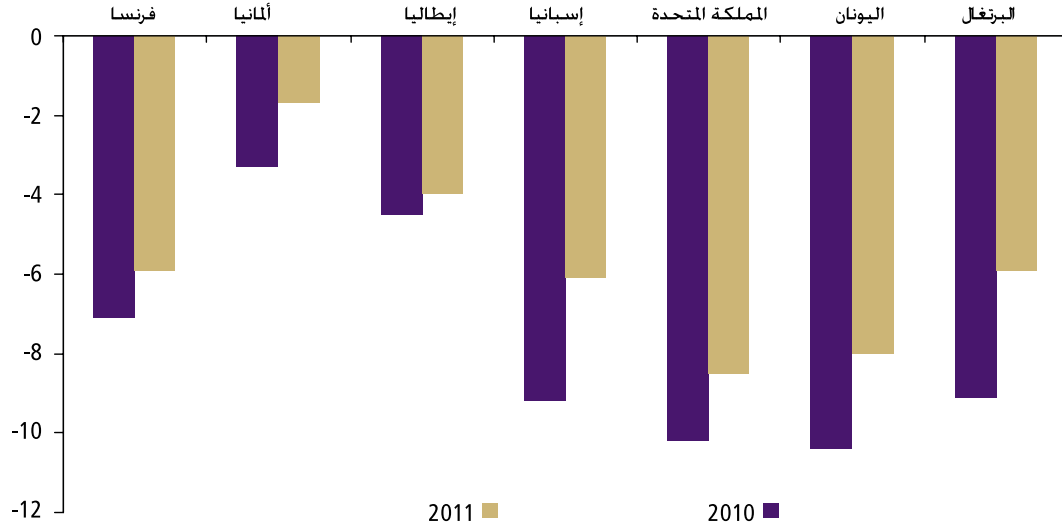
التدابير الرامية إلى إصلاح المالية العمومية والتي شرعت فيها السلطات في التخفيف من عجز الميزانية الذي انتقل إلى 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 4,5% سنة من قبل. فيما ارتفع الدين العمومي ليصل إلى 120,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 118,7% سنة 2010.

وسجلت فرنسا. من جهتها. ارتفاعا بنسبة 1,7% في ناتجها الداخلي الإجمالي. مقابل 1,4% سنة 2010. ما يعكس على الخصوص نمو الاستثمارات. وبالمثل. سجلت نسبة البطالة انخفاضا طفيفا لتصل إلى 9,6% مقابل 9,8% سنة من قبل. وعلى مستوى المالية العمومية. انخفض عجز الميزانية ليلعب 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 7,1% سنة 2010. فيما ارتفع الدين العمومي من جديد ليصل إلى 86,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 82,4% خلال السنة الفارطة.

وفي سياق يتسم بالضغط على سوق السندات. سجلت إسبانيا ارتفاعا طفيفا في نموها. أي 0,7% بعد انخفاض بواقع 0,1% خلال السنة السابقة. ما يعكس تقلص الاستثمار والاستهلاك العمومي. وفي سوق الشغل. لا تزال نسبة البطالة تسجل مستويات قياسية. أي 21,6% مقابل 20,1% سنة 2010. وساهمت الجهود المبذولة في سبيل إصلاح المالية العمومية في التخفيف من عجز الميزانية. الذي انتقل من 9,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 6,1% منه سنة 2011. فيما واصل مستوى الدين العمومي تصاعده ليلعب 69,6% في نهاية 2011 مقابل 63,4% نهاية سنة 2010.

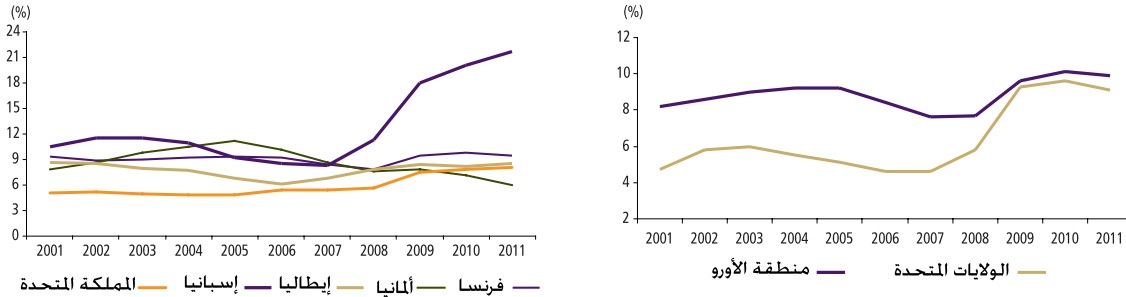
وفي المملكة المتحدة. تراجع النمو من 2,1% سنة 2010 إلى 0,7% سنة 2011. بالموازاة مع تدني الطلب الداخلي الذي نتج في جزء كبير منه عن الإجراءات الضريبية الرامية إلى تدعيم قابلية استمرارية الميزانية على المدى المتوسط. وبالعكس. تعزز الطلب الخارجي بفضل تقلص سعر الصرف الفعلي للجنه الإسترليني. بنسبة 25% منذ بداية الأزمة المالية سنة 2007. وارتفعت نسبة البطالة بشكل طفيف إذ انتقلت من 7,9% إلى 8%. وعلى صعيد المالية العمومية. تقلص عجز الميزانية ليصل إلى 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 9,9% سنة 2010. فيما انتقل الدين العمومي من 75,1% إلى 82,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 2.1.1: تطور رصيد الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 3.1.1: تطور نسبة البطالة بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو والبلدان الشريكة



المصدر: صندوق النقد الدولي

بعد الارتفاع البالغ 4,4% سنة 2010، تقلص الناتج الداخلي الإجمالي لليابان بنسبة 0,7%. وهذا راجع جزئيا إلى الاضطراب القوي الذي عرفته سلاسل الإنتاج. لا سيما في صناعة السيارات والصناعة الإلكترونية. بفعل الكارثة الطبيعية التي ضربت البلاد في 11 مارس. وبالموازاة مع ذلك، تقلص الطلب الإجمالي بالرغم من الارتفاع الواضح للاستثمار الذي استفاد من الجهود الأولى الرامية إلى إعادة التعمير. وفي سوق الشغل، انخفضت نسبة البطالة من سنة إلى أخرى من 5,1% إلى 4,5%. وعلى مستوى المالية العمومية، ارتفع عجز الميزانية لينتقل من 9,4% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 10,1% منه. وتزايد الدين العمومي بشكل قوي ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 229,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 215,3% سنة من قبل.

وفي ما يخص البلدان الصاعدة والنامية، تباطأ النمو بالصين لينتقل من 10,4% إلى 9,2% سنة 2011، على إثر تقلص الصادرات. كما تباطأ الطلب الداخلي على إثر الرفع المتكرر من سعر الفائدة وتشديد شروط منح القروض. وذلك رغم ارتفاع التشغيل والأجور الحقيقية. أما نسبة البطالة، فلم تسجل أي تغيير من سنة لأخرى وبقيت في مستوى 4%. ومن جهة أخرى، تراجع النمو بالهند من 10,6% إلى 7,2%. ارتباطا بتدني استهلاك الأسر والصادرات.

جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة (%)

2011	2010	2009	
البلدان المتقدمة			
9,0	9,6	9,3	الولايات المتحدة
10,1	10,1	9,6	منطقة الأورو
5,8	7,1	7,7	ألمانيا
9,6	9,8	9,5	فرنسا
8,4	8,4	7,8	إيطاليا
21,6	20,1	18,0	إسبانيا
8,0	7,9	7,5	المملكة المتحدة
4,6	5,1	5,1	اليابان
البلدان الصاعدة والنامية			
6,5	7,5	6,5	روسيا
4,0	4,0	4,0	الصين
6,0	6,7	6,0	البرازيل

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ النمو 4,5% سنة 2011 مقابل 6,2% سنة من قبل. ارتباطا بتراجع الطلب الخارجي. ويعكس هذا التطور التباطؤ الملموس للناج الداخلي الإجمالي للبرازيل، الذي انحصر نموه في 2,7% سنة 2011 بدل 7,5% سنة 2010. وأخيرا، تباطأ النمو من 6,1% إلى 5,9% بالشمالي ومن 9,2% إلى 8,9% بالأرجنتين.

وفي ما يخص البلدان الصاعدة بأوروبا الوسطى والشرقية، فقد نما ناتجها الداخلي الإجمالي بواقع 5,3% سنة 2011 مقابل 4,5% سنة 2010. ارتباطا بتحسين الاستثمار وقوة الاستهلاك الداخلي. وفي روسيا، بقي النمو دون تغيير في مستوى 4,3% ودعمته حركية الصادرات على إثر ارتفاع أسعار السلع الأولية الطاقية.

وفي سياق اتسم بقوة الضغوط السياسية، تراجع النمو ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من سنة إلى أخرى من 4,9% إلى 3,5%. وفي تونس، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,8% سنة 2011 وتباطأ بالجزائر ليصل إلى 2,5% مقابل 3,3%. وأخيرا، انتقل النمو بالمغرب من نسبة 3,6% سنة 2010 إلى 5% سنة 2011.

2.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات

بعد الارتفاع الكبير الذي عرفه حجم التجارة العالمية سنة 2010 والبالغ 12,9%. انحصرت نموها في 5,8% سنة 2011. ويرتبط هذا التباطؤ بالاضطرابات التي عرفت المبادلات التجارية الدولية وتقلص النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة.

واتسمت الحسابات الجارية لميزان الأداءات الخاص بأغلب البلدان المتقدمة والصاعدة باستمرار اختلال المبادلات الجارية. مما يعكس تباين نسب النمو بين المناطق وكذلك بقاء أسعار السلع الأولية في مستويات مرتفعة. لا سيما النفط. ويعكس هذا التطور استقرار العجز على مستوى الدول المتقدمة في 0,2%. وكذلك انخفاض الفائض من 3,2% إلى 1,8% في البلدان الصاعدة الآسيوية. باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحسن فائضها بشكل ملموس. لينتقل من 7,8% إلى 13,2% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ما يخص بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. تزايد عجز الحسابات الجارية بها ليصل إلى 1,1% و 6,0% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدل 1,1% و 4,7% سنة من قبل.

جدول 3.1.1 : أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق وبلدان العالم (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011	2010	2009	
-0,2	-0,2	-0,2	البلدان المتقدمة
-3,1	-3,2	-2,7	الولايات المتحدة
0,3	0,3	0,0	منطقة الأورو
2,0	3,6	2,8	اليابان
-1,9	-3,3	-1,5	المملكة المتحدة
1,8	3,2	3,7	البلدان الصاعدة الآسيوية
2,8	5,1	5,2	الصين
-2,8	-3,3	-2,1	الهند
-1,2	-1,1	-0,6	أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي
-2,1	-2,2	-1,5	البرازيل
-0,8	-0,3	-0,7	المكسيك
-6,0	-4,7	-3,1	دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية
4,6	3,7	2,5	مجموعة الدول المستقلة
5,5	4,7	4,0	روسيا
13,2	7,8	2,5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

إطار 1.1.1: تفاقم أزمة الديون السيادية سنة 2011

في سنة 2011، دخلت منطقة الأورو مرحلة جديدة من أزمة الدين العمومي. مع ظهور بلدان جديدة معرضة للمخاطر، لا سيما البرتغال وإيطاليا وإسبانيا وحتى فرنسا، وتصاعدت من جديد فوارق عائدات السندات مقارنة بالسندات الألمانية¹، وتنامت حالة العدوى بمنطقة الأورو. وفضلا عن ذلك، اشتدت حدة الأزمة باليونان، ورغم خطة الدعم الأولى التي وضعت سنة 2010، فقد استمرت وضعية اليزانية في التدهور خلال سنة 2011 في سياق يتسم بالركود الاقتصادي. وفرضت على اليونان خطة تقشف ثانية مقابل مساعدة مالية إضافية من منطقة الأورو وصندوق النقد الدولي. وتفاقمت أزمة الدين العمومي بالنظر إلى انخفاض وتيرة النمو في بلدان منطقة الأورو، مما لا يسمح بإفراز مداخيل كافية لتسديد ديونها وخلق حلقة مفرغة بين القطاعات الثلاثة، الحقيقي والمالي والمتعلق بالميزانية.

وأمام احتدام أزمة الديون السيادية على المستوى الأوروبي، لا سيما في البلدان الطرفية لمنطقة الأورو، قام مجلس محافظي المنظومة المصرفية الأوروبية بتعزيز الآليات التي تم وضعها عندما بلغت الأزمة ذروتها خلال سنة 2008. وهكذا عزز المجلس في أكتوبر 2011 الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي الذي تم إنشاؤه في يونيو 2010 بغية تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات، وبالفعل، خصصت لهذا الصندوق ميزانية تصل إلى 440 مليار أورو. مع توفر إمكانية إعادة شراء الدين العمومي للدول التي تعاني من صعوبات في التمويل، كما يستطيع هذا الصندوق منح الدول خطوط ائتمان وقائية، على شاكلة ما يقترحه صندوق النقد الدولي، أو إقراض دولة ما بغرض تمكينها من إعادة رسملة بنوكها.

وفضلا عن ذلك، تم الاتفاق على الرفع من مرونة الآلية الأوروبية للاستقرار، ولن يدخل هذا الإصلاح حيز التنفيذ إلا ابتداء من يوليو 2012. وهكذا، أصبح من الممكن تفعيل هذه الآلية لمنح قروض للبلدان التي تعاني من صعوبات كبيرة في التمويل، قصد إعادة رسملة المؤسسات المالية والتدخل في أسواق السندات الثانوية.

وعلى مستوى البنوك المركزية، وبغية الحد من أثر انتقال العدوى إلى البلدان الطرفية بمنطقة الأورو، قرر البنك المركزي الأوروبي السماح للبنوك المركزية الوطنية بالقيام لأول مرة بإعادة شراء ديون بلدان منطقة الأورو، لا سيما الدين الإيطالي والدين الإسباني. كما مدد بعض هذه التدابير بما فيها تلك التي تعتمد على منح مخصصات لامحدودة من السيولة للبنوك، فخلال النصف الأول من السنة، وضع البنك المركزي الأوروبي حدا لمخصصات السيولة الخاصة بالعمليات الطويلة الأمد التي تفوق ثلاثة أشهر، مع إعادة تفعيل المخصص للامحدود المتعلق بطلبات العروض الأخرى من أجل تمويل البنوك على المدى الطويل. وأخيرا، قام البنك من جديد بعمليات مبادلة مع بنك الاحتياطي الفيدرالي لضمان توافر السيولة بالدولار الأمريكي.

وبفعل تفاقم صعوبات الميزانية بالعديد من الاقتصادات المتقدمة، قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تنقيط عدة اقتصادات، ووصلت العدوى إلى الولايات المتحدة، مع قيام وكالة ستاندرد أند بورز بتخفيض تصنيف الدين الأمريكي (فقدان تصنيف AAA)، ولواجهة مشكل المديونية المرتفعة للولايات المتحدة، صادق الكونغرس على اتفاق يتعلق بالرفع من سقف الدين الفيدرالي بتاريخ 2 غشت 2011، من خلال إصدار قانون جديد يرفع سقف الدين إلى 14.694 مليار دولار، بغية إعادة التوازن إلى الميزانية على المدى المتوسط.

وعلى الصعيد الأوروبي، وخلال السنة ككل، قامت وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف الدين السيادي لليونان بما يتراوح ما بين 7 و9 درجات وتصنيف البرتغال بما بين 3 و7 درجات. وبالمثل، خضعت إسبانيا وإيطاليا لعدة تخفيضات تراوحت ما بين درجة واحدة و3 درجات، وباستثناء الدول الطرفية لمنطقة الأورو، وضعت وكالة موديز ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2011، تصنيف (AAA) الخاص بالدين الفرنسي تحت المراقبة، حيث ترى الوكالة أن ارتفاع أسعار الفائدة الخاصة بسندات الدين الفرنسية في الأسواق المالية والآفاق غير الملائمة للنمو الاقتصادي من شأنها التأثير بشكل سلبي على تصنيف دين فرنسا.

1 تشكل السندات الألمانية في بعض الأحيان مرجعا لحساب فوارق سندات الدين في منطقة الأورو.

جدول 1.1.11: أبرز التخفيضات التي عرفتھا التصنيفات السيادية سنة 2011

الدرجات المفقودة	دجنبر 2011	دجنبر 2010	البلد/وكالة التصنيف
0	AA(-)	AA+	SP
2	Aa3(-)	Aa1	M بلجيكا
0	AA+(-)	AA+	F
1	AA-(-)	AA	SP
3	A1	Aa1(-)	M إسبانيا
2	AA-(-)	AA+	F
9	CC	BB+(-)	SP
9	Ca	Ba1(-)	M اليونان
7	CCC	BBB-	F
2	BBB+(-)	A	SP
3	Ba1(-)	Baa1	M إيرلندا
0	BBB+(-)	BBB+	F
1	A	A+	SP
3	Aa3(-)	Aa1	M إيطاليا
1	A+(-)	AA-	F
3	BBB-	A-	SP
7	Ba2(-)	A1	M البرتغال
6	BB+(-)	A+	F
1	AA+	AAA	SP الاتحاد الأوروبي

Sp : ستاندر اند بورز

M : موديز

F : فيتش ريتينغ

(-) : آفاق سلبية

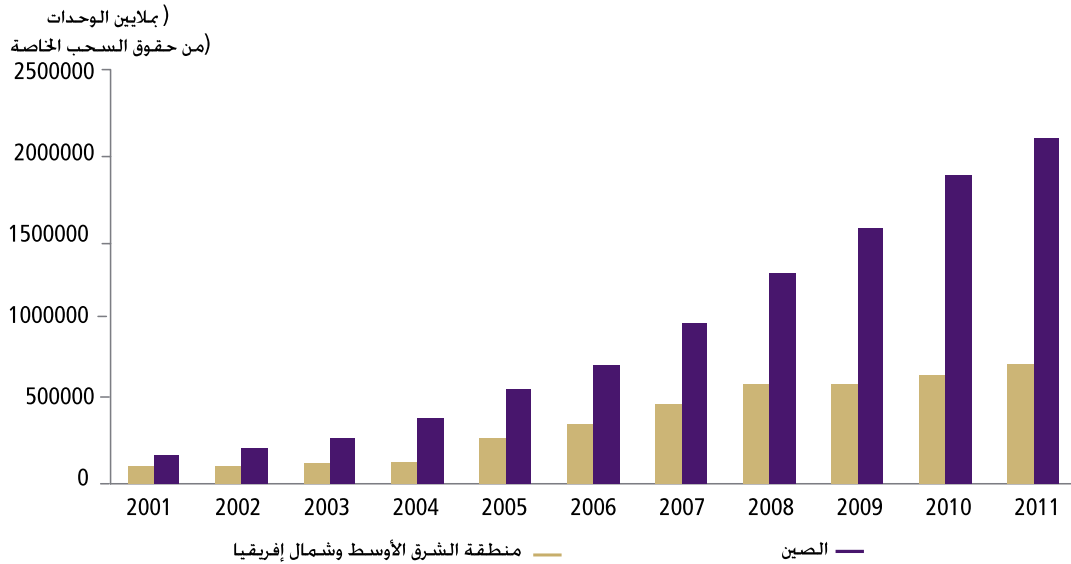
المصدر : ستاندر اند بورز، موديز، فيتش ريتينغ

وفي الولايات المتحدة، بقي عجز الحساب الجاري تقريبا مستقرا في 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي من سنة إلى أخرى. ويشمل هذا ارتفاعا في مداخيل الاستثمارات المباشرة في الخارج وتصاعدا جديدا في العجز التجاري. وفي منطقة الأورو، لا يزال رصيد الحساب الجاري يسجل فائضا طفيفا حيث أنه بلغ 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. فيما تراجع العجز في اليابان من 3,6% إلى 2,0% من الناتج الداخلي الإجمالي. مما يعكس على الخصوص الأثر المشترك لتصاعد قيمة الين وصدمة العرض التي خلفها زلزال 11 مارس.

وفي ما يخص الصين، انتقل فائض الحساب الجاري من 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 2,8% سنة 2011. خصوصا بسبب تراجع فائض الميزان التجاري على إثر تباطؤ الصادرات. وفي الهند، تقلص عجز

الحساب الجاري ليصل إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 3,3% منه سنة من قبل. وفي البرازيل، تقلص عجز المبادلات الجارية ليبلغ 2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 2,2% سنة من قبل. وارتفع فائض الحساب الجاري لروسيا من جديد، إذ وصل إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 4,7%.

رسم بياني 4.1.1 : تطور الاحتياطيات الدولية للبنوك المركزية بالصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



ورغم تدهور الظرفية على الصعيد العالمي وتنامي الضغوط المالية، انتعشت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من جديد سنة 2011، بنسبة 17%. لتصل حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى 1.509 مليار دولار من حيث الحجم، وهو مستوى قريب من مستوى ما قبل الأزمة.

3.1.1 أبرز تدابير السياسة النقدية

في سياق تباطؤ النشاط الاقتصادي، تميزت السياسة النقدية في أغلب البلدان المتقدمة باتخاذ سلسلة جديدة من التدابير غير التقليدية وبالاحتفاظ بأسعار الفائدة الرئيسية في مستويات منخفضة بشكل قياسي. وبالمقابل، كانت السياسة النقدية بالبلدان الصاعدة والنامية الكبرى تقييدية على العموم كما واصلت أغلب البنوك المركزية دورة تقييد الائتمان التي بدأتها سنة 2010، بهدف مواجهة تنامي الضغوط التضخمية.

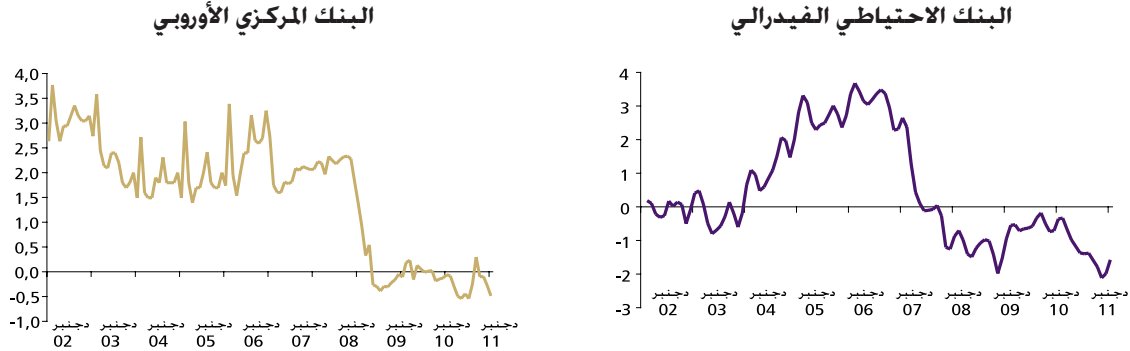
وعلى مستوى السياسة النقدية لمنطقة الأورو. رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي الذي يطبقه مرتين لينتقل إلى 1,5% في يوليو 2011، ومع ذلك، وأمام التباطؤ الأكبر الذي عرفه النمو ابتداءً من الفصل الثالث وتفاقم أزمة الديون السيادية، خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة إلى 1%. وهو نفس المستوى الذي كان عليه في السنة الفارطة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعاد البنك المركزي الأوروبي تفعيل التدابير الكمية الرامية إلى تحسين أوضاع السيولة على مستوى الأسواق النقدية، مما أدى إلى تخصيص مبالغ لا محدودة من السيولة للبنوك، وبغية مواجهة صعوبات التمويل في سوق السندات، أعاد البنك المركزي الأوروبي تفعيل برنامجه لشراء السندات الحكومية، الذي انتقل من 72 إلى 187 مليار أورو، من نهاية سنة إلى أخرى، وقد همّ على الخصوص السندات الحكومية اليونانية والإيرلندية والبرتغالية، وتم توسيعه في غشت من خلال شراء سندات الدين الإيطالية والإسبانية، وبشكل عام، بلغت القاعدة النقدية¹ 13,6 مليار أورو سنة 2011 مقابل 13,9 في نهاية 2010.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ورغم ارتفاع التضخم ارتباطاً بتزايد أسعار السلع الأولية، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في نطاق يتراوح بين 0 و0,25%. وفضلاً عن ذلك وبغية دعم النشاط الاقتصادي، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتوسيع تدابير التيسير الكمي²، إضافة إلى تلك المقررة في نونبر 2010 والتي كانت تنص على إعادة شراء سندات الخزينة بمبلغ 600 مليار دولار، وهكذا، وصل مبلغ سندات الاقتراض الطويلة الأمد التابعة للحكومة الفيدرالية والموجودة في حوزة بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى 2.600 مليار دولار في نهاية 2011 بدل 2.000 مليار سنة 2010، وبالإضافة إلى ذلك، مدد البنك تركيبته حصيلته برفع الأجل المتوسطة لمحفظة السندات الفيدرالية التي يحوزها، وبالباغة قيمتها 400 مليار دولار حتى يونيو 2012، بغية الحفاظ على أسعار الفائدة الطويلة الأمد في مستوى منخفض ودعم النشاط الاقتصادي بشكل أكبر، وفي المجموع، وصلت القاعدة النقدية إلى 2.674,7 مليار دولار سنة 2011 بدل 1.970 مليار في نهاية 2010 وحوالي 1.942 مليار دولار سنة 2009.

1 تشمل القاعدة النقدية أو أموال البنك المركزي الأوراق والقطع النقدية وكذلك ودائع البنوك لدى البنوك المركزية.
2 يقصد بالتيسير الكمي التدابير غير التقليدية المتعلقة بالسياسة النقدية، التي تستعملها البنوك المركزية من أجل الرفع من الكتلة النقدية وتوسيع سيولة النظام البنكي.

رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي



* سعر الفائدة الحقيقي (R) يطابق سعر الفائدة الاسمي (T) معدلا حسب التضخم الاساسي (I). وتستخدم صيغة Fisher وتكتب كما يلي :

$$R = [(1+T)/(1+I) - 1]$$

المصدر: البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي وحسابات بنك المغرب

وفي المملكة المتحدة، بقي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى 0,5% خلال سنة 2011. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت سياسة التيسير الكمي وتم تمديدها خارج نطاق برنامج شراء سندات الخزانة البالغ 75 مليار جنيه إسترليني، مما رفع المبلغ الإجمالي إلى 275 مليار جنيه حتى نهاية دجنبر. وقد أدت هذه التدابير إلى ارتفاع القاعدة النقدية التي بلغت حوالي 222 مليار جنيه استرليني سنة 2011 مقابل 193,2 مليار سنة 2010.

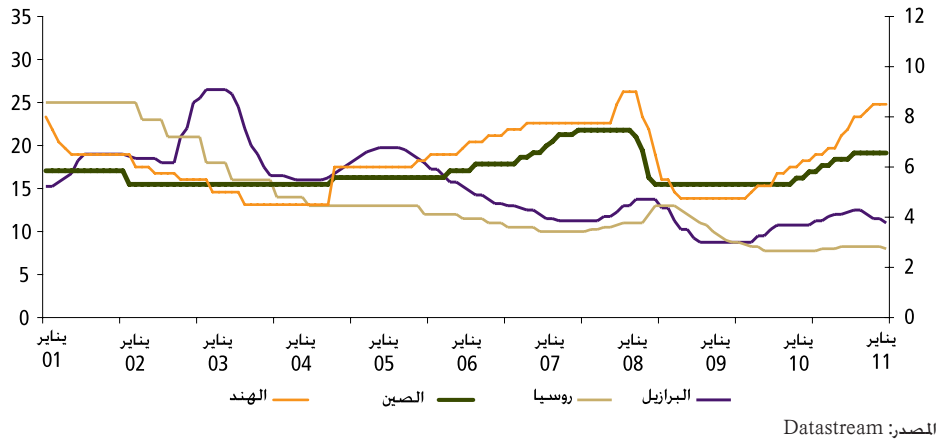
كما حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الرئيسي في نفس المستوى سنة 2011، في نطاق يتراوح بين 0% و1,0% بهدف القضاء على الانكماش¹. وتسهيل تمويل الاقتصاد ومواجهة ارتفاع العملة مع دعم النشاط الاقتصادي. وعلى مستوى تدابير التيسير الكمي، قرر بنك اليابان في مارس توسيع برنامجه الرامي إلى شراء الأصول والذي يهيم 5.000 مليار ين من خلال شراء سندات الخزانة والسندات الحكومية أو سندات المقاولات وسندات الدين المختلفة، ليصل إلى مبلغ إجمالي قدره 40.000 مليار ين سنة 2011. وفي المجموع، انتقلت القاعدة النقدية من نهاية سنة إلى أخرى من 21% إلى 25% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي البلدان الصاعدة، كانت السياسة النقدية أكثر تقييدا، حيث قامت أغلب البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الرئيسية، خاصة بالصين والهند والبرازيل. وهكذا، رفع البنك المركزي الصيني سعر الفائدة في يناير وأبريل بما مجموعه 75 نقطة أساس، ليصل إلى 6,56%. مع رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار 45 نقطة أساس لتصل

1 الانكماش ظاهرة تتميز بانخفاض عام في الأسعار وتحدث عموما خلال مراحل المديونية المفرطة والتدني القوي للطلب على السلع والخدمات.

إلى 21%. وفي الهند، قام البنك المركزي أيضا برفع سعر الفائدة الرئيسي بما مجموعه 225 نقطة أساس خلال سنة 2011، ليبلغ 8,5% بدل 6,25% في نهاية دجنبر 2010، وأخيرا، رفع البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة بما قدره 25 نقطة أساس خلال السنة ككل، حيث انتقل إلى 11%.

رسم بياني 6.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية ببلدان مجموعة BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين)

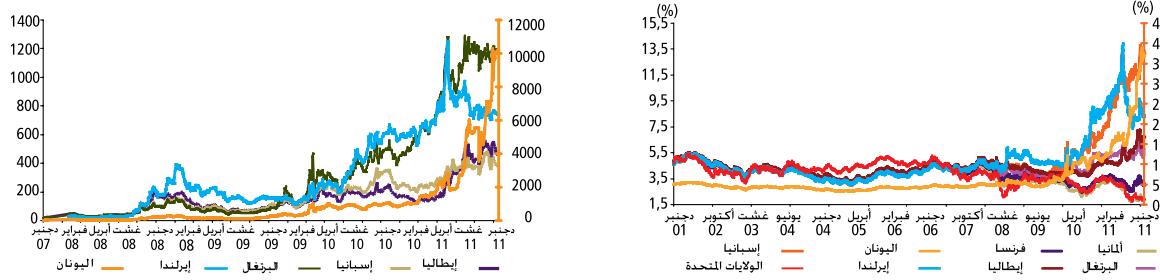


4.1.1 الأسواق المالية العالمية

باستثناء ألمانيا، عرفت أسواق السندات بمنطقة الأورو ضغوطا قوية. فقد ارتفعت أغلب عائدات السندات السيادية. بخلاف السندات الأمريكية. وعلى مستوى منطقة الأورو، امتدت الصعوبات التي تعرفها أسواق الدين إلى إسبانيا وإيطاليا ومست فرنسا أيضا. وتفسر حالة العدوى هذه على الخصوص بتأخر الحكومات الأوروبية في وضع برامج منسقة من أجل تعزيز قابلية استمرار الميزانية على المدى المتوسط. لا سيما في ما يخص اليونان.

وهكذا، ارتفعت عائدات السندات لأجل عشر سنوات في اليونان لتصل إلى 19% سنة 2011 مقابل 9,1% سنة من قبل. وفي ما يخص إسبانيا وإيرلندا وإيطاليا، تراوحت الارتفاعات ما بين 44 و68 نقطة أساس. كما تزايدت عائدات السندات السيادية الفرنسية خلال سنة 2011، لتبلغ 3,3%. وهو ما يمثل نموا بواقع 19 نقطة أساس مقارنة بالسنة المنصرمة. وفي نهاية السنة، قامت وكالتان من وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية بوضع الدين الفرنسي تحت المراقبة، نظرا لقلقهما من ارتفاع مستوى الدين العمومي وتفاقم وضعية رصيد الميزانية. ونتيجة لذلك، تزايدت المكافآت الخاصة بمبادلة عدم أداء الدين (CDS) بأزيد من ثلاثة أضعاف بالنسبة لليونان. وحوالي الضعف بالنسبة للبرتغال وارتفعت بنسب 75% و56% بالنسبة لإيطاليا وإسبانيا على التوالي.

رسم بياني 7.1.1 : تطور ربحية سندات الدين لأجل 10 سنوات (على اليمين) وعلوات المخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالدين السيادية لمدة 5 سنوات في البلدان المتقدمة



المصدر: Datastream

وبالمقابل، انخفضت عائدات سندات البلدان المتقدمة الأخرى خلال سنة 2011. وهكذا، بلغت ربحية السندات الألمانية 2,6%، في انخفاض بواقع 14 نقطة أساس. وبالمثل، تدنت ربحية السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 44 نقطة أساس مقارنة بالسنة السابقة. وذلك رغم تقليص ستاندرد آند بورز للتصنيف الأمريكي من "AAA" إلى "AA+" مع أفق سلبي. في غشت 2011، على إثر غياب توافق سياسي على مستوى الكونغرس في ما يخص الاستراتيجية الواجب اتباعها قصد ضمان قابلية استمرار الميزانية.

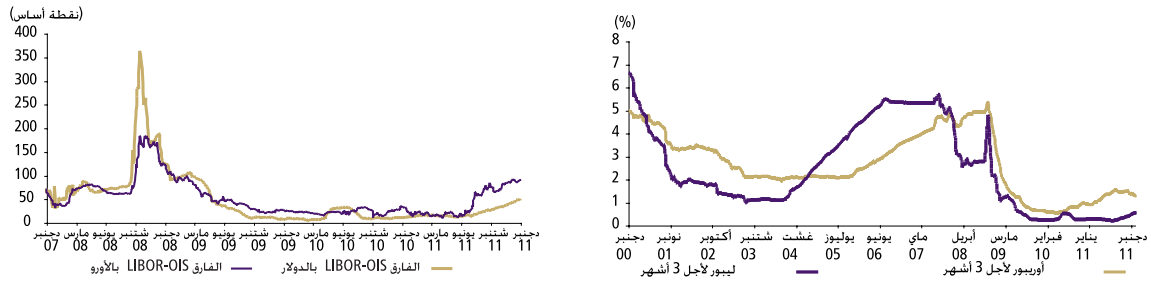
وفي أبرز الأسواق القائمة بين البنوك بالبلدان المتقدمة، اتخذت الأسعار والفوارق منحى تصاعديا. لا سيما في منطقة الأورو. ومن أجل الحفاظ على سير العمل بالأسواق القائمة بين البنوك التي عرفت صعوبات كبيرة. وضع البنك المركزي الأوروبي تدابير استثنائية تهدف إلى إعادة تمويل الأبنك. وهكذا، تم تفعيل عمليتين لإعادة التمويل على المدى الطويل تم الاكتتاب فيهما بمبلغ 489 مليار أورو. وتمت الأولى في أكتوبر لفترة 12 شهرا والثانية في دجنبر لمدة تناهز 13 شهرا. فضلا عن ذلك، ولأغراض إعادة تمويل البنوك التجارية بالدولار، اتفقت البنوك المركزية الكبرى. وهي البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنكلترا والبنك الوطني السويسري وبنك اليابان. على تقليص أسعار الفائدة المطبقة على اتفاقات المبادلة بواقع 50 نقطة أساس.

وفي هذا السياق، ارتفع سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية¹ (أوريبور) لأجل 3 أشهر في المتوسط إلى 1,3% خلال سنة 2011 مقابل 0,7% سنة من قبل. فيما بقي سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور)² لأجل 3 أشهر في مستوى

¹ يمثل أوريبور المرجعية بالنسبة لسعر النقود المقترضة لفترات أسبوع واحد وشهر واحد إلى 12 شهرا في الأسواق القائمة بين البنوك بمنطقة الأورو.
² يمثل سعر ليبور سعر الفائدة المرجعي على المدى القصير بالسوق البريطانية. وبحسب اعتمادا على أسعار الفائدة التي تطبقها عينة من البنوك من بين الأكثر ملاءة في العالم.

0,3% ومن جهة أخرى، ارتفع فارق OIS-Libor¹ بشكل ملموس في منطقة الأورو وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل إلى 43,4 نقطة أساس و23 نقطة على التوالي سنة 2011. بدل 24,5 و15,5 نقطة أساس خلال السنة الفارطة. وتبقى هذه الفوارق أعلى بكثير مما كانت عليه خلال سنة 2007. حيث بلغت آنذاك 7 نقط أساس بالولايات المتحدة الأمريكية و3 نقط أساس في منطقة الأورو.

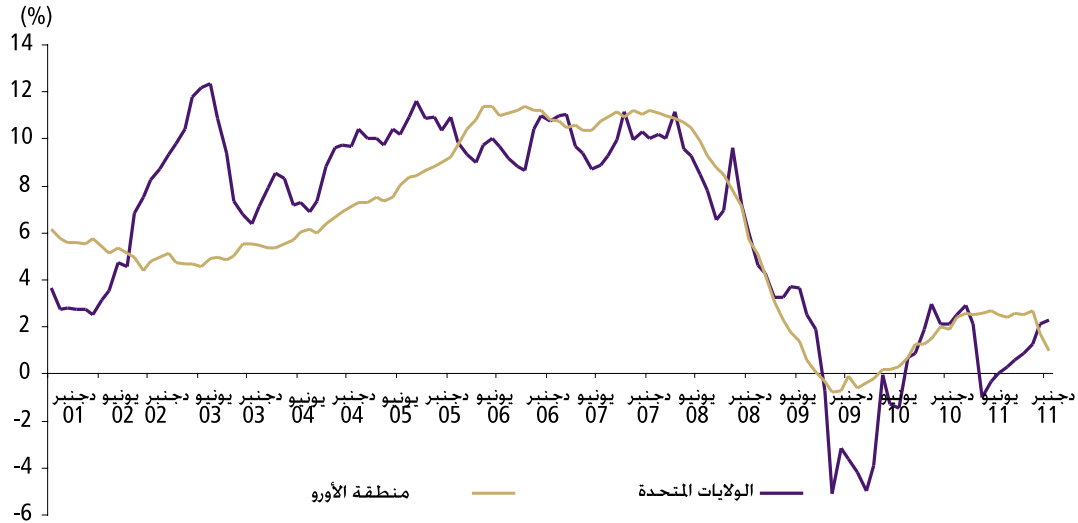
رسم بياني 8.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة أسعار الفائدة ليلية واحدة (LIBOR-OIS) والفارق بين الأوريبور وليبور لأجل ثلاثة أشهر



ومن جهة أخرى، سجل الائتمان البنكي في أبرز الاقتصادات المتقدمة تطورات متباينة حسب البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تقلص نمو الائتمان خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2011 ليصل إلى أدنى مستوياته في السنة وهو -1% في أبريل 2011. وبعد ذلك، انعكس المنحى خلال بقية السنة. ليصل النمو إلى 2,3% في دجنبر بوتيرة شهرية. وفي المقابل، واصل الائتمان بمنطقة الأورو انتعاشه التدريجي الذي بدأ في أكتوبر 2009. ليسجل أعلى مستويات النمو في أكتوبر 2011. وهو 2,7% في ما أنهى السنة بتغيرات بلغت 1,7% و1% على التوالي خلال شهري نونبر ودجنبر. وعلى العموم، ومن سنة إلى أخرى، ارتفع متوسط وتيرة نمو الائتمان. لينتقل من -0,6% إلى 2,4% بالولايات المتحدة ومن 0,7% إلى 1,1% بمنطقة الأورو.

1 يمثل فارق OIS-Libor خطر سعر الفائدة ويطابق الفرق بين سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر (Libor Eurodollar) والسعر السائد في سوق مبادلة أسعار الفائدة ليلية واحدة لنفس الأجل.

رسم بياني 9.1.1 : التطورات السنوية للائتمان بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو



المصدر: Datastream

وعلى صعيد أسواق البورصة، تميزت سنة 2011 بتطورات متباينة بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. ويعزى الأداء الأمريكي على الخصوص إلى التطور الإيجابي لعدد من مؤشرات الظرفية وإلى نتائج المقاولات الأمريكية التي ارتفعت في أغلبها ووجود شروط مالية أكثر ملاءمة. وهكذا، نما مؤشر داوجونز إنداستريال بواقع 12,1% في المتوسط سنة 2011. وبالمقابل، تراجعت البورصات الأوروبية بشكل ملموس في سياق ظرفية صعبة. باستثناء البورصات الألمانية والبريطانية، فباستثناء مؤشر FTSE 100¹ ومؤشر الداكس 30²، اللذين سجلا ارتفاعات بلغت 3,9% و 6,3% على التوالي، عرفت البورصات الأخرى انخفاضات تراوحت بين 4,3% بالنسبة لمؤشر الكاك 40 و 31,9% بالنسبة لمؤشر أتيكس (اليونان).

ومن حيث التقلب، عرفت أسواق البورصة الأمريكية والأوروبية انخفاضا طفيفا، كما يتضح من تطور مؤشرات التقلب VIX³ و VSTOXX⁴ اللذين بلغا 17 نقطة أساس و 20 نقطة على التوالي خلال سنة 2011. بدل 22 و 26 نقطة أساس سنة من قبل. ومع ذلك، تنطوي هذه التطورات على مساري نمو مختلفين، حيث كان مستوى التقلب لا يتجاوز 18 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة لمؤشر VIX و 22,4 بالنسبة لمؤشر VSTOXX خلال النصف الأول من السنة، فيما بلغ هذان المؤشران خلال النصف الثاني من السنة 30 و 37,4 نقطة أساس.

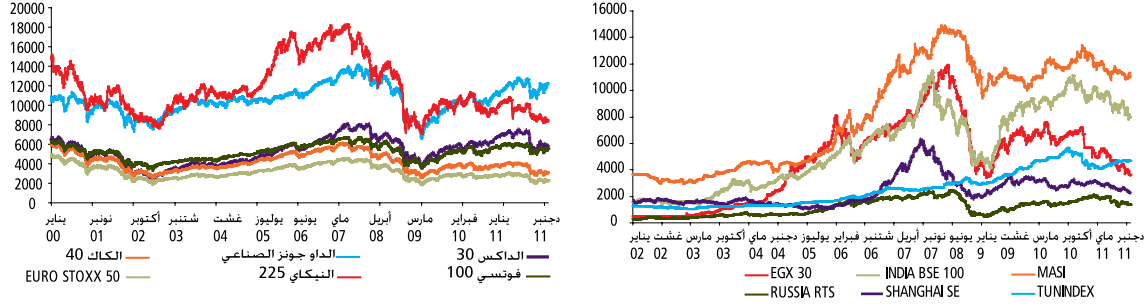
1 مؤشر Financial Times Stock Exchange هو المؤشر الرئيسي لسوق البورصة الإنجليزي وهو يعتمد على عينة مكونة من 100 قيمة بريطانية اختيرت من بين الأعلى من حيث رسملة البورصة والأكثر أهمية من حيث حجم المبادلات.

2 مؤشر الداكس 30 هو المؤشر المرجعي لأهم مركز مالي ألماني. ويتكون من القيم الثلاثين الأولى من حيث رسملة البورصة.

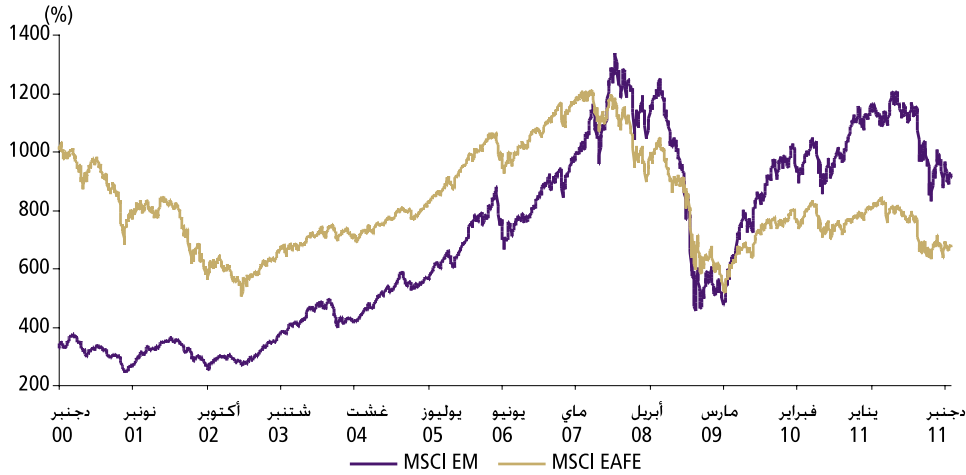
3 مؤشر VIX مؤشر لقياس التقلبات تعدده بورصة شيكاغو للخيارات (CBOE) وهو يمكن من قياس التقلبات المستقبلية لمؤشر S&P 500. ويعتبر مرجعا بشأن شعور المستثمرين وتقلب السوق.

4 VSTOXX هو المؤشر الذي يقيس تقلب Eurostoxx 50.

رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار البورصة العالمية (بالنقط الأساس)



المصدر: Datastream



* مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسملة البورصة صمّم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة. باستثناء الولايات المتحدة وكندا. ويجمع مؤشر MSCI EAFE مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وستغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

المصدر: Datastream

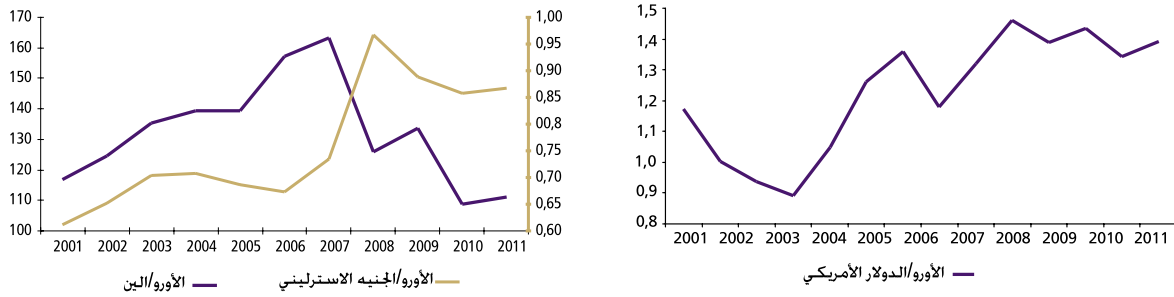
ومن جهة أخرى، سجلت مؤشرات البورصة بالاقتصادات الصاعدة تراجعا قويا في وتيرة نموها. حيث وصلت وتيرة مؤشر MSCI EM¹ إلى 5,1% في المتوسط بدل 32,6% سنة 2010. في سياق تباطؤ الاقتصاد الدولي وانتقال آثاره إلى هذه البلدان. وهذا جعل مؤشر MSCI EM يعود إلى مستواه سنة 2007. مما يعكس عودة هذه الأسواق إلى حالتها الطبيعية.

وعلى مستوى أسواق الصرف، تطور الأورو وفق اتجاهين متعارضين وارتفع في المعدل بنسبة 3,8% مقارنة بالدولار. و2% أمام الين الياباني و1,3% مقارنة بالجنيه الإسترليني. فخلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2011.

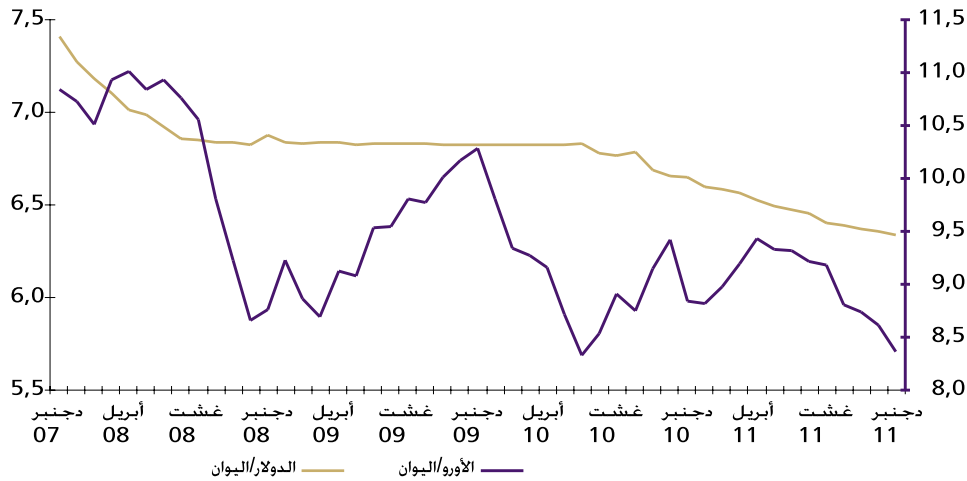
1 مؤشر MSCI EM مؤشر بورصة مركب يقيس أداء أسواق الأسهم في بلدان أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك، هنغاريا وبولونيا وروسيا وتركيا والأردن ومصر والمغرب وجنوب إفريقيا)

سجلت العملة الموحدة ارتفاعا بمقدار 6,6% مقابل الدولار. ليصل سعر صرفها إلى 1,43 دولارا في غشت. وفي ما بعد، انخفضت بواقع 7,7% لتصل إلى 1,31 دولارا في دجنبر. ويرتبط هذا التقلص بتزامن عدة عوامل منها تدهور الظرفية الاقتصادية وآفاقها وكذلك توسع رقعة أزمة الدين لتمتد إلى بلدان أخرى مثل إيطاليا وفرنسا.

رسم بياني 11.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية (المعدل السنوي)



رسم بياني 12.1.1 : تطور سعر صرف اليوان الصيني إزاء الأورو والدولار (المعدل الشهري)



المصدر: Datastream

وفي ما يخص العملات الآسيوية، فقد تزايدت قيمة الين بنسبة 4,8% مقابل الأورو و10% مقابل الدولار. حيث استفاد من وضعه كقيمة ملاذ رغم التدخلات المنسقة للبنوك المركزية لبلدان مجموعة السبعة واليابان من أجل الحد من ارتفاع الين بعد الكارثة الطبيعية التي ضربت البلاد في 11 مارس. ومن جهة أخرى، بقي مستوى اليوان الصيني دون تغيير تقريبا مقارنة بالأورو. أي 9 يوان للأورو الواحد، فيما ارتفع بمقدار 4,7% إزاء الدولار.

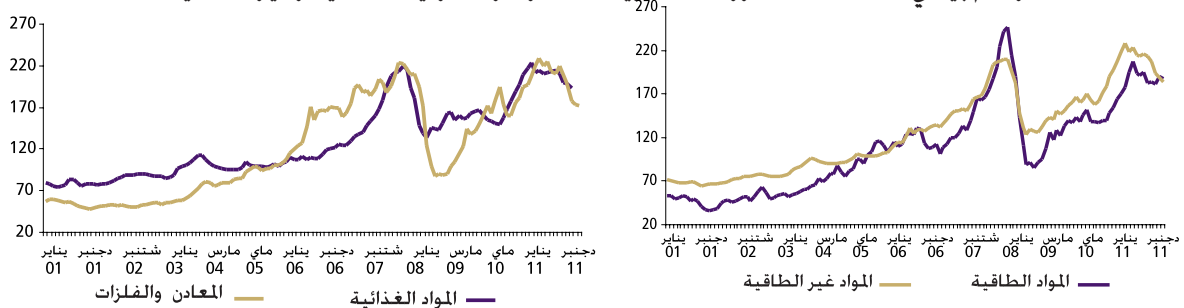
5.1.1 الأسواق العالمية للمواد الأولية

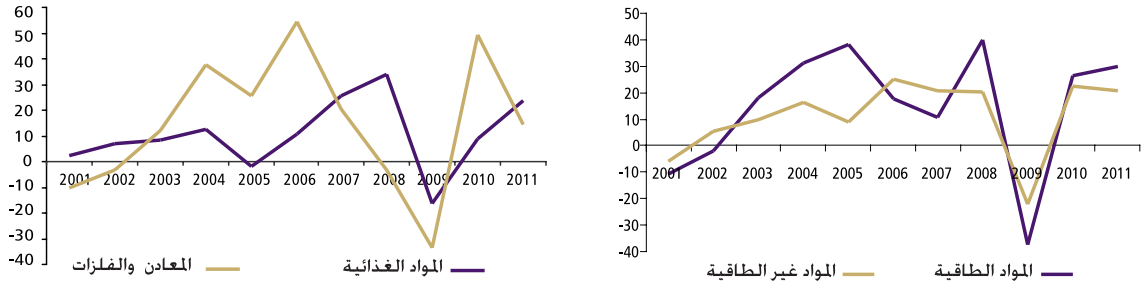
خلال سنة 2011، تميز تطور أسعار السلع الأولية بوجود فترتين متباينتين. فقد اتسمت الأشهر الأربعة الأولى بتواصل المنحى التصاعدي الذي بدأ سنة 2009. وقد انقلب هذا المنحى على إثر تدهور الآفاق الاقتصادية، لا سيما الخاصة منها بالاقتصاد الصيني.

وعلى العموم، بقيت أسعار المنتجات الطاقية في مستوى مرتفع خلال سنة 2011، حيث بلغ متوسط النمو 30%. وعلى وجه الخصوص، ارتفع سعر النفط ارتفاعا قويا بلغ حوالي 32% خلال السنة ككل، على الرغم من تدهور الظرفية الاقتصادية. وهكذا، بلغ في نهاية السنة 104 دولارا للبرميل، بعد المستوى القياسي الذي سجل في أبريل وهو 116 دولارا.

أما أسعار المنتجات غير الطاقية، فقد ارتفعت بنسبة 21,7% من سنة لأخرى، مقابل 22,4% سنة 2010. ودخلت هذه الفئة، سجلت المنتجات الفلاحية نموا بواقع 22,6% على الرغم من الانخفاض الطفيف المسجل خلال الفصل الرابع الموازية مع تحسن العرض. وقد كان ارتفاع الأسعار أكبر بالنسبة للقمح والسكر اللذين تزايدت أسعارهما بنسبة 33% و22% بدل 12% و17% سنة 2010. ومن جهة أخرى، ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بحوالي 15% مقابل 49% سنة 2010. بفعل انخفاض ضغوط الطلب خلال النصف الثاني من السنة. وهكذا، تزايدت أسعار النحاس والألمنيوم والنيكل بواقع 17% و10,5% و5%. على التوالي، مقابل 46,3% و30,5% و48,8% سنة من قبل. أما أسعار المعادن الثمينة، فقد بلغ ارتفاعها 74,5% بالنسبة للفضة و28% في ما يخص الذهب، في سياق شكوك كبيرة بشأن عائدات الأصول البديلة، لا سيما المالية منها.

رسم بياني 13.1.1 : التطورات السنوية لأسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية

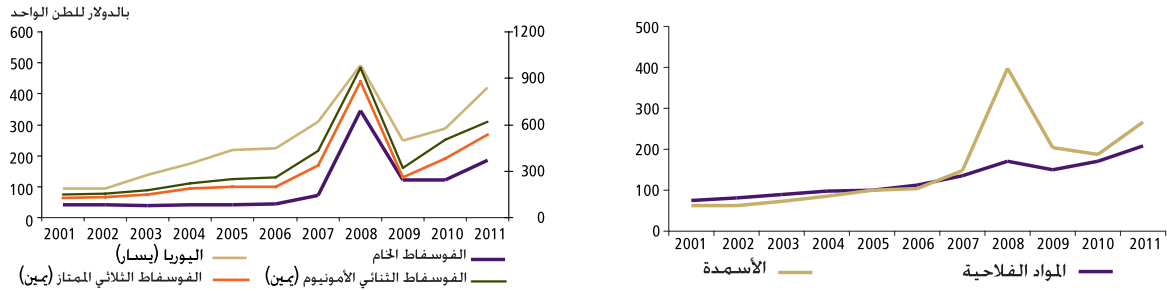




المصدر: البنك الدولي

وارتباطا بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، سجلت أسعار الفوسفات ومشتقاته نموا قويا. فقد بلغ سعر الفوسفات الخام في المتوسط 185 دولارا للطن سنة 2011، وهو ما يمثل تغيرا سنويا بمقدار 50% مقابل 1,1% سنة 2010. وبعد الارتفاعات القوية التي سجلت خلال السنة الماضية بالنسبة لسداد الفوسفات الثلاثي الممتاز (TSP) واليورثا وسداد فوسفات ثنائي الأمونيوم (DAP)، ارتفعت أسعارها سنة 2011 بنسبة 41% و46% و24% على التوالي.

رسم بياني 14.1.1: تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته (بالدولار للطن)



المصدر: البنك الدولي

6.1.1 الهيكلة المالية الدولية

شهدت الهيكلة المالية الدولية تغيرات هامة بغية التصدي للتحديات المتعلقة بالاستقرار المالي. وهكذا، تواصل إصلاح صندوق النقد الدولي، من خلال تعزيز المراقبة التي يقوم بها وإعادة هيكلة أدوات التمويل التي يعتمدها وتعزيز موارده المالية وتحديث نظام الحكامة به.

وخلال سنة 2011، بذل صندوق النقد الدولي جهودا كبيرة من أجل تعزيز إطار المراقبة. فعلاوة على السعي إلى تحقيق تكامل أكبر بين الأدوات القائمة¹، وسع الصندوق مجالات الدراسات. لتشمل على الخصوص القضايا المتعلقة بالأنظمة البنكية المفرطة في الكبر وبتقليص البطالة، وعزز تحليله لقنوات انتقال الأزمة من خلال تعزيز مراقبة القطاعات المالية بالاقتصادات ذات الأهمية النظامية (الولايات المتحدة واليابان ومنطقة الأورو والمملكة المتحدة والصين).

وفضلا عن ذلك، وبناء على طلب مجموعة العشرين² خلال اجتماعها بمدينة بيتسبيرغ سنة 2009، أعد صندوق النقد الدولي من أجل المؤتمر المنعقد في نونبر 2011 تقريرا حول "عملية التقييم المتبادل" التي همت بالأساس: تقييم احترام أعضاء مجموعة العشرين لالتزاماتهم وتقييم تطبيق السياسة النقدية وسياسة الصرف والسياسة المالية والهيكلية والآفاق الاقتصادية لمجموعة العشرين والمخاطر المرتبطة بها.

ومن جهة أخرى، واصل صندوق النقد الدولي إصلاح مجموعة أدوات التمويل بغية ملاءمتها مع الحاجيات المتزايدة للبلدان الأعضاء. فبعد تمحيص خط الائتمان المرن الذي تم إحداثه في مارس 2009، من أجل تعزيز فعاليته في منع حدوث الأزمات، والقيام سنة 2010 بإحداث خط الائتمان الوقائي المخصص لمجموعة أكبر من البلدان، وافق مجلس الإدارة في نونبر 2011 على مجموعة من الإصلاحات التي تهم الأدوات الخاصة بالقروض غير الميسرة التي تمكنه من توفير السيولة وتقديم المساعدات في حالات الطوارئ لمجموع أعضائه بفعالية أكبر. وينص هذا الإصلاح بالأساس على ما يلي:

- تعزيز المساعدات في حالات الطوارئ (أمام الكوارث الطبيعية والبلدان الخارجة من مرحلة صراع) من خلال جمع الأدوات المتاحة لصندوق النقد الدولي قصد منح مساعدات. في إطار أداة تمويل سريعة تستجيب للحاجيات المستعجلة التي تخلقها ظروف مختلفة من قبيل الصدمات الخارجية (أسعار السلع الأولية أو الكوارث الطبيعية) ووضعية ما بعد النزاع والانتقالات السياسية المسببة للاضطرابات، وغيرها؛
- تعويض خط الائتمان الوقائي بخطط للوقاية والسيولة يمكن ملاءمته مع مجموعة أكبر من الظروف (الحاجيات الحقيقية والمحتملة لميزان الأداءات). بما في ذلك كضمان ضد الصدمات المقبلة أو كنافذة للسيولة على المدى القصير قصد الاستجابة للانعكاسات غير الإرادية للأزمة والحد من العدوى في حال اشتدت الضغوط الإقليمية والدولية.

1 عملية الإنذار المبكر وعملية تقييم هشاشة اقتصادات البلدان المتقدمة والراصد المالي

2 تتكون مجموعة العشرين من البلدان التالية: جنوب إفريقيا وألمانيا والعربية السعودية والأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وفرنسا والهند وأندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا والاتحاد الأوروبي.

وبالموازاة مع ذلك، قام صندوق النقد الدولي باتخاذ تدابير هامة قصد تعزيز الموارد المتاحة له والاستجابة للحاجيات المحتملة للدول الأعضاء. فإضافة إلى إصلاح هيكل حكامه الصندوق الذي تم الاتفاق بشأنه في دجنبر 2010 والذي يهدف، من جملة أمور أخرى، إلى مضاعفة مجموع حصص البلدان الأعضاء ليصل إلى حوالي 476,8 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة¹. تم في سنة 2011 الشروع في تنفيذ إصلاح الحصص المتفق عليه في سنة 2008 والذي كان ينص على رفع حصص 54 بلدا عضوا لتصل إلى ما مجموعه 20,8 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. وفي نفس الوقت، تم الرفع بشكل ملموس من الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات العامة للاقتراض والاتفاقات الجديدة للاقتراض² لينتقل مستواها من 34 مليار إلى 367,5 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

ومن جهة أخرى، لعبت مجموعة العشرين، التي ترأسها فرنسا في سنة 2011، دورا جد نشيط في تعزيز الهيكلة المالية العالمية. فخلال هذه السنة، اتفقت البلدان الأعضاء في المجموعة على خطة للتنمية والتشغيل بهدف معالجة بعض أوجه الضعف على المدى القصير وتعزيز أسس النمو على المدى المتوسط. وهكذا التزمت الدول التي تتوفر على وضعية سليمة من حيث الميزانية، لا سيما الصين وألمانيا، على اتخاذ تدابير جديدة لدعم الطلب الداخلي لكن دون تحديد نوع هذه التدابير. ومن جهة أخرى، وبغية تفادي مخاطر العدوى المرتبطة بالأزمة اليونانية، تم الاتفاق على قيام صندوق النقد الدولي بمراقبة تطبيق السياسات الاقتصادية لإيطاليا بشكل مكثف. أما بالنسبة لإشكالية البطالة، فقد وضعت مجموعة العشرين فرقة عمل مختصة بالأساس في تشغيل الشباب.

وعلاوة على ذلك، أكدت سلطات البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين على أهمية مواصلة إصلاح النظام النقدي العالمي لجعله أكثر تمثيلية واستقرارا وصمودا. وفي هذا الصدد، اتفقت على تعزيز موارد صندوق النقد الدولي لتمكين هذه المؤسسة من أداء دورها كسدّ ضد المخاطر النظامية. أما في ما يخص تقلب تدفقات الرساميل الدولية، فقد تم إقرار اللجوء إلى المراقبة باعتبارها تدبيرا يرمي إلى تحقيق الاستقرار. كما وافقت البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين أيضا على مراجعة تركيبة سلة حقوق السحب الخاصة في أجل أقصاه سنة 2015 بهدف عكس وزن العملات داخل النظام التجاري والمالي العالمي.

1 حقوق السحب الخاصة هي وحدات الحساب المعتمدة في صندوق النقد الدولي وكانت تعادل 1,53 دولار أمريكي في نهاية دجنبر 2011.
2 من بين البلدان الأعضاء والمؤسسات الثمانية والثلاثين التي وقعت هذه الاتفاقات يوجد 18 بلدا ومؤسسة من أوروبا و9 من آسيا و5 من أمريكا الشمالية و4 من إفريقيا والشرق الأوسط و2 من أوقيانوسيا.

وفي ما يخص إصلاح النظام المالي واندماج السوق، حددت سلطات مجموعة العشرين حزمة من التدابير حتى لا يتم اعتبار أي مؤسسة أكبر من أن تنهار. وهكذا، قام مجلس الاستقرار المالي بنشر لائحة أولية تضم 29 مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية على إثر مؤتمر قمة "كان" المنعقد في نونبر. وسيتم إخضاع هاته المؤسسات لمراقبة صارمة وسيتم إخضاعها ابتداء من سنة 2016 لمعاملات أعلى في ما يخص الأموال الذاتية. وأخيرا، تم تسجيل تطبيق ضريبة على المعاملات المالية في بعض بلدان مجموعة العشرين.

2.1 الإنتاج الوطني

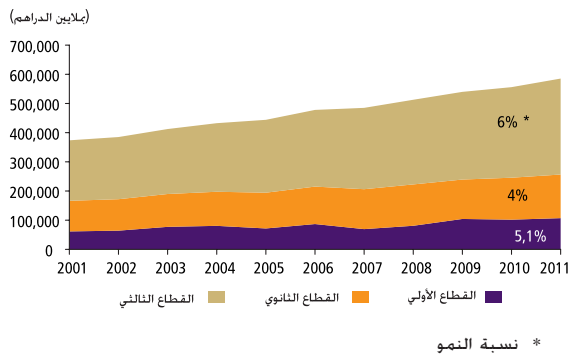
بالرغم من التدهور التدريجي للظرفية الاقتصادية العالمية سنة 2011، بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الوطني خلال هذه السنة ما قدره 5% مقابل 3,6% سنة 2010.

ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انتعاش القطاع الفلاحي، الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 5,6% بعد انخفاضها بنسبة 1,9% سنة 2010، مساهما بذلك في تحقيق النمو بواقع 0,9 نقطة مئوية، بعد أن كان قد سجل مساهمة سلبية قدرها 0,3 نقطة سنة 2010. أما الأنشطة غير الفلاحية، فقد بلغت نسبة نموها 5,2% مقابل 4,2% سنة من قبل، لتنتقل بذلك مساهمتها في النمو في سنة واحدة من 3 إلى 3,7 نقطة مئوية.

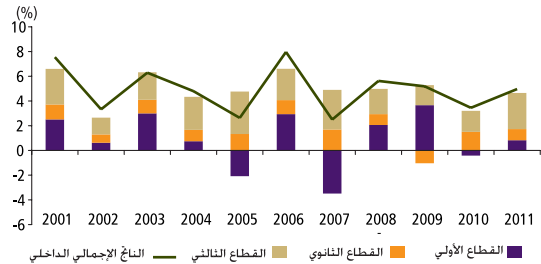
وبخصوص القطاع الثالثي، الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 6% مقابل 3,3% سنة 2010، فقد بلغت مساهمته في الأداء الإجمالي ما قدره 2,9 نقطة بدل 1,6 نقطة سنة 2010. في المقابل، تراجعت مساهمة القطاع الثانوي، في سنة واحدة، من 1,4 إلى 0,9 نقطة مئوية، مما يعكس تباطؤ وتيرة نموه من 6,5% إلى 4%.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 802,6 مليار درهم، متناميا بنسبة 5% بدل 4,3% سنة من قبل، وبلغت القيمة المضافة الفلاحية 106,3 مليار درهم، بتزايد بنسبة 7,4%. فيما ارتفعت القيمة المضافة غير الفلاحية بواقع 12,5% لتصل إلى حوالي 662,4 مليار درهم، ونتيجة لذلك، تباطأت وتيرة نمو السعر الضمني¹ للناتج الداخلي الإجمالي من 0,7% سنة 2010 إلى 0% سنة 2011.

رسم بياني 2.2.1 : تطور القطاعات بالأسعار الثابتة



رسم بياني 1.2.1 : المساهمة المطلقة للقطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بالنقطة المئوية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

1 يقصد بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي نسبة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي إلى الناتج الداخلي الحقيقي. ويمكن هذا السعر من قياس تطور المستوى المتوسط لأسعار كافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها.

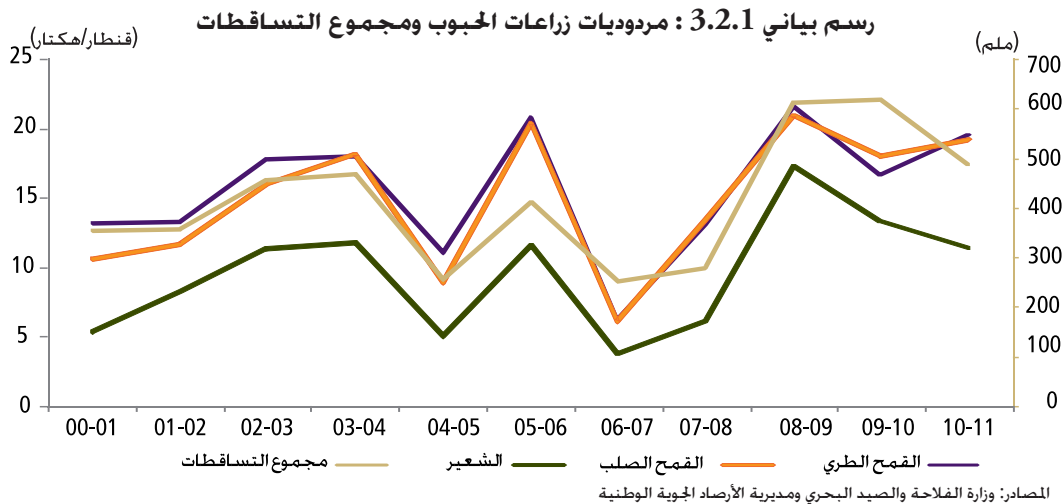
1.2.1 القطاع الأولي

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي، التي تمثل 18% من القيمة المضافة الوطنية، بواقع 5,1% بعد تراجعها بنسبة 2,3% سنة 2010. ويعكس هذا التغير بالأساس الأداء الجيد الذي سجل على مستوى الإنتاج النباتي، وبدرجة أقل، على مستوى تربية المواشي، فيما ظل إنتاج السمك في شبه ركود.

الفلاحة

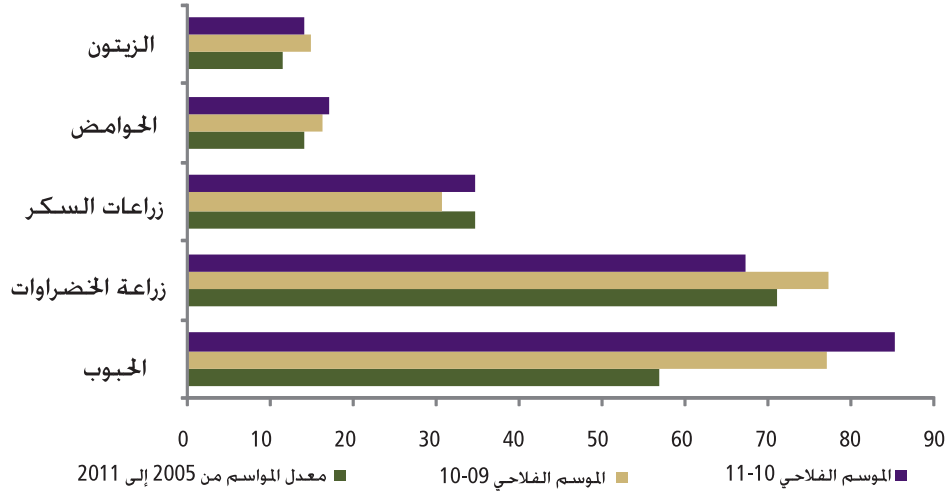
خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، وللسنة الثالثة على التوالي، حقق الإنتاج أداءً يفوق متوسط السنوات العشر الأخيرة، خاصة بفضل التساقطات المطرية الملائمة سواء من حيث الحجم أو التوزيع الزمني والمكاني. فقد ارتفع متوسط مجموع التساقطات المطرية على الصعيد الوطني إلى 493 مم، ليفوق بنسبة 10% متوسطه للسنوات الخمس الأخيرة، كما وصلت نسبة ملء السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي إلى 80%.

وفي هذه الظروف، عرف إنتاج النباتات منحي تصاعديا على العموم، باستثناء زراعة الخضراوات. فقد بلغ إنتاج الحبوب 85,5 مليون قنطار، متناميا بنسبة 10,7% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق وبنسبة 22,3% مقارنة بمتوسط السنوات الخمسة الأخيرة. وقد ساهم في تحقيق هذا التطور، إلى جانب توسع المساحات المزروعة بنسبة 6,1% لتصل إلى 5,3 مليون هكتار، تحسُّنُ المردوديات بواقع 4,1%. وحسب المنتوجات، عرفت محاصيل القمح الرطب والقمح الصلب، التي سجلت على التوالي 41,7 مليون و18,5 مليون قنطار، نموا بنسبة 28,6% و13,2%، فيما شهدت محاصيل الشعير والذرة، التي بلغت 23,2 مليون و2,1 مليون قنطار، تراجعا بنسبة 9,7% و24,4% على التوالي.



ومن جهة أخرى، تنامي إنتاج القطناني بنسبة 16,9% ليصل إلى 3,2 مليون قنطار، في حين ارتفع إنتاج الحوامض والزراعات السكرية بنسبة 5,4% و15% على التوالي. أما زراعة الخضراوات، فقد انكسرت بواقع 13,1%. كما تراجع محاصيل الزيتون بنسبة 5,7%.

رسم بياني 4.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية (بملايين القناطر)



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وشهدت سنة 2011 أيضا توجها إيجابيا في تربية الماشية بفضل تحسن المراعي والحالة الصحية للمواشي. فقد ارتفع عدد هذه الأخيرة بواقع 6,8% ليصل إلى 26,9 مليون رأس، تشكل الأغنام 69% منها، والماعز 20% والأبقار 11%.

إطار 1.2.1 : الإجراءات المواكبة للموسم الفلاحي 2010-2011

سعيًا إلى ضمان ظروف جيدة لانطلاق الموسم الفلاحي 2010-2011، تم رفع قيمة الدعم المخصص للبذور المختارة من الحبوب من 150 إلى 160 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الطري، ومن 135 إلى 170 درهم للقنطار للقمح الصلب، ومن 135 إلى 150 درهم بالنسبة للشعير.

ولمواكبة عملية تسويق الإنتاج الداخلي، تم اتخاذ نوعين من الإجراءات، فقد تم، في مرحلة أولى، رفع السعر المرجعي لشراء القمح الطري إلى 290 درهم للقنطار، كما تم الرجوع إلى العمل بالرسوم الجمركية القصوى في بداية شهر ماي فيما يتعلق بالقمح الطري، وفي شهري يونيو ويوليو بالنسبة للقمح الصلب.

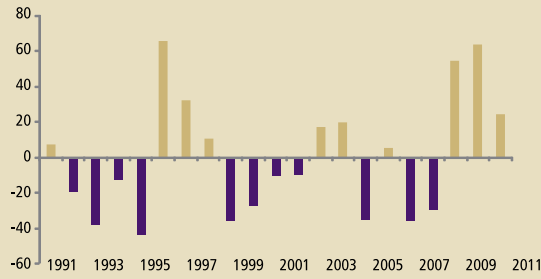
وكمرحلة ثانية، وبمجرد بيع الجزء الأكبر من الإنتاج الوطني، تم تعليق الرسوم الجمركية على القمح الصلب في بداية شهر أكتوبر وابتداء من 15 نونبر بالنسبة للقمح الطري، وذلك بغية توسيع قاعدة العرض المتوفر. وبفعل هذه الإجراءات، تزايدت كميات الحبوب المجمعة من طرف الفاعلين المرخص لهم، في الفترة الممتدة بين يونيو وديجنبر، من 17,1 مليون إلى 21,4 مليون قنطار، مما ساهم في تقلص الواردات بنسبة 5% لتصل إلى 26 مليون قنطار.

إطار 2.2.1 : تواتر فترات الجفاف في المغرب ما بين 1991 و 2011

تتميز الظروف المناخية على الصعيد الوطني بتقلبها الكبير. إذ بلغ معامل تغير التساقطات 30% خلال الفترة الممتدة بين 1991 و 2011، كما تتميز بغياب أي توجه ملحوظ.

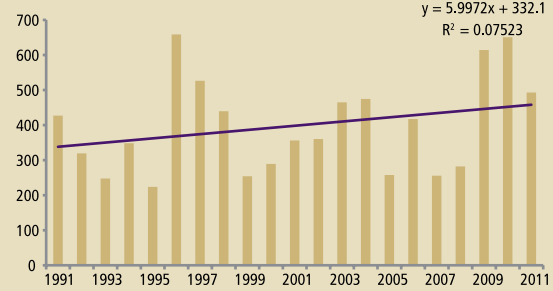
وبتحليل فارق التساقطات السنوية مقارنة بالمستوى العادي، يتضح تسجيل عجز التساقطات في إحدى عشر سنة من بين السنوات الإحدى والعشرين التي تمت دراستها، ومن حيث استمرار هذا العجز، فقد بلغت أطول مدة أربع سنوات (1999-2002).

رسم بياني 1.2.2.1 : مؤشر الفارق في الوضعية المعتادة



رسم بياني 1.2.2.1 : التساقطات المطرية

السنوية للموسم الفلاحي (بالمتر)



المصادر: مديرية الأرصاد الجوية الوطنية وحسابات بنك المغرب

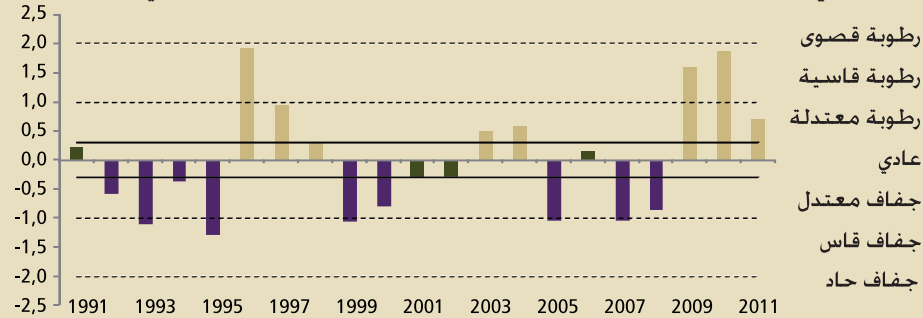
ولتمييز أنواع الجفاف التي سجلت في الفترة موضوع الدراسة، تم استعمال المؤشر المعياري للتساقطات¹ SPI. ويُعرّف هذا المؤشر كما يلي:

$$SPI = (P_i - P_m) / \sigma$$

حيث: P_i : التساقطات المسجلة في السنة i
 P_m : متوسط التساقطات
 σ : الانحراف المعياري

وبناء على النتائج المحصل عليها، يتبين أنه من بين السنوات الإحدى وعشرين قيد الدراسة، بلغ عدد السنوات الجافة 9 سنوات، 5 منها شديدة الجفاف، فيما كانت حدة هذا الجفاف معتدلة في 4 منها. أما السنوات العادية من حيث المناخ، فقد بلغ عددها 4، فيما همت الرطوبة 8 سنوات، 5 سنوات منها كانت معتدلة الرطوبة، فيما عرفت 3 سنوات منها رطوبة قاسية.

رسم بياني 1.2.2.3 : تصنيف درجة قساوة الجفاف حسب المؤشر المعياري للتساقطات



¹ تم إعداد هذا المؤشر لتمييز عجز التساقطات المسجل خلال سنة معينة.

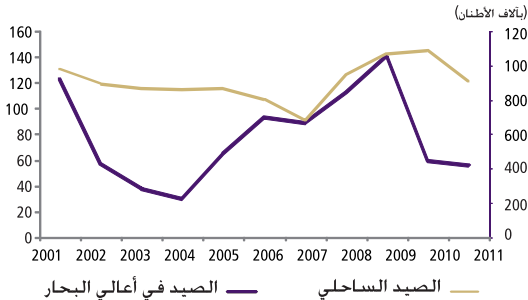
الصيد البحري

خلال سنة 2011، انخفض إنتاج السمك بواقع 15,8% مقابل 5,2% سنة 2010. مما يعكس تراجع الكميات المصطادة على السواحل وفي أعالي البحار على السواء.

وعرف إنتاج الصيد الساحلي أقوى نسبة تراجع بلغت 16%. ليصل إلى 0,9 مليون طن. بعد أن كان قد ارتفع بواقع 13,1% سنة 2009 وبقي في شبه ركود سنة 2010. أما من حيث القيمة، فقد بلغ الإنتاج 5 مليار درهم، مرتفعا بواقع 18,6%. وذلك بفعل ارتفاع الأسعار، الذي عوض بشكل كبير تراجع حجم الإنتاج. وقد حُصّصت نسبة 36,7% من هذا الإنتاج لاستهلاك المنتجات الطرية، بدل 37,4% السنة الماضية، فيما تم توجيه 20,9% إلى معامل صناعة «دقيق وزيت السمك» مقابل 25,6% السنة الفارطة، وخصّصت نسبة 28,8% لوحادات التجميد بدل 19,2%. أما الحصة الموجهة لوحادات التصبير الصناعية، فقد بلغت 12,9% من المجموع مقابل 16,8% سنة 2010. ومن جهة أخرى، عرف إنتاج الصيد في أعالي البحار الذي يمثل 6% من إجمالي إنتاج القطاع، تراجعا بواقع 6%. نتيجة بالأساس إلى انخفاض الكميات المصطادة من السمك الأبيض بنسبة 11%.

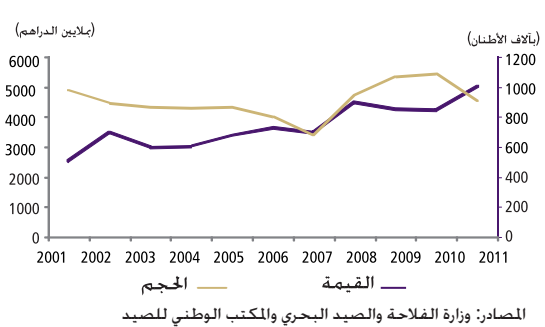
رسم بياني 6.2.1 : تطور الكميات المفرغة في قطاع

الصيد



رسم بياني 5.2.1 : تطور الكميات المفرغة من الصيد

الساحلي والصيد التقليدي

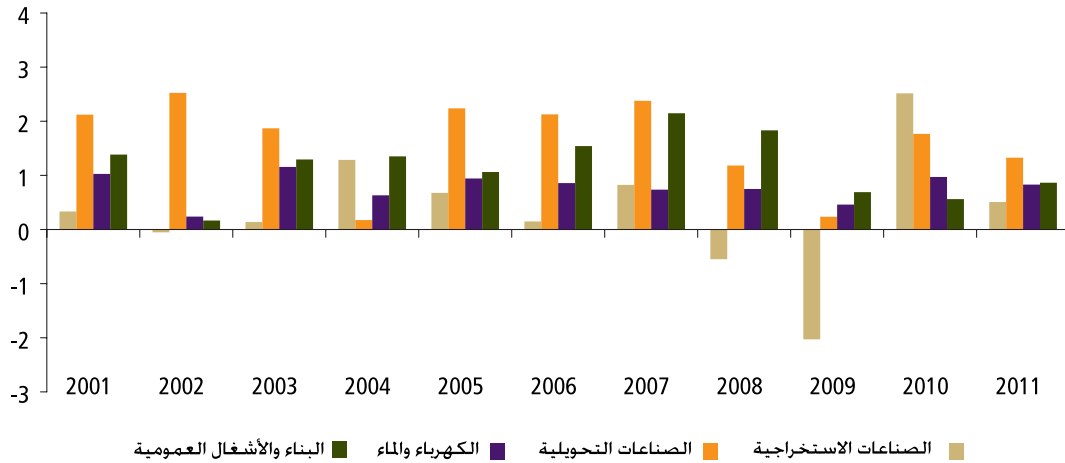


المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد

2.2.1 القطاع الثانوي

عرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي، الذي بلغت حصته في النشاط الوطني 26%. ارتفاعا بواقع 4% مقابل 6,5% سنة 2010. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تراجع الأنشطة الصناعية والاستخراجية والطاقية. مقابل تسارع النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

رسم بياني 7.2.1: مساهمة الفروع في نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي. بالنقط المئوية

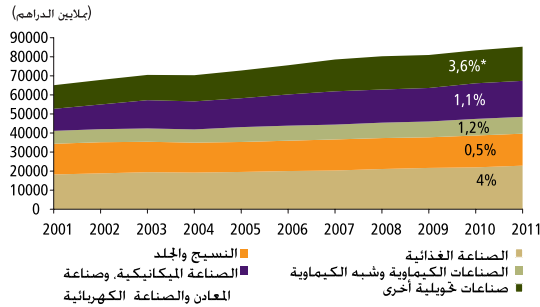


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

الصناعة التحويلية

خلال سنة 2011، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بواقع 2,3% بدل 3% سنة من قبل. أي بوتيرة أقل من متوسطها المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعكس هذا التغير تباطؤ النشاط في الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وفي صناعات النسيج والجلد وكذا في الصناعات الميكانيكية والحديدية والكهربائية. أما الصناعات الغذائية وباقي الصناعات التحويلية، فقد تعززت قيمتها المضافة.

رسم بياني 9.2.1 : تطور القطاعات الصناعية

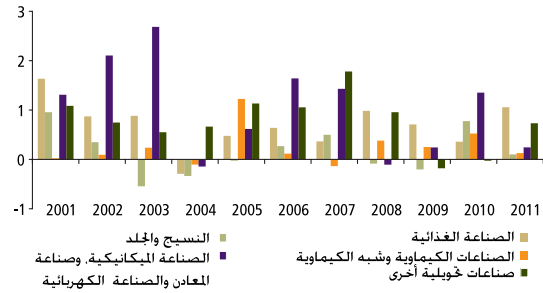


* نسبة النمو

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

رسم بياني 8.2.1 : مساهمة الفروع في نمو القيمة

المضافة للصناعة التحويلية، بالنقط المئوية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

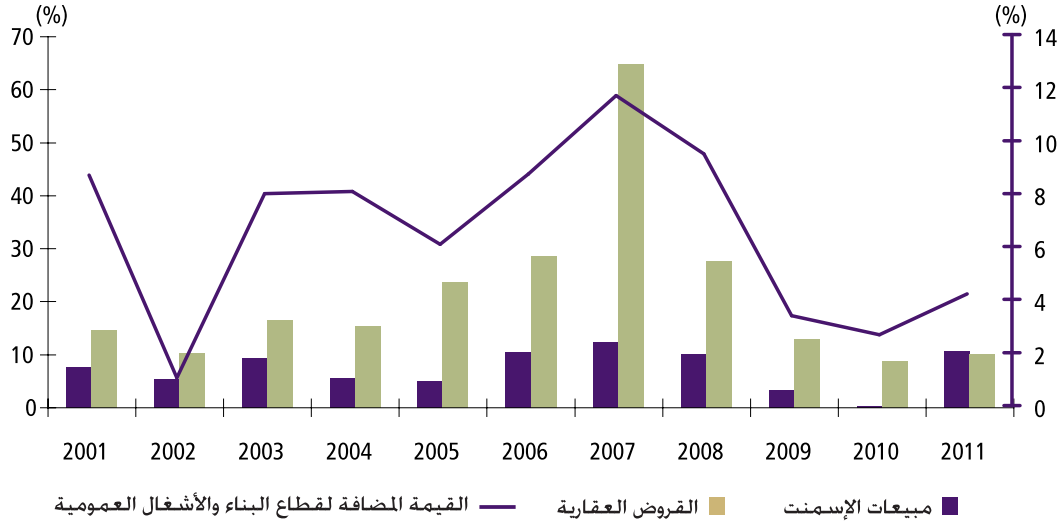
وفي الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، التي بلغت حصتها من القيمة المضافة للصناعات التحويلية 10%. تنامي النشاط بواقع 1,2% سنة 2011 مقابل 5,2% سنة من قبل. وبذلك، تراجعت مساهمة هذه الصناعات في أداء الصناعات التحويلية من 0,5 إلى 0,1 نقطة مئوية. وظلت القيمة المضافة للأنشطة المرتبطة بالنسيج وصناعة الملابس والجلد محدودة في 0,5% عوض 3,9% سنة 2010. لتتراجع بذلك مساهمتها في القطاع من 0,8 إلى 0,1 نقطة مئوية في سنة واحدة. ولم تتجاوز هذه المساهمة 0,2 نقطة بالنسبة للصناعات الميكانيكية والحديدية والكهربائية، التي تمثل 22% من القيمة المضافة للقطاع. مما يعكس تراجع وتيرة نموها من 6,3% سنة 2010 إلى 1,1% سنة 2011.

ومن جهة أخرى، عرفت الصناعات الغذائية، التي تساهم بواقع 27% في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، نموا بنسبة 4% مقابل 1,4% سنة 2010. لتتزايد بذلك مساهمتها من 0,4 إلى 1,1 نقطة مئوية. أما باقي الصناعات التحويلية، فبعد تراجع قيمتها المضافة بواقع 0,1% سنة 2010، عادت لتتزايد سنة 2011 بنسبة 3,6%. مساهمة في النمو بما قدره 0,7 نقطة مئوية. أي بمستوى قريب من المستوى المسجل في المتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة.

البناء والأشغال العمومية

عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تزايد نشاطه بنسبة 4,2% سنة 2011 بدل 2,6% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى إقلاع مشاريع السكن واستمرار إنجاز مشاريع هيكلية كبرى. وقد انعكس انتعاش الطلب على مستوى مبيعات الإسمنت والقروض العقارية التي تنامت على التوالي بنسبة 10,7% و 10,1%.

رسم بياني 10.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية



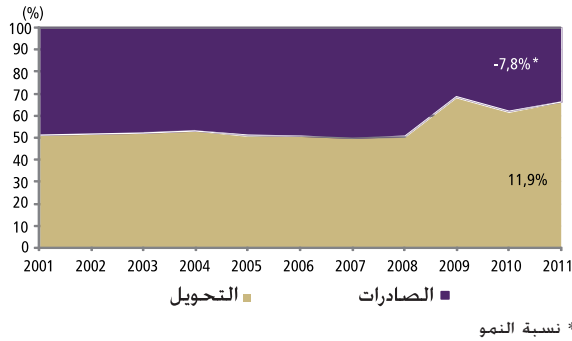
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت وبنك المغرب

المعادن

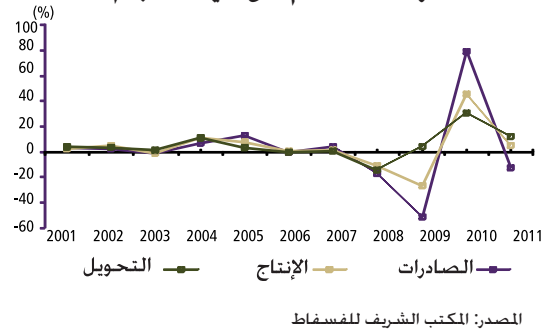
عرفت الصناعة المعدنية، التي يرتبط أداؤها بشكل كبير بالأسواق الخارجية، نمواً لم يفُق 5,9% سنة 2011 بدل 38,6% سنة من قبل، وذلك نتيجة بالأساس للتباطؤ الواضح في إنتاج الفوسفات.

فقد بلغ إنتاج الفوسفات، الذي يشكل حوالي 95% من الأنشطة المعدنية الوطنية، 28 مليون طن، أي أن نسبة نموه لم تتجاوز 5,3%. بعد أن سجلت في السنة الفارطة ارتفاعاً قوياً بلغ 45,5%. ويعود هذا التباطؤ الملحوظ إلى تراجع صادرات الفوسفات الخام بواقع 7,8% مقابل ارتفاعها بما يقارب 80% سنة 2010. علاوة على ذلك، لم تتزايد حصة الإنتاج التي تستعملها وحدات التحويل المحلية إلا بحوالي 12% عوض 31% سنة من قبل. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة التقييم المحلي لهذا المعدن 66% مقابل 62% سنة 2010 و51% كمتوسط للفترة الممتدة بين 2000 و2008. ومن حيث القيمة، بلغت صادرات الفوسفات الخام 12,6 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 40%. ارتباطاً على الخصوص بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

رسم بياني 12.2.1 : بنية استعمال الفوسفات الخام



رسم بياني 11.2.1 : تغيرات إنتاج واستعمال الفوسفات الخام، من حيث الحجم

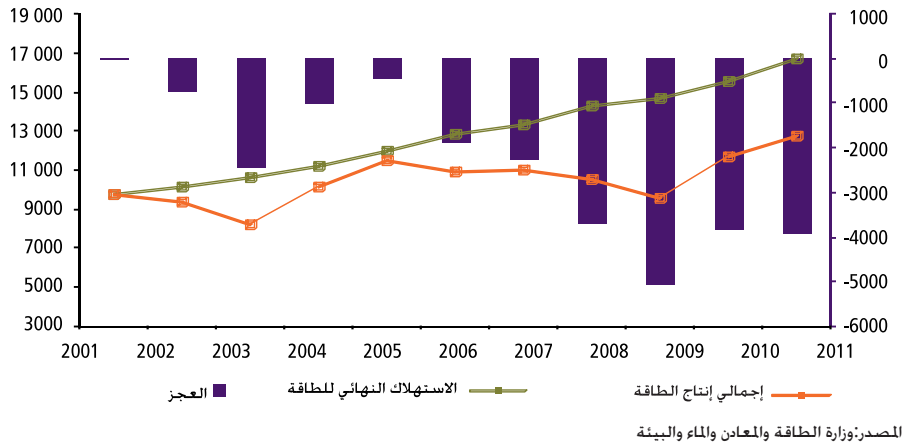


الطاقة

استفاد نمو قطاع الطاقة من دينامية فرع «الكهرباء والماء» الذي ارتفع بواقع 6% عوض 7,1%. وكذا من انتعاش فرع التكرير، الذي نما بنسبة 28,9% بعد تراجع بواقع 21,5% سنة 2010.

وسجل إنتاج الطاقة، الذي بلغ 12,7 مليون طن معادلة للنفط¹ (TEP)، ارتفاعا بواقع 9% بدل 21,6% سنة من قبل. مما يعكس تراجعاً في نشاط التكرير وفي إنتاج الكهرباء على السواء. موازاة مع ذلك، تنامي الاستهلاك النهائي للطاقة بواقع 4,3% ليصل إلى 16,3 مليون طن معادلة للنفط. ونظراً لتراجع إنتاج الكهرباء المائية وتباطؤ إنتاج الكهرباء الهوائية، انتقل معدل التغطية الطاقية² للمغرب من 93% إلى 95,5%.

رسم بياني 13.2.1 : إنتاج واستهلاك الطاقة (بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

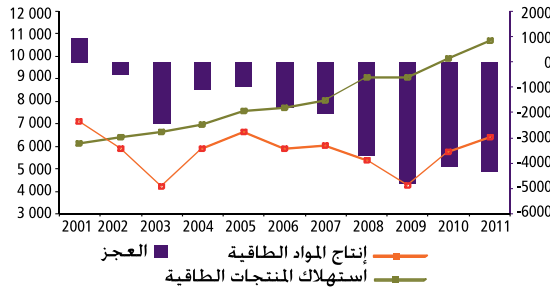


1 تمثل هذه الوحدة الطاقة التي يتم إنتاجها بفعل احتراق طن من النفط المتوسط الجودة. وتستهلك هذه الوحدة لمقارنة مختلف الطاقات فيما بينها (النفط، الفحم، الغاز الطبيعي، الكهرباء، إلخ).

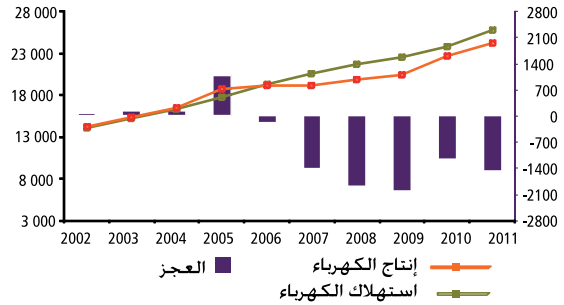
2 يقصد بمعدل التغطية الطاقية للمغرب نسبة استهلاك الطاقة الأولية إلى الإنتاج الوطني للطاقات الأولية (الفحم، والنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية والمائية والطاقات المتجددة) خلال سنة معينة.

أما إنتاج صناعات التكرير، الذي يقدر بواقع 6,4 مليون طن، فقد ارتفع بنسبة 11% مقابل 35% سنة من قبل. ويعزى هذا التراجع إلى أثر أساسي يرتبط ببداية العمل، سنة 2010، بالقدرات الإنتاجية لمعمل التكرير بالمحمدية. وبالموازاة مع ذلك، تحسن مجموع استهلاك المنتجات النفطية بنسبة 8% ليصل إلى 10,7 مليون طن، ليعكس بالأساس تنامي استهلاك الغازوال وغاز البوتان والوقود بنسبة 6,1% و4,5% و19,5% على التوالي. وقد ظلت حصص هذه المواد في الاستهلاك النهائي مستقرة في حدود 45% و17% و26%.

رسم بياني 15.2.1 : إنتاج واستهلاك المنتجات الطاقية
(بالآلاف الأطنان)



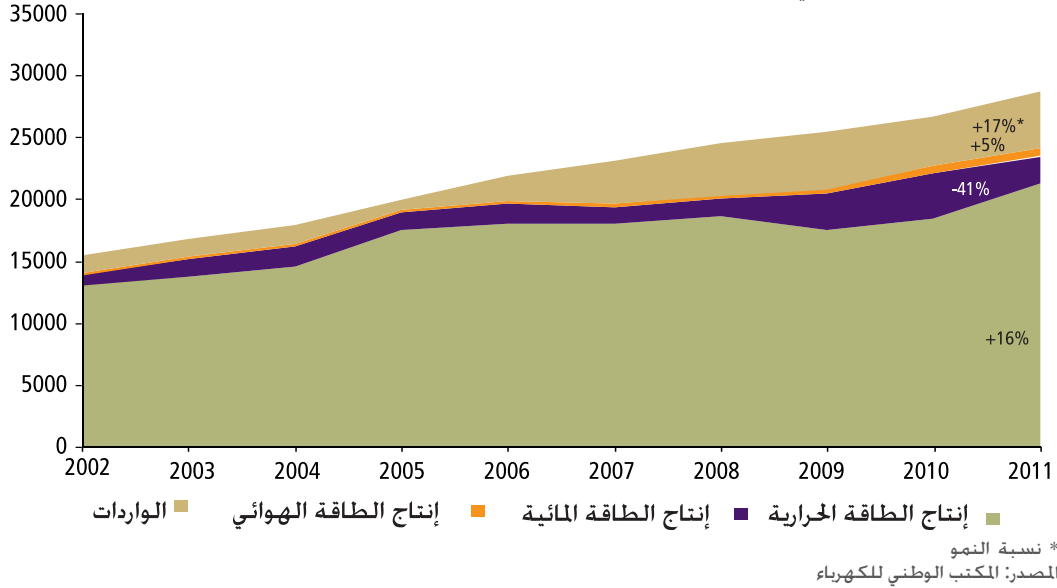
رسم بياني 14.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء
(جيجاواط /الساعة)



المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة

وبلغ صافي الإنتاج المحلي للكهرباء 24,1 مليار كيلواط/الساعة، متزايدا بنسبة 6,9% مقابل 11% سنة 2010، و2% كمتوسط للسنوات الممتدة بين 2005 و2009. ويشمل هذا التغير تنامي إنتاج الطاقة الحرارية والهوائية بنسبة 15,8% و5,1% على التوالي وتراجع إنتاج الطاقة المائية بواقع 41,1%. وفي ما يخص استهلاك الكهرباء، فقد بلغ 25,6 مليار كيلواط في الساعة، أي بتزايد بأكثر من 7,9% بدلا من 6,1% سنة 2010. وتنامت مبيعات الكهرباء العالية والمتوسطة الجهد، الموجهة لقطاعات الإنتاج ووكالات التوزيع، بنسبة 7,7% بدل 5,3% سنة 2010، في حين ارتفعت مبيعات الكهرباء المنخفضة الجهد، المخصصة لاستعمال الأسر، بنسبة 8,8% عوض 8,1% سنة من قبل. نتيجة لذلك، تعززت واردات الكهرباء بحوالي 17%، لتنتقل بذلك نسبة مساهمتها في العرض المتوفر من 14,8% إلى 16% في سنة واحدة.

رسم بياني 16.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتوفرة (جيغاواط/الساعة)



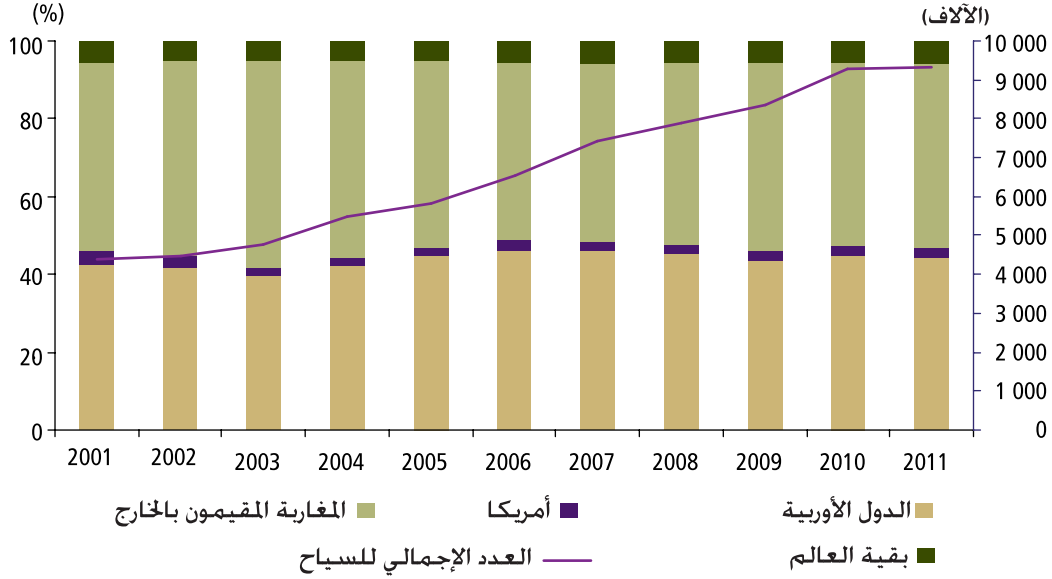
3.2.1 القطاع الثالثي

عرفت أنشطة القطاع الثالثي، التي بلغت حصتها في القيمة المضافة الإجمالية 56%. نموًا بواقع 6% سنة 2011 مقابل 3,3% في السنة الفارطة. ويعكس هذا التطور على الخصوص دينامية أنشطة التجارة والاتصالات، التي مكنت بشكل كبير من تدارك انخفاض القيمة المضافة لقطاع السياحة.

السياحة

في سياق محيط دولي تميز بتباطؤ النشاط لدى شركائنا الرئيسيين، وفي إطار محيط جهوي شهد العديد من الحركات الاجتماعية الكبرى، عرفت القيمة المضافة لقطاع السياحة تراجعًا لم تتجاوز نسبته 2% سنة 2011 بعد أن كان قد ارتفع بنسبة 8,1% سنة 2010. وقد بلغ عدد السياح الوافدين 9,3 مليون، أي بنمو بنسبة 0,6% مقابل 11,4% سنة قبل ذلك. أما ليالي المبيت في الفنادق المصنفة، فقد تدنى عددها بواقع 6,4%. بعد تناميته بنسبة 11% سنة 2010، مما أدى إلى تراجع متوسط نسبة الملء من 43% إلى 40%.

رسم بياني 17.2.1 : عدد السياح الإجمالي وحسب الجنسية



المصدر: وزارة السياحة

وبتحليل نوعية السياح الوافدين. يتبين أن عدد السياح الأجانب لم يتزايد سوى بنسبة 0,5% سنة 2011 مقابل 14,4% سنة 2010. فحسب الجنسية. عرف عدد السياح الفرنسيين والإسبانيين، الذين يمثلون 36% و14% على التوالي من مجموع السياح. تراجعوا بواقع 2,8% و4,6%. أما السياح القادمون من بلجيكا وألمانيا وإنجلترا. فقد ارتفع عددهم بنسبة 16,8% و6,9% و4,2% على التوالي. وبالمثل. ارتفع عدد السياح القادمين من باقي الدول الأوروبية بنسبة 1,5%. كما تنامي عدد السياح القادمين من الدول العربية بواقع 11,4%. في حين تراجع عدد السياح الأمريكيين بنسبة 4,5%. ومن جهة أخرى. وصل عدد السياح من المغاربة المقيمين في الخارج إلى أكثر من 4,4 مليون شخص. بزيادة بنسبة 1% عوض 8,1% سنة قبل ذلك.

وبخصوص عدد ليالي المبيت التي أحصتها الفنادق المصنفة. تبين المعطيات الخاصة بها أن تراجعها يشمل تدني عدد غير المقيمين بنسبة 11% وارتفاع عدد المقيمين بنسبة 9%. وقد كان هذا التراجع. الذي هم معظم الوجهات. أكثر حدة على مستوى الوجهات الرئيسية. وهي مراكش وأكادير¹. حيث بلغ 9% و7% على التوالي. وقد تم تعزيز القدرة الإيوائية للفنادق بما يقارب 11.000 سرير ليصل عدد الأسرّة إلى 184.125 سنة 2011. نتيجة لذلك. انتقلت نسبة الملاء من 43% إلى 40% سنة 2011. مما يعكس تراجعها بواقع 4 نقط مئوية بمراكش و3 نقط مئوية في أكادير. حيث بلغت هذه النسبة 38% في الأولى و39% في الثانية.

1 تمثل هاته الوجهتان وحدها 61% من مجموع ليالي المبيت التي أحصتها الفنادق المصنفة.

النقل

تنامت القيمة المضافة لخدمات النقل بنسبة 5,9%. بعد أن ارتفعت بنسبة 7,2% السنة الماضية. وذلك بسبب التباطؤ الواضح للنقل الجوي والنقل البحري والسككي للبضائع.

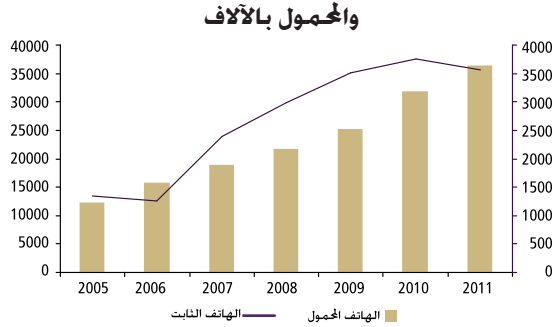
فبمجموع 15,7 مليون مسافر. يكون النقل الجوي قد عرف تباطؤًا ملحوظًا من 14,9% إلى 2% في سنة واحدة. أما النقل البحري للمسافرين. والذي هم 3,6 مليون مسافر. فقد تدنى بنسبة 5,4% بعد شبه ركوده سنة 2010. في حين ارتفع النقل السككي. الذي هم 34 مليون مسافر. بواقع 9,7% بدلا من 4,7% سنة من قبل.

وفي ما يتعلق بنقل السلع. بلغ معدل النقل في الخطوط البحرية الوطنية -بما في ذلك نقل البضائع من سفينة إلى أخرى في ميناء طنجة المتوسط-. والذي يمثل 23% من المجموع. ما قدره 96 مليون طن. متزايدا بواقع 4,1% عوض 30% في السنة الفارطة. ويشمل هذا التغيير. من جهة. انخفاضا في حجم البضائع المصدرة بنسبة 0,4%. بعد أن كانت قد ارتفعت بأكثر من 30%. ومن جهة أخرى. تباطؤًا ملحوظًا في حجم البضائع المستوردة من 11% سنة 2010 إلى 4,1% سنة 2011. وبالموازاة مع ذلك. تزايد النقل السككي للسلع من 36 مليون إلى 37 مليون طن. متناميا بنسبة 3% عوض 44% سنة 2010.

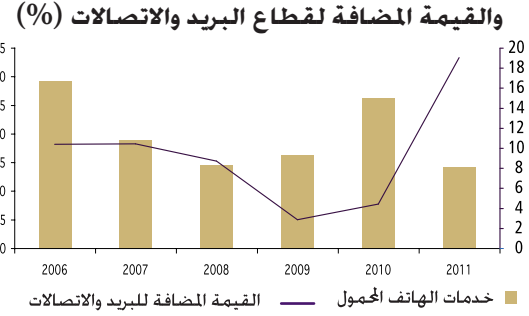
الاتصالات

ارتفعت القيمة المضافة لخدمات الاتصالات بنسبة 19% سنة 2011 عوض 4,4% سنة 2010. ويعزى هذا التسارع على السواء إلى تزايد العرض وانتعاش الطلب وانخفاض الأسعار. ففي نهاية سنة 2011. تعززت خدمات الهاتف المحمول. التي همّت 36,5 مليون مشترك. بنسبة 14,3% مقابل 26,4% سنة 2010. لتنتقل بذلك نسبة الولوج إلى هاته الخدمات من 101,5% إلى 113,6%. كما تنامت خدمات الإنترنت بواقع 70% مقابل 57% سنة 2010. لتهمّ 3,2 مليون مشترك. وذلك بفعل تزايد خدمات إنترنت الجيل الثالث 3G. وبذلك. بلغت نسبة الولوج إلى هذه الخدمات 10%. متزايدة بأربع نقط مئوية في سنة واحدة. ومن جهة أخرى. تراجع عدد المشتركين في الهاتف الثابت بحوالي 5%. لتصل بذلك نسبة الولوج إلى هاته الخدمات من 11,9% سنة 2010 إلى 11,1% سنة 2011.

رسم بياني 19.2.1 : تطور خدمات الهاتف الثابت



رسم بياني 18.2.1 : تطور خدمات الهاتف المحمول



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

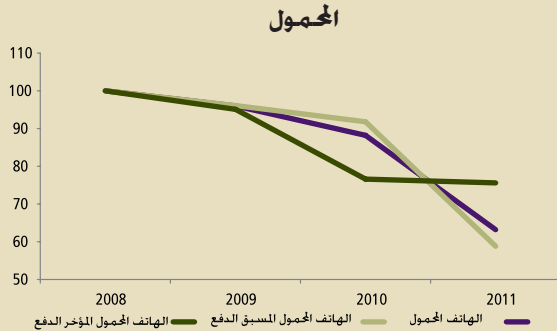
إطار 3.2.1 : تطور أسعار خدمات الاتصالات

يُمكن مؤشّر أسعار خدمات الاتصالات، الذي أعدته الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT)، من تتبع تطور أسعار الاتصالات على الصعيد الوطني. وحسب هذا المؤشر، فقد تدنت أسعار الاتصالات على العموم بنسبة 34% ما بين 2008 و2011، أي بمعدل تغير سنوي قدره 12,3%.

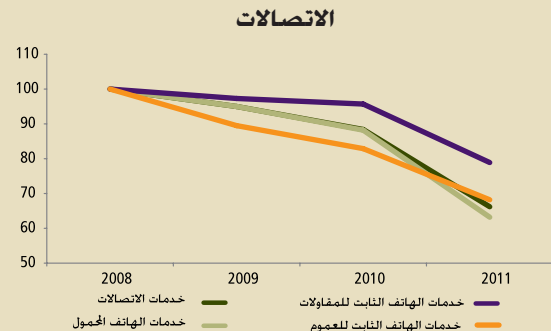
وقد تميزت وتيرة هذا التراجع ما بين 2008 و2010 ببطئها، إذ لم تتجاوز 6% كمتوسط سنوي، فيما بلغت 25% سنة 2011. وجاء هذا الانكماش الملحوظ في الأسعار نتيجة على الخصوص لتراجع مؤشر أسعار خدمات الهاتف المحمول بواقع 28%، فيما بقيت أسعار كل من خدمات الهاتف الثابت والهاتف الثابت للمقاولات محدودة في حوالي 17,7%.

ويعكس هذا التطور إلى جانب تدني سعر الدقيقة ومواءمة تعرفه المكالمات بين الشبكات¹ مع أسعار المكالمات داخل نفس الشبكة². تراجع الأسعار الدولية وشروع بعض شبكات الهاتف المحمول في فوترة المكالمات بالثانية. كما يعكس هذا التطور رفع قيمة الرصيد الزائد الذي يمنح عند تعبئة الرصيد الجزافي المحدود على مستوى الهاتف الثابت.

رسم بياني 2.3.2.1 : مؤشّر أسعار خدمات الهاتف



رسم بياني 1.3.2.1 : مؤشّر أسعار خدمات



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

1 المكالمات بين الشبكات (الاتصال من شبكة معينة نحو شبكات أخرى).
2 المكالمات بين رقمين من نفس الشبكة.

3.1 سوق الشغل

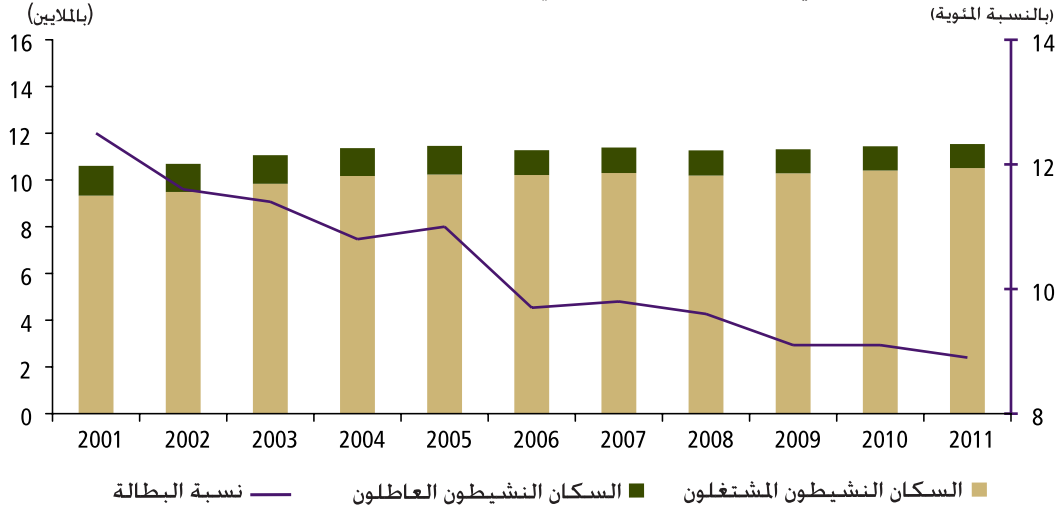
اتسم سوق الشغل سنة 2011 بارتفاع عدد السكان النشيطين¹ البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق بنسبة 0,8% وانخفاض عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل بنسبة 1%. نتيجة إحداث 105.000 منصب شغل. وبالتالي. تراجعت نسبة البطالة بواقع 0,2 نقطة مئوية إلى 8,9% في 2011. لتعزز بذلك توجهها شبه المتواصل نحو الانخفاض منذ سنة 1999 رغم التباطؤ الطفيف المسجل ابتداء من 2007. وشمل هذا التطور بشكل حصري الوسط الحضري حيث تدنت نسبة البطالة من 13,7% إلى 13,4%. فيما استقرت في الوسط القروي في 3,9%. بموازاة ذلك. وفي إطار الحوار الاجتماعي. تمت مراجعة الأجور في الوظيفة العمومية نحو الارتفاع وتمت الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع المهني والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي بنسبة 10% في يوليو 2011. أيضا. تشير بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى ارتفاع الأجور في القطاع الخاص بالقيمة الحقيقية في ظرفية تتسم باعتدال الضغوط التضخمية. ورغم التطور المسجل على صعيد الأجور. لوحظ تراجع تكلفة وحدة العمل في القطاع الصناعي للسنة الثانية على التوالي. فيما تحسنت بشكل طفيف وتيرة نمو الإنتاجية الظاهرة للعمل².

1.3.1 مؤشرات النشاط والشغل

ارتفع عدد السكان النشيطين البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق. والذي يصل إلى 11,5 مليون شخص. بنسبة 0,8% مقابل 1,1% كمعدل سنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة. واقتصر هذا التطور على السكان النشيطين في الحواضر الذين ارتفع عددهم بنسبة 1,6%. ولم تعرف الساكنة النشيطة في العالم القروي. التي تمثل في المتوسط 48% من إجمالي السكان النشيطين خلال السنوات الخمس الأخيرة. تغييرا مقارنة بالسنة المنصرمة. وبدورها. واصلت نسبة المشاركة في اليد العاملة³ توجهها نحو الانخفاض لتصل إلى 49,2% بدلا من 49,6% سنة قبل ذلك. ولتعكس تراجع نسبة النشاط في الوسط القروي بواقع 0,4 نقطة مئوية إلى 58% وبواقع 0,3 نقطة إلى 43,3% في الوسط الحضري. وحسب الجنس. تقلصت نسبة المشاركة في اليد العاملة بواقع 0,4 نقطة مئوية سواء بالنسبة للذكور أو للإناث. لتبلغ على التوالي 74,3% و 25,5%.

1 يقصد بالسكان النشيطين مجموع الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق الحاصلين على عمل أو العاطلين عن العمل.
2 تعادل الإنتاجية الظاهرة للعمل نسبة السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري إلى الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي. وينبغي توخي الحذر في تفسير نتائج هذا المؤشر حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار فعالية استخدام اليد العاملة
3 يقصد بنسبة المشاركة في اليد العاملة نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لنسبة البطالة والسكان النشيطين

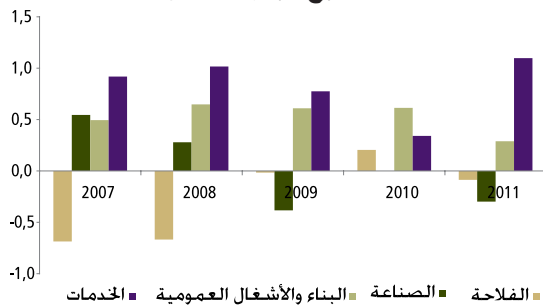


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبموازاة ذلك، تزايد عدد السكان النشيطين المشتغلين¹ بنسبة 1% مع تسجيل نمو بنسبة 2% في الوسط الحضري مقابل استقرار في الوسط القروي، الذي يمثل في المتوسط 53% من العدد الإجمالي خلال السنوات الخمس الأخيرة. وسجل سوق الشغل إحداث 74.000 منصب شغل مؤدى عنه و31.000 منصب غير مؤدى عنه، أي ما مجموعه 105.000 منصب شغل، بدلا من 118.700 منصب شغل في المتوسط ما بين سنوات 2007 و2009. موزع بشكل لا تزال تستفيد منه بشكل أكبر المناطق الحضرية، بواقع 103.000 منصب مقابل 69.000 منصب في 2010. وبدورها، ارتفعت نسبة التشغيل الذاتي² بواقع 1,1 نقطة مئوية لتصل إلى 43,3%. بعد ارتفاعها بواقع 0,5 نقطة مئوية إلى 42,3% في 2010.

رسم بياني 3.3.1 : مساهمة القطاعات في خلق

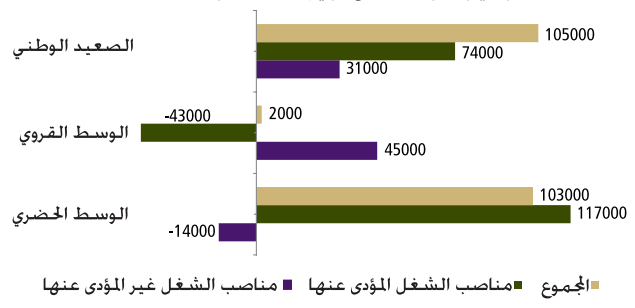
مجموع فرص الشغل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 2.3.1 : إحداث مناصب الشغل المؤدى عنها

وغير المؤدى عنها بين 2010 و2011



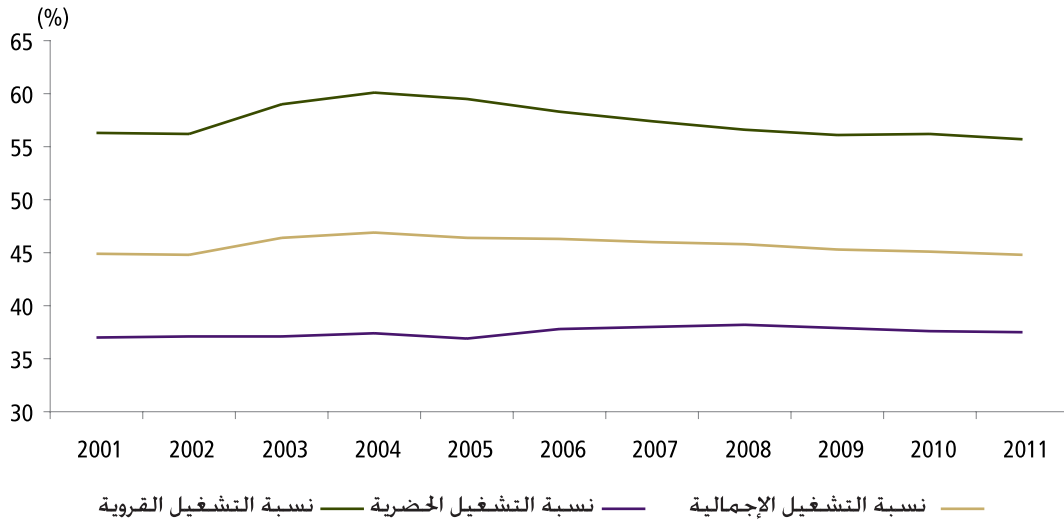
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

1 يقصد بالسكان النشيطين المشتغلين مجموع الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق الحاصلين على عمل.
2 يقصد بالتشغيل الذاتي الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص

على الصعيد القطاعي، وفر قطاع الخدمات العدد الأكبر من مناصب الشغل في سنة 2011 حيث بلغت مساهمته 1,1% مقابل 0,7% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2007-2010. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تراجع مساهمته إلى 0,3% بدلا من 0,6% في المتوسط ما بين 2007 و2010. وباستثناء هذين القطاعين، سجلت القطاعات الأخرى فقدان ما مجموعه 40.000 منصب شغل. 22,5% منها في قطاع الفلاحة والغابات والصيد. و77,5% في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية الذي سجل لوحده خسارة 31.000 منصب. بمساهمة سلبية بلغت 0,3% في الأداء الإجمالي.

بدورها، واصلت نسبة التشغيل منحائها التنازلي الذي بدء في 2004 لتصل إلى 44,8% في 2011 بدلا من 45,1% في 2010. وشمل هذا التراجع بشكل أساسي الوسط القروي الذي تدنت فيه نسبة التشغيل من 56,2% في 2010 إلى 55,7%. فيما عرفت شبه استقرار في الوسط الحضري بنسبة 37,5%.

رسم بياني 4.3.1: تطور نسبة التشغيل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

سجل عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل، والبالغ عددهم أكثر من مليون شخص، تراجعاً بقرابة 1%. وشمل هذا الانخفاض الوسطين الحضري والقروي الذين يضمن على التوالي 817.000 و211.000 عاطل. نتيجة لذلك، تقلصت نسبة البطالة على الصعيد الوطني بواقع 0,2 نقطة مئوية، لتبلغ 8,9% في ظرف سنة. وتستمر بذلك في توجيهها التنازلي شبه المتواصل منذ 1999 رغم تباطؤ وتيرتها انطلاقاً من سنة 2007. ويعزى هذا التطور بشكل حصري إلى انخفاض نسبة البطالة في الوسط الحضري من 13,7% إلى 13,4%. ويشمل هذا

الانخفاض تزايد نسبة البطالة لدى الشباب المترواحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة من 17,6% إلى 17,9%. والتي لم تسجل أي تراجع منذ سنة 2004. واستقرارها لدى الشريحة العمرية 25-34 سنة في 12,9% وانخفاضها لدى الفئات العمرية الأخرى. وحسب الجنس. تراجعت نسبة البطالة لدى الذكور بواقع 0,5 نقطة مئوية إلى 8,4%. فيما ارتفعت لدى الإناث بواقع 0,6 نقطة مئوية إلى 10,2%.

جدول 1.3.1: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة

تغييرات مطلقة 2011/2010	الجموع		الوسط القروي			الوسط الحضري			
	سنة 2011	سنة 2010	تغييرات مطلقة 2011/2010	سنة 2011	سنة 2010	تغييرات مطلقة 2011/2010 ⁽¹⁾	سنة 2011	سنة 2010	
351,0	32.245	31.894	-5	13.443	13.448	356	18.802	18.446	مجموع الساكنة
381,9	23.458	23.076	62,6	9.393	9.330	319,3	14.065	13.745	السكان البالغون 15 سنة فما فوق
96	11.538	11.442	-1	5.448	5.449	97	6.090	5.993	السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق
105	10.510	10.405	2	5.237	5.235	103	5.273	5.170	السكان المشتغلون
-9	1.028	1.037	-3	211	214	-6	817	823	السكان العاطلون
-0,4	49,2	49,6	-0,4	58	58,4	-0,3	43,3	43,6	نسبة المشاركة في اليد العاملة
-0,2	8,9	9,1	0	3,9	3,9	-0,3	13,4	13,7	نسبة البطالة حسب الجنس
-0,5	8,4	8,9	-0,1	4,7	4,8	-0,8	11,3	12,1	ذكر
0,6	10,2	9,6	0,1	2,1	2	1,4	21,2	19,8	أنثى
									حسب الأعمار
0,3	17,9	17,6	0,3	8,7	8,4	0,9	32,2	31,3	15-24 سنة
0,1	12,9	12,8	0	4,4	4,4	0	19,1	19,1	25-34 سنة
-0,3	5,2	5,5	-0,2	1,8	2	-0,5	7,4	7,9	35-44 سنة
-0,3	1,8	2,1	-0,2	0,8	1	-0,5	2,7	3,2	45 سنة فما فوق
									حسب الدرجة العلمية
-0,5	4	4,5	-0,1	2,3	2,4	-1,1	7	8,1	بدون شهادات
0	16,7	16,7	-0,2	11,2	11,4	0,2	18,3	18,1	حاملو الشهادات

1 يتعلق الأمر بالتغير بالنقاط المئوية فيما يتصل بالنسب

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إطار 1.3.1 : إنجازات الخطة الثاني « مبادرات التشغيل 2009-2012 »

يهدف برنامج «مقاولتي» إلى دعم التشغيل الذاتي من خلال تحفيز الشباب الحامل لمشروع على خلق مقاوولات صغيرة جدا وتوفير المواكبة الضرورية لاستدامتها. ومكن هذا البرنامج في سنة 2011 من خلق 878 مقاولة ساهمت في خلق 1582 منصب شغل. وتم تمويل 166 من هذه المقاوولات عن طريق البنوك. و619 عن طريق التمويل الذاتي و93 مقاولة بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما برنامج «إدماج» فيطمح إلى تحسين تنافسية المقاوولات وتطوير كفاءات الشباب الخريجين من خلال تمكينهم من تجربة مهنية أولى داخل المقاوولات. وقد مكن البرنامج من إدماج 58.740 شاب في سنة 2011. و49% منهم إناث. مقابل 55.881 شاب في 2010. وفي المجموع. مكن البرنامج من إدماج 254.074 باحث عن العمل من الشباب خلال الفترة 2007-2011. وهو ما يتجاوز الهدف المسطر في 230.000.

البرامج	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع	الهدف
مقاولتي	586	688	1.012	1.029	878	4.193	10.000
إدماج	40.160	47.036	52.257	55.881	58.740	254.074	230.000
تأهيل	9.502	11.601	14.033	15.199	18.136	68.471	100.000

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ووزارة التشغيل والتكوين المهني

ويوسع برنامج «تأهيل» إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب العاطل من خلال توفير دورات تكوينية تكميلية ملائمة لحاجيات سوق الشغل. واستفاد من البرنامج 18.136 شابا في 2011. بنسبة 68,5% فقط من الهدف المسطر لسنة 2012.

بموازاة ذلك. وضعت السلطات العمومية في أكتوبر 2011 آليتين جديدتين لإعطاء دفعة قوية للتشغيل خاصة لدى الشباب خريجي مؤسسات التعليم العالي الذين يعانون من صعوبات في الإدماج. ويتمثل الهدف في خلق 275.000 منصب شغل دائم خلال الفترة 2012-2016. مقابل توفير دعم مالي للمقاوولات المنخرطة في هذه الآليات بقيمة تصل إلى 2 مليار درهم.

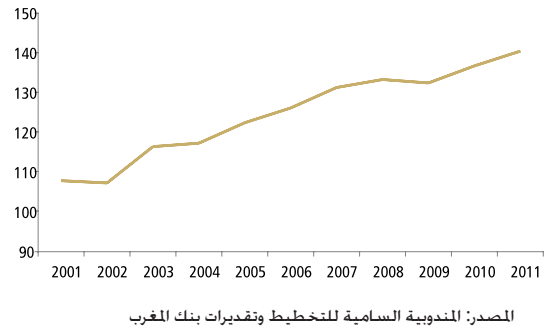
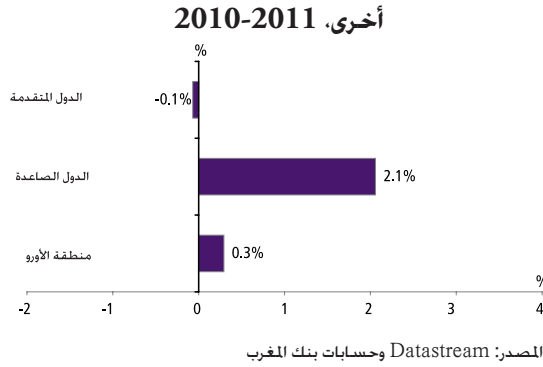
وتتوخى الآلية الأولى المسماة « تحسين التكوين والإدماج » تطوير الكفاءات المهنية لخريجي التعليم العالي الذين قضوا فترة بطالة تفوق ستة أشهر. من خلال توفير دورة للتكوين والإدماج لمدة 24 شهرا. ومن المتوقع إحداث 250.000 منصب شغل في آفاق 2016 ميزانية توقعية تصل إلى 1,4 مليار درهم.

أما الآلية الثانية « عقد الإدماج المهني ». فتمثل في تكوين تأهيلي لفترة تتراوح بين ستة إلى تسعة أشهر في إطار عقد تكوين إدماج مع تعيين وصي من أجل مواكبة الخريج في داخل المقاولة. ويسعى البرنامج إلى تحقيق الإدماج المهني لما يناهز 25.000 من الشباب حاملي الشهادات خلال هذه الفترة. وسيطلب تعبئة ميزانية توقعية تصل إلى 625 مليون درهم.

2.3.1 التكاليف وإنتاجية التشغيل

واصل مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل منحاه التصاعدي المسجل خلال السنوات الأخيرة مرتفعا بنسبة 2,9% مقابل 3,1% في 2010 وشبه استقراره في 2009. ويعزى هذا التطور إلى تزايد عدد السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري بوتيرة أدنى من ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.

رسم بياني 5.3.1: مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل
رسم بياني 6.3.1: تغير تكاليف وحدة اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية المغربي مقارنة بمجموعة بلدان أخرى، 2010-2011



في إطار الحوار الاجتماعي ما بين الحكومة وال نقابات، تم في يوليوز 2011 الرفع من الأجور في الوظيفة العمومية. ومن الحد الأدنى المهني المضمون للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي. هكذا، تمت زيادة 10% في الأجر الأدنى عن الساعة لفائدة العمال ومستخدمي القطاع الصناعي. والتجاري والمهن الحرة ليصل إلى 11,7 درهم. والأجر اليومي للعاملين في القطاع الفلاحي إلى 60,63 درهم. أيضا، ارتفع مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه على أساس بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بنسبة 2,7% بالقيمة الإسمية و1,7% بالقيمة الحقيقية في 2011، بدلا من 3,4% و2,5% على التوالي في 2010. ومن جهة أخرى، وبعد ارتفاع تكلفة وحدة العمل بشكل شبه متواصل خلال الفترة ما بين 2001 و2009، انخفضت مجددا بنسبة 0,3% في 2011 مقابل 1,6% في 2010. إلا أنها تظل مرتفعة بنسبة 5,6% بالنظر لمستواها المتوسط الذي بلغته خلال العقد الأخير. وعلى سبيل المقارنة دوليا، تجاوز تطور تكلفة وحدة العمل على الصعيد الوطني مثيله لدى البلدان الصناعية وبلدان منطقة الأورو. بفارق يصل على التوالي إلى 2,1% و0,3%. إلا أن هذه التكلفة تطورت بالمقابل على نحو أقل سرعة نسبيا من نظيرتها في البلدان المتقدمة.

إطار 2.3.1: تطور الحد الأدنى المهني المضمون للأجور في المغرب

سجل الحد الأدنى المهني المضمون للأجور على الصعيد الوطني تطورا غير منتظما منذ سنة 1981. حيث تم إقرار المراجعات بصفة ظرفية أو نتيجة للحوارات الاجتماعية. وخلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2011، عرف الحد الأدنى للأجور 18 مراجعة وارتفع بنسبة 7% كمتوسط سنوي بالقيمة الاسمية و6,1% بالقيمة الحقيقية. وتسارعت وتيرة نموه بالقيمة الحقيقية لتنتقل من 7,4% كمتوسط سنوي ما بين 1981 و1990 إلى 9,7% ما بين 2001 و2011. انتقلت المدة المتوسطة ما بين مراجعتين للأجور من 15 إلى 24 شهرا ثم إلى 26 شهرا على التوالي خلال الفترات 1981-1990، و1991-2000، و2001-2011. وبموازاة ذلك، كان متوسط نسبة التضخم خلال الفترة الأولى أكثر ارتفاعا وتقلبا مقارنة بالفترة الأخيرة. ما أدى إلى تراجع حجم ووتيرة المطالبات النقابية.

جدول 1.2.3.1: حجم ووتيرة ارتفاع الحد الأدنى المهني المضمون للأجور في المغرب

التضخم (%)	الحد الأدنى للأجر عن الساعة الإسمي (%)	الحد الأدنى للأجر عن الساعة الحقيقي (%)	وتيرة ارتفاعات الحد الأدنى للأجور (%)	المدة المتوسطة بالأشهر بين عمليتي رفع للأجور (%)	التضخم (%)
7,3	3,7	7,4	8	15	7,3
4,0	7,3	9,0	5	24	4,0
1,7	9,7	9,6	5	26	1,7
4,3	7,0	6,1	18	22	4,3

المصدر: وزارة التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

1- انعكاسات ارتفاع الحد الأدنى المهني المضمون للأجور على القطاع الخاص

يلعب الحد الأدنى للأجور دورا هاما في توجيه متوسط الأجور في القطاع الخاص. الذي يتم قياسه من خلال نسبة كتلة الأجور المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى عدد المأجورين.

وتشير تقديرات بنك المغرب الخاصة بقياس نتائج ارتفاع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% على متوسط الأجور¹ إلى أن التأثير المتراكم خلال فصل معين يتراوح ما بين 2,32 نقطة مئوية و5,98 نقطة بعد انقضاء أربعة فصول. وما بين 3,04 و8,32 نقطة بعد ثمانية فصول. ويبدأ التأثير على الأجور في التلاشي بعد انقضاء أجل يتراوح ما بين 8 و13 فصلا.

جدول 2.3.2.1: التأثير المتراكم لارتفاع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% على متوسط الأجور

النماذج	التأثير بعد فصل واحد (%)	التأثير المتراكم بعد 4 فصول (%)	التأثير المتراكم بعد 8 فصول (%)	آجال تلاشي الصدمة بعد الفصول
معادلات آتية	1,88	5,46	8,32	13
مصححات للخطأ	1,28	5,98	6,51	8
الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR-X)	0,48	2,32	3,04	9
المتوسط	1,21	4,59	5,96	10

المصدر: وزارة التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

ومن المرتقب أن ينتج أيضا عن انتقال ارتفاع الحد الأدنى للأجور إلى متوسط الأجور تأثير تراكمي على التضخم يتراوح ما بين 0,5 نقطة و1,23 نقطة بعد أربعة فصول وما بين 0,8 و1,33 نقطة بعد ثمانية فصول. ليبدأ هذا التأثير في التلاشي تدريجيا بعد مدة متوسط تصل إلى ثمانية فصول. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة وحدة العمل. مما سينعكس على تنافسية الاقتصاد الوطني.

1 تتمثل المقاربات المستخدمة في هذا الإطار في المعادلات الآتية وحلقة الأسعار والأجور بناء على نموذج لمصححات الخطأ ونموذج الانحدار الذاتي للمتجهات.

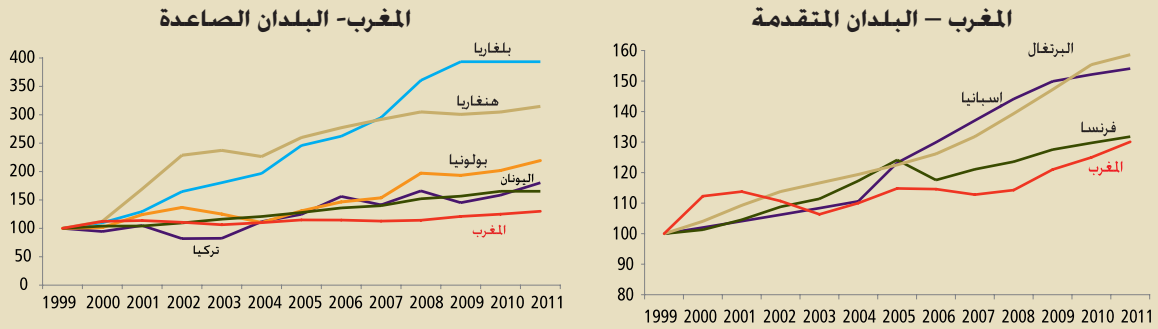
2- مقارنات دولية

يعكس الحد الأدنى الشهري للأجور على الصعيد الدولي تفاوتات هامة من بلد لآخر، حيث يسجل الأجر الأعلى ضمن العينة المختارة في اللوكسمبورغ بواقع 2444 دولار في سنة 2011 والأضعف في بلغاريا² بواقع 170 دولار. ويأتي تصنيف المغرب الذي يصل فيه الحد الأدنى للأجور 300 دولار مباشرة بعد ليتوانيا وقبل الأردن، وتونس والجزائر. وعلى مستوى القارة الإفريقية، يتوفر المغرب، حسب تقرير صادر عن المنظمة العالمية للشغل حول الأجور في 2010-2011، على الحد الأدنى للأجور عن الساعة الأعلى، متبوعا بجنوب إفريقيا.

رسم بياني 1.3.2.1: الحد الأدنى للأجور بالدولار/ شهر



رسم بياني 2.3.2.1: تطور الحد الأدنى للأجور الحقيقي، 1999-2011 (سنة الأساس: 2001)

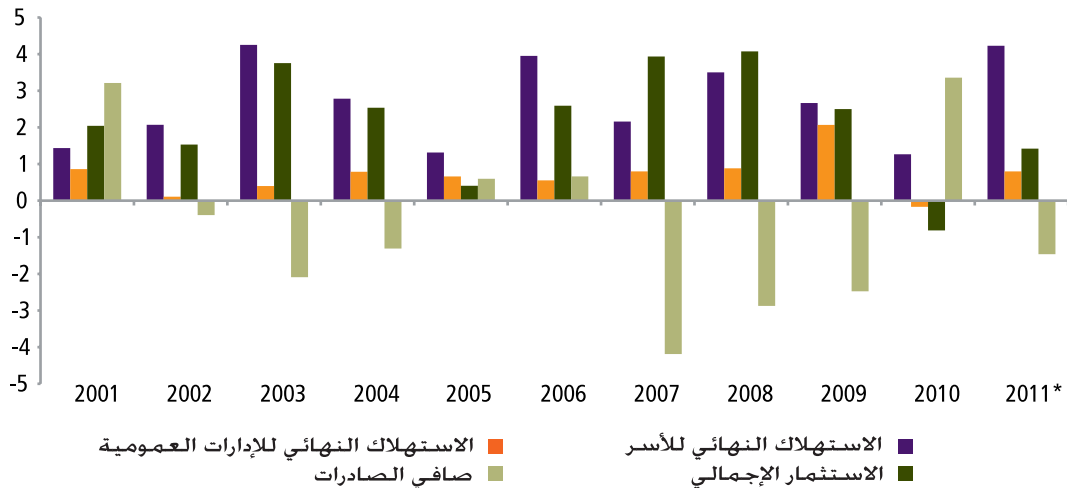


2 تتكون العينة من 27 بلدا: اللوكسمبورغ، إيرلندا، هولندا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليونان، إسبانيا، سلوفينيا، مالطا، البرتغال، كرواتيا، تركيا، بولونيا، جمهورية التشيك، ليتوانيا، هنغاريا، أستونيا، ليتوانيا، المغرب، الأردن، الجزائر، رومانيا، تونس، وبلغاريا.

4.1 الطلب

انتعش الطلب الإجمالي¹ في سنة 2011 بنسبة 5% مقابل 3,6% بالقيمة الحقيقية و5% مقابل 4,3% بالقيمة الإسمية. ويشير تحليل مكوناته إلى نمو قوي للطلب الداخلي بلغ 8,2% بالقيمة الإسمية و5,7% بالقيمة الحقيقية. وذلك بفضل دينامية كل من الاستهلاك والاستثمار اللذان تقدر مساهمتهما في تطور الناتج الداخلي الإجمالي في 5 نقاط و1,4 نقطة مئوية على التوالي. أصبحت مساهمة الطلب الخارجي سلبية من جديد حيث تراجعت إلى 1,5 نقطة مئوية. بعد مساهمة إيجابية إستثنائية بواقع 3,4 نقطة في 2010. وبالقيمة الحقيقية. سجل تسارع في وتيرة نمو الواردات من السلع والخدمات² من سنة لأخرى. لتنتقل من 3,6% إلى 5%. فيما ارتفعت الصادرات من السلع والخدمات³ بنسبة 2,1%. بدلا من 16,6% في 2010.

رسم بياني 1.4.1: مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. بالنقط المئوية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

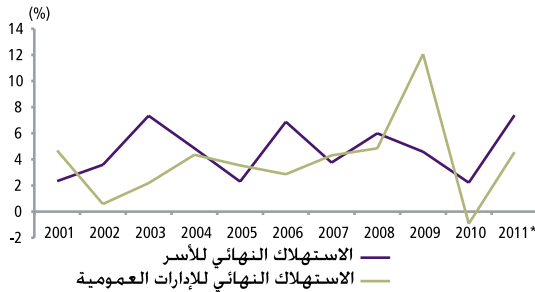
1 بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي
2 حسب معطيات المحاسبة الوطنية، التي تختلف بشكل طفيف عن معطيات ميزان الأداءات.
3 المرجع السابق

1.4.1 الاستهلاك

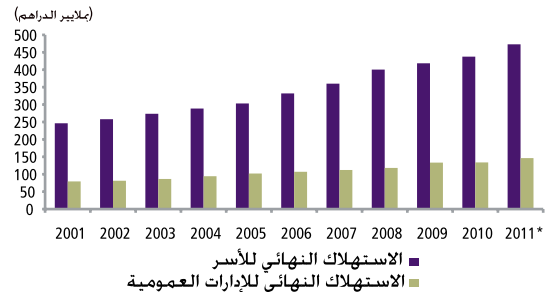
بلغ الاستهلاك النهائي الوطني 619,3 مليار درهم بالقيمة الإسمية مرتفعا بنسبة 8,4% مقابل 3,6% في السنة الفارطة. وبنسبة 6,8% مقابل 1,5% بالقيمة الحقيقية. وبالتالي ارتفعت مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5 نقط مئوية. بزيادة بلغت 3,9 نقطة مئوية في ظرف سنة.

وتعزى هذه الدينامية أساسا إلى النمو القوي للاستهلاك النهائي للأسر. الذي عرف تسارعا مقارنة بسنة 2010. لينتقل من 4,6% إلى 8,1% بالأسعار الجارية ومن 2,2% إلى 7,4% بالأسعار الثابتة. وبالتالي بلغت مساهمته في النمو 4,2 نقطة مئوية. مقابل 1,3 نقطة في السنة الفارطة. ويعكس هذا التطور المحافظة على القدرة الشرائية للأسر. ارتباطا بتحسّن النشاط الاقتصادي على الصعيد الوطني. وارتفاع التحويلات القادمة من الخارج والوتيرة المنخفضة للتضخم. وساهم في ذلك أيضا تحسّن الأجور والانخفاض الطفيف في نسبة البطالة. بموازاة ذلك. سجل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا بنسبة 9,3% بالقيمة الإسمية و4,6% بالأسعار الثابتة. وبلغت مساهمته في النمو 0,8 نقطة مئوية. في حين كانت سلبية في 0,2- نقطة في السنة الفارطة.

رسم بياني 3.4.1: تطور الاستهلاك النهائي. بالقيمة الحقيقية



رسم بياني 2.4.1: تطور الاستهلاك النهائي. بالقيمة الإسمية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

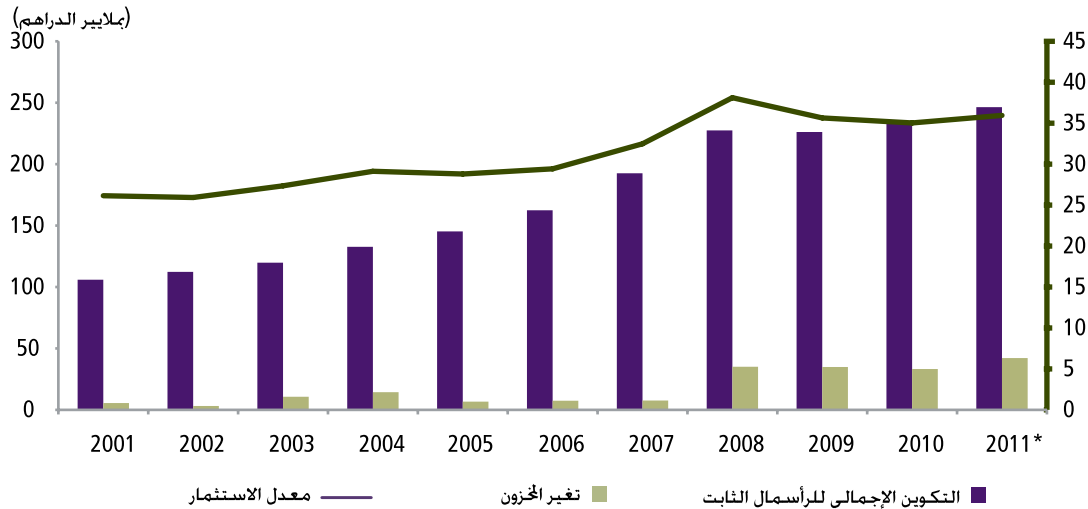
(*) معطيات مؤقتة

2.4.1 الاستثمار

ارتفع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت¹ البالغ 246,4 مليار درهم بالقيمة الإسمية. بنسبة 5,1% في سنة 2011 بدلا من 3,6% في السنة الفارطة. وأخذا بعين الاعتبار تغير المخزون² بقيمة 42,2 مليار درهم. تزايد حجم الاستثمار بنسبة 7,8% في 2011. مقابل ارتفاع محدود في 2,5% في 2010 وانخفاض بنسبة 0,6% في 2009. ليرتفع بذلك معدل الاستثمار. الذي يعادل نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي. إلى 36%. وهي النسبة الأعلى المسجلة منذ عام 1980 بعد المستوى الاستثنائي المسجل في 2008 (انظر الإطار 1.4.1).

وقد كان تزايد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت أكثر حدة على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة الاستمرار في تطبيق سياسة مشاريع البنيات التحتية الكبرى وإعطاء الانطلاقة من جديد لأوراش السكن الاجتماعي. أما في القطاع الصناعي. فعرف التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت انخفاضا طفيفا بسبب الظرفية الاقتصادية الدولية غير المواتية التي أثرت بشكل كبير على الفروع الصناعية الموجهة للتصدير. وبالقيمة الحقيقية. ارتفعت وتيرة الاستثمار بنسبة 3,3%. بعد تراجعها بنسبة 1,6% في السنة الفارطة. ليساهم بذلك بمقدار 1,4 نقطة مئوية في النمو. مقابل مساهمة سلبية بواقع 0,8 نقطة في 2010.

رسم بياني 4.4.1: تطور التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. وتغير المخزون ومعدل الاستثمار



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

- 1 يعادل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الاستثمار. ناقص تغير المخزون.
- 2 بلغ تغير المخزون للسنة الرابعة على التوالي مستوى أعلى بكثير من متوسطه التاريخي. أي 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إطار 1.4.1: معدل الاستثمار: نظرة تاريخية ومقارنات دولية

بلغ معدل الاستثمار في المغرب. الذي يقاس على أساس نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي. 27,8% في المتوسط خلال الفترة ما بين 1980 و2011. وهو مستوى مرتفع مقارنة بالمتوسط المسجل على الصعيد الدولي الذي يصل إلى 22,9%. ويظهر هذا الفارق كبيرا مقارنة بالبلدان المتقدمة. في حين يتقلص إذا قورن بالبلدان الصاعدة والنامية. بالنظر على الخصوص لمعدل الاستثمار العالي المسجل في الصين. أي 48,4% خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2011.

جدول 1.1.4.1: معدل الاستثمار. بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

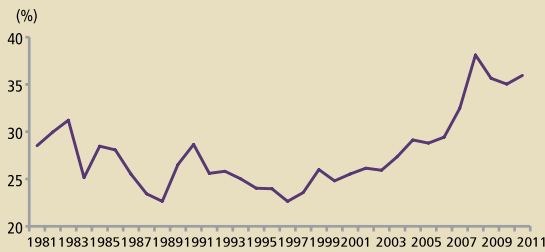
2011	2010	2009	متوسط				
			2011-1980	2009-2000	1999-1990	1989-1980	
23,6	22,9	21,7	22,9	22,4	22,8	23,4	العالم
19,1	18,6	17,8	21,8	20,7	22,1	23,1	البلدان المتقدمة
19,1	17,3	16,5	21,7	18,7	22,6	24,5	ألمانيا
14,1	15,0	13,5	17,4	16,9	17,4	18,5	المملكة المتحدة
19,8	20,0	20,1	20,5	21,4	20,6	19,6	بلجيكا
23,3	22,2	20,9	20,9	21,2	19,3	21,8	كندا
21,8	23,0	24,4	24,2	28,0	22,9	22,1	إسبانيا
15,8	15,8	14,7	19,2	19,1	18,7	20,5	الولايات المتحدة
21,2	19,2	19,0	20,0	19,9	18,9	20,9	فرنسا
19,9	20,2	18,9	21,3	20,8	20,1	23,2	إيطاليا
21,4	20,2	20,2	27,0	23,4	29,0	29,7	اليابان
23,1	22,6	21,7	27,4	26,9	30,4	ND	جمهورية التشيك
31,7	31,1	30,4	26,2	27,0	25,7	24,7	البلدان الصاعدة والنامية
19,4	19,3	19,6	18,2	18,2	15,0	21,2	جنوب إفريقيا
36,3	44,3	50,0	30,2	33,0	27,0	28,5	الجزائر
20,3	22,9	25,2	20,5	20,2	20,1	20,9	السعودية
27,9	26,7	23,6	22,4	22,3	25,4	18,2	الشيلى
48,7	48,2	48,2	40,6	41,3	39,0	39,9	الصين
16,3	18,9	19,2	23,1	18,9	20,8	30,8	مصر
37,6	36,8	37,1	26,8	30,7	24,9	22,6	الهند
25,5	23,1	24,4	27,9	25,7	29,1	29,5	الأردن
21,8	21,4	14,4	29,3	21,8	36,4	31,2	ماليزيا
36,0	35,0	35,6	27,8	29,9	25,0	27,0	المغرب ¹
25,3	26,4	24,8	26,0	24,2	26,2	27,5	تونس
23,2	20,1	14,9	21,4	19,0	22,4	22,7	تركيا

المصدر: صندوق النقد الدولي. المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

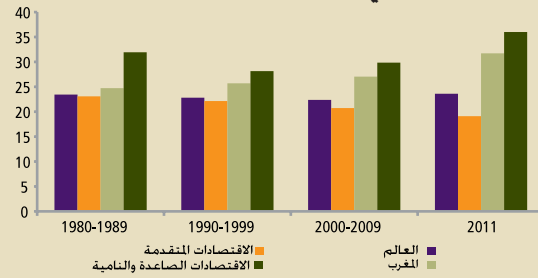
1 معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وتشير التحليلات التاريخية إلى أن معدل الاستثمار في العالم مستقر إجمالاً. ويتسم ببعض التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة مقابل تسارع لوتيرته في البلدان الصاعدة والنامية. وحسب البلدان² تظل هذه التطورات رهينة في الجمل بخصوصيات كل اقتصاد. إلا أنه من الممكن رصد بعض السمات المتشابهة حيث عرف معدل الاستثمار توجها نحو الانخفاض خلال سنوات الثمانينات والتسعينات في معظم البلدان المدرجة في العينة. وخلال عقد 2000، سجل مجدداً هذا المعدل توجها نحو الانخفاض في بعض البلدان مثل اليابان وإنجلترا وألمانيا وبلجيكا، في حين ارتفع في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وكندا، والصين، وجنوب إفريقيا، والهند، والجزائر والمغرب.

رسم بياني 2.1.4.1: معدل الاستثمار في المغرب



رسم بياني 1.1.4.1: معدل الاستثمار



المصدر: صندوق النقد الدولي وحسابات بنك المغرب

عرف معدل الاستثمار في المغرب تقلبات هامة، بتذبذب بلغ 4,0 مقارنة بقيمة 2,3 المسجلة في البلدان الصاعدة والنامية. و1,5 في الاقتصادات المتقدمة و0,9 على الصعيد العالمي. وعلاوة على التغير في معدلات الاستثمار من سنة لأخرى. يعزى هذا التطور أيضاً إلى تذبذب الناتج الداخلي الإجمالي الذي عرف تقلبات كبرى خلال العقدين 1980 و1990. قبل أن يسجل استقراراً نسبياً خلال العقد الأخير.

2 تم اختيار البلدان المعتمدة في العينة على أساس معيار التمثيلية والأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

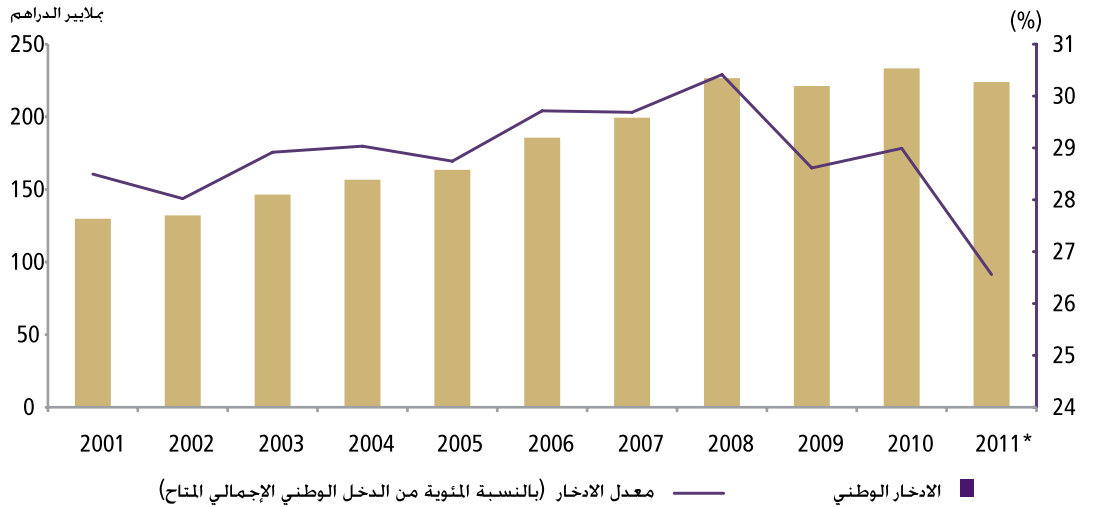
3.4.1 الادخار الوطني

ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح¹، البالغ حوالي 843,2 مليار درهم، بنسبة 4,8% بدلا من 4,1% في 2010. نتيجة ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بنسبة 5% والتحويلات الجارية الصافية من الخارج بنسبة 6,6%. ومن ناحية أخرى، تفاقم التدفق السلبي لمداخيل الأملاك الواردة من الخارج من سنة لأخرى. حيث انتقل من 20,8 مليار إلى 25 مليار درهم.

1 الدخل الوطني الإجمالي المتاح هو مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، والمداخيل الصافية للأملاك الواردة من الخارج والتحويلات الجارية من الخارج.

وانعكس النمو الأسرع للاستهلاك النهائي الوطني مقارنة بالدخل الوطني الإجمالي المتاح على تراجع الادخار الوطني بنسبة 4 % مقابل ارتفاعه بنسبة 5,5 % في 2010. وتصل نسبة هذا الادخار إلى 26,6 % من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وهي نسبة دون المتوسط البالغ 29,4 %. والمسجل خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010. وبالنظر لعجز الادخار الوطني في ظل هذه الظروف عن تمويل مجموع نفقات الاستثمار. بلغت الحاجيات التمويلية 8 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو المستوى الأعلى المسجل منذ عام 1982 (انظر الإطار 2.4.1). وأخيرا. سجل الادخار الداخلي. الذي يستثني التحويلات والمداخيل الصافية للأموال الواردة من الخارج. انخفاضا بنسبة 4,8 % ليصل إلى 183,3 مليار درهم بعد نموه بنسبة 6,6 % في 2010.

رسم بياني 5.4.1: تطور الادخار الوطني



* معطيات مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إطار 2.4.1 معدل الادخار: نظرة تاريخية ومقارنات دولية

على غرار معدل الاستثمار، وصل معدل الادخار في المغرب، الذي يقاس من خلال نسبة الادخار إلى الناتج الداخلي الإجمالي، إلى مستويات عالية تناهز 25,9% في المتوسط خلال الفترة 2011-1980 مقابل 22,3% و 21% و 25,8% عاليا وفي البلدان المتقدمة وفي البلدان الصاعدة والنامية، على التوالي.

وبالنسبة للبلدان المتقدمة المشار إليها في هذه الدراسة، فإن متوسط الادخار في اليابان خلال الفترة 2011-1980 يعد الأعلى (29,5%)، رغم تراجع ملموس، في حين سجل أعلى معدل ادخار لدى البلدان الصاعدة والنامية في الصين (42,8%)، متبوعة بالجزائر (35,2%)، وماليزيا (32,9%) والمغرب (25,9%).

الجدول 1.2.4.1: معدل الادخار، بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

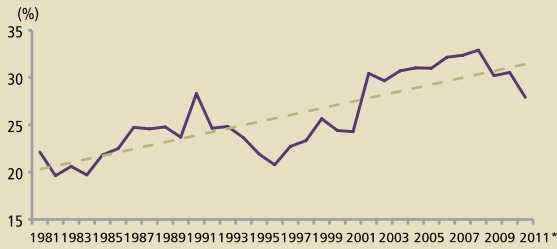
2011	2010	2009	متوسط				
			2011-1980	2009-2000	1999-1990	1989-1980	
24,2	23,3	21,8	22,3	22,4	22,1	22,2	العالم
18,6	18,2	17,2	21,0	19,9	21,8	22,0	البلدان المتقدمة
24,1	23,0	22,2	22,5	22,4	21,7	23,0	ألمانيا
11,3	11,8	11,8	15,8	14,7	15,9	17,6	المملكة المتحدة
20,4	21,1	20,1	22,3	23,6	24,9	18,6	بلجيكا
19,9	19,1	17,9	20,0	22,5	17,1	20,4	كندا
18,1	18,4	19,3	21,2	21,9	21,2	21,2	اسبانيا
12,8	12,5	11,5	16,2	14,9	16,5	18,0	الولايات المتحدة
18,6	18,6	17,5	20,4	20,0	20,1	21,4	فرنسا
16,5	16,9	16,8	20,2	19,3	20,7	21,2	ايطاليا
23,9	23,8	22,9	29,5	26,7	31,4	31,8	اليابان
19,8	18,8	18,5	23,6	23,1	26,4	ND	جمهورية التشيك
34,0	33,0	31,9	25,8	29,6	23,6	22,7	البلدان الصاعدة والنامية
16,6	16,5	15,6	18,5	15,2	16,5	24,1	جنوب إفريقيا
50,0	52,3	50,3	35,2	48,2	27,9	26,4	الجزائر
40,9	37,8	30,7	23,2	36,8	13,1	16,7	السعودية
27,9	28,5	25,1	19,8	23,1	22,6	12,0	ثيبي
53,8	53,4	53,5	42,8	46,4	40,7	39,1	الصين
14,4	16,9	16,8	18,8	20,1	22,4	14,7	مصر
35,4	34,2	34,3	25,5	30,2	23,7	20,8	الهند
18,8	18,2	21,2	21,0	21,6	22,7	19,3	الأردن
33,1	32,9	30,9	32,9	34,8	34,3	29,6	ماليزيا
**29,0	30,8	30,2	27,4	30,3	26,3	24,9	المغرب ¹
19,6	21,6	21,9	21,3	21,4	22,0	20,7	تونس
12,9	13,6	12,6	19,2	15,7	21,6	21,5	تركيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

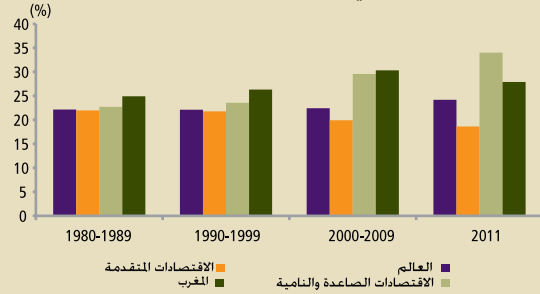
1 معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وإجمالاً، عرف الادخار خلال السنوات الثلاث الأخيرة تقلبات كبيرة، حيث أدت التأثيرات الركودية للأزمة العالمية إلى انخفاض نسبة الادخار في معظم البلدان سنة 2009، باستثناء الصين والهند والأردن وجنوب إفريقيا التي ارتفعت فيها هذه النسبة لتصل إلى 53,3% و34,3% و21,2% و15,6% على التوالي. وتحسن هذا المعدل مجدداً اعتباراً من سنة 2010، بالرغم من الانخفاضات الطفيفة المسجلة في 2011 في بعض البلدان خاصة منها المغرب ومصر والجزائر وتركيا والسلي وإيطاليا وبلجيكا.

رسم بياني 2.2.4.1: معدل الادخار في المغرب



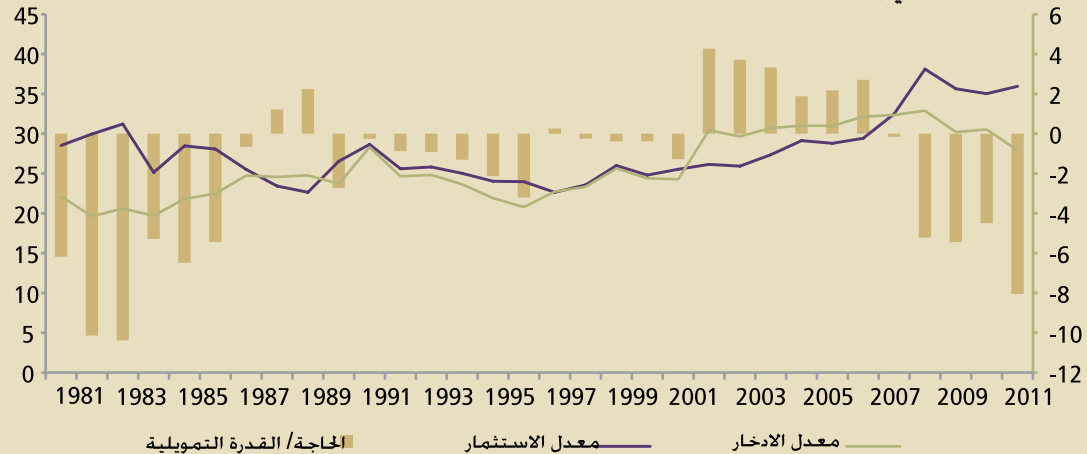
رسم بياني 1.2.4.1: معدل الادخار



المصدر: صندوق النقد الدولي. المنوذية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب
(* معطيات مؤقتة)

وفيما يتعلق بالمغرب على وجه الخصوص، بلغت معدلات الادخار والاستثمار مستويات عالية خلال العقود الثلاث الأخيرة مقارنة بالمتوسط العالمي، وذلك باستثناء بعض البلدان مثل الصين، والجزائر وماليزيا. غير أنه تم تسجيل مستوى ضعيف من الادخار ما بين سنتي 1980 و1985 بلغ 21,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 28,6% من هذا الناتج بالنسبة لمعدل الاستثمار. وقد انعكس ذلك على ارتفاع الحاجيات التمويلية¹ التي بلغت 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه الفترة وأكثر من 10% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين سنتي 1981 و1982. وسجلت وضعية مشابهة خلال الأربع سنوات الأخيرة حين بلغ معدل الادخار 30,4% من الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل الاستثمار 36,2% من هذا الناتج لتستقر بذلك الحاجيات التمويلية في 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. قبل أن تتزايد في سنة 2011 لتصل إلى 8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 3.2.4.1: تطور معدل الادخار، ومعدل الاستثمار والحاجيات / القدرة التمويلية



1 تفسير الحاجيات/ القدرات التمويلية إلى الفرق ما بين الادخار الوطني والاستثمار.

5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية¹

يقدم هذا الفصل، الذي يعتمد في إعدادهِ على مصادر إحصائية² مختلفة، ملخصاً للعلاقات القائمة بين مختلف قطاعات الاقتصاد، من حيث التدفقات الاقتصادية والمالية.

ويظهر من تحليل المعطيات المتوفرة أن حاجة الاقتصاد إلى التمويل ارتفعت سنة 2011 إلى 64,6 مليار درهم، مقابل 34,3 مليار سنة 2010، مما يعكس بالأساس تفاقم عجز الإدارة المركزية. وبحكم انحصار الرصيد الإيجابي لحساب الرأسمال والعمليات المالية في 45,4 مليار، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بواقع 24 مليار بعد أن ظلت شبه مستقرة سنة 2010.

1.5.1 العمليات غير المالية

بحكم استقرار المداخيل والتحويلات الصافية الخارجية في حوالي 40,6 مليار درهم، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 843,2 مليار، في ارتفاع بواقع 4,8% مقابل 4,1% سنة 2010. ومع ذلك، وبالنظر إلى النمو السريع الذي عرفه الاستهلاك، تراجع الادخار الوطني بنسبة 4% بعد أن تنامي بواقع 5,5% سنة 2010. وفي الجمل، تزايدت الحاجة إلى التمويل بمقدار 30 مليار درهم مقارنة بسنة 2010، لتبلغ 64,6 مليار، وذلك بفعل تزايد الاستثمار بنسبة 7,8%.

2.5.1 العمليات المالية

الإدارة المركزية

نتيجة للوتيرة السريعة لنمو النفقات العادية، ارتفع عجز الإدارة المركزية ليصل إلى 59,8 مليار درهم، مقابل 34,1 مليار سنة 2010، وتبرز بنية التمويل تباطؤ الاقتراضات الخارجية، التي تراجع تدفقها الصافي في غضون

1 يعتمد إعداد الجدول، في ما يخص التدفقات المالية، على منهجية الإحصائيات النقدية، (انظر المذكرة المعنونة «منهجية إعداد الإحصائيات النقدية» التي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لبنك المغرب، انظر أيضا الإطار رقم 1.5.1 من التقرير السنوي لسنة 2010 بخصوص بعض الجوانب المنهجية الأخرى).

2 بنك المغرب، الندوبية السامية للتخطيط، وزارة الاقتصاد والمالية، مكتب الصرف، الصندوق المغربي للتقاعد، الصندوق المهني المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، صندوق الإيداع والتدبير.

سنة واحدة من 18,6 مليار إلى 9,6 ملايير. وبالموازاة مع ذلك، تعززت الموارد الداخلية، لا سيما بتسجيل تدفق صاف لإصدارات سندات الخزينة بقيمة 36,4 مليار ومداخيل الخوصصة¹ بمقدار 5,6 ملايير. كما تمت تغطية حاجيات الإدارة المركزية عن طريق تكوين متأخرات أداء بقيمة 9,9 ملايير درهم.

القطاع الخاص

نظرا لتزايد نفقات الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص بوتيرة سريعة. وبالرغم من التطور الإيجابي للدخل المتاح لهذا القطاع، عرفت وضعيته المالية عجزا بقيمة 4,8 مليار درهم. ومن جهة أخرى، تزايد التمويل الخارجي بواقع 35,8 مليار، مما يعكس نموا في الاقتراضات الصافية بقيمة 17,5 مليار وتدफقا صافيا للاستثمارات المباشرة بمقدار 18,4 مليار. وعلى المستوى الداخلي، وإضافة إلى ارتفاع الإصدارات السنوية بقيمة 13 مليار، حصل القطاع الخاص من جديد على التمويل من مؤسسات الإيداع. وذلك بمقدار 54 مليار. وقد خصصت الاستخدامات للأصول النقدية، بتدفق صاف قيمته 54,4 مليار، وكذا للتوظيفات برسم الادخار المؤسسي². متزايدة بواقع 28,7 مليار.

القطاع المالي

ارتفعت الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على القطاعات المقيمة بمقدار 24 مليار درهم، حيث تأتت في جزء منها من ارتفاع في توظيفات سندات الخزينة بقيمة 20,7 مليار. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت التدفقات الصافية للشركات المالية الأخرى لتبلغ 2,8 مليار. ارتباطا بنمو توظيفاتها لدى مؤسسات الإيداع بمقدار 3,8 مليار، مقابل انخفاض بواقع 13,4 مليار سنة من قبل. أما التمويل الخارجي، فقد تميز بتراجع بلغت قيمته 24 مليار في الموجودات الخارجية الصافية، منها 20,9 مليار في أصول بنك المغرب و3 ملايير في أصول مؤسسات الإيداع الأخرى.

مؤسسات الإيداع

على الصعيد الداخلي، تزايدت الودائع التي جمعتها هذه المؤسسات بواقع 62,2 مليار درهم، متجاوزة مستوى تزايد القروض الممنوحة لباقي القطاعات، والذي بلغ 53,4 مليار. وموازاة مع ذلك، ارتفع ما بحوزتها من أسهم بمقدار 16,3 مليار. وهو تطور ينطوي على نمو بواقع 20,7 مليار في اكتتابات في سندات الخزينة لتبلغ 89,8 مليار وانخفاضا بمقدار 5,1 مليار في محفظة السندات الموجودة في حوزتها. وبعد نمو بواقع 5,4 مليار سنة 2010، تراجعت الودائع المستثناة من الكتلة النقدية، والمكونة بالأساس من الصناديق الخاصة للضمان، بواقع 3,9 مليار.

1 همت عمليات الخوصصة خلال سنة 2011 على الخصوص بيع 20% من رأسمال البنك الشعبي المركزي للبنوك الشعبية الجهوية.
2 تقدر مجموع الاحتياطات التقنية واحتياطات الطوارئ لمؤسسات الائتمان وصناديق التقاعد

وقد نتج هذا التطور على الخصوص عن تقلص بواقع 2,6 مليار في اقتراضات مؤسسات الإيداع وبمقدار 1,8 مليار في التزاماتها تجاه الإدارة المركزية.

الشركات المالية الأخرى

بعد انخفاضها بما قدره 13,4 مليار درهم سنة 2010، سجلت توظيفات الشركات المالية الأخرى لدى مؤسسات الإيداع ارتفاعا بواقع 3,8 مليار سنة 2011، فيما تزايدت القروض الممنوحة لها بمقدار 3,6 مليار.

وقد تم كذلك تخصيص استخدامات هذه الشركات لسندات الخزينة، التي بلغ تدفقها الصافي 17,3 مليار، وكذلك السندات الخاصة، التي تزايد مبلغها الجاري بواقع 17,4 مليار. ويعكس هذا التطور الأثر المتباين لنمو سندات الاقتراض بواقع 18,1 مليار وتراجع سندات الدين القابلة للتداول بأقل من مليار واحد.

بقية العالم

تفاقم العجز إزاء بقية العالم بحوالي 30 مليار مقارنة بالسنة السابقة، ليصل إلى 64,6 مليار درهم. وبرزت تحليل هيكل التمويل، بالنسبة للإدارة المركزية، تباطؤ الاقتراضات الصافية، التي تراجعت في ظرف سنة واحدة من 18,6 إلى 9,6 مليار، فيما تزايد التمويل الخارجي للقطاع الخاص ليصل إلى 35,8 مليار، في ارتفاع بنسبة 7,1 مليار مقارنة بسنة 2010، منها 18,4 مليار برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي المجموع، أدت هذه التطورات إلى انكماش الموجودات الخارجية الصافية بواقع 24 مليار.

جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2011 (بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

باقي العالم	الاقتصاد الوطني					المعاملات
	القطاع المالي المؤسسات المالية الأخرى	مؤسسات الإيداع	القطاع الخاص ⁽³⁾	الإدارة المركزية ⁽²⁾	الاقتصاد	
			636,0	207,2	(1)-843,2	الدخل
			-402,1	-217,1	619,3	الاستهلاك
			-238,6	-49,9	288,6	الاستثمار
105,2					-105,2	صافي الصادرات
-40,6					40,6	المدخل والتحويلات الصافية من الخارج
64,6	0,0	0,0	-4,8	-59,8	0,0	رصيد العمليات غير المالية
	2,8	-24,0	-26,6	47,8	0,0	التمويل الداخلي
	-3,6	-53,4	59,4	-2,5		- الائتمان الممنوح للقطاعات المقيمة
	2,3	-53,4	54,0	-2,9		• بما في ذلك قروض مؤسسات الإيداع
	-3,8	62,2	-54,4	-4,0		- النقد في معناه الواسع
	-34,7	-16,3	14,6	36,4		- سندات عدا الأسهم
	-17,3	-20,7	1,6	36,4		• سندات الخزينة
	-17,4	4,4	13,0			• سندات أخرى
	0,7	-0,7	0,0			• سندات الدين القابلة للتداول
	-1,0	1,0	0,0			- شهادات الإيداع ⁽⁴⁾
	1,2	-1,2	0,0			- سندات شركات التمويل
	0,5	-0,5	0,0			- أوراق الخزينة
	-18,1	5,1	13,0			• سندات الاقتراض
	9,2	-8,2	-1,0			- أسهم وسندات مساهمة أخرى
	1,4	-1,9	0,5			• مؤسسات التوظيف الجماعي عدا النقدية
	7,8	-6,4	-1,5			• الأسهم
	28,7		-28,7			- الادخار المؤسساتي
			-9,9	9,9		- تغير المتأخرات
			-5,6	5,6		- خصوصية
	2,4	-3,9	-0,9	2,4		- الودائع المستثناة من م3
	4,5	-4,5				- بنود صافية أخرى
-69,4		24,0	35,8	9,6		التمويل الخارجي
-24,0		24,0				- النقدي
-20,9		20,9				• تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب
-3,1		3,1				• تغير الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى
-45,4			35,8	9,6		- غير النقدي
-18,4			18,4			• الاستثمار المباشر
-27,0			17,5	9,6		• الاقتراضات الخارجية الصافية
-69,4	2,8	0,0	9,3	57,4		رصيد العمليات المالية
-4,8	2,8	0,0	4,5	-2,5		الضوابط الإحصائية

1 الدخل الوطني الإجمالي المتاح

2 يتم حساب دخل واستهلاك واستثمار الإدارة المركزية على التوالي على أساس المداخل العادية باستثناء الخصوصية وحصيلة النفقات العادية وحصيلة الحسابات الخصوصية للخزينة ونفقات الاستئجار.

3 يتم حساب العمليات غير المالية للقطاع الخاص على أساس حصيلة عمليات الاقتصاد وعمليات الإدارة المركزية.

4 شهادات الإيداع المستثناة من الكتلة النقدية بمعناها الواسع

المصادر: بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف والصندوق المغربي للتقاعد والصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الإيداع والتدبير. حسابات وتقديرات بنك المغرب.

6.1 التضخم

في سياق اتسم باعتدال الضغوط الناجمة عن الطلب الخارجي والداخلي على حد سواء، ظل تطور التضخم في سنة 2011 منسجما مع هدف استقرار الأسعار الذي يتوخاه بنك المغرب. فقد واصل التضخم، الذي يتم قياسه بارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، تسجيل مستويات متدنية، حيث بلغ 0,9% في عام 2011. وهي نفس النسبة التي تم تسجيلها في سنة 2010. وفي ما يخص التضخم الأساسي الذي لا يشمل المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة، فقد اقترب تدريجيا خلال السنة من متوسطه الطويل الأمد¹. إذ بلغ 1,8% في عام 2011 بعد نسبة 0,4% في 2010.

ويعكس تطور التضخم الأساسي التأثيرات المتباينة لارتفاع نسبة تضخم السلع التجارية² المدرجة فيه والتباطؤ الملحوظ لنسبة تضخم السلع غير التجارية³. الذي يعزى بدوره على الخصوص إلى الانخفاض العرضي لأسعار «خدمات الهاتف والفاكس» في شتنبر 2011. ويوجد الفارق المطلق بين التضخم الكلي والتضخم الأساسي تفسيره بالأساس في انخفاض أسعار المواد الغذائية المتقلبة.

وفي الوقت نفسه، ساهمت من جديد أسعار المواد المقننة في احتواء الضغوط التضخمية. لاسيما الضغوط الناجمة عن تقلبات الأسعار الدولية للسلع الأساسية، بحيث لم يتجاوز ارتفاعها، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، نسبة 0,1% مقابل 0,4% في العام السابق. وظلت أسعار الوقود وزيوت التشحيم مستقرة بفعل استمرار جميد آلية المقايسة. ما يضع السوق المحلية في منأى عن تقلبات الأسعار العالمية.

وقد كان ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية الطاقية وغير الطاقية ملموسا بشكل أكبر على مستوى أسعار الإنتاج. فقد انتقلت وتيرة ارتفاع المؤشر العام من 6,4% إلى 14,8% في عام واحد. ما يعكس زيادة بنسبة 8,2% في أسعار الإنتاج باستثناء التكويك والتكرير. بعد انخفاض بنسبة 1,7% في عام 2010. كما ساهمت في هذا التطور إلى حد كبير أسعار قطاع التكويك والتكرير، التي سجلت من جديد ارتفاعا هاما بلغ 33,8% بعد 31,1% في عام 2010.

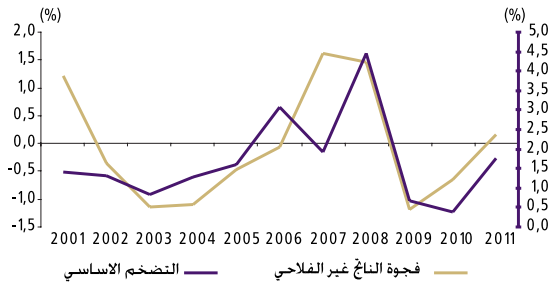
1 بلغ متوسط التضخم الأساسي ما بين 1997 و2010 نسبة 1,8%.
2 تعتبر سلعا تجارية السلع التي تتم مبادلتها في إطار التجارة الدولية في أسواق تكون عموما تنافسية. وتكون السلع غير التجارية، المكونة أساسا من الخدمات، غير قابلة للتبادل مع بقية العالم.
3 المرجع السابق

1.6.1 مؤشر أسعار الاستهلاك

في عام 2011، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0,9%. وهي نفس النسبة التي تم تسجيلها سنوي 2010 و2009. لكن مساهمة مكوناته كانت جد متباينة. فقد شمل تطور هذا المؤشر في سنة 2011 زيادة في التضخم الأساسي وانخفاضا في أسعار المواد الغذائية المتقلبة، الأول من نوعه منذ أربع سنوات. في حين أن ركود نسبة التضخم في عام 2010 جاء نتيجة تباطؤ التضخم الأساسي وتسارع وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتقلبة. ومن جانبها، لم تشهد أسعار المواد المقننة أي تغير ملحوظ (الجدول 1.6.1).

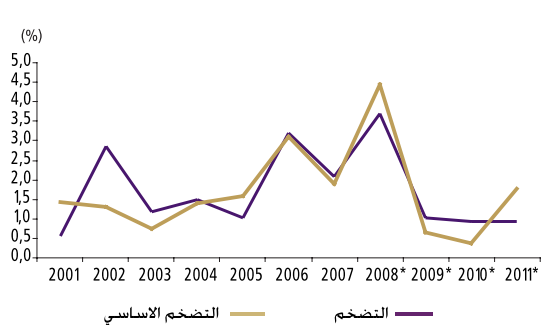
بعد أن سجلت أسعار المواد الغذائية المتقلبة مستويات مرتفعة نسبيا في السنوات الثلاثة الماضية بلغت 4,2% في المتوسط. انخفضت في سنة 2011 بنسبة 2%. مما ساهم في تقليص نسبة التضخم بواقع 0,3 نقطة مئوية (الرسمان البيانيان 1.6.3 و 1.6.4 والجدول 1.6.1). وحسب فئتها، يعزى تراجع أسعار المنتجات المتقلبة إلى انخفاض أسعار الخضروات الطرية بنسبة 12,5% والحوامض بنسبة 12,1%. مقابل زيادة بلغت 14,4% و 10,6% على التوالي في سنة 2010. وقد مكن هذا الانخفاض من تعويض ارتفاع أسعار المنتجات المتقلبة الأخرى. لاسيما فئتي الأسماك والدواجن والأرناب بنسبة 10,2% و 5,0% على التوالي.

رسم بياني 2.6.1 : التطور السنوي للتضخم الأساسي وفجوة الناتج



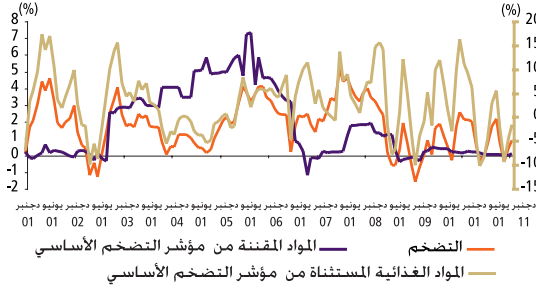
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي



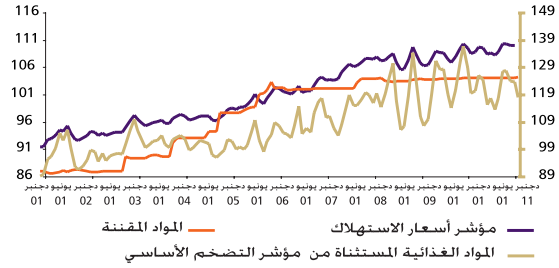
* تعتمد هذه الأرقام على مؤشر أسعار الاستهلاك
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 4.6.1 : تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي (على أساس سنوي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 3.6.1 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار المواد المقننة وأسعار المواد الغذائية المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

ومن جديد، كان لتطور أسعار المواد المقننة أثرا مخففا على التضخم الكلي. بحيث ارتفعت بنسبة 0,1% مقابل 0,3% في عام 2010 و0,6% في 2009. مما يعكس ارتفاع أسعار الخدمات العلاجية بنسبة 0,5% وأسعار السكر بنسبة 0,6% (الرسمان البيانيان 3.6.1 و4.6.1 والجداول 1.6.1). ويرجع شبه الركود في أسعار المواد المقننة بالأساس إلى الإبقاء على أسعار الوقود وزيوت التشحيم في نفس مستوى السنة الفارطة وعلى أسعار الغاز دون تغيير منذ عام 1996¹.

جدول 1.6.1: أبرز مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك (2006 = سنة الأساس)

التغير السنوي %		الترجيحات		مجموعات المنتجات
2011	2010	2009	%	
0,9	0,9	1,0	100	مؤشر أسعار الاستهلاك. بما فيها:
-0,7	2,1	1,7	32,9	المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي
-2,0	5,1	3,1	12,1	- المواد الغذائية المتقلبة
0,0	-0,7	-1,7	2,4	- الوقود وزيوت التشحيم
0,1	0,4	1,0	18,4	- المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم
1,8	0,4	0,7	67,1	التضخم الأساسي
3,3	-0,6	-0,1	26,1	- مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي
1,6	0,5	1,0	3,9	- ملابس وأحذية
1,0	0,8	1,6	7,0	- سكن، ماء، غاز ومحروقات أخرى ⁽¹⁾
0,8	0,8	1,9	4,9	- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل
0,3	0,0	0,8	0,1	- الصحة ⁽¹⁾
-0,3	0,3	0,3	7,0	- النقل ⁽¹⁾
-5,4	-1,1	-4,5	3,5	- الاتصالات
-0,7	-0,7	-0,6	2,2	- الترفيه والثقافة
4,1	4,1	5,4	3,9	- التعليم
1,7	2,4	1,8	2,9	- المطاعم والفنادق
2,1	1,7	2,0	5,5	- سلع وخدمات متنوعة

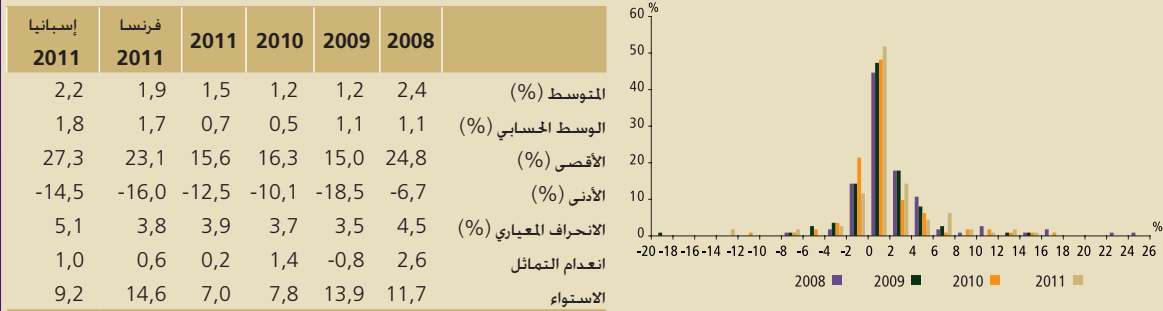
(1) باستثناء المواد المقننة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب
¹تعود آخر مراجعة هامة لثمن الغاز إلى سنة 1995. حيث تم رفعه بنسبة 10%.

إطار 1.6.1 : تحليل وصفي لمكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

تعرض هذه الخانة بعض مؤشرات المتوسط والتشتت التي تستخدم لتحليل التغيرات السنوية للأقسام 112 لسلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك في مقطع عرضي يغطي السنوات الأربع الماضية. ويتعلق الأمر من جهة، بتوفير إحصائيات لقياس التوجه المركزي للملاحظات، مثل المتوسط الحسابي والوسط الحسابي، ومن جهة أخرى تتميم هذه المؤشرات بمؤشرات أخرى توضح تشتت البيانات أو تقلبها، وخصوصا الانحراف المعياري وانعدام التماثل والاستواء. ويهدف هذا التحليل إلى تلخيص المعلومات الواردة في مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك على نحو فعال. مع استخلاص بعض الحقائق التي تصعب ملاحظتها بالاعتماد فقط على تطور المؤشر العام.

وتؤكد نتائج العمليات الحسابية الطابع المعتدل للتغير السنوي لمكونات مؤشر أسعار الاستهلاك وتشتتها. فبعد أن بلغ 2,4% في عام 2008 و1,2% في عامي 2009 و2010، استقر المتوسط الحسابي للتغيرات السنوية لأسعار الأقسام 112 لمؤشر أسعار الاستهلاك في نسبة 1,5% في سنة 2011. كما ظلت إحصائيات الوسط الحسابي، الذي يشكل قياسا آخر للتوجه المركزي، منخفضة نسبيا في حدود 0,7% في عام 2011، مقابل 0,5% في سنة 2010 و1,1% في عام 2009 (الجدول 1.1.6.1).

رسم بياني 1.1.6.1 : تطور توزيع التغيرات السنوية لأسعار الأقسام 112 لمؤشر أسعار الاستهلاك بين المغرب وأهم البلدان الشريكة 2008 و2011



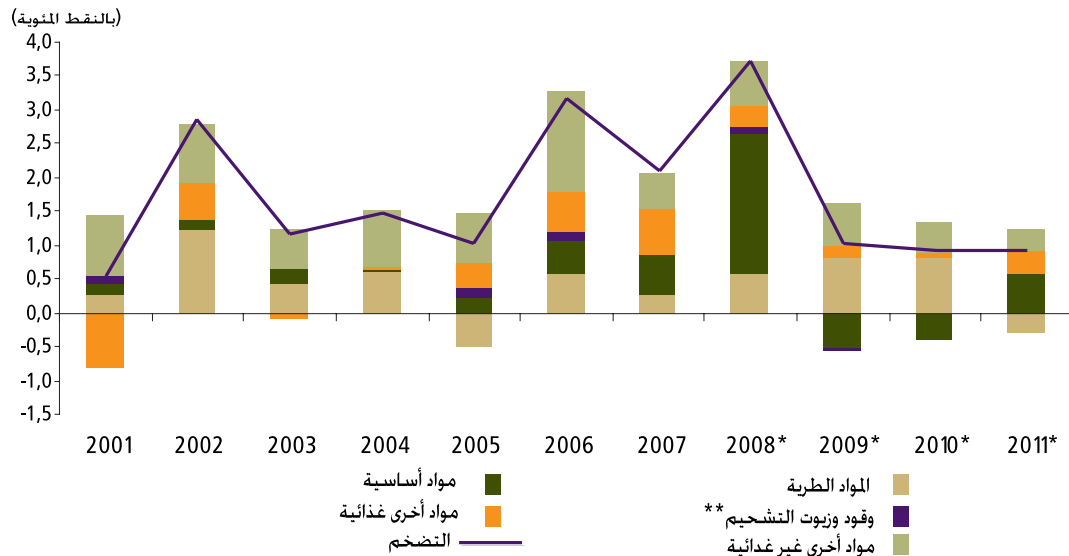
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووكالة الإحصاء الأوروبية (أوروستات) وحسابات بنك المغرب

يشير تحليل درجة التشتت، التي تقاس أساسا من خلال الانحراف المعياري، إلى أنها كانت في سنة 2011 أعلى بقليل من سنتي 2010 و2009، لكنها معتدلة مقارنة بعام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الاستهلاك في سنة 2008 تأثرت بشكل استثنائي بموجات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وتميزت هذه الزيادة في الأسعار بتقلبات كبيرة ودرجة عالية من انعدام التماثل والسّمك. فقد تراجعت درجة انعدام التماثل والاستواء في التوزيع إلى 0,2 و7,0 على التوالي في عام 2011، مقابل 2,6 و11,7 في سنة 2008. بما يدل على انخفاض متزايد الحدة في التغيرات القصوى لأسعار مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك. ومقارنة مع عينة من الدول الشريكة، يتبين أن التغيرات السنوية لأسعار مكونات السلسلة كانت أقل حدة في المغرب من إسبانيا وفرنسا مثلا (الجدول 1.1.6.1). غير أن هذا التشتت المنخفض لا يعني ضعف تقلبات التضخم في المغرب. نظرا لعدم الأخذ في الاعتبار وزن المكونات وأيضا بفعل التأثير الخفيف لآليات المقاصة الذي يحد من التغيرات الشديدة في أسعار بعض المواد، لاسيما الطاقة والمواد الغذائية.

وسجل مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة، ارتفاعا من 0,4% إلى 1,8% في سياق اتسم باعتدال ضغوط الطلب. كما يؤكد ذلك تطور فجوة الناتج¹ غير الفلاحي (الرسم البياني 2.6.1). فقد كانت هذه الأخيرة إيجابية وقريبة من الصفر في سنة 2011 بعد أن ظلت سلبية في عامي 2009 و2010.

وعلى صعيد آخر، بلغ الفارق المطلق بين التضخم الكلي والتضخم الأساسي 0,9 نقطة عوض 0,6 في السنة السابقة، لاسيما بفعل انخفاض أسعار المواد الغذائية المتقلبة. ويشير تحليل التضخم الأساسي (الرسم البياني 5.6.1) حسب مكوناته إلى أن ارتفاعه يعود بالأساس إلى زيادة أسعار المواد الغذائية المدرجة فيه بنسبة 3,2%. خصوصا المواد الأساسية. بعد انخفاض بلغ 0,6% في سنة 2010. لتساهم بذلك بما قدره 1,3 نقطة مئوية في مؤشر التضخم الأساسي. ويعزى ارتفاع التضخم الأساسي بشكل أقل إلى الزيادة في أسعار فئات «الملابس والأحذية» و«التعليم» و«السكن والماء والغاز»² بنسبة 1,7% و4,1% و0,9% على التوالي.

رسم بياني 5.6.1: مساهمة أبرز الفئات في التضخم (بالنقط المئوية)



* تستند هذه الأرقام إلى مؤشر أسعار المستهلك

** كانت هذه الفئة قبل سنة 2008 تشير إلى «النقل الخاص»

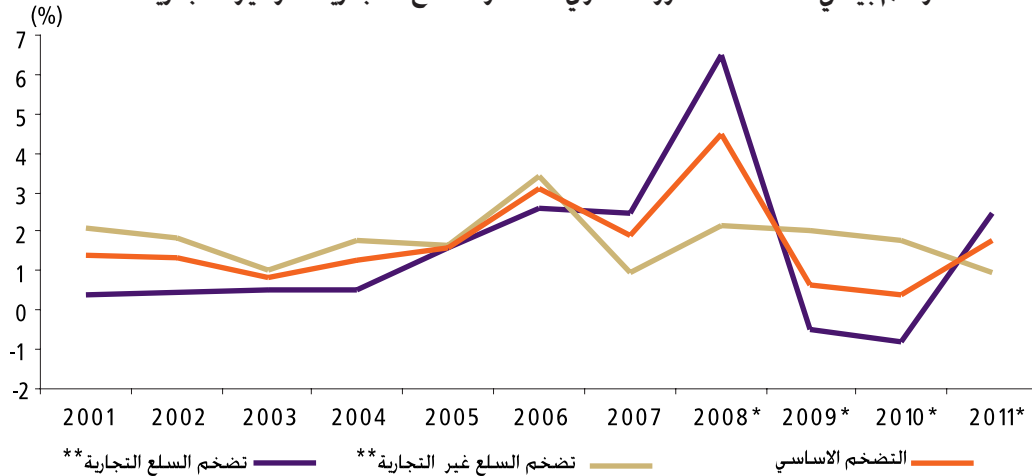
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

¹ تمثل فجوة الناتج الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الممكن للاقتصاد. وغالبا ما تستعمل كمؤشر لقياس الضغوط على الأسعار.
² باستثناء المواد المقننة

أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية

ويتم تحليل التضخم أيضا عبر تقسيم مؤشر التضخم الأساسي إلى مؤشر لأسعار السلع التجارية وآخر لأسعار السلع غير التجارية بأوزان تمثل على التوالي 35% و32% منه. وذلك بهدف تحليل محددات التضخم حسب مصدرها الداخلي أو الخارجي. فبعد أن تباطأت وتيرة نموها في عام 2010، سجلت أسعار السلع التجارية وغير التجارية تباينا في وتيرة ارتفاعها. في سياق تميز خارجيا بازدياد نسبي في الضغوط التضخمية لدى الشركاء الرئيسيين للمغرب (الإطار 2.6.1) وداخليا باعتدال ضغوط الطلب عموما (الرسم البياني 6.6.1). وقد ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 2,5% بعد انخفاض بلغ 0,8% في العام السابق. وهي نسبة قريبة لتلك التي شهدتها هذه الأسعار في البلدان الشريكة حيث ارتفعت في المتوسط بنسبة 2,8%. وعلى العكس من ذلك، تراجع تضخم السلع غير التجارية من 1,7% إلى 1%. ليساهم بذلك بشكل كبير في التخفيف من ارتفاع التضخم الأساسي (الرسمان البيانيان 6.6.1 و 8.6.1).

رسم بياني 6.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع التجارية** وغير التجارية**



* تستند هذه الأرقام إلى مؤشر أسعار الاستهلاك

** باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

1 يتعلق الأمر بالمتوسط المرجح حسب حصة مؤشرات الأسعار للشركاء الرئيسيين في إجمالي واردات المغرب. لاسيما فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

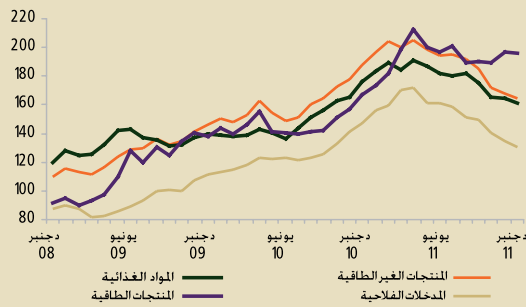
إطار 2.6.1 : التضخم في العالم في سنة 2011

على الرغم من تدهور الظروف الاقتصادية وتصاعد التوتر في الأسواق المالية، لاسيما في نهاية السنة، بلغت نسبة التضخم في العالم 4,4% في سنة 2011، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع نسبة 3,4% و 2,3% التي تم تسجيلها في سنة 2010 و 2009 على التوالي. ويعزى هذا التسارع أساسا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية (الرسم البياني 2.2.6.1). غير أنه لم يؤدي إلى رفع التضخم إلى المستويات الاستثنائية لسنة 2008. وقد شمل ارتفاع أسعار المستهلك، سواء في البلدان الصناعية أو الاقتصادات الصاعدة والنامية، بشكل رئيسي المنتجات الطاقية والمواد الغذائية.

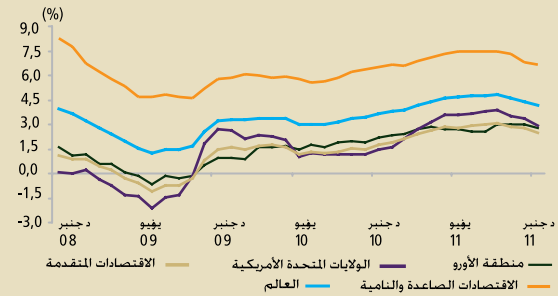
وإجمالا، كانت الضغوط التضخمية أكثر حدة في الاقتصادات الصاعدة من الاقتصادات المتقدمة بسبب عوامل هيكلية ترتبط بتركيبة سلة المستهلك. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في البلدان الصاعدة بنسبة 7,1%، بعد 6,2% في عام 2010، بينما بلغ نموه في الدول المتقدمة 2,6% مقابل 1,5% في العام السابق. وبالتالي، انتقل معدل التضخم من 1,6% إلى 2,7% في منطقة الأورو ومن 1,6% إلى 3,2% في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك في المتوسط بين عامي 2010 و 2011 (الرسم البياني 1.2.6.1).

وعلاوة على ذلك، انتقل ارتفاع التضخم في منطقة الأورو، لاسيما في أهم البلدان الشريكة، جزئيا إلى الأسعار المحلية في المغرب من خلال أسعار استيراد المواد الغذائية وتضخم السلع التجارية باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة، والذي زاد تدريجيا على مدار العام 2011.

رسم بياني 2.2.6.1: مؤشر أسعار المواد الأساسية
الطاقية وغير الطاقية



رسم بياني 1.2.6.1: تطور التضخم حسب
مجموعات البلدان (على أساس سنوي)

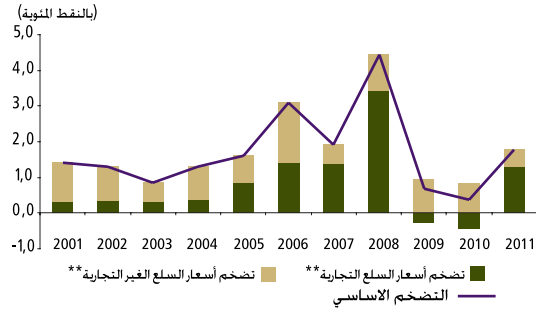


المصدر: صندوق النقد الدولي و نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) وحسابات بنك المغرب

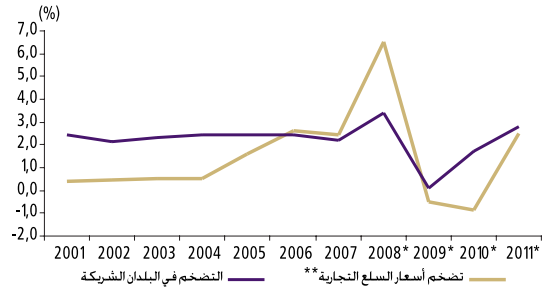
(* بالنسبة لسنة 2011، تم حساب التضخم في العالم على أساس الشهور الإحدى عشر الأولى للسنة، بسبب عدم توفر الأرقام الخاصة بشهر دجنبر.

وقد تباطأت وتيرة ارتفاع أسعار السلع غير التجارية بشكل أكبر مع نهاية السنة، مسجلة في المتوسط 0,1% خلال الأشهر الأربعة الأخيرة مقابل 1,4% بين يناير و غشت 2011، بفعل الانخفاض المعزول لأسعار «خدمات الهاتف والفاكس» في شهر شتنبر.

**رسم بياني 8.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية
لأغير التجارية** في التضخم الأساسي
(بالنقط المئوية)**



**رسم بياني 7.6.1 : تطور تضخم أسعار السلع
التجارية** في المغرب وفي البلدان الشريكة. على
أساس سنوي**

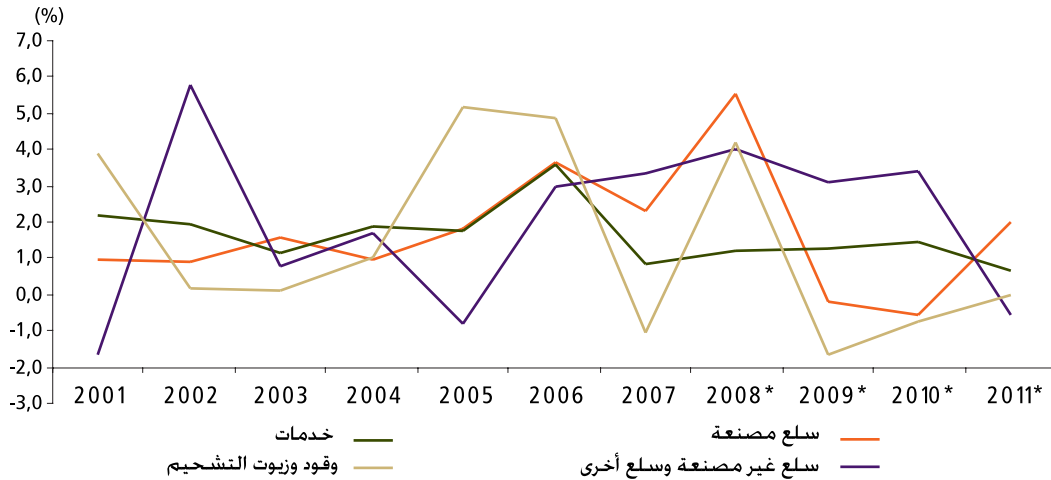


* تستند هذه الأرقام إلى مؤشر أسعار المستهلك
** باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المكننة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أسعار السلع والخدمات

يظهر تقسيم مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات أن ركود التضخم يشمل ارتفاع أسعار السلع المصنعة وانخفاض أسعار السلع غير المصنعة وتباطؤ أسعار الخدمات. ومن جهتها، ظلت أسعار الوقود وزيوت التشحيم دون تغيير من سنة لأخرى بسبب الاستمرار في جميد آلية المقايسة (الرسم البياني 9.6.1).

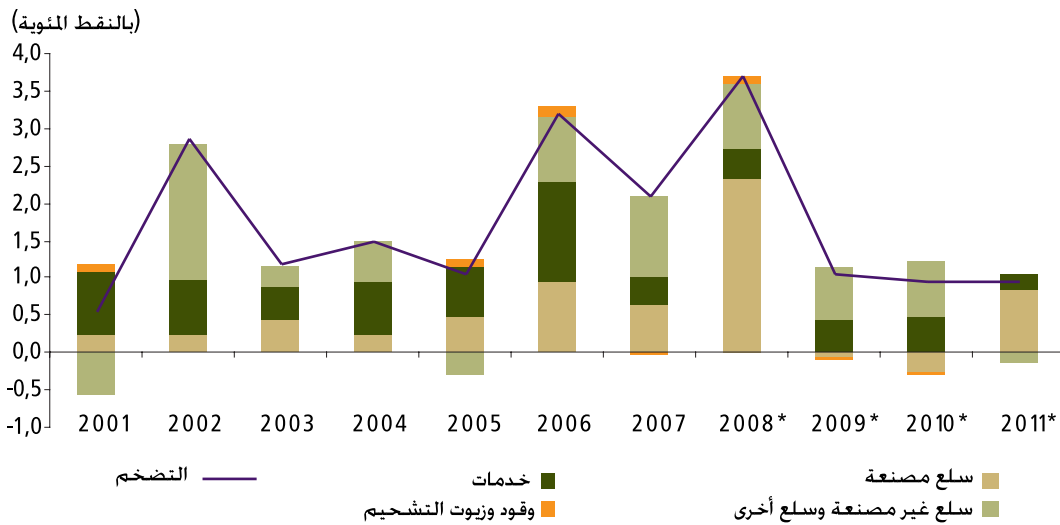
رسم بياني 9.6.1 : التطور السنوي لتضخم السلع والخدمات



* تستند هذه الأرقام إلى مؤشر أسعار المستهلك
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

بعد الانخفاض المتتاليين اللذان تم تسجيلهما خلال العامين السابقين، ارتفعت أسعار السلع المصنعة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 2%. لتصل مساهمتها في التضخم سنة 2011 إلى 0,8 نقطة مئوية. في المقابل، سجلت أسعار السلع غير المصنعة انخفاضا قدره 0,6% بدلا من ارتفاع بنسبة 3,4% في العام السابق. متأثرة بشكل رئيسي بأسعار المواد الغذائية الطرية، لتساهم في نسبة التضخم بما قدره -0,1 نقطة مئوية. وارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 0,7%. بعد أن سجلت 1,5% في العام السابق. مساهمة بالتالي بمقدار 0,2 نقطة مئوية في ارتفاع المؤشر العام (الرسمان البيانيان 9.6.1 و 10.6.1).

رسم بياني 10.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)

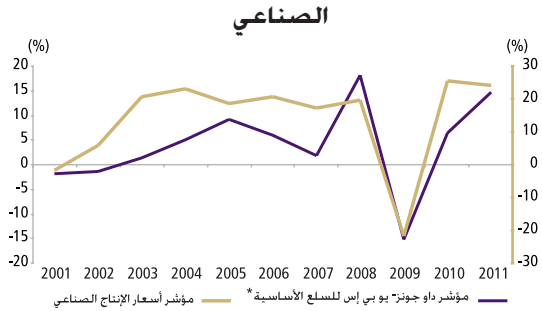


* تستند هذه الأرقام إلى مؤشر أسعار الاستهلاك
 ** قبل سنة 2008. كانت هذه الفئة تشير إلى "النقل الخاص"
 المصادر: التندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

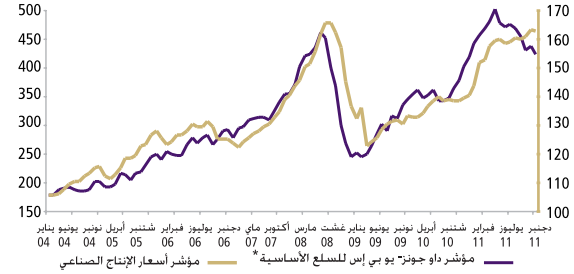
2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

في عام 2011، سجلت أسعار الإنتاج زيادة قدرها 14,8%. مدفوعة بالأساس بدينامية الأسعار العالية للسلع الأساسية التي شكلت ثقلها القوي خلال السنوات الأربع الماضية المحدد الرئيسي لتكاليف الإنتاج على المستوى الوطني (الرسم البياني 11.6.1). وهذا ما تؤكدته نتائج استقصاء الظرفية الاقتصادية الذي يجريه بنك المغرب. حيث أشار رؤساء المقاولات المستجوبون إلى المساهمة الهامة «لأسعار المواد الأولية» في ارتفاع كلفة الإنتاج في عامي 2010 و 2011.

رسم بياني 12.6.1: تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي



رسم بياني 11.6.1: تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (بالمستوى، 1997 = سنة الأساس)

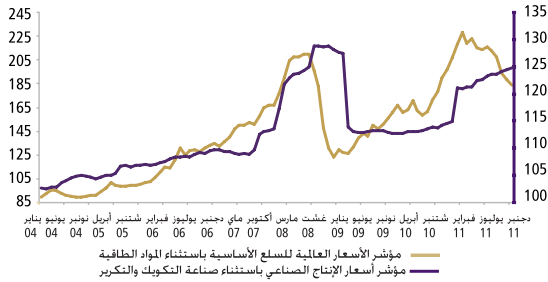


في غياب مؤشر عام للسلع الأساسية لدى البنك الدولي، تم استعمال مؤشر «داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية» (DJ-UBSCI) الذي يضم 19 سلعة أساسية في قطاعات الطاقة والمعادن الثمينة والمعادن الأساسية والزراعة والمواشي.

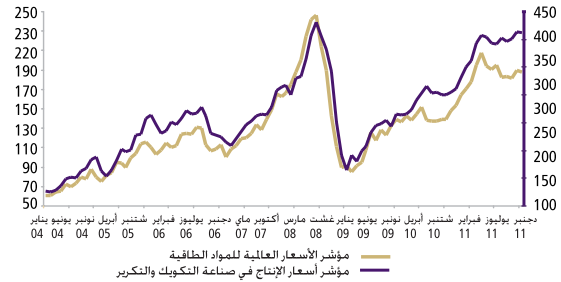
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وداتا سترم وحسابات بنك المغرب

وعلى غرار سنة 2010، ارتفعت الأسعار الدولية للسلع الأساسية (الفصل 1.1) بنسبة 24,3%. مسجلة على الرغم من ذلك اتجاهات متباينة خلال السنة، ففي الأشهر الأربعة الأولى، واصلت هذه الأسعار المنحى التصاعدي الذي لوحظ في أواخر سنة 2010، قبل أن تشهد انخفاضا امتد إلى نهاية السنة.

رسم بياني 14.6.1: تطور مؤشر الأسعار العالمية للسلع الأساسية باستثناء المواد الطاقية (2005 = سنة الأساس) ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي باستثناء صناعة التوكيك والتكرير (1997 = سنة الأساس)



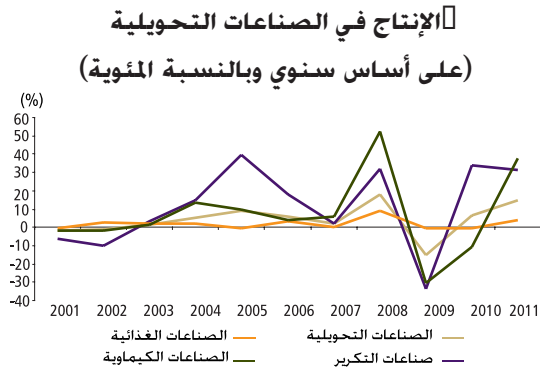
رسم بياني 13.6.1: تطور مؤشر الأسعار العالمية للمواد الطاقية (2005 = سنة الأساس) ومؤشر أسعار صناعة التوكيك والتكرير (1997 = سنة الأساس)



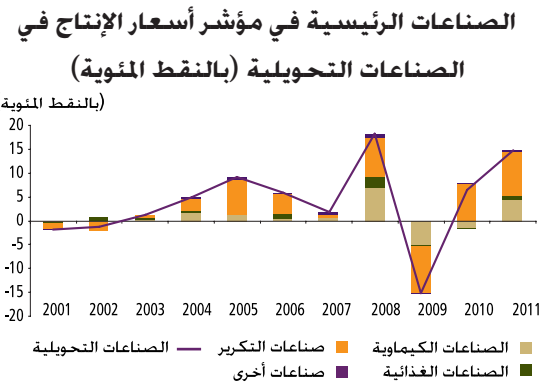
وقد انعكس هذا التوجه، ولو ببعض التأخر، على مستوى أسعار الإنتاج التي زادت بشكل سريع خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، قبل أن تستقر ابتداء من يونيو (الرسم البياني 11.6.1). وبالنسبة للسنة ككل، سجلت أسعار الإنتاج زيادة مماثلة لتلك التي عرفت لها سنة 2008، تعزى جزئيا لارتفاع أسعار صناعة التوكيك والتكرير بنسبة 31,1% التي ساهمت بمقدار 9 نقط مئوية في نمو المؤشر العام (الجدول 2.6.1).

شهدت أسعار الإنتاج باستثناء صناعة التوكويك والتكرير انعكاسا للمنحى التنازلي الذي بدأ في عام 2009. فقد ارتفعت بنسبة 8,2% بعد هبوط بلغ 7,6% و 1,7% في 2009 و 2010 على التوالي. لتصل مساهمتها في ارتفاع المؤشر العام إلى 5,8 نقطة مئوية. وحسب القطاعات. يعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تسارع وتيرة نمو أسعار الإنتاج في «الصناعات الكيماوية» التي انتقلت من -10,6% إلى 37,4%. مساهمة بذلك بما قدره 6,2 نقطة مئوية في زيادة مؤشر الأسعار باستثناء التوكويك والتكرير. كما ارتفعت الأسعار في «الصناعات الغذائية» من -0,6% إلى 3,7%. بمساهمة بلغت 1,3 نقطة مئوية (الجدول 2.6.1). وانتقلت وتيرة نمو الأسعار في قطاعات «تصنيع منتجات معدنية أخرى غير حديدية» و«التعدين» و«صنع الأدوات المعدنية» من 0,6% و -2% و -0,7% إلى 1,5% و 3,3% و 3,3% على التوالي. لتساهم بما مجموعه 0,2 نقطة مئوية.

رسم بياني 16.6.1 : تطور المؤشرات الرئيسية لأسعار



رسم بياني 15.6.1 : المساهمة السنوية لأسعار



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

جدول 2.6.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (سنة الأساس=1997)

2011	2010	2009	الترجيحات %	التغير %
8,2	-1,7	-7,7	86,7	الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط
3,7	-0,6	-0,4	28,9	منها : الصناعات الغذائية
37,4	-10,6	-30,2	13,1	الصناعات الكيماوية
0,5	2,0	0,0	6,5	صناعة النسيج
0,3	-0,4	0,7	6,7	صناعة الملابس
31,1	33,8	-33,6	13,3	تكرير النفط
14,8	6,4	-15,3	100	المؤشر العام

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

7.1 ميزان الأداءات

في سياق تباطؤ النمو العالمي، لا سيما ابتداء من الفصل الثاني، وبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع، تفاقم عجز الميزان التجاري¹ من جديد سنة 2011. فقد انتقل من 19,4% إلى حوالي 23% من الناتج الداخلي الإجمالي. حيث تزايدت الواردات بواقع 20,1% والصادرات بنسبة 16,3%. ومن جهة أخرى، سجلت فوائض رصيد الأسفار والتحويلات الجارية ارتفاعات بنسبة 4,1% و6,8% بدل 5% و3,1% على التوالي سنة 2010. وفي المجموع، تزايد عجز المبادلات الجارية² ليصل إلى 8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو المستوى الأكثر ارتفاعا منذ بداية الثمانينيات. بعد 4,5% سنة من قبل إلى 3,7% في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة.

ورغم تسجيل فائض في حساب الرأسمال والعمليات المالية يوازي 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، أفرز ميزان الأداءات عجزا بواقع 21,2 مليار. مما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف من جديد حيث انتقلت من حوالي 7 أشهر من الواردات سنة 2010 إلى 5 أشهر سنة 2011.

جدول 1.7.1 : تطور المكونات الرئيسية لميزان الأداءات (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011	2010	البنود
-8,0	-4,5	رصيد الحساب الجاري. بما في ذلك:
19,6	16,5	رصيد السلع
7,4	7,4	مداخيل الأسفار
7,3	7,1	مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج
2,3	1,7	الاستثمارات المباشرة
-0,2	0,1	الاستثمارات في المحافظ
1,2	0,6	القروض التجارية
1,7	3,1	السلفات
-2,6	1,3	الأصول الاحتياطية

المصدر: مكتب الصرف

السلع والخدمات

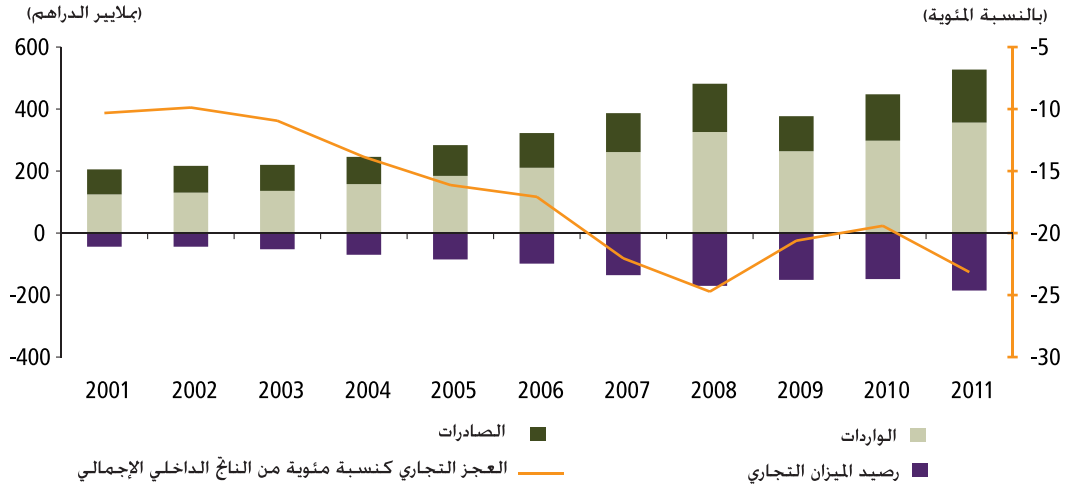
ارتفع العجز التجاري بنسبة 24% مقارنة بسنة 2010، ليصل إلى 184 مليار درهم، ارتباطا بنمو الواردات بواقع 20,1%. وهو ارتفاع فاق نسبة نمو الصادرات التي وصلت إلى 16,3%. وهكذا، تقلصت نسبة تغطية الصادرات

1 انظر الملحق الإحصائي أ6 إلى 5

2 انظر الملحق الإحصائي أ6.6

للواردات من 50,2% سنة 2010 إلى 48,6% سنة 2011. وبالموازاة مع ذلك، بلغت نسبة انفتاح¹ الاقتصاد الوطني 66,3% مقابل 58,6% سنة 2010.

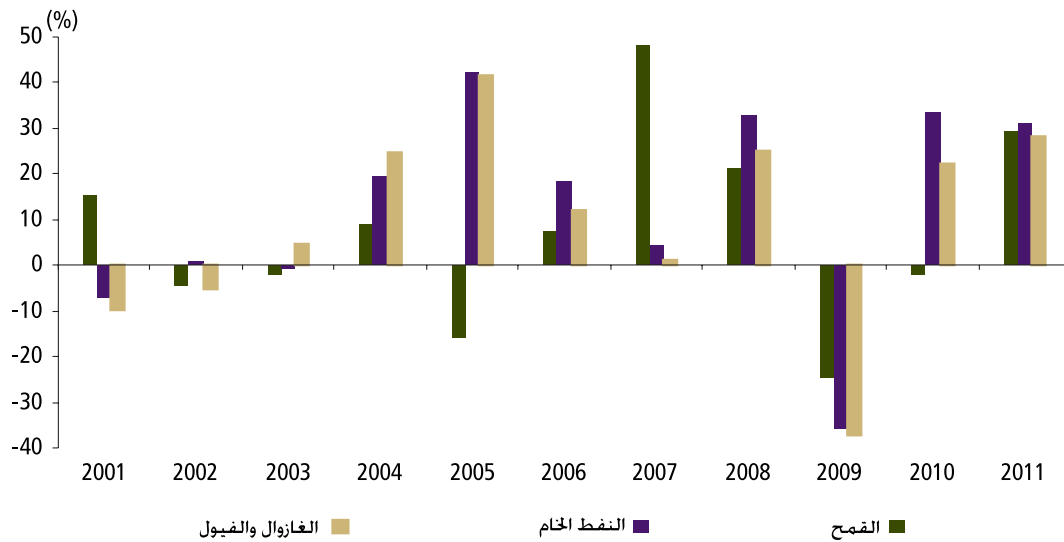
رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري



المصدر: مكتب الصرف

وارتفعت الواردات، البالغة حوالي 358 مليار درهم مع احتساب التكلفة والتأمين والشحن، بنسبة 20,1%. بفعل تنامي أسعار وكميات أبرز المنتجات الطاقية والغذائية والمنتجات نصف المصنعة.

رسم بياني 2.7.1 : التطور السنوي لمتوسط أسعار أبرز المواد المستوردة



المصدر: مكتب الصرف

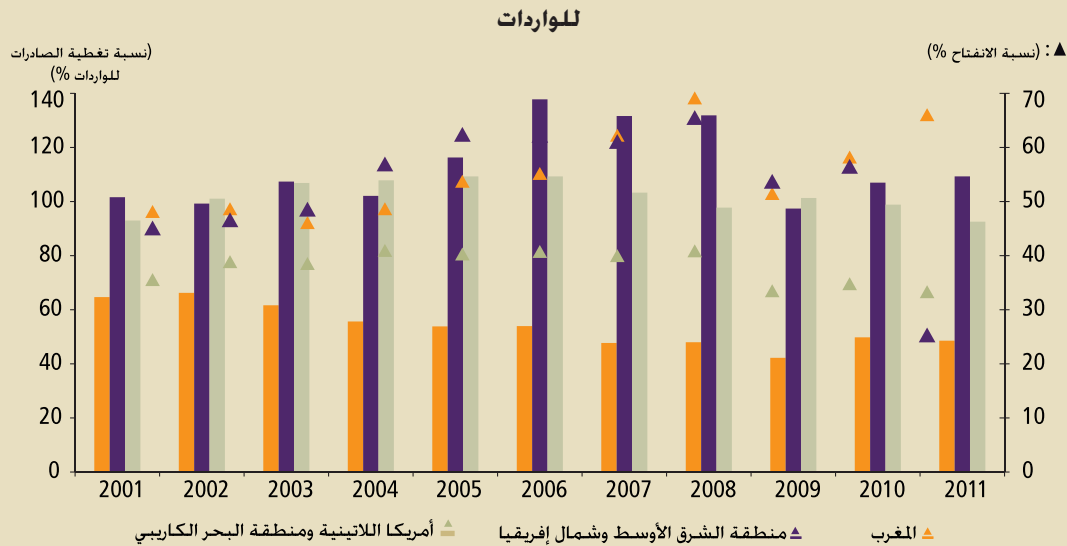
1 توافقت هذه النسبة مع مجموع الواردات والصادرات منسوبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي.

إطار 1.7.1: تطور نسبة انفتاح الاقتصاد ونسبة تغطية الصادرات للواردات بالمغرب مقارنة مع مجموعة من البلدان

يبرز تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات بالمغرب، مقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، منذ سنة 2001 أن هذا المؤشر تدهور بشكل مستمر مقارنة بالمنطقتين السالفتي الذكر. فقد انتقل من 64,7% سنة 2001 إلى 48,6% سنة 2011 مقابل 97,3% و 100,9% في المتوسط، بالنسبة للعينة.

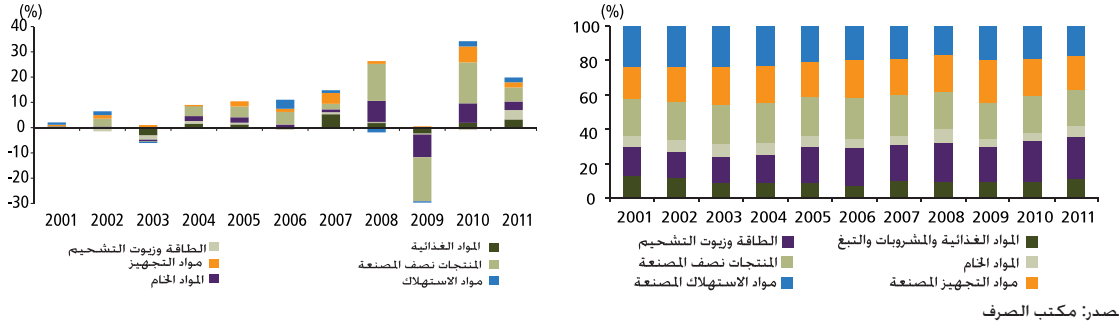
أما نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي، التي تبرز حجم المبادلات التجارية، فقد بقيت قريبة منها في العينة الإجمالية، حيث بلغت 50,1% في المعدل خلال الفترة 2001-2006، مقابل 46,4%. وعلى العكس، تميزت الفترة 2007-2011 بتسارع وتيرة نمو نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي، التي ارتفعت إلى 61,5% في المتوسط، مقابل 44,5% بالنسبة للمنطقتين الأخرين.

رسم بياني 1.1.7.1: تطور نسبة الانفتاح ونسبة تغطية الصادرات



وتزايدت فاتورة الطاقة، التي بلغت 90,7 مليار درهم، بواقع 32,4%. وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 7,5% في نمو الواردات. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت مقتنيات الغاز والنفط بنسبة 64,1%. مما يعكس نموا بواقع 28,8% في السعر المتوسط للطن الواحد و 27,3% في الكميات المستوردة. ونمت واردات البترول الخام، التي بلغت 31,4 مليار بواقع 25,2% على إثر ارتفاع السعر المتوسط للطن بنسبة 31% فيما تقلصت الكميات بنسبة 4,8%.

رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال
رسم بياني 4.7.1 : مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الواردات



وتنامت واردات المنتجات الغذائية. البالغة 38,8 مليار درهم. بنسبة 33,2%. لتساهم بمقدار 3,2% في تغير الواردات. ويعزى هذا بالخصوص إلى نمو واردات القمح بنسبة 55,8% نتيجة ارتفاع بواقع 22,5% في الكميات وبنسبة 27,1% في السعر المتوسط. كما يفسر بتزايد مشتريات السكر بواقع 46%.

وساهمت مقتنيات المنتجات نصف المصنعة في نمو الواردات بنسبة 4,8%. حيث بلغت 76,4 مليار درهم وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 21,8%. ويعزى هذا التطور إلى تزايد بنسبة 26,7% في واردات المواد البلاستيكية و13,6% في مشتريات الحديد والصلب و13,4% في مقتنيات المنتجات الكيماوية.

وتزايدت واردات سلع الاستهلاك. البالغة 61,5 مليار درهم بواقع 10,2%. لا سيما على إثر ارتفاع مقتنيات الأدوية بنسبة 7,8%. وبالمقابل. تراجعت مشتريات السيارات السياحية بنسبة 5,3%.

ومن جهة أخرى. تزايدت مشتريات سلع التجهيز. البالغة 68,2 مليار درهم. بنسبة 3,4%. ارتباطا على الخصوص بنمو واردات أسلاك وحبال كهربائية وغيرها من الموصلات العازلة بنسبة 47,8% وواردات أجهزة قطع أو ربط الدارات الكهربائية وألات المقاومة بنسبة 28,7%.

وأخيرا. تنامت واردات المنتجات الخام بنسبة 40,9% لتبلغ 22,4 مليار درهم. خصوصا بفعل تضاعف فاتورة الكبريت الخام. نتيجة بالخصوص لنمو السعر المتوسط الذي انتقل من 710,2 درهم إلى حوالي 1.500 درهم للطن.

وبالمقابل. ارتفعت الصادرات. التي همت نسبة 26% منها السلع المستوردة مجانا والتي أعيد تصديرها بعد تحويلها. بواقع 174 مليار درهم. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 16,3%. ويفسر هذا التطور بالأساس بنمو مبيعات الفوسفات ومشتقاته بواقع ما يقرب 34% حيث بلغت 48,1 مليار درهم. على إثر تنامي السعر المتوسط عند التصدير بنسبة 58% و26,4% على التوالي. ونتيجة لذلك. انتقلت حصة هاتين الفئتين ضمن مجموع الصادرات من 24% إلى 27,6% من سنة إلى أخرى.

إطار 2.7.1: تطور المبادلات التجارية للمغرب في إطار اتفاقات التبادل الحر (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا واتفاق أغادير)

لا تزال المبادلات التجارية التي أجزت في إطار اتفاقات التبادل الحر الموقعة على التوالي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا والبلدان الموقعة على اتفاق أغادير تتميز بارتفاع سريع للواردات، مما أدى على العموم إلى تسجيل عجز تجاري هام مع كل بلد من هذه البلدان.

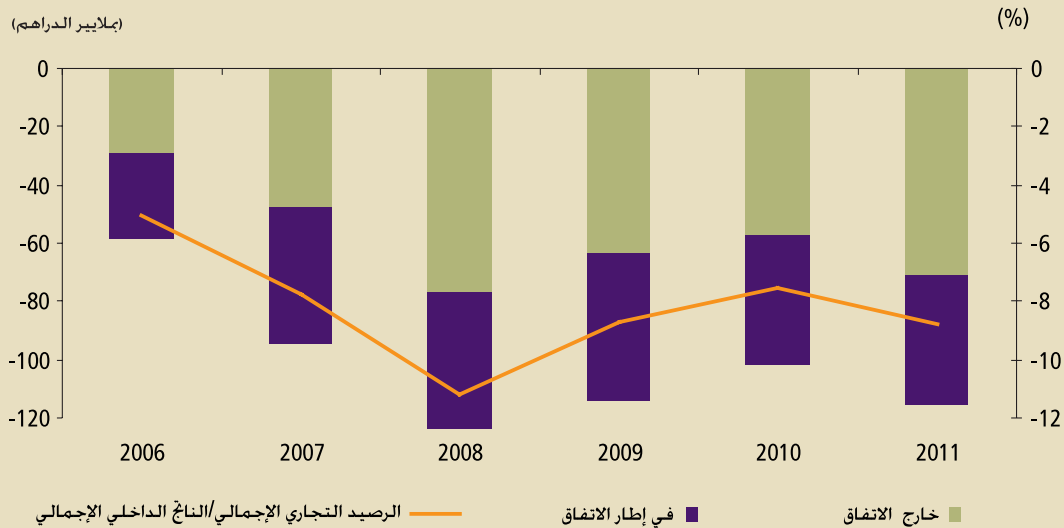
أولا- المبادلات التجارية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي

على العموم، بلغ العجز التجاري للمغرب إزاء الاتحاد الأوروبي 8,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011، مقابل 7,5% سنة من قبل، على إثر ارتفاع الواردات بنسبة 14,6%، لتصل إلى 168 مليار درهم، أي 21% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 19,2% سنة 2010، وارتفعت أهم واردات المغرب، التي شملت على الخصوص الغازوال والسيارات السياحية والقمح، بواقع 37,9% و 20,1% و 34,5% على التوالي.

وفي المقابل، تزايدت صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي، التي بلغ مجموعها 97,2 مليار درهم، بنسبة 8,8%، أي 12,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 11,7% سنة 2010، وقد همت على الخصوص فئتي الفوسفات ومشتقاته والأسلاك، التي بلغ ارتفاعها 33% و 10,7% على التوالي، وموازة مع ذلك، تزايدت مبيعات الملابس الداخلية والملابس الجاهزة بنسبة 5,7% و 1,2% على التوالي.

وفي إطار الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي، ارتفعت المبادلات التجارية للمغرب بنسبة 19% أو حوالي 17 مليار درهم مقارنة بسنة 2010، لتصل إلى 105,8 مليار درهم، وقد أفرز هذا التطور عجزا تجاريا يقارب 45 مليار، أي 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.2.7.1 : المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي

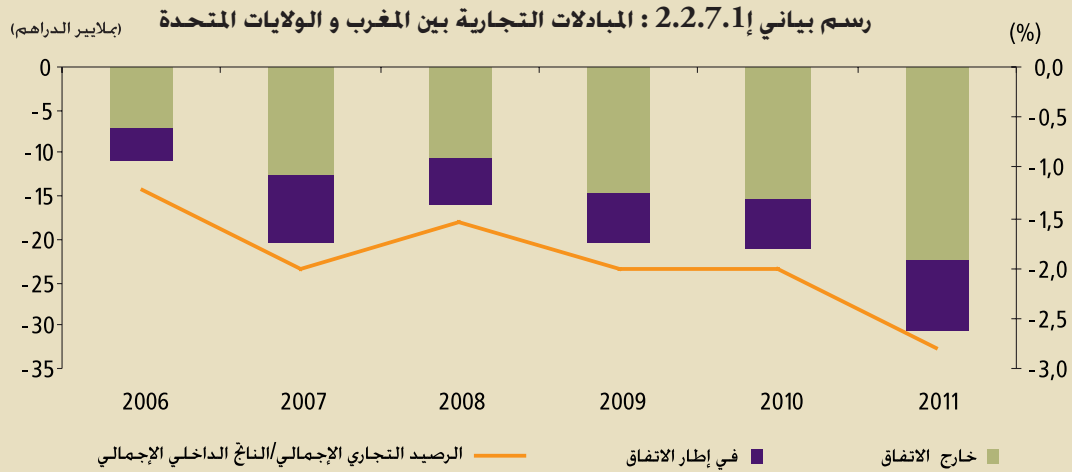


المصدر: مكتب الصرف

ثانيا - المبادلات التجارية للمغرب مع الولايات المتحدة

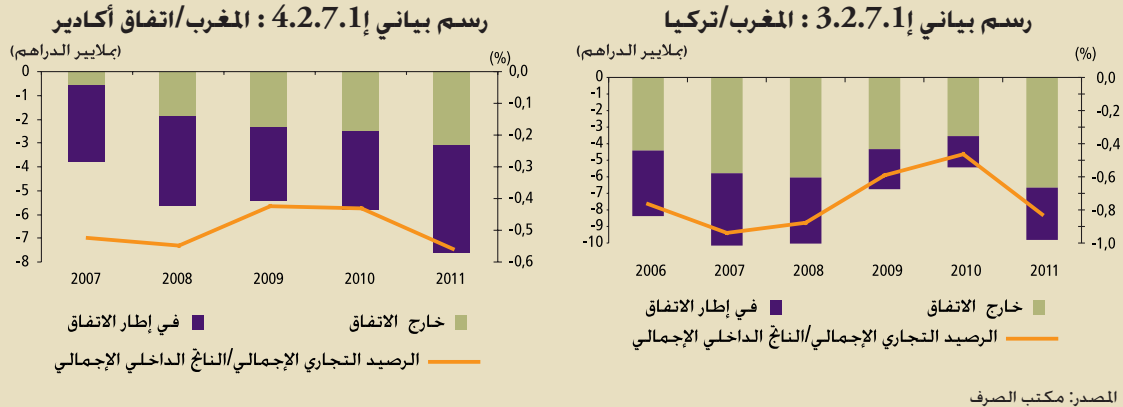
من جهة أخرى. أفرزت المبادلات التجارية للمغرب مع الولايات المتحدة مبلغا إجماليا وصل إلى 38,1 مليار درهم سنة 2011. أي 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 3,5% سنة 2010. وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع بنسبة 44,2% في الواردات القادمة من الولايات المتحدة والبالغة 30,2 مليار درهم وكذا عن نمو الصادرات المغربية بواقع 39,1% لتصل إلى 7,8 مليار درهم. وهكذا. تزايد العجز التجاري بنسبة 46% ليصل إلى 22,4 مليار درهم أو 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2% سنة من قبل.

وفي إطار الاتفاق الموقع مع الولايات المتحدة. وصلت المبادلات التجارية للمغرب سنة 2011 إلى 18,6 مليار درهم. في ارتفاع بواقع 43,5% أو 5,6 مليار درهم. مما أفرز عجزا تجاريا بقيمة 8,2 مليار درهم. أي 1% من الناتج الداخلي الإجمالي.



ثالثا - المبادلات التجارية مع تركيا والبلدان الموقعة على اتفاق أكادير

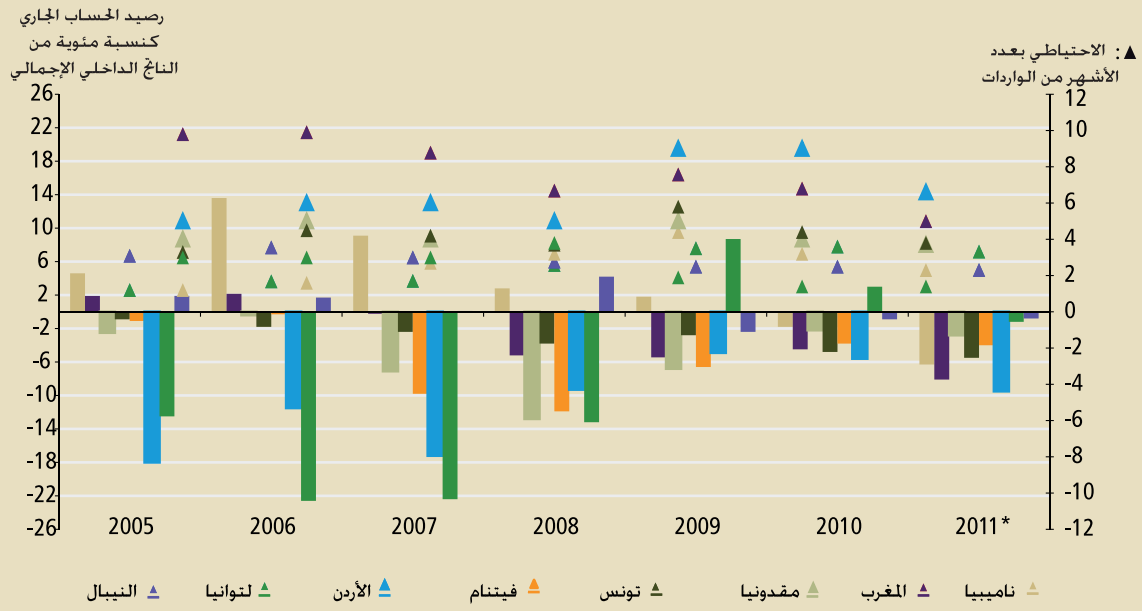
في إطار الاتفاق الموقع مع تركيا. أفرزت المبادلات التجارية عجزا تجاريا بقيمة 3,2 مليار درهم. أو 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما بلغ العجز التجاري مع البلدان الموقعة على اتفاق أكادير (مصر وتونس والأردن) 3,1 مليار درهم. أو 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.



إطار 3.7.1 : رصيد الحساب الجاري والاحتياطيات بعدد الأشهر من الواردات : مقارنة مع عينة من البلدان

شهد المغرب منذ سنة 2008 تدهورا في الحساب الخارجي. وقد تفاقمت هذه الوضعية في سنة 2011. ومن المهم تحليل عجز الحساب الجاري للمغرب واحتياطياته معبِّرا عنها بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات مقارنة بعينة من البلدان الصاعدة. وتتكون هذه العينة من البلدان التي تعتمد نظام صرف ثابت حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

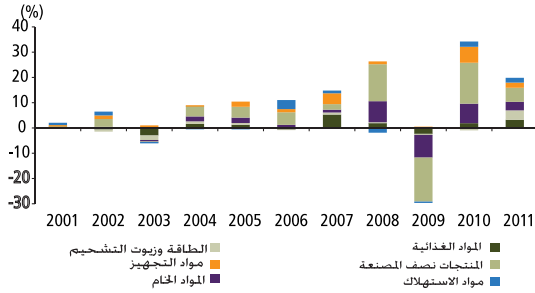
رسم بياني 1.3.7.1 : تطور الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي والاحتياطيات بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات بالنسبة لمجموعة من البلدان ذات سعر الصرف الثابت



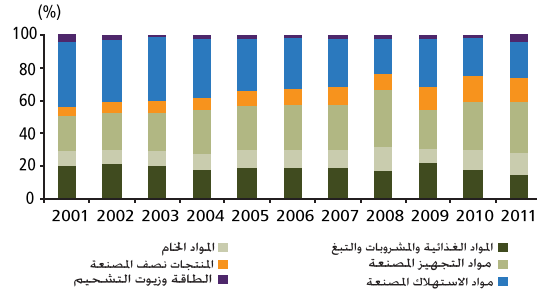
* أرقام مؤقتة
المصادر: Datastream - بيانات البنك الدولي - نشرة الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)

وخلال الفترة 2007-2005، بلغ فائض الحساب الجاري للمغرب 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط. وهو مستوى أعلى من متوسط العينة (4,7%) فيما وصلت احتياطيات الصرف معبِّرا عنها بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات إلى 9,5 شهرا في المتوسط. مقابل 4,2 بالنسبة للعينة. وبالمقابل، وخلال الفترة 2011-2008، وصل عجز الحساب الجاري إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط مقابل 3,7% في المتوسط بالنسبة للبلدان المكونة للعينة، فيما مثلت احتياطيات الصرف 6,5 شهرا من الواردات في المتوسط. مقابل 4,8 بالنسبة للعينة. وعلى هذا الأساس، فالمغرب يتجه منذ سنة 2007 نحو المعدل المسجل في هذه البلدان.

رسم بياني 6.7.1 : مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات



رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال



المصدر: مكتب الصرف

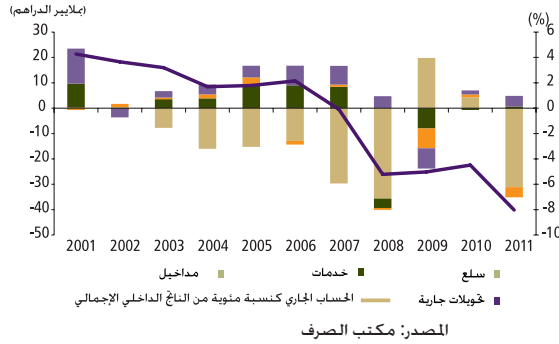
وباستثناء الفوسفات ومشتقاته، انحصرت تغير الصادرات في 10,7% مقابل 19,8% سنة 2010 لتصل إلى 125,9 مليار درهم. وتزايدت صادرات سلع الاستهلاك، التي تمثل 21,8% من مجموع الصادرات، بنسبة 7,9% لتبلغ 37,9 مليار درهم. ووصل نمو صادرات الملابس الداخلية والملابس الجاهزة إلى 10,8% و 1,2% على التوالي.

وتزايدت مبيعات سلع التجهيز البالغة 26,2 مليار درهم، بنسبة 13,5% لا سيما إثر نمو صادرات الأسلاك الكهربائية بنسبة 13,5% ومبيعات السيارات الصناعية بواقع ما يناهز 59%.

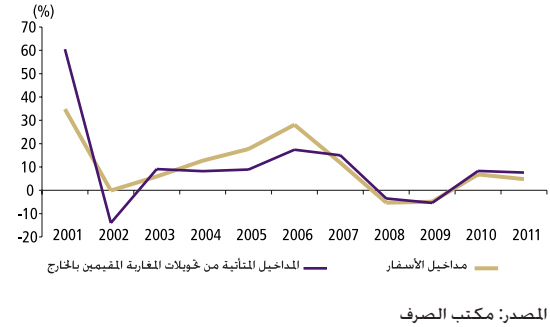
وانخفضت صادرات المنتجات الغذائية، البالغة 26,3 مليار درهم، بنسبة 1,7%. ارتباطا بتقلص صادرات الحوامض بواقع 2,3% وخطير وحفض الأسماك والقشريات المعلبة بنسبة 17,1%. وبالمقابل، نمت مبيعات القشريات والرخويات والصدفيات بمقدار 11,3%.

وعلى صعيد الخدمات، سجلت عائدات السياحة نموا بواقع 4,8% بدل 6,8% سنة 2010، لتصل إلى 59,1 مليار درهم أو 7,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8,2% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومن جهة أخرى، ارتفعت النفقات، البالغة 11 مليار، بنسبة 8% سنة 2011. فقد سجلت المدفوعات برسوم السياحة، التي عرف حجمها نموا متواصلا منذ عدة سنوات، ارتفاعا بنسبة 35% سنة 2011 مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة 2006-2010. وبلغ رصيد الأسفار 48,1 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 4,1% أي 6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وموازا مع ذلك، تزايد عجز المواصلات، البالغ 4,8 ملياير درهم، بنسبة 14,3%. فيما بقي فائض الاتصالات شبه مستقر في 5,5 ملياير درهم.

رسم بياني 8.7.1 : مساهمة أبرز البنود في الحساب الجاري



رسم بياني 7.7.1 : مداخل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (%)



المداخل والتحويلات الجارية

بلغت المدفوعات الصافية برسم عائدات الرأسمال 16,6 مليار درهم، في ارتفاع بحوالي 32% مقارنة بالسنة المنصرمة. فقد تزايد الرصيد السلبي للمداخل الخاصة بنسبة 10,7% ليصل إلى ما مجموعه 18,6 مليار درهم سنة 2011. وتقلصت عائدات التوظيفات العمومية بالخارج بما يقارب 22%. لتبلغ 5,1 ملايير درهم. فيما تزايدت التحملات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي بنسبة 32,6% وبلغت 3 ملايير درهم. ارتباطا على الخصوص بعملية الاقتراض التي تمت في أكتوبر 2010 والتي همت 1 مليار أورو.

وتزايدت العائدات برسم التحويلات الجارية الخاصة. البالغة 64,6 مليار درهم. بنسبة 6,5%. على إثر نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 7,8%. حيث بلغت 58,6 مليار درهم أو 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. ولا تزال كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تهيمن على هذه التحويلات بنسب بلغت على التوالي 40,4% و 10,7% و 10,7%. وبرسم هذا البند، تبقى حصة التحويلات العمومية، التي تتكون أساسا من الهبات، هامشية. حيث انتقلت من 2,8 مليار درهم إلى 3,3 ملايير درهم.

وفي المجموع. بلغ عجز الحساب الجاري 64,6 مليار درهم. أي 8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 4,5% سنة 2010.

الإطار 4.7.1: التدابير المتعلقة بتلدين العمليات الجارية المختلفة لفائدة المقيمين

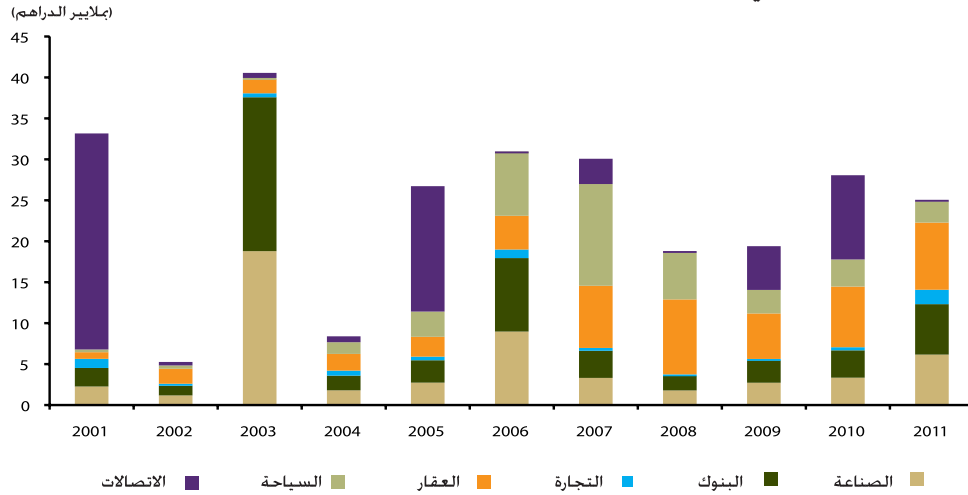
تدابير التلدين التي اتخذها مكتب الصرف لفائدة المقيمين سنة 2011، منها :

- منح مخصص للرعاية الطبية بقيمة 30.000 درهم؛
- توسيع حويلات المدخرات من المداخل لتشمل المغاربة المقيمين بالخارج الذين توظفهم مؤسسة أجنبية؛
- فتح حسابات بالدرهم باسم الأجراء الأجانب الحديثي التوظيف بالمغرب؛
- توسيع معاشات التقاعد لتشمل ذوي الحقوق؛
- إعادة شراء المساهمات بالنسبة للمغاربة المقيمين الذين زالوا نشاطا بالخارج أو الذين عملوا كمقاتلين ضمن القوات الأجنبية؛
- تحويل المداخل الإيجارية دون تقييد من حيث المبلغ أو الزمن. شريطة دفع جميع الضرائب والرسوم بالمغرب؛
- تسديد قروض الاستهلاك أو القروض المخصصة «للطلبة» التي تعاقدها المغاربة الذين أقاموا بالخارج وعادوا بشكل نهائي إلى المغرب؛
- التحويلات المحرة بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين المقيمين بالمغرب برسم تكاليف التأشيرات المستحقة للسفارات والفنصليات التي لا تتوفر على تمثيلية دبلوماسية بالمغرب. أو الغرامات المستحقة لهيئات عمومية أجنبية على إثر مخالفات بالخارج أو تكاليف ترجمة الوثائق؛
- عدم تقييد تحويل تكاليف العطل الدراسية اللغوية بالخارج؛
- تحويل برسم المساعدات العائلية لفائدة الأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب المقيمين الموجودين في وضعية صعبة بالخارج. شريطة ألا يتجاوز المبلغ 10.000 درهم عن كل سنة؛
- منح قروض بالدرهم للموظفين الأجانب العاملين بالتمثيلات الدبلوماسية أو المنظمات الدولية؛
- تحويل الأجور صافية من الضرائب والرسوم المستحقة للمغرب. لفائدة الفنانين المدعومين من الشركات المختصة في تنظيم التظاهرات؛
- تكفل الأشخاص المعنويين بالمصاريف بالدرهم في ما يخص أسفار وإقامات المتدخلين غير المقيمين الذين يقومون بدعوتهم لأغراض تتعلق بنشاطهم؛
- تسديد مصاريف السفر والإقامة الخاصة بالمتدخلين الأجانب في إطار عمليات المساعدة التقنية الأجنبية؛
- إمكانية فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو الدرهم القابل للتحويل باسم مصدري السلع والخدمات الذين يمارسون نشاطهم عبر الإنترنت؛
- تحويل الهبات برسم المساعدة الإنسانية والدعم المقدمة لهيئات أجنبية من البنوك الوسيطة المعتمدة لحساب الإدارات و/أو الهيئات العمومية المغربية.

حساب الرأسمال والعمليات المالية

سجل حساب الرأسمال والعمليات المالية، دون الأخذ بعين الاعتبار تغير احتياطات الصرف، فائضا بقيمة 45,4 مليار أي 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,9% سنة 2010. لا سيما ارتباطا بتطور الاستثمارات المباشرة. فقد تزايد تدفقها الصافي الإيجابي، البالغ 18,4 مليار درهم، بأكثر من الضعف مقارنة بالسنة الماضية. ويفسر هذا بشكل حصري بتراجع عمليات تصفية الاستثمارات بحوالي 76%. وبالمقابل، تقلصت التدفقات الوافدة من نفس النوع بحوالي 27% لتصل إلى 25,6 مليار درهم. وحسب البلدان، أُنجز أغلب هذه الاستثمارات كل من فرنسا بنسبة 33,3% والإمارات العربية المتحدة بواقع 17,4%. وعلى غرار السنوات الماضية، لا تزال قطاعات العقار والصناعة والسياحة تستقطب أغلب الاستثمارات بحصص تصل إلى 32% و24% و10,2% على التوالي. ما عدا عمليات استثنائية همت قطاع الاتصالات، ومن جهة أخرى، تقلصت التدفقات الصافية برسم الاستثمارات المباشرة بالخارج من حوالي 5 مليارات سنة 2010 إلى ملياري درهم سنة 2011.

رسم بياني 9.7.1: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات



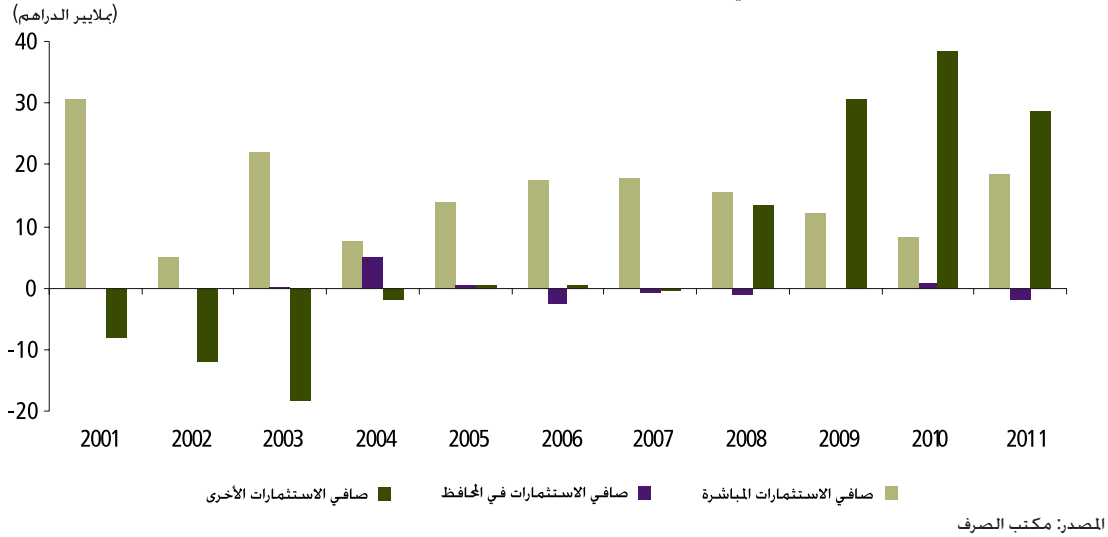
المصدر: مكتب الصرف

وبعد تسجيل فائض بقيمة 930,3 مليون درهم سنة 2010، أفرزت الاستثمارات في المحافظ عجزا بقيمة 1,9 مليار درهم.

وتقلص فائض الاستثمارات الأخرى¹ الذي بلغ 28,9 مليار درهم، بنسبة 24,5%. على إثر إصدار الخزينة لاقتراض سندي بقيمة 11 مليار درهم في السوق المالية الدولية.

1 تشمل القروض التجارية والسلفات والعملة الائتمانية والودائع.

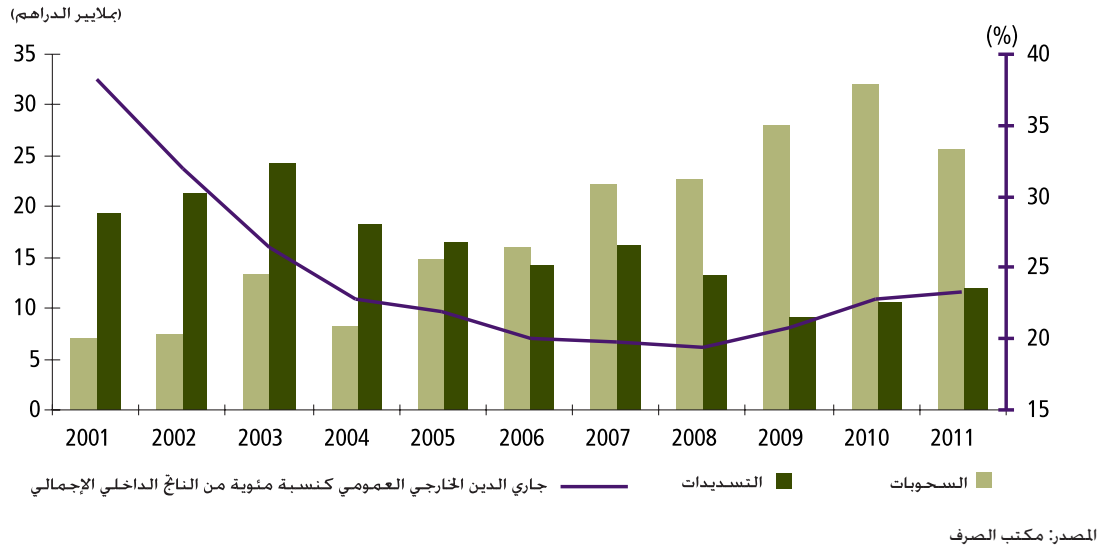
رسم بياني 10.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية



وارتفع العبء الكلي للدين من جهته بواقع 15,8%، ليصل إلى 17,6 مليار درهم، أو 4,9% من المداخيل الجارية.

رسم بياني 11.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي

كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



وفي المحصلة، أفرز رصيد ميزان الأداءات الذي يعادل تغير الأصول الاحتياطية انخفاضا بواقع 21,2 مليار بعد ارتفاع بمقدار 10,1 مليار سنة 2010، حيث وصل مبلغها الجاري إلى 168,7 مليار درهم، أي 5 أشهر من واردات السلع والخدمات بدل 7 أشهر تقريبا سنة 2010.

الإطار 5.7.1: تطور وضع الاستثمار المالي الدولي¹

أفرز تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج. كما يبينه وضع الاستثمار المالي الدولي. خلال سنة 2010² وضعية صافية مدينة بمقدار 389,2 مليار درهم. أي حوالي 51% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 44% تقريبا سنة 2009. ويعزى هذا التوجه بالأساس إلى ارتفاع بواقع 17,3% في الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات الأخرى وبنسبة 12,7% في الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات المباشرة.

أولا - الأصول

شهد جاري الأصول المالية للمقيمين. الذي بلغ 249,4 مليار. ارتفاعا بنسبة 3,2%. وهو تطور يشمل نموا بواقع 6,5% في الأصول الاحتياطية وتدنيا بمقدار 38,4% في الودائع البنكية بالخارج.

وتزايدت الاستثمارات المباشرة بالخارج التي أجزها المقيمون بنسبة 9,3%. لتصل إلى ما مجموعه 16 مليار درهم لا سيما على إثر نمو المساهمات المباشرة بواقع 9,5%. وشملت هذه المساهمات. التي همت على الخصوص فرنسا وبعض بلدان القارة الإفريقية. القطاع البنكي والمالي والشركات القابضة والاتصالات بحوالي ثلاثة أرباع مجموع المبلغ الجاري.

وبالموازاة مع ذلك. تزايد مبلغ الأصول المتعلقة بالاستثمارات في المحافظ. البالغ 8 ملايين درهم. بواقع 41,2%. ارتباطا بنمو جاري المساهمات في الأسهم بالخارج بنسبة 42,6%.

ومن جهة أخرى. عرف جاري الاستثمارات الأخرى. البالغ 28 مليار درهم. انخفاضا بنسبة 22,3%. نظرا بالخصوص لتقلص القروض البنكية والودائع بالخارج بنسبة 48,6% و 38,3% على التوالي. لتصل إلى 1,3 مليار درهم و 13,4 مليار درهم.

ثانيا - الخصوم

تزايدت خصوم المغرب تجاه الخارج بنسبة 13,5%. لتصل إلى 638,6 مليار درهم. على إثر نمو جاري الدين الخارجي بواقع 14,5% وجاري الاستثمارات المباشرة بنسبة 12,6%.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. البالغة 376,7 مليار درهم. نموا بنسبة 12,6%. ارتباطا على الخصوص بتزايد جاري القيم غير المدرجة بنسبة 11,7%. فيما بلغت حصتها ضمن مجموع الخصوم حوالي 59%. وشملت هذه الاستثمارات على الخصوص قطاعات الاتصالات والصناعة والعقار. وتبقى فرنسا أكبر المستثمرين بحصة تقارب 60%.

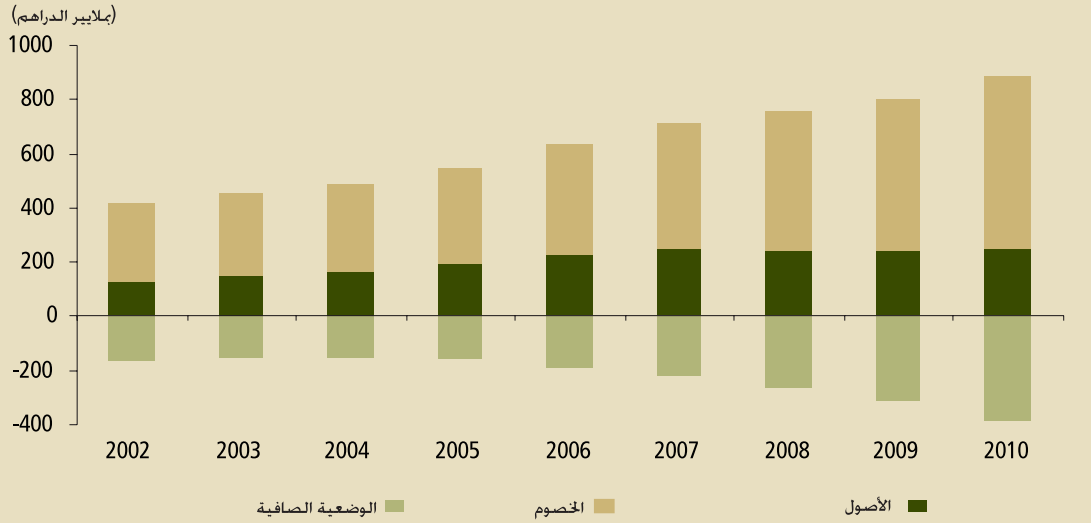
1 يبين وضع الاستثمار الدولي الذي يعده مكتب الصرف منذ سنة 2002. مبلغ الأصول والخصوم المالية للاقتصاد إزاء الخارج في تاريخ معين. أخذا بعين الاعتبار التأثير الذي تخلفه على المبالغ القائمة التدفقات المالية المسجلة في ميزان الأداءات وكذا عوامل أخرى مثل تغيرات الأسعار وأسعار الصرف. ولا ننشر المعطيات المتعلقة بوضع الاستثمار الدولي إلا بعد ستة أشهر من تاريخ حصر السنة المالية.

2 انظر الملحق الإحصائي 7.6

ويعزى نمو الاستثمارات الأخرى بواقع 16,6% لتبلغ 231,9 مليار درهم بالأساس إلى ارتفاع بنسبة 14,5% في جاري الدين الخارجي الذي وصل إلى 183,3 مليار درهم. أي حوالي 24% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالمثل. توسع جاري خصوم القطاع البنكي بنسبة 38,6% ليصل إلى 25,7 مليار درهم.

وبالموازاة مع ذلك. ارتفع جاري الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ بنسبة 3,8%. ليصل إلى 30 مليار درهم.

رسم بياني 1.5.7.1 : مجتمعات وضع الاستثمار المالي الدولي (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف

8.1 المالية العمومية

بعد عدة سنوات من اعتدال مستوى العجزات وانخفاض نسبة المديونية، عرفت المالية العمومية في سنة 2011 تطورا أقل ملاءمة للسنة الثالثة على التوالي منذ 2009. وأسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2011 عن عجز في الميزانية بلغ 55,7 مليار أو 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 35,8 مليار أو 4,7% من هذا الناتج في 2010. وفي ظل هذه الظروف، انتقلت نسبة مديونية الخزينة من 50,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2010 إلى 53,7% من هذا الناتج.

وفي سياق اتسم بالتأثيرات السلبية للظرفية الدولية، خاصة مع تزايد أسعار المواد الأولية وضعف النمو لدى البلدان الشريكة، تميزت سنة 2011 بارتفاع النفقات بوتيرة أسرع من نمو المداخل. ويعزى ذلك بالأساس إلى الارتفاع غير المسبوق في نفقات المقاصة التي انتقلت من 27,2 مليار إلى 48,8 مليار، لتتزايد بذلك نسبتها في نمو النفقات العادية من 7% إلى 18,5%. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد استقرت في 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين سنتي 2010 و2011. مقابل نسبة متوسطة تصل إلى 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2009 و4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال التسعينيات. ورغم تعزيز الموارد العادية دون احتساب مداخل الخوصصة بنسبة 7% مقابل 2,5% في 2010. أفرز الرصيد العادي عجزا بنسبة 1% من الناتج الداخلي الإجمالي وذلك للمرة الأولى منذ 2005.

إطار 1.8.1 : قانون المالية لسنة 2011

تتمثل الفرضيات الأساسية التي تم اعتمادها في إعداد قانون المالية لسنة 2011 بلوغ نسبة النمو 5% ونسبة التضخم 2% وتحديد سعر برميل النفط في 75 دولار وسعر صرف الدولار في 8,5 درهم. وبناء على ذلك، كان من المتوقع أن يصل عجز الميزانية دون احتساب موارد الخوصصة، إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، منخفضا بنصف نقطة مقارنة مع قانون المالية السابق. وكان من المتوقع أن ترتفع الموارد العادية، باستثناء الخوصصة، والنفقات الإجمالية على التوالي بنسبة 7,1% و5,9%.

وكان من المنتظر تعزيز المداخل العادية بفضل ارتفاع العائدات الضريبية بنسبة 7,1% والعائدات غير الضريبية بنسبة 6,7%. بموازاة ذلك، كان يتوقع نمو النفقات الإجمالية بواقع 12,9 مليار، نتيجة بالأساس للانخفاض المتوقع في النفقات الخاصة بالسلع والخدمات الأخرى وشبه استقرار الفوائد على الدين الداخلي، فيما تم تحديد الزيادة المرتقبة في نفقات المقاصة في 3 ملايين. أما بالنسبة لنفقات التجهيز، البالغة 48,1 مليار، بارتفاع بنسبة 19,8%. فكانت موجهة بالأساس إلى قطاعات التعليم والبنيات التحتية والنقل والفلاحة وكذا مجالات الأمن والمياه والصحة. ومن جانبيها، كان من المنتظر أن ترتفع كتلة الأجور بنسبة 6,8%. أخذا بعين الاعتبار التطور العادي لأجور الموظفين وإحداث 18.802 منصب شغل جديد.

وإضافة إلى التغييرات التي طرأت على الرسوم فيما يتعلق بالنظام الضريبي الجمركي. حدد قانون المالية لسنة 2011 أيضا إجراءات تتعلق أساسا بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وبعض التعديلات على الضريبة على القيمة المضافة.

التدابير الجبائية الرئيسية الواردة في قانون المالية لسنة 2011

على مستوى الضريبة على الشركات. تم تخفيض سعر الضريبة لفائدة المقاولات الصغيرة الخاضعة لهذه الضريبة. والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها 3 مليون درهم. إلى 15%. وتلتزم الشركات المستفيدة من هذا التخفيض بإحداث منصب شغل واحد على الأقل سنويا وذلك على مدى ثلاث سنوات متتالية. ابتداء من السنة الأولى للخضوع لهذا النظام الضريبي.

إضافة إلى ذلك. اتخذ القرار بتمديد العمل لفترة سنتين. أي 2011 و2012. بالمزايا الضريبية الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي حقق رقم معاملات يقل عن 50 مليون درهم. دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة. والتي تقوم بالرفع من رأسمالها. وتتجلى هذه المزايا في تخفيض الضريبة على الشركات في حدود 20% من مبلغ الزيادة في رأس المال وتحديد واجبات تسجيل ثابتة في 1.000 درهم بدلا من واجب متناسب في 1%.

وتم أيضا تبني إعفاء كلي من الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الأولى وتطبيق سعر مخفض حدد في 8,75% بعد هذه المدة لفائدة الشركات المرخص لها للعمل في "القطب المالي للدار البيضاء". علاوة على ذلك. سيتم تطبيق سعر إبرائي من الضريبة على الدخل يعادل 20% على الرواتب. والمكافآت والأجور الإجمالية التي تقدمها هذه الشركات.

وفي إطار تشجيع الادخار. تم إقرار الإعفاء الكلي. وفق بعض الشروط. من الضريبة على الدخل بالنسبة لبعض الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة والمداخل المحققة في إطار مخطط الادخار في الأسهم دون تجاوز سقف 600.000 درهم. ومخطط الادخار للسكن دون تجاوز سقف 400.000 درهم ومخطط الادخار للتعليم دون تجاوز سقف 300.000 درهم. وخفض قانون المالية لسنة 2011 أيضا من السعر الإبرائي للضريبة على الدخل المطبقة على مداخل رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي من 30% إلى 15%.

كما وضع قانون المالية أحكاما مختلفة بالنسبة للفترة 2011-2012 من أجل محاربة القطاع غير المهيكل. وقرر لهذه الغاية إعفاء المداخل الناشئة والعمليات المنجزة قبل الكشف عن الهوية الضريبية. والإعفاء من الضريبة على المداخل المرتبطة بتقسيم المناطق (Zoning) والتصدير. وتقييم الخزونات من أجل تحقيق هوامش ربح إجمالية تتجاوز أو تعادل 20%. وأخيرا تبسيط أداء الضريبة على القيمة المضافة الذي سيتم على أساس الهامش الإجمالي المحقق من بيع الخزونات.

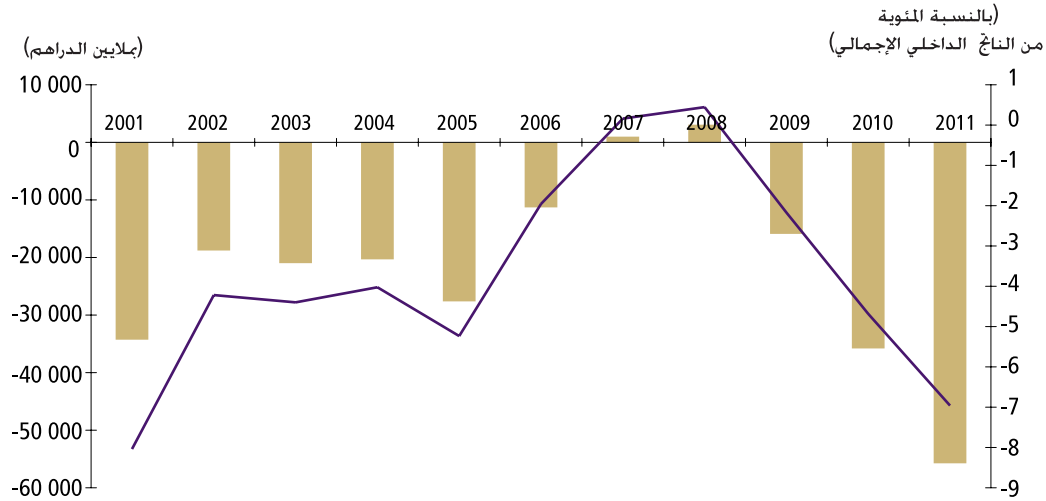
وعلى مستوى الضريبة على القيمة المضافة. اتخذ القرار بتمديد الاستفادة إلى غاية متم 2011 من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة برسم العمليات المنجزة من جمعيات القروض الصغرى. والخضوع للضريبة على القيمة المضافة لاستيراد العجول المعدة للتسمين بالسعر الخفض 10% برسم سنة 2011 ورفع الأسعار الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة على الذهب والفضة من 4 إلى 5 دراهم للغرام بالنسبة للذهب ومن 0,10 إلى 0,5 درهم للغرام بالنسبة للفضة.

وبخصوص النظام الضريبي الجمركي. وفي إطار مواصلة تنفيذ الإصلاح الجمركي المحدد في اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. انخفض السعر الأقصى إلى 30% في أفق بلوغ سعر أقصى سنة 2012 حدد في 25% وفارق 10% بين السعر التفضيلي والسعر العادي.

1.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2011

أسفرت السنة المالية 2011 عن عجز في الميزانية بلغ 55,7 مليار درهم بدلا من 35,8 مليار في سنة 2010. ليمثل على التوالي 6,9% و 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. متدهورا بواقع 20 مليار درهم. هكذا، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 15,9% نتيجة بالأساس لتزايد التحويلات المتعلقة بالمقاصة والموظفين. بموازاة ذلك، ارتفعت الموارد العادية للخرزينة بنسبة 7%. بفضل نمو العائدات الضريبية بنسبة 6,2% وغير الضريبية بنسبة 23,1%. فيما انخفضت مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخرزينة بواقع مليار واحد. وبالتالي، أفرز الرصيد العادي عجزا بقيمة 7,9 مليار أو 1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل فائض قدره 12,1 مليار أو 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2010.

رسم بياني 1.8.1 : عجز الميزانية

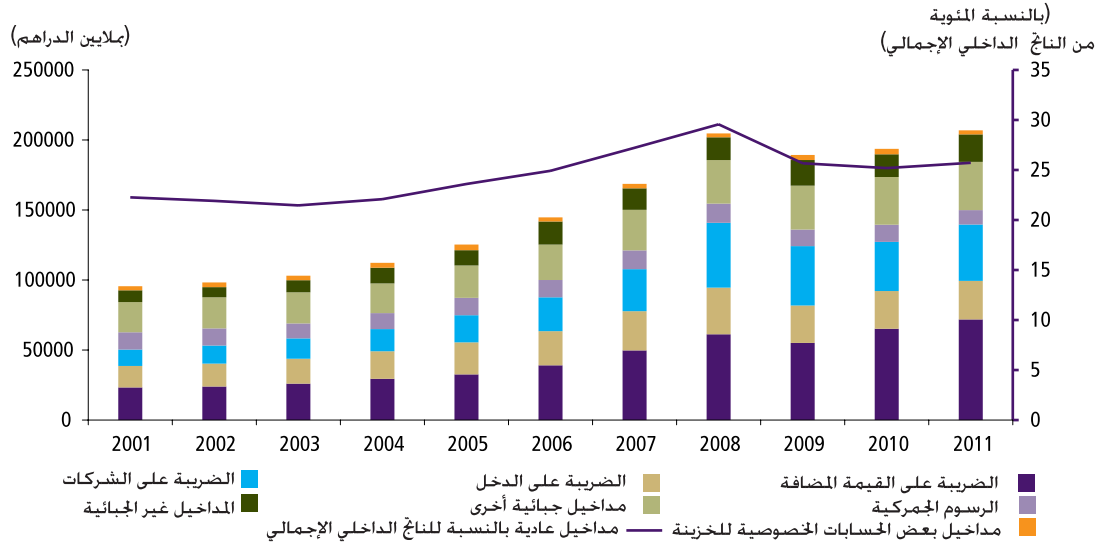


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

الموارد العادية للخرزينة

سجلت الموارد العادية نموا بنسبة 7%. وهي وتيرة تتجاوز نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي. بعد ارتفاعها المحدود بنسبة 2,4% في 2010 وانخفاضها بنسبة 7,6% في 2009. وبلغ مجموعها 207,2 مليار أي ما يعادل 25,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. لتعكس بالأساس تحسن الموارد الجبائية بنسبة 6,2%. باستثناء الرسوم الجمركية التي سجلت تراجعا.

رسم بياني 2.8.1: المداخل العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

تعززت عائدات الضرائب المباشرة بنسبة 7,4% إلى 69,8 مليار. نتيجة نمو عائدات الضريبة على الدخل بنسبة 2,2% والضريبة على الشركات بنسبة 14,6%. مقابل تراجعها بنسبة 9,4% في 2010 و12,3% في 2009.

ويعزى ارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل إلى تلاشي آثار التعديلات نحو الانخفاض التي طرأت على الشرائح والأسعار المعتمدة في قانوني المالية لسنتي 2009 و2010. من ناحية أخرى. يعزى نمو عائدات الضريبة على الشركات بالأساس إلى الارتفاع السريع للنمو غير الفلاحي من 1,2% في 2009 إلى 4,5% في 2010 وتحسن أرباح الشركات تبعاً لذلك.

جدول 1.8.1 : حمولات وموارد الخزينة

بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	2011	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	*2010	بملايين الدراهم
25,8	207 207	25,3	193 668	الموارد العادية
23,0	184 356	22,7	173 562	الموارد الجبائية
8,7	69 782	8,5	65 004	بما فيها : الضرائب المباشرة
5,0	40 250	4,6	35 114	بما فيها : الضريبة على الشركات
3,4	27 525	3,5	26 928	الضريبة على الدخل
11,7	93 717	11,3	86 324	الضرائب غير المباشرة
9,0	71 857	8,5	65 193	الضريبة على القيمة المضافة **
2,7	21 860	2,8	21 132	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
1,3	10 286	1,6	12 242	الرسوم الجمركية
2,4	19 635	2,1	16 215	المدخيل غير الجبائية
0,4	2 888	0,5	3 890	مدخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
0,1	420	0,1	907	صندوق دعم الأسعار
0,3	2 468	0,4	2 983	صندوق خاص للطرق
33,0	265 004	29,9	228 609	إجمالي النفقات
26,8	215 086	23,8	181 578	النفقات العادية
20,7	166 256	20,2	154 383	النفقات العادية دون احتساب تكاليف المقاصة
15,8	126 465	15,3	117 251	السلع والخدمات
11,0	88 562	10,3	78 768	بما فيها : الموظفين
2,3	18 234	2,3	17 574	فوائد الدين
1,9	15 198	2,0	15 245	الداخلي
0,4	3 036	0,3	2 329	الخارجي
6,1	48 830	3,6	27 195	المقاصة
0,1	479	0,1	880	بما فيها صندوق دعم الأسعار
2,7	21 557	2,6	19 558	التحويلات للجماعات المحلية
-1,0	-7 879	1,6	12 090	الرصيد العادي
-4,7	-37 516	-2,4	-18 225	الرصيد الأولي ***
6,2	49 918	6,2	47 031	نفقات الاستثمار
0,4	2 841	0,4	2 762	منها الصندوق الخاص للطرق
0,3	2 048	-0,1	-858	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
-6,9	-55 750	-4,7	-35 799	رصيد الميزانية الإجمالي
1,2	9 851	0,9	6 886	تغير متأخرات الأداء
-5,7	-45 899	-3,8	-28 913	عجز أو فائض في التمويل
4,1	33 189	1,7	13 041	التمويل الداخلي
0,9	7 063	2,1	15 837	التمويل الخارجي
1,7	13 738	2,8	21 533	السحوبات
-0,8	-6 675	-0,7	-5 696	الاستخدامات
0,7	5 647	0,0	35	الخصوصية

(*) أرقام مراجعة

** مع احتساب الحصة المولة إلى الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة.

*** رصيد الميزانية دون احتساب التحويلات من فوائد الدين

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

فيما يتعلق بمداخيل الضرائب غير المباشرة، فقد ارتفعت بنسبة 8,6% إلى 93,7 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتزايد نمو الواردات. وبالفعل، سجل ناتج الضريبة على القيمة المضافة تحسنا بنسبة 10,2% إلى 71,9 مليار، لتعكس نموا بنسبة 14,8% في الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وبنسبة 3,6% في الضريبة على القيمة المضافة الداخلية. وبلغت المداخيل برسم الضريبة الداخلية للاستهلاك، التي تغطي بالأساس المواد الطاقية المستوردة، 21,9 مليار، مرتفعة بنسبة 3,4% مقابل 7,6% في 2010. بالمقابل، تراجعت المداخيل الجمركية، البالغة 10,3 مليار، بنسبة 16% نتيجة استمرار عملية تفكيك الرسوم الجمركية وذلك بالرغم من ارتفاع وتيرة نمو الواردات. وأخيرا، بلغت عائدات حقوق التسجيل والتمبير 10,6 مليار بدلا من 9,9 مليار في السنة المنصرمة.

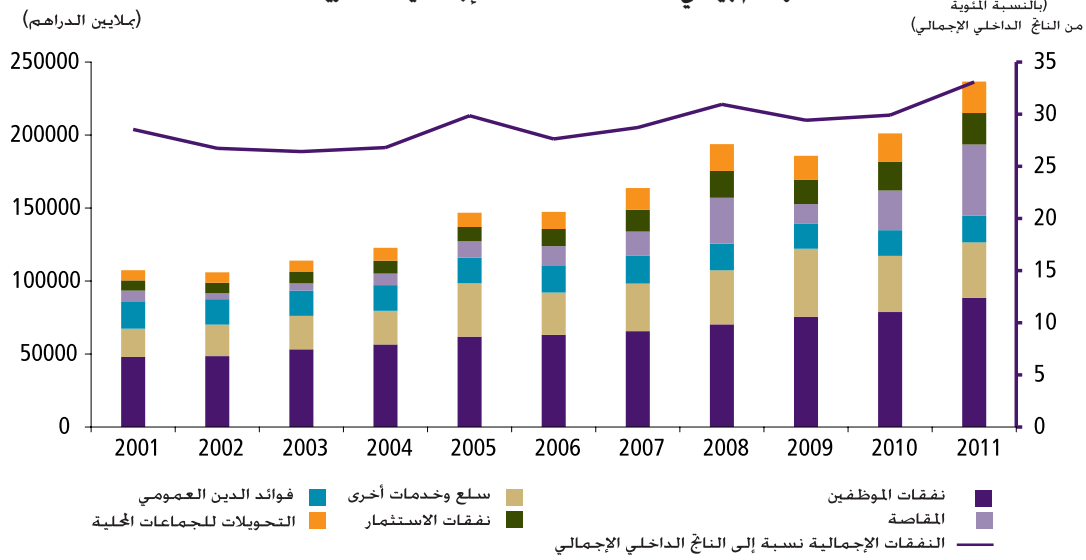
ومن جهة أخرى، تحسنت المداخيل غير الجبائية بنسبة 21,1% لتصل إلى 19,6 مليار درهم، بفضل نمو عائدات مؤسسات الاحتكار بنسبة 18% إلى 10,5 مليار، منها 3 مليار من المكتب الشريف للفوسفات، و2,6 مليار من اتصالات المغرب، و1,2 مليار من بنك المغرب، وارتفعت العائدات الأخرى¹ بنسبة 29,3% إلى 9,5 مليار.

نفقات الخزينة

ارتباطا بالأساس بالارتفاع القوي في حمولات المقاصة، التي تأثرت بتطور الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية والأولية، سجلت النفقات العامة للخزينة، البالغة 265 مليار درهم، نموا بحوالي 16%. وبالفعل، انتقلت تكاليف المقاصة من 27,2 مليار أو 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2010 إلى 48,8 مليار أو 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011. بموازاة ذلك، ارتفعت تكاليف التجهيز بنسبة 6,1% إلى حوالي 50 مليار، أو 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، منها 2 مليار تم أدائها برسم سنة 2011 لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وارتفعت مجموع النفقات العادية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات لفائدة الجماعات المحلية، بنسبة 18,5% لتصل إلى 215,1 مليار أو 26,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 23,8% من هذا الناتج في السنة الفارطة.

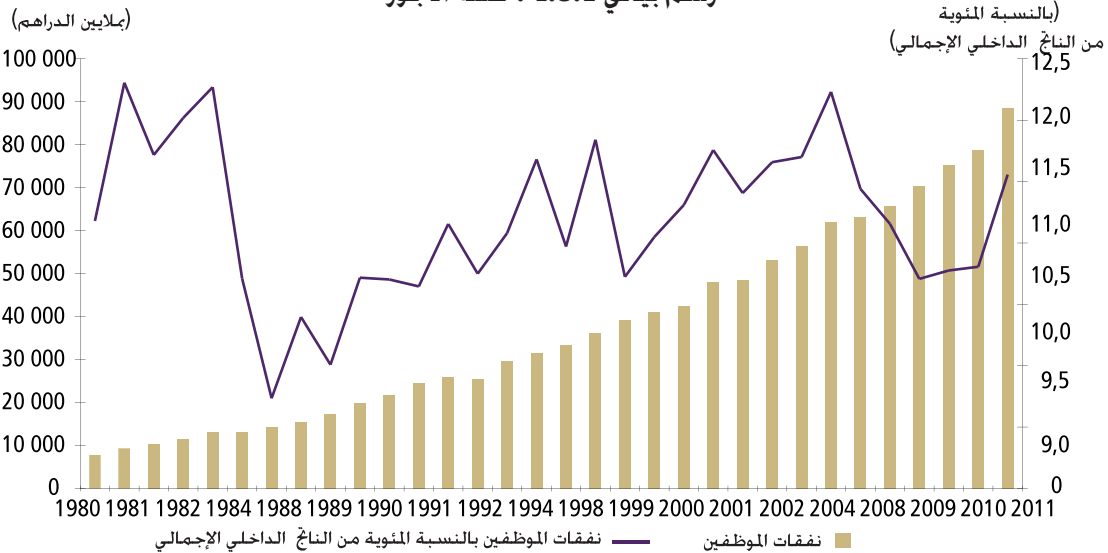
¹ تتضمن هذه الفئة عائدات مختلفة من بينها عائدات الأملاك الخزنية، وصندوق المساعدات، والعائدات من تخفيض النفقات، والإتاوة على أنبوب الغاز العابر للمغرب والفوائد على التوظيفات والتسيقات.

رسم بياني 3.8.1 : النفقات الإجمالية للخرينة

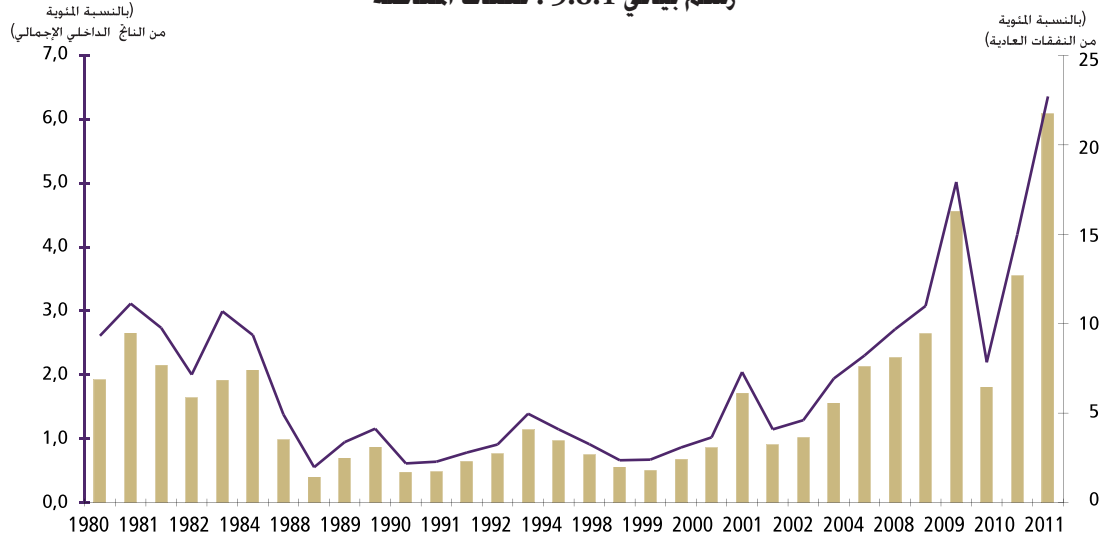


رغم تراجع حمولات الخزينة برسم العائدات والخدمات الأخرى بنسبة 1,5% إلى 37,9 مليار، تزايدت نفقات التسيير البالغة 126,5 مليار، بنسبة 7,9%. لتعكس نمو التكاليف المتعلقة بكتلة الأجور بنسبة 12,4%. حيث بلغت 88,6 مليار أو 11% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى الارتفاع في وتيرة نمو نفقات الموظفين، التي تفوق المنحى طويل الأمد، بصفة خاصة إلى عملية الزيادة في أجور الموظفين بما قدره 600 درهم صافية اعتبارا من ماي 2011.

رسم بياني 4.8.1 : كتلة الأجور



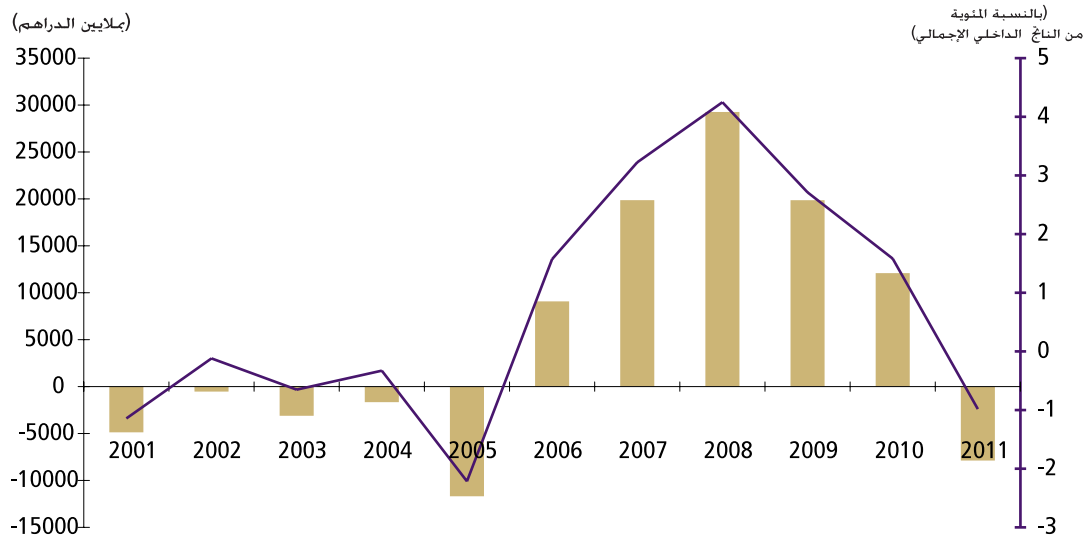
رسم بياني 5.8.1 : نفقات المقاصة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

في ظل هذه الظروف، سجلت النفقات الأولية¹ البالغة 246,8 مليار أو 30,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. نموا بنسبة 16,9% بدلا من 6,5% في 2010. وبدورها، ارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 3,8% موازاة مع شبه استقرار في الفوائد على الدين الداخلي وارتفاعها بنسبة 30,4% على الدين الخارجي. الناجمة عن تسديد ما قدره 504 مليون برسم الاستحقاق الأول عن فوائد الإصدار السندي بالعملة الأجنبية (Eurobond) لسنة 2010.

رسم بياني 6.8.1 : ادخار الميزانية

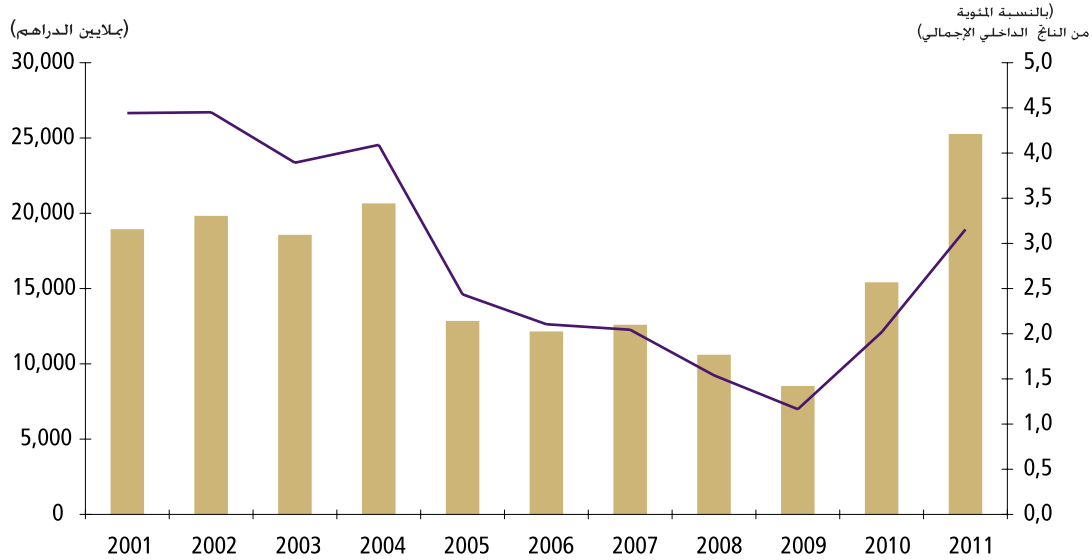


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

1 تمثل النفقات الإجمالية دون احتساب فوائد الدين.

بالنظر لهذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزا بلغ 7,9 مليار درهم أو 1% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل فوائض بنسبة 1,6% في سنة 2010 و 2,7% في 2009. هكذا، وبعد سنوات عديدة من التباطؤ (رسم بياني 6.8.1)، انتقل الرصيد العادي من تسجيل فوائض إلى تسجيل عجز للمرة الأولى منذ العجز البالغ 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005. والمرتبط بعملية التقاعد المبكر. ومع احتساب الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة¹ البالغ حوالي 2 مليار. سجلت وضعية التحويلات والموارد عجزا. دون احتساب موارد الخصوصية. بلغ 55,7 مليار أو 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 35,8 مليار أو 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة السابقة. وبلغ عجز الرصيد الأولي 37,5 مليار أو 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 18,2 مليار أو 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2010 وفائض بما قدره 1,4 مليار أو 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2009. ونتيجة تكوين متأخرات أداء بقيمة 9,9 مليار. بلغ عجز الصندوق 45,9 مليار درهم. أي ما يعادل 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. متدهورا بحوالي 17 مليار مقارنة بسنة 2010.

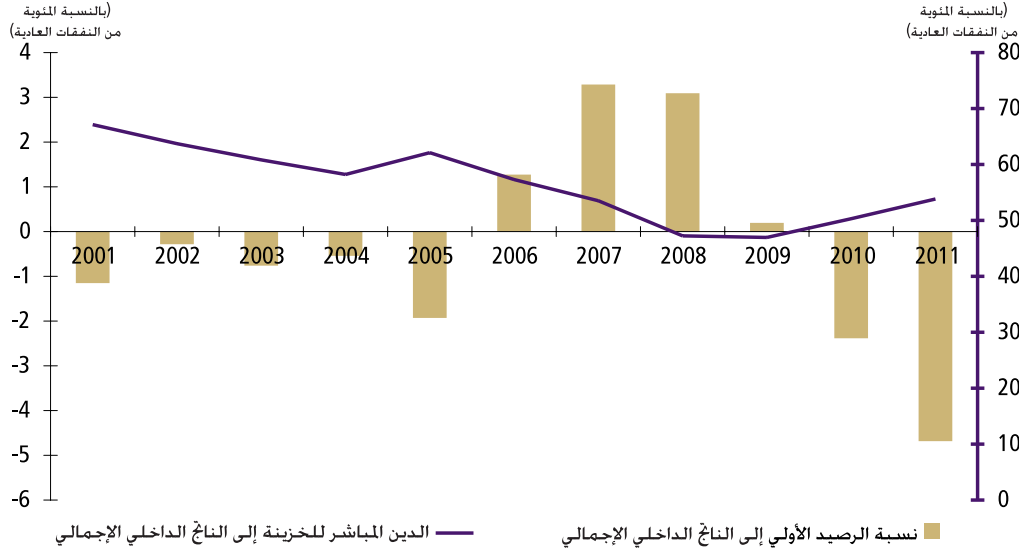
رسم بياني 7.8.1 : مخزون متأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

1 يشير هذا الرصيد إلى الفارق ما بين مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة. وتشمل هذه الحسابات. البالغ عددها 77 حسابا نهاية 2011. العديد من الفئات. من أبرزها الحسابات الخاصة. وحسابات القروض والتسيبقات. وحسابات الانخراط في المنظمات الدولية وحسابات النفقات على المحصنات.

رسم بياني 8.8.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

2.8.1 تمويل الخزينة

تمت تغطية ما يناهز ثلاثة أرباع الاحتياجات التمويلية للخزينة من خلال الموارد الداخلية. فيما انخفض مستوى التمويل الخارجي مقارنة مع السنة السابقة التي تميزت بتعبئة مليار أورو في السوق الدولية.

التمويل الخارجي

بلغ مجموع الاقتراضات الخارجية 13,7 مليار درهم، منخفضا بنسبة 36,6% مقارنة بالسنة الماضية. وسجلت السحوبات من البنك الدولي للإعمار والتنمية ما قيمته 5,1 ملايين، ومن البنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي 2,6 ملايين و2,2 ملايين على التوالي. ومن ناحية أخرى، ارتفعت التسديدات بوتيرة سريعة بلغت 17,2% إلى 6,7 ملايين. بعد نموها بنسبة 15% في السنة الماضية، لتصل بذلك التدفقات الصافية إلى 7,1 ملايين، وهو مبلغ أقل بالنصف مقارنة بتدفقات رؤوس الأموال المسجلة في سنة 2010.

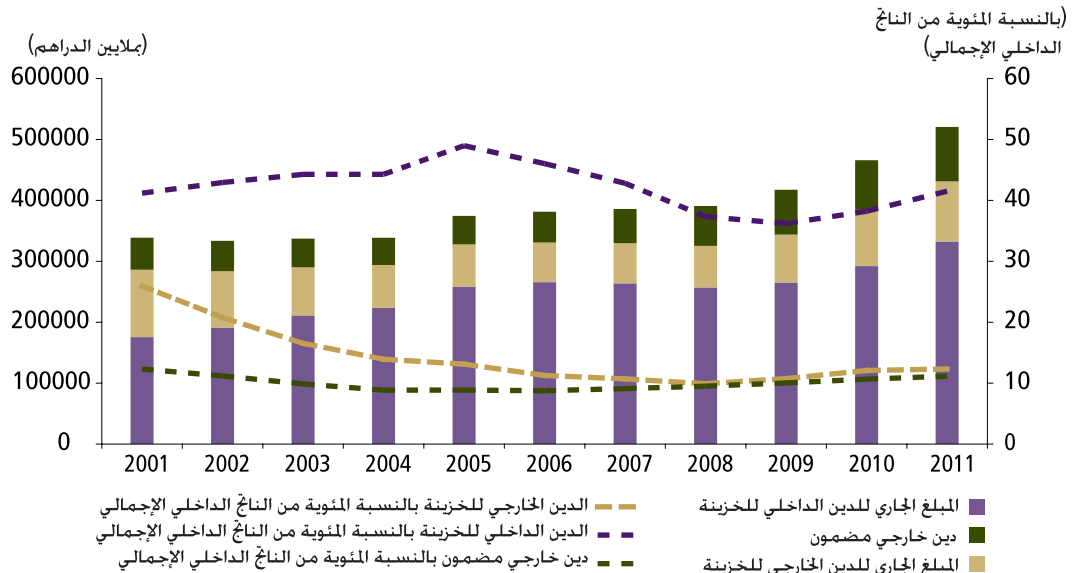
التمويل الداخلي

بلغ حجم الأموال المقترضة من السوق الداخلية ارتفاعا قياسيا، حيث تزايدت التدفقات الصافية إلى 33,2 مليار، مقابل 13 مليار في 2010. لتتجاوز بذلك المتوسط المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة. وبلغت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة، التي تمثل فيها سندات الخزينة لأجل سنتين 80%. ما قيمته 36,4 مليار درهم. وحسب فئة المستثمرين. سجلت الاكتتابات الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى 20,5 مليار و18,2 مليار و17 مليار على التوالي. فيما نفذت الخزينة تسديدات صافية بلغت 18,5 مليار و1,6 مليار لفائدة على التوالي التأمينات ومنظمات الاحتياط الاجتماعي والمقاولات غير المالية.

3.8.1 الدين العمومي

بلغ جاري الدين العمومي 520,5 مليار درهم بنهاية سنة 2011. بارتفاع بنسبة 11,7% مقارنة بالسنة الفارطة. وهي وتيرة شبيهة مماثلة لتلك الملاحظة سنة من قبل. ويعكس هذا الارتفاع توجهها قويا نحو التمويل الداخلي. بمبلغ جاري يصل إلى 332,5 مليار، بزيادة 40,4 مليار. بالتالي. بلغ جاري سندات الخزينة الصادرة عن طريق المزايدة 314,2 مليار. ليمثل 94,5% من الدين الداخلي. وبالنظر لنمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5%. انتقلت نسبة الدين العمومي من 61% إلى 64,9% في ظرف سنة.

رسم بياني 9.8.1 : الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

بالرغم من نمو جاري الدين الداخلي للخزينة بنسبة 13,8%، انخفض متوسط التكلفة الظاهرة لهذا الدين من 5,75% إلى 5,20%.

وبالنسبة للدين العمومي الخارجي، البالغ 188 مليار درهم أو 23,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، فقد ارتفع بنسبة 8,2% بدلا من 14,1% في السنة الفارطة. وتميزت بنية الدين الخارجي العمومي بارتفاع حصة الدين المضمون، الذي انتقل في ظرف سنة من 46,9% إلى 47,5%. وبدورها، مثلت المديونية الخارجية للخزينة مع نهاية 2011 ما نسبته 22,9% من دين الخزينة بدلا من 24% في 2010. وارتفعت بالتالي بنسبة 6,9% إلى 98,7 مليار درهم أو ما يعادل 12,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد ارتفاعها بنسبة 17,3% إلى 92,4 مليار أو ما يعادل 12,1% من الناتج الإجمالي الداخلي في السنة الفارطة.

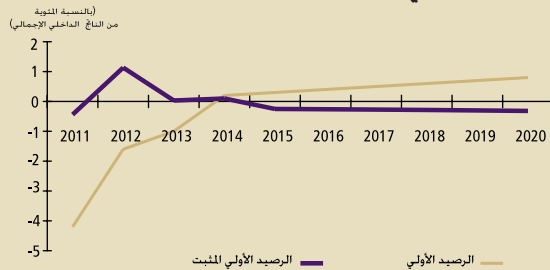
وفي الجمل، انتقلت المدة المتوسطة المتبقية لمديونية الخزينة من 5 سنوات وشهرين في 2010 إلى 4 سنوات و11 شهرا في 2011.

إطار 2.8.1: التصنيف السيادي للمغرب

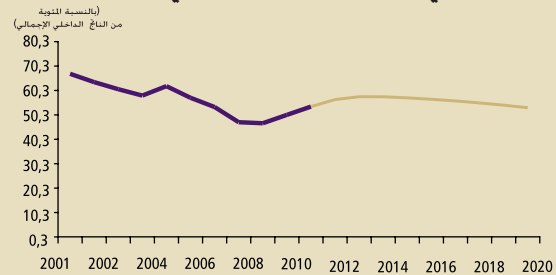
بعد تحسن هوامش المناورة للميزانية العمومية نتيجة الفوائض المحققة في 2007 و2008، سجلت وضعية الخزينة ابتداء من سنوات 2009 و2010 و2011 مستويات عجز هامة. بلغت على التوالي 2,2% و4,7% و6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. في ظل هذه الظروف، انتقلت مديونية الخزينة من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2010 إلى 7% من هذا الناتج في 2011.

ويقدم السيناريو المعد في إطار تقييم استدامة مديونية الخزينة الشروط الكفيلة بضمان بقاء مستوى الدين في حوالي 55% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2020. من خلال تقويم فرضي متدرج من شأنه أن يخفض العجز إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. هكذا، وأخذا بعين الاعتبار نسبة متوسطة من المداخل تصل إلى 27% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن نسبة النفقات العادية (النفقات الإجمالية دون احتساب الفوائد) لن تتجاوز 26,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى مائل لمتوسط الفترة 2005-2010. وتصل نسبة النمو إلى 4,5% في المتوسط خلال فترة التوقع.

رسم بياني 1.2.8.1: توقعات مديونية الخزينة



رسم بياني 2.2.8.1: الرصيد الأولي والمتبقي للدين



في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن تبدأ في الانخفاض اعتباراً من سنة 2015. لتستقر في حوالي 53% سنة 2020. وسيبلغ الرصيد الأولي المتأتي من هذه التطورات 0,10% من الناتج الداخلي الإجمالي. أي بفارق بنسبة 0,15% مقارنة بالرصيد المثبت للدين.

جدول 1.2.8.1: التوقعات الخاصة بمديونية الخزينة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
53,2	54,3	55,2	56,0	56,7	57,3	57,7	57,7	56,6	53,7	نسبة الدين الكلي للخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي
12,7	12,9	13,1	13,2	13,3	13,4	13,5	13,4	13,0	12,3	نسبة الدين العمومي الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
40,6	41,4	42,1	42,8	43,4	43,9	44,3	44,3	43,5	41,4	نسبة الدين العمومي الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
2,8	3,0	3,2	3,4	3,5	3,7	3,8	5,0	5,5	6,9	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	-1,0	-1,6	-4,2	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3	0,1	0,0	1,1	-0,4	نسبة الرصيد الأولي المثبت للدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي
4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,3	4,4	2,3	5,0	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة المؤبة
										الفرضيات الرئيسية
2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	0,9	نسبة التضخم
26,2	26,3	26,4	26,5	26,6	26,7	26,8	28,0	28,6	30,2	نسبة النفقات الأولية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
27,0	27,0	27,0	27,0	27,0	27,0	27,0	27,0	27,0	26,0	نسبة المدخيل إلى الناتج الداخلي الإجمالي
4,3	4,3	4,4	4,4	4,4	4,4	4,5	4,5	4,4	4,2	نسبة الفائدة الحقيقية المطبقة على مديونية الخزينة

9.1 السياسة النقدية

قرر مجلس البنك في اجتماعاته الأربع لسنة 2011 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3,25% في ظل سياق تميز بغياب الضغوط التضخمية على الأسعار في المدى المتوسط. فقد شهدت الزرفية الدولية تدهور النشاط الاقتصادي ابتداء من الفصل الثاني من السنة واستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية الرئيسية. لاسيما في منطقة الأورو. ارتباطا بتفاقم مشاكل الديون السيادية لبعض الدول. وأظهر تقييم توجه الطلب الداخلي ضعف الضغوط التضخمية. خصوصا مع اعتدال فجوة الناتج غير الفلاحي واستمرار الفارق النقدي في مستوى سلبي وتطور الائتمان البنكي بشكل منسجم مع وتيرته على المدى المتوسط.

وعلى مستوى عمليات السياسة النقدية. مكنت تدخلات البنك في السوق النقدية من الحفاظ على سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي. وواصل البنك تدخلاته أساسا من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. وإلى حد أقل عبر أدوات الضبط الدقيق واتفاقيات إعادة الشراء لأجل أطول.

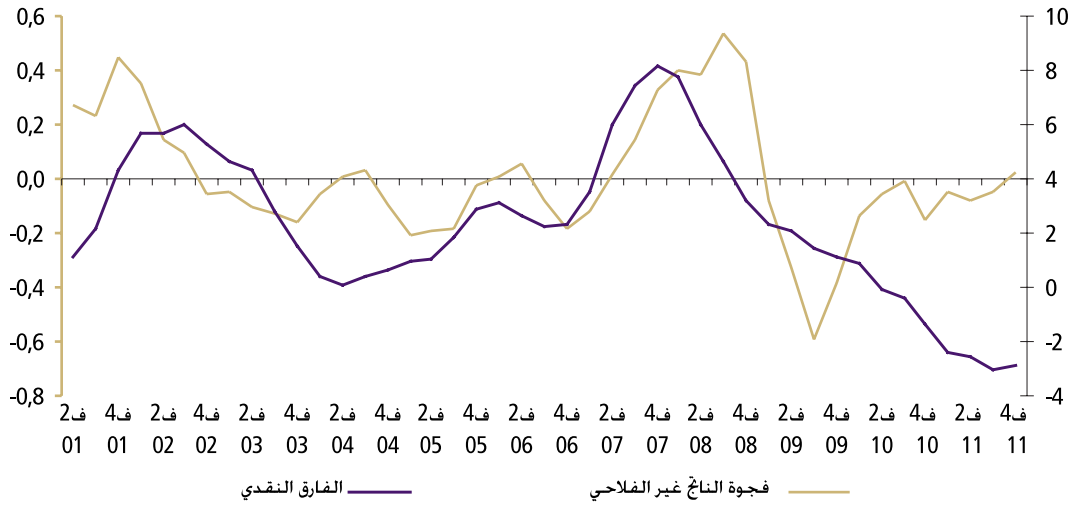
1.9.1 قرارات السياسة النقدية

أبرز التقييم الذي أجراه مجلس البنك للوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية في عام 2011 غياب مخاطر التضخم في المدى المتوسط. مما جعل المجلس يبقي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند نسبة 3,25% على مدار السنة.

خلال الاجتماعين الأول والثاني. لاحظ المجلس أن النمو في منطقة الأورو ظل معتدلا. على الرغم من التحسن التدريجي للزرفية الدولية. وعلى الصعيد الداخلي. أظهرت توقعات تطور فجوة الناتج غير الفلاحي غياب الضغوط التضخمية. فيما سجلت الكتلة النقدية وتوقعات نمو القروض البنكية تطورا ينسجم مع وتيرتها على المدى المتوسط. فقد استمر الفارق النقدي في مستويات سلبية لكن قريبة من الصفر. وفي هذا السياق. ظلت توقعات التضخم منسجمة مع هدف استقرار الأسعار. بينما تميز ميزان المخاطر بتوجه طفيف نحو الارتفاع. ما يعكس بالأساس الشكوك المحيطة بتطور أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية.

وفي اجتماعه الثالث، سجل المجلس من جديد غياب الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية، كما لاحظ على الخصوص أن فجوة الناتج غير الفلاحي قريبة من الصفر وأن وتيرة نمو الائتمان البنكي والكتلة النقدية تظل قريبة من المستوى المسجل في الربعين الأول والثاني من السنة. وفي الوقت نفسه، تميز المحيط الدولي بتوقعات سلبية للنمو في البلدان الشريكة الرئيسية وبالتالي للطلب الخارجي على المغرب، مما أدى إلى توجه ميزان المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم نحو الانخفاض.

رسم بياني 1.9.1 : تطور الفارق النقدي وفجوة الناتج غير الفلاحي (بالنسبة المئوية)



المصدر: بنك المغرب والندوبية السامية للتخطيط

وفي اجتماعه الأخير لسنة 2011، سجل المجلس ظهور بوادر انتقال تباطؤ النشاط لدى شركائنا الرئيسيين إلى الاقتصاد الوطني، لاسيما على مستوى أهم بنود ميزان الأداءات. وعلى هذا الأساس، تم خفض توقعات التضخم، في حين ظل ميزان المخاطر متجها نحو الانخفاض.

جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

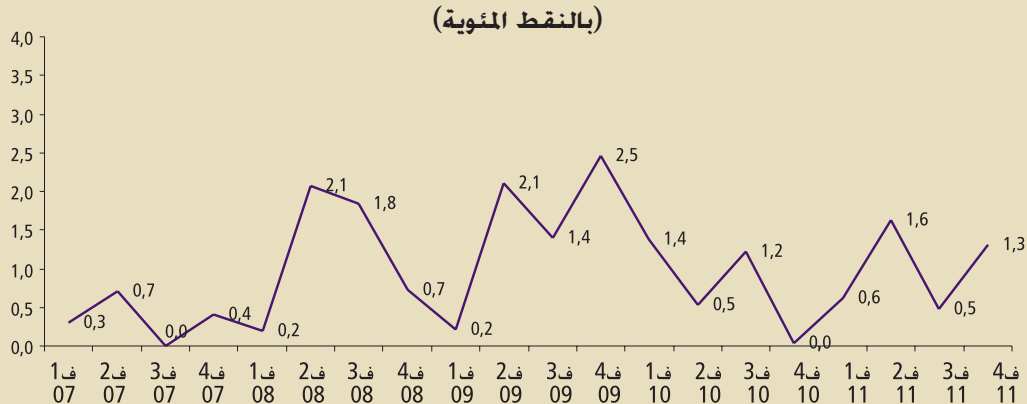
نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة على التسبيقات لسبعة أيام)	قرارات أخرى	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
خفض من 16,5% إلى 15%			2008/01/01
	رفع من 3,25% إلى 3,50%		2008/09/24
خفض من 15% إلى 12%			2009/01/01
	خفض من 3,50% إلى 3,25%		2009/03/25
خفض من 12% إلى 10%			2009/07/01
خفض من 10% إلى 8%			2009/10/01
خفض من 8% إلى 6%			2010/04/01
		إدخال اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أطول	2011/09/20

على مستوى العمليات، بالنظر للخصائص الدائم في السيولة البنكية وأخذاً في الاعتبار توقعات عوامل السيولة، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه لشهر شتنبر إجراء اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أطول.

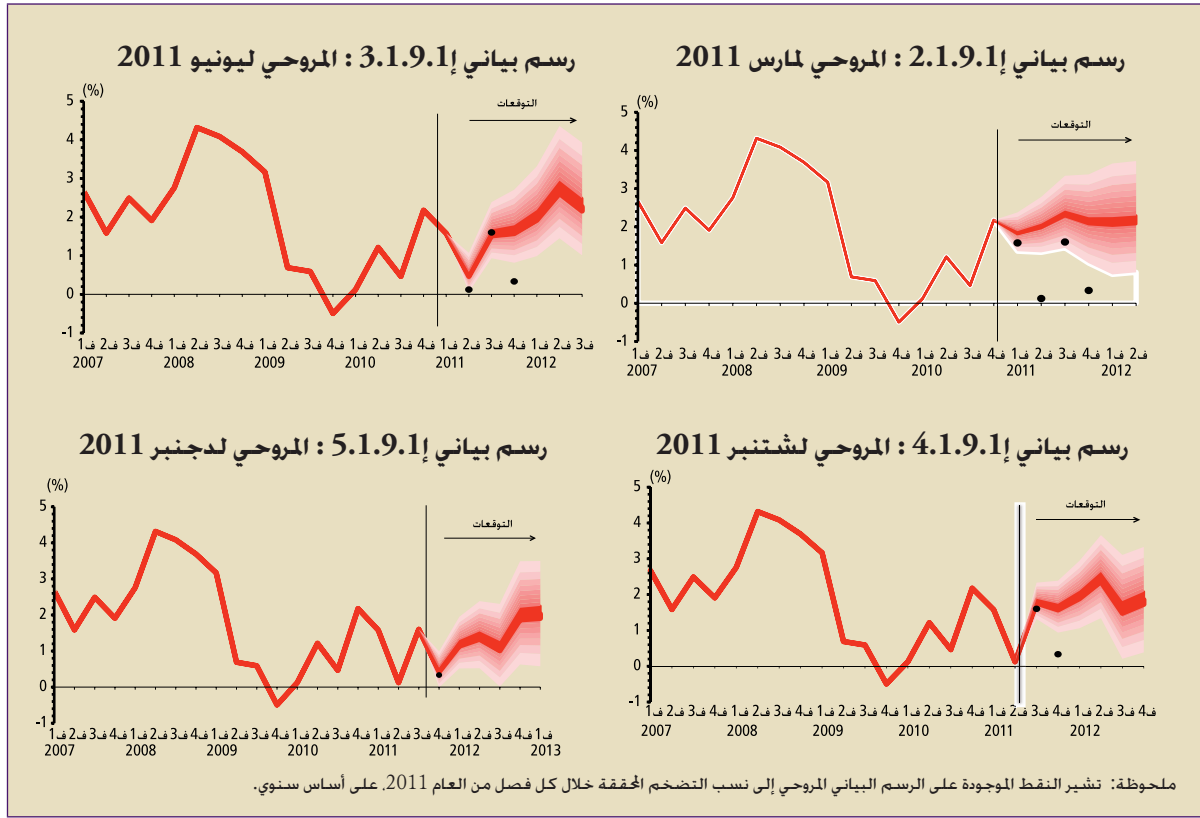
إطار 1.9.1 : تقييم توقع التضخم خلال سنة 2011

يتم إنجاز التقييم البعدي لتوقعات التضخم، كما تم اعتمادها في تقارير السياسة النقدية، بناء على الانحراف¹ الإجمالي والمطلق بينها وبين نسبة التضخم الفعلية التي يتم قياسها من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك. وتبين النتائج الخاصة بسنة 2011 أن الانحراف المتوسط المطلق للتوقع بلغ 0,5 نقطة مئوية، وتراوح انحراف التوقع بين نسبة قصوى بلغت 1,6 نقطة مئوية في الربع الثاني من السنة، بسبب صدمات العرض على مستوى أسعار المواد الغذائية المتقلبة، ونسبة أدنى وصلت إلى 0,5 نقطة مئوية في الربع الثالث من عام 2011.

رسم بياني إ 1.1.9.1 : الانحراف المطلق بين التوقع التوافقي للتضخم الربع السنوي ونسبة التضخم الفعلية



1: يمكن انحراف التوقع من قياس الفارق بين القيمة المطلقة الفعلية للتضخم والقيمة المتوقعة. وتحسب هذه الأخيرة باعتماد متوسط التوقعات الستة السابقة بالنسبة للفصل المعني.



2.9.1 عمليات السياسة النقدية

على غرار السنوات الأربع الماضية، شهدت سنة 2011 استمرار العجز في السيولة لدى البنوك، بفعل التأثير التضيق للعوامل المستقلة التي تأثرت بدورها بوضعية الاقتصاد الكلي، لاسيما تقلص احتياطات الصرف بسبب تدهور الحسابات الخارجية وسلوك القطاعات الاقتصادية غير المالية في ما يخص سحب العملة الأتمانية.

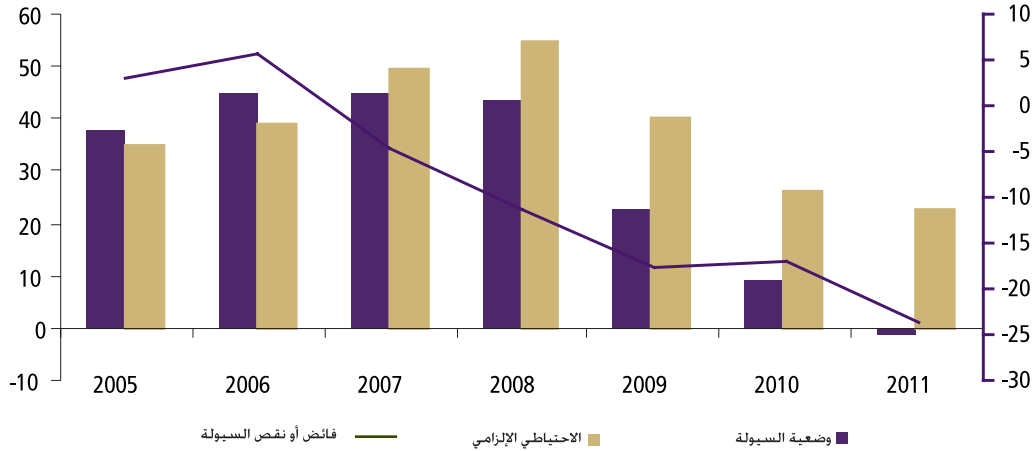
في هذا السياق، سجلت الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية¹، التي يتم حسابها على أساس متوسط نهاية الأسبوع، تراجعاً من رصيد إيجابي بلغ 9,5 مليار درهم في عام 2010 إلى عجز بقيمة 1,1 مليار في عام 2011. وقد نجمت هذه الوضعية عن التأثير التضيق للعوامل المستقلة للسيولة، خصوصاً

1 يمكن الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية من تقييم حالة السيولة البنكية استناداً إلى عوامل تفسيرية ذات طابع اقتصادي، لاسيما وضعية الحسابات الخارجية وعمليات سحب العملة الأتمانية وتطور مداخيل ونفقات الخزينة، وتعتبر الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية النتيجة الصافية لتأثير العوامل المستقلة على سيولة البنوك، وحسب على النحو التالي: الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية = صافي الأصول الخارجية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + صافي العوامل الأخرى - التداول النقدي.

الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب والتداول النقدي. وفي الوقت نفسه، بلغ حجم الكتلة النقدية في متوسط نهاية الأسبوع 22,6 مليار درهم. بانخفاض بمبلغ 3,8 مليار مقارنة مع المستوى المسجل في عام 2010. ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى قرار استثناء الحسابات على الدفتر لدى البنوك من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي الذي تم الإبقاء على نسبته في 6%. في ظل هذه الظروف، ارتفعت حاجيات البنوك من السيولة¹ إلى 23,7 مليار درهم في متوسط نهاية الأسبوع. بدلا من 16,9 مليار في السنة السابقة.

وفقا للإطار المحدد لعملياته، واصل البنك تدخلاته بشكل رئيسي من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض، وأحيانا من خلال عمليات الضبط الدقيق. وبعد قرار مجلس البنك في شهر شتنبر، تم القيام بعمليات إعادة الشراء لثلاثة أشهر بقيمة بلغت على التوالي 5 و10 مليارات درهم في 27 شتنبر و22 نونبر 2011. وفي المتوسط، بلغ مجموع حجم التدخلات 23,6 مليار درهم. بدلا من 16,8 مليار في عام 2010.

رسم بياني 2.9.1 : الوضعية الأساسية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



1 تمثل حاجة البنوك من السيولة الفارق السلبي بين الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية ومبلغ الاحتياطي الإلزامي. عندما يكون هذا الفارق إيجابيا، نتحدث حينئذ عن فائض في السيولة.

إطار 2.9.1: الإطار العملي للسياسة النقدية لبنك المغرب

من أجل تنفيذ المهمة الرئيسية التي خولها له القانون الأساسي والمتمثلة في ضمان استقرار الأسعار. اعتمد بنك المغرب الإطار العملي للسياسة النقدية ابتداء من 21 أبريل 2011، وذلك عبر إرساء مجموعة من التدابير تهدف إلى ما يلي:

- التمييز بين الإطار العملي الذي كان موضوع القرار التنظيمي الصادر في 13 أبريل 2011 وآلياته التطبيقية المحددة في الرسالة المنشور الصادرة في نفس التاريخ؛
- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة؛
- استثناء الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي؛
- تغيير فترات ملاحظة الاحتياطي الإلزامي بهدف الحد من التغيرات الملموسة في المتوسط المرجح للسوق القائمة ما بين البنوك في نهاية فترة الملاحظة، من خلال المطابقة بين نهاية فترات الملاحظة ويوم طلب العروض؛
- تغيير طريقة تقسيم المبلغ الذي يضخه البنك في خزينة البنوك من أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات البنوك الصغرى؛
- اعتماد عمليات إعادة الشراء لأجل أطول (أكثر من 7 أيام).

وبالتالي، يمكن تقسيم أدوات تدخل بنك المغرب إلى العمليات التي تتم بمبادرة منه وتلك التي تتم بمبادرة من البنوك. وقد تم تعزيز فعالية الإطار العملي للسياسة النقدية عبر إلزام البنوك بالاحتفاظ بأموال في حساباتها المفتوحة لدى البنك المركزي برسم الاحتياطي الإلزامي.

- العمليات التي تتم بمبادرة من بنك المغرب

- العمليات الرئيسية التي تهدف إلى ضخ السيولة أو سحبها بصفة منتظمة، بوتيرة أسبوعية وبأجل مدته سبعة أيام (تسبيق أو سحب لسبعة أيام). وتشكل الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة النقدية.
- عمليات الضبط الدقيق التي تتوخى التخفيف من تأثير التقلبات غير المتوقع في السيولة. وتتم بشكل مؤقت لأجل يقل عن سبعة أيام من خلال اتفاقيات إعادة الشراء أو القروض المضمونة.
- العمليات لأجل طويل التي تهدف إلى ضخ أو سحب السيولة الإضافية لأجل يفوق سبعة أيام من خلال عمليات مبادلة العملات أو اتفاقيات إعادة الشراء أو القروض المضمونة.
- العمليات الهيكلية التي تسعى إلى تدبير الفائض أو النقص الدائم في السيولة، سواء من خلال إصدار سندات الدين أو إعادة شرائها أو عبر شراء السندات أو بيعها في السوق الثانوية (عمليات السوق المفتوحة).

- العمليات التي تتم بمبادرة من البنوك (التسهيلات الدائمة)

يضع بنك المغرب رهن إشارة البنوك تسهيلات دائمة قصد الاستجابة لحاجة مؤقتة للسيولة أو لتوظيف الفائض النقدي. ويتعلق الأمر على التوالي بالتسيقات لليلة واحدة وتسهيلات الإيداع ليلة واحدة.

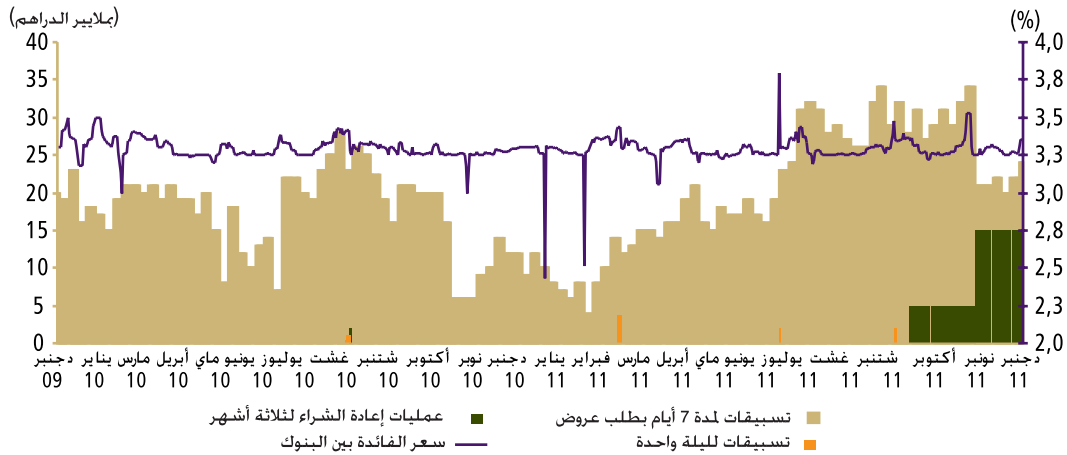
حدد أسعار الفائدة المطبقة على التسهيلات الدائمة (أسعار الفائدة على العمليات الرئيسية لإعادة التمويل زائد 100 نقطة أساس بالنسبة للتسيبقات وناقص 100 نقطة أساس بالنسبة لتسهيلات الإيداع). بشكل يجعل البنوك لا تستعملها إلا كملجأ أخير لتغطية احتياجاتها المؤقتة من السيولة أو لضمان عائد أدنى للفائض لديها في نهاية اليوم.

- الاحتياطي الإلزامي

يمكن الاحتياطي الإلزامي بنك المغرب من زيادة احتياجات البنوك لأموال البنك المركزي. بحيث يفرض على البنوك الاحتفاظ في حساباتها الجارية المفتوحة لديه بالمبالغ المقابلة لنسبة من التزاماتها.

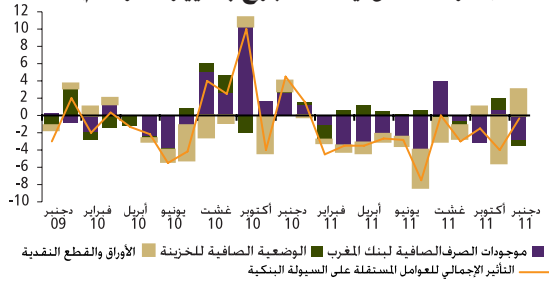


رسم بياني 3.9.1: تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية بملايير الدراهم)

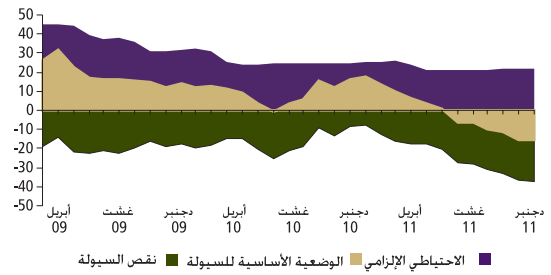


يشير تحليل متطلبات السيولة الشهرية للبنوك إلى أن هذه الأخيرة ارتفعت من 7,5 مليارات درهم في يناير 2011 إلى 20,1 مليار درهم في يونيو. بمبلغ متوسط ناهز 15,4 مليارات خلال النصف الأول من السنة. ويعزى ذلك إلى انكماش صافي الموجودات الخارجية لبنك المغرب. وإلى حد أقل ارتفاع القطع النقدية والأوراق البنكية المتداولة ابتداء من شهر فبراير. وخلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2011، بلغ متوسط السيولة التي ضخها بنك المغرب ما يقرب من 15 مليار درهم.

رسم بياني 5.9.1: تأثير العوامل المستقلة
(متوسط نهاية الأسبوع بمليارات الدراهم)



رسم بياني 4.9.1: وضعية السيولة ومبلغ
الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع
بمليارات الدراهم)

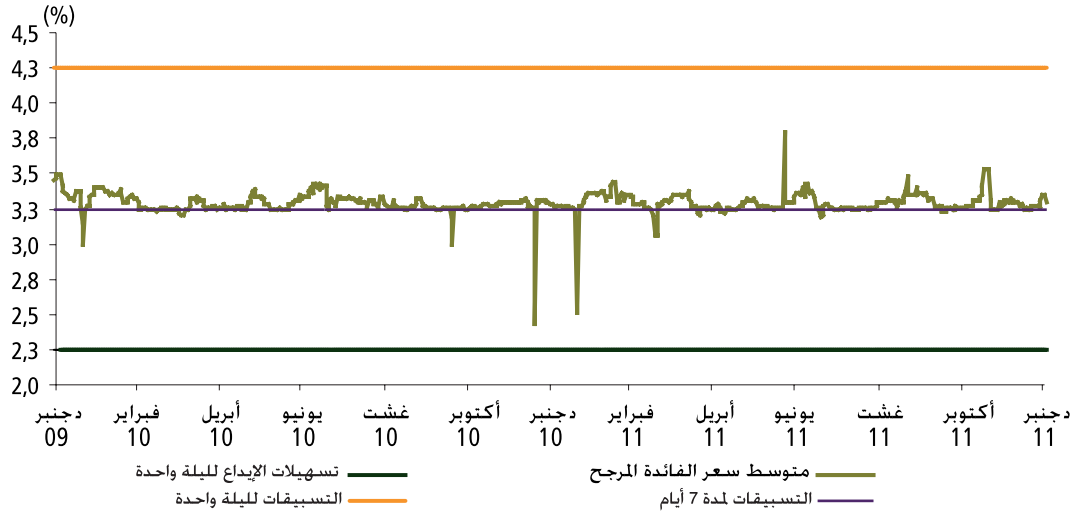


خلال النصف الثاني من السنة، ارتفعت حاجيات البنوك إلى أكثر من الضعف لتصل في المتوسط إلى 32,3 مليار درهم. على الرغم من تأثير انخفاض حجم الاحتياطي الإلزامي بمبلغ 4,7 مليار على إثر استثناء الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب هذا الاحتياطي. وزادت الحاجة إلى السيولة بشكل ملحوظ في شهري يوليوز و غشت، إذ بلغت 28,3 مليار درهم. متأثرة كالعادة بالعطلة الصيفية وعيد الأضحى وشهر رمضان والدخول المدرسي. بعد ذلك، استمر الاتجاه التصاعدي خلال بقية السنة، بحيث ارتفعت حاجة البنوك إلى السيولة في شهر دجنبر إلى نحو 37 مليار درهم.

3.9.1 أسعار الفائدة

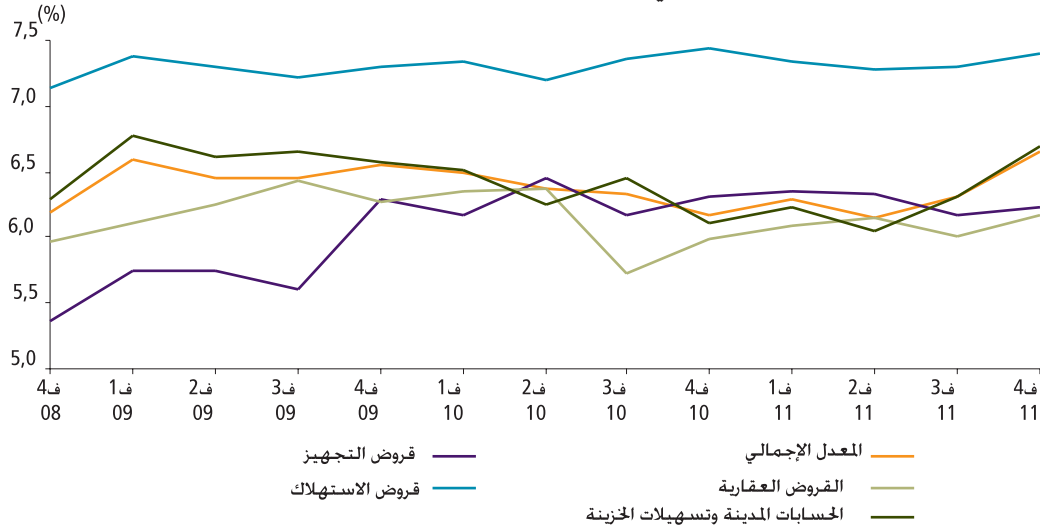
مكنت المبالغ التي ضخها البنك في السوق النقدية في سنة 2011 من الإبقاء على متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، المحسوب على أساسي يومي، في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي، أي 3,29%. وفي الوقت نفسه، ظل ثقله، الذي يقاس بانحرافه المعياري، مستقرا مقارنة مع السنة السابقة في حدود 7 نقط أساس.

رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية)



وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة المدينة، تبين نتائج الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك شبه استقرار في متوسط سعر الفائدة المرجح في حوالي 6,35% في عام 2011.

رسم بياني 7.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة



غير أنه من نهاية سنة لأخرى، سجلت أسعار الفوائد تطورا متباينا حسب فئة القروض. فبعد أن انخفضت من 6,22% إلى 6,05% بين الربع الأول والثاني، سجلت أسعار الفائدة على تسهيلات الخزينة ارتفاعا في

الربعين الأخيرين من السنة لتصل إلى 6,69% في نهاية العام. وانتقل متوسط سعر الفائدة على قروض التجهيز من حوالي 6% في الربع الأخير من عام 2010 إلى 6,16% في نهاية 2011. وفي المقابل، شهدت أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية والعقارية تراجعاً طفيفاً بلغ على التوالي 3 و9 نقط أساس ما بين 2010 و2011.

جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة

متوسط 2011	2011				متوسط 2010	2010				
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	
6,32	6,69	6,31	6,05	6,22	6,34	6,11	6,46	6,26	6,52	حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة
6,10	6,16	6,00	6,15	6,08	6,11	5,99	5,73	6,38	6,35	قروض التجهيز
6,27	6,22	6,17	6,34	6,35	6,27	6,31	6,17	6,45	6,16	القروض العقارية
7,33	7,40	7,30	7,28	7,34	7,32	7,43	7,35	7,19	7,33	قروض الاستهلاك
6,35	6,65	6,31	6,15	6,29	6,34	6,17	6,34	6,36	6,49	سعر الفائدة الإجمالي

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

ويشير تحليل المعطيات المتاحة بشأن أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع أن متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع لمدة 6 أشهر و12 شهراً ارتفع بخمس نقط أساس ليصل في المتوسط إلى 3,59% في عام 2011. ويفسر هذا التطور بارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لمدة 12 شهراً من 3,69% إلى 3,76%. بينما ظلت الفوائد الممنوحة على الودائع لمدة 6 أشهر شبه مستقرة في 3,32% في المتوسط. وفي الوقت نفسه، لم يعرف سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الحسابات على الدفتر لدى البنوك، والذي تتم مقايسته¹ بمتوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً، أي تغيير مقارنة مع سنة 2010، إذ ظل في نسبة 2,99%.

جدول 3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع والحسابات على الدفتر لدى البنوك

متوسط 2011	فصل 4 11	فصل 3 11	فصل 2 11	فصل 1 11	متوسط 2010	متوسط 2009	متوسط 2008	
3,32	3,35	3,33	3,34	3,28	3,31	3,42	3,58	الودائع لمدة 6 أشهر
3,76	3,74	3,78	3,72	3,79	3,69	3,81	3,91	الودائع لمدة 12 شهراً
3,59	3,59	3,63	3,55	3,60	3,54	3,66	3,80	الودائع لمدة 6 و12 شهراً
2,99	2,99	2,99	2,99	2,99	2,99	3,20	3,11	سعر الفائدة على الحسابات على الدفتر لدى البنوك

في السوق الأولية لسندات الخزينة، انخفضت عموماً أسعار الفائدة. فقد سجلت جميع السندات ذات

1 وفقاً للمادة 6 من المنشور المتعلق بالفوائد الدائنة. يعادل سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الودائع في الحسابات على الدفتر متوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً بالمناقصة خلال الستة أشهر السابقة، ناقص 50 نقطة أساس.

الأجل المتراوح بين 21 يوما و20 سنة تراجعاً طفيفاً بين 3 و9 نقط أساساً، باستثناء أسعار الفائدة على سندات 15 سنة التي ارتفعت قليلاً مقارنة مع العام 2010.

جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

متوسط 2011	فصل 4 11	فصل 3 11	فصل 2 11	فصل 1 11	متوسط 2010	متوسط 2009	متوسط 2008	
سندات الخزينة لأجل قصير								
3,28	-	3,28	-	-	3,37	3,48	-	21 يوما
3,31	3,34	3,30	3,30	3,31	3,36	3,33	3,52	13 أسبوعاً
3,33	3,33	3,33	-	-	3,42	3,38	3,68	26 أسبوعاً
3,47	3,49	3,46	3,45	3,46	3,54	3,45	3,63	52 أسبوعاً
سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل								
3,64	3,71	3,61	3,61	3,63	3,68	3,60	3,68	سنتان
3,86	3,91	3,85	3,84	3,85	3,90	3,79	3,86	5 سنوات
4,14	4,20	4,13	4,12	4,13	4,17	-	-	10 سنوات
4,36	4,45	4,34	4,33	4,32	4,34	-	-	15 سنة
4,42	-	-	4,42	4,41	4,45	-	-	20 سنة
-	-	-	-	-	-	-	-	30 سنة

(*) متوسط حسابي

وفي السوق الثانوية، سجلت عائدات السندات لجميع الأجل تراجعاً من السنة السابقة، على غرار التوجه الذي شهدته السوق الأولية. غير أن تحليل التغيرات الفصلية يبرز توجهاً طفيفاً نحو الارتفاع في أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية خلال الربع الأخير من السنة، بعد انخفاض بسيط في الأرباع الثلاثة الأولى.

جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية*

متوسط 2011	فصل 4 11	فصل 3 11	فصل 2 11	فصل 1 11	متوسط 2010	متوسط 2009	متوسط 2008	
سندات الخزينة لأجل قصير								
3,31	3,35	3,29	3,30	3,32	3,38	3,36	3,51	13 أسبوعاً
3,36	3,40	3,34	3,35	3,36	3,43	3,39	3,57	26 أسبوعاً
3,47	3,51	3,45	3,46	3,47	3,55	3,48	3,68	52 أسبوعاً
سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل								
3,64	3,70	3,62	3,61	3,62	3,69	3,60	3,79	سنتان
3,86	3,91	3,85	3,84	3,85	3,90	3,81	4,03	5 سنوات
4,14	4,18	4,13	4,13	4,12	4,17	4,11	4,33	10 سنوات
4,31	4,34	4,30	4,31	4,31	4,35	4,48	4,59	15 سنة
4,42	4,44	4,41	4,41	4,42	4,45	4,50	4,64	20 سنة

(*) متوسط حسابي

رسم بياني 8.9.1: منحني العائد في السوق الثانوية لسندات الخزينة (بالنسبة المئوية)

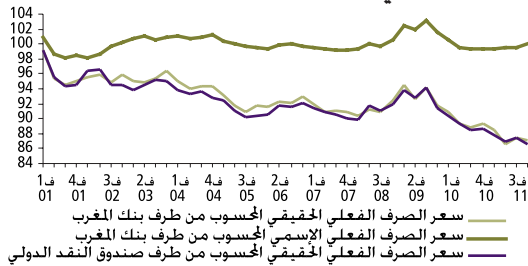


4.9.1 أسعار الصرف

في عام 2011، ارتفعت قيمة الأورو إزاء الدولار الأمريكي في المتوسط السنوي بنسبة 4,9%. في هذا السياق وبالنظر لنظام تسعير الدرهم¹، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 0,85% مقابل الأورو وواقع 5,4% مقابل الين الياباني. بينما ارتفعت إزاء الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني بنسبة 4,05% و0,25% على التوالي.

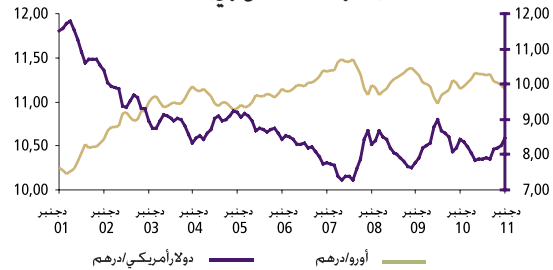
رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي

والحقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)



رسم بياني 9.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل

(متوسط شهري)



المصدر : بنك المغرب وصندوق النقد الدولي

وبالمقارنة بعملات البلدان الصاعدة الرئيسية، سجل الدرهم ارتفاعا بنسبة 15,9% و6,1% على التوالي مقابل الليرة التركية والروبية الهندية، في حين انخفض مقابل الريال البرازيلي واليوان الصيني بنسبة 1,1% و0,72%.

وفي ما يخص سعر الصرف الفعلي الإسمي للدرهم، الذي يحسب أخذا في الاعتبار أهم البلدان الشريكة والمنافسة للمغرب، فقد انخفض بنسبة 0,31% مقارنة مع العام السابق. وتراجع كذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0,7%، بسبب فارق التضخم الذي كان في صالح المغرب.

إطار 3.9.1: منهجية إعداد سعر الصرف الفعلي من طرف بنك المغرب

قام بنك المغرب في عام 2009 بتعديل حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي، استنادا إلى طريقة الترجيح المزدوج. وهذه المنهجية الجديدة تأخذ في الاعتبار وزن أهم شركاء المغرب التجاريين وكذا تأثير المنافسة الأجنبية في أسواقه الرئيسية. ذلك أن العنصر الأخير لم يكن يدخل في الاعتبار في طريقة الترجيح البسيط التي اعتمدها البنك في سنة 2007. وبالتالي، فإن تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي المحسوب على أساس منهجية الترجيح المزدوج يعتبر أداة أنسب لقياس القدرة التنافسية الخارجية للصادرات المغربية.

ويتم تنفيذ طريقة الترجيح المزدوج على أربع مراحل:

1- أولا، يتم تحديد الشركاء الرئيسيين للمغرب بحيث تكون نسبتهم في المبادلات التجارية للسلع المصنعة مع المغرب، في فترة مرجعية محددة، تساوي على الأقل 1%. فالبلدان التي تم اعتمادها كشركاء رئيسيين تمثل ما يقرب من 89% من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب (الواردات + الصادرات) في ما يخص السلع المصنعة.

2- تتمثل الخطوة الثانية في وضع لائحة الدول المنافسة للمغرب في أكبر سوق له للسلع المصنعة، وهو منطقة الأورو. بناء على تحليل بنية الصادرات المغربية نحو بلدان هذه المنطقة حسب نوع المنتج. وتظهر النتائج أن بند «السلع المصنعة المتنوعة» يهيمن على بنية الصادرات المغربية، بحصة متوسطة بلغت 52,3%. متبوعا «بآلات ومعدات النقل» الذي يمثل 30% من المجموع. وتشكل «الملابس وتوابع الملابس» نسبة 86% من بند «السلع المصنعة المتنوعة». وقد مكنت هذه العملية من تحديد عدد من الدول المنافسة التي تشبه بنية صادراتها تقريبا تلك التي تميز صادراتنا (يرجع للجدول).

3- وفي المرحلة الثالثة يتم تحديد الوزن الذي يتعين تخصيصه لكل بلد، على شكل المتوسط المرجح لوزن الواردات « ω_i^m » والمتوسط المرجح لوزن الصادرات « ω_i^x ».

4- وتتمثل الخطوة الأخيرة في حساب سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي باستخدام الصيغ التالية:

$$TCEN = \prod_{i=1}^n (E_i)^{\omega_i^m} \quad \text{و} \quad TCER = \prod_{i=1}^n (E_i \cdot \frac{P_i}{P^*})^{\omega_i^x}$$

حيث تمثل «Pd/P» النسبة بين مؤشر أسعار المستهلك المحلي ومؤشر أسعار المستهلك المرجح للبلدان الشريكة والمنافسة. و«Ei» تمثل سعر الصرف الإسمي البيني بين الدرهم وعملة البلد «أ».

جدول 1.3.9.1: تركيبة سلة سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي حسب طريقتي الترجيح البسيط والمزدوج

الترجيح البسيط				الترجيح المزدوج			
منطقة الأورو	السعودية	روسيا	كندا	منطقة الأورو	العربية السعودية	رومانيا	ماليزيا
المملكة المتحدة	اليابان	الصين	السويد	المملكة المتحدة	اليابان	تركيا	كوريا الجنوبية
الولايات المتحدة	الهند	البرازيل		الولايات المتحدة	الهند	تونس	الفلبين
				سويسرا	فدرالية روسيا	جمهورية التشيك	بلغاريا
				الصين	البرازيل	هنغاريا	بولونيا
						هنغاريا	بولونيا
						هونغ كونغ	

بناء على هذا العمل، يتضح أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس الترجيح المزدوج المعتمد من قبل البنك يشبه إلى حد كبير ذلك الذي تم إعداده في عام 2007 على أساس الترجيح البسيط وتم نشره بانتظام في تقرير السياسة النقدية. كما يتبين أن هذا المؤشر منسجم مع المؤشر الذي أعده صندوق النقد الدولي، حيث إن كليهما يعكسان تطورا مائلا على العموم من حيث التغيرات ونقط الانعطاف. ويرجع هذا التوافق أساسا إلى هيمنة منطقة الأورو في جميع المقاربات المستخدمة، مما يجعل تطور كل من سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي أقل تأثرا بتغيير المنهجية.

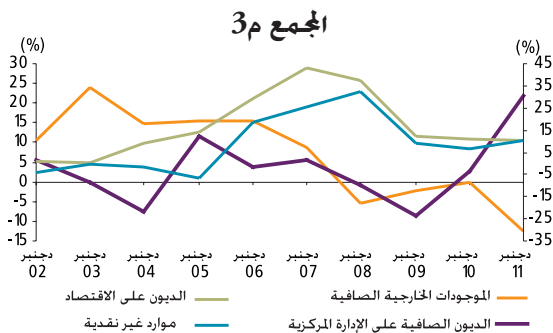
10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة¹

بلغت نسبة نمو المجموع النقدي م³ سنة 2011 ما قدره 6,4% عوض 4,9% سنة 2010 و12,2% كمتوسط السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التطور على الخصوص استمرار المساهمة الإيجابية للقروض البنكية والديون الصافية على الإدارة المركزية. في حين كان للموجودات الخارجية الصافية أثر سلبي. ومن جهة أخرى، سجلت مجتمعات التوظيفات السائلة تراجع وتيرة نموها من 25,1% سنة 2010 إلى 6,6% سنة 2011. نتيجة بالأساس للتطور الذي عرفته سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا.

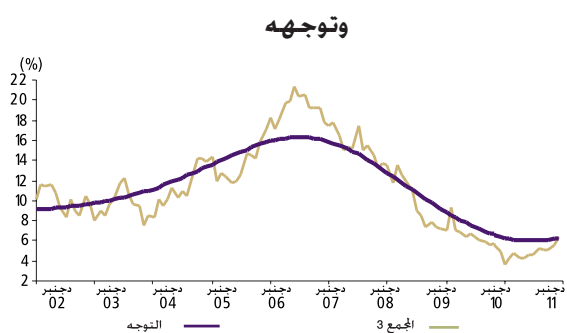
1.10.1 المجموع م³

بلغت نسبة نمو المجموع النقدي م³ ما قدره 6,4% سنة 2011 عوض 4,9% سنة من قبل. وذلك بفعل تسارع معدل تزايد الديون الصافية على الإدارة المركزية إلى 22% ونمو القروض البنكية بواقع 10,5% مقابل 7,7% سنة 2010. أما الموجودات الخارجية الصافية، فقد تراجعت بنسبة 12,5% بعد أن ظلت شبه مستقرة سنة 2010. وتعززت الموارد غير النقدية³ بما قدره 10,2% عوض 6,5% في نهاية 2010. نتيجة بالأساس للجوء القطاع البنكي إلى بعض مصادر تمويل السوق.

رسم بياني 2.10.1: التطور السنوي لأبرز مقابلات



رسم بياني 1.10.1: النمو السنوي للمجموع م³ وتوجهه

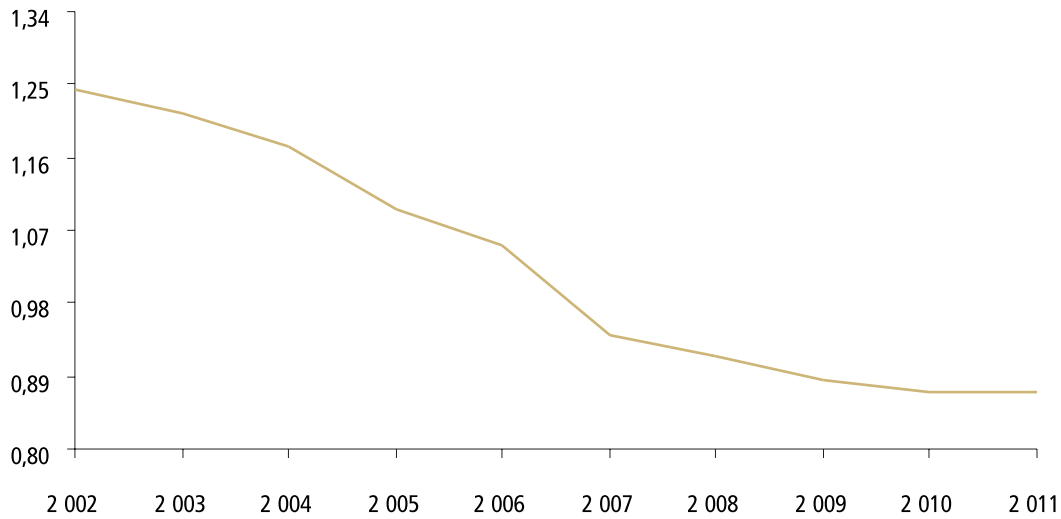


1 يرجع للملحقات الإحصائية: الجداول من م 1.9 إلى م 11.9
 2 يشمل المجموع م³، الذي يمثل الكتلة النقدية بمعناها الواسع، العملة الائتمانية والنقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب وباقي الأصول النقدية، بما فيها على الخصوص التوظيفات لأجل وسندات هيئات التوظيف الجماعي في السوق النقدية، والودائع بالعملية الصعبة.
 3 تشمل الموارد غير النقدية كلا من رأس المال واحتياطات مؤسسات الإيداع والالتزامات غير النقدية لمؤسسات الإيداع الأخرى. خاصة الودائع المنقنة وودائع الضمان والقروض التابعة وشهادات الإيداع التي تم إصدارها والتي تفوق مدتها المتبقية سنتين، وكذا السندات.

وتوضح دراسة تطور الكتلة النقدية خلال السنة وجود مرحلتين مختلفتين. فخلال الفصل الأول، لم تتجاوز نسبة ارتفاع المجموع م3 على أساس سنوي 4,3% في المتوسط. مما يعكس بالأساس تباطؤ وتيرة نمو الموجودات الخارجية الصافية. وبدرجة أقل. نمو القروض البنكية. أما في الفصل الثاني، فقد بلغت مساهمة احتياطات الصرف مستوى سلبيا. فيما ارتفعت مساهمة القروض البنكية والديون الصافية على الإدارة المركزية بشكل تدريجي. ليصل بذلك متوسط نسبة نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة إلى 5,4%.

وخلال سنة 2011 كاملة، نما المجموع م3، الذي يتم حسابه على أساس متوسط المبالغ الجارية لنهايات الأشهر. بواقع 4,8% عوض 6,4% و9,6% على التوالي سنتي 2010 و2009. وبالنظر إلى أداء الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بواقع 5%. فقد بلغت سرعة تداول النقد¹ 0,9. أي نفس المستوى المسجل السنة الفارطة.

رسم بياني 3.10.1 : سرعة تداول النقد



2.10.1 مكونات المجموع م3

مقارنة بالسنة الماضية، تعززت بشكل كبير مساهمة العملة الائتمانية والكتابية في نمو الكتلة النقدية. إذ انتقلت بالنسبة لهذين المكونين على التوالي من 0,9 إلى 1,5 نقطة مئوية ومن 1,8 إلى 2,6 نقطة مئوية. أما التوظيفات تحت الطلب، فقد بلغت مساهمتها نقطة مئوية واحدة، مقابل 0,8 نقطة، في حين

¹ يقصد بسرعة تداول النقد عدد المرات التي استعملت فيها نفس الوحدة النقدية في المعاملات المنجزة خلال فترة معينة. ويتم قياس هذه السرعة بحساب الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي منسوبا إلى المجموع م3.

ظلت مساهمة باقي المكونات دون تغير على العموم. في حدود 1,3 نقطة مئوية.

جدول 1.10.1: تطور مكونات المجمع النقدي م 3

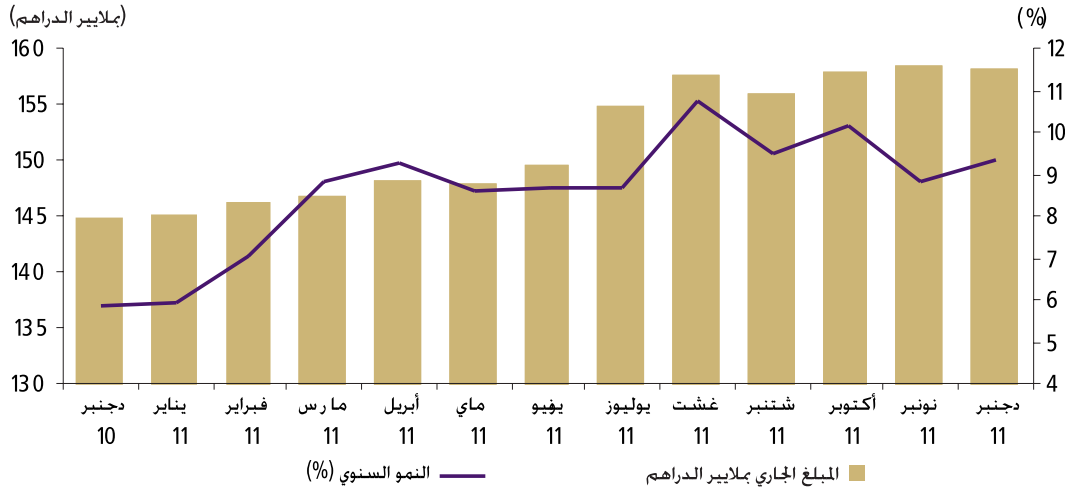
المجمع م 3	أصول نقدية أخرى*	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)					
604,6	151,5	65,4	278,4	109,2	2006
710,0	177,9	72,4	339,7	120,0	2007
806,0	234,3	79,9	363,8	128,1	2008
862,7	246,8	87,3	391,8	136,7	2009
904,5	258,1	94,0	407,7	144,7	2010
962,8	269,9	102,9	431,6	158,3	2011
حصص مكونات المجمع م 3 بالنسبة المئوية					
100	25,1	10,8	46,1	18,1	2006
100	25,0	10,2	47,8	16,9	2007
100	29,1	9,9	45,1	15,9	2008
100	28,6	10,1	45,4	15,8	2009
100	28,5	10,4	45,1	16,0	2010
100	28,0	10,7	44,8	16,4	2011
التغيرات بالنسبة المئوية					
18,2	25,2	10,1	15,4	21,4	2006
17,4	17,4	10,7	22,0	10,0	2007
13,5	31,7	10,3	7,1	6,7	2008
7,0	5,4	9,3	7,7	6,7	2009
4,9	4,6	7,7	4,1	5,9	2010
6,4	4,6	9,5	5,9	9,4	2011
الإسهام في النمو السنوي للمجمع م 3 الى غاية متم شهر دجنبر					
18,2	6,0	1,2	7,3	3,8	2006
17,4	4,4	1,2	10,1	1,8	2007
13,5	7,9	1,0	3,4	1,1	2008
7,0	1,6	0,9	3,5	1,1	2009
4,9	1,3	0,8	1,8	0,9	2010
6,4	1,3	1,0	2,6	1,5	2011

* تتكون باقي الأصول النقدية من الأصول التي تحمل مواصفات سيولة أقل و/أو خطر للخسارة في رأس المال يكون أكبر نسبيا مقارنة بالعملة الائتمانية والنقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب. وتضم هذه الأصول على الخصوص الحسابات لأجل والسندات ذات الاستحقاق الثابت. والودائع بالعملة. والقيم المسلمة للاستحفاظ وشهادات الإيداع التي نقل مدتها المتبقية عن أو تساوي سنتين. وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية. وكذا الودائع لأجل لدى الخزينة العامة للمملكة.

العملة الائتمانية

بلغت وتيرة تزايد العملة الائتمانية 9,4% في سنة 2011 بدل 5,9% سنة 2010 و6,7% سنة 2009. مساهمة بواقع 1,5 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية. وبدراسة التغيرات خلال السنة، يتضح أن العملة الائتمانية قد ارتفعت بوتيرة سريعة بين شهري فبراير وأبريل. وأنها استقرت في المتوسط في حدود 8,6% بين شهري ماي ويوليوز. وفي المدة المتبقية من السنة، بلغت هاته الوتيرة 9,7%. متأثرة بالأساس بحلول عطلة الصيف وشهر رمضان، إلى جانب فترة الاحتفال بعيد الأضحى.

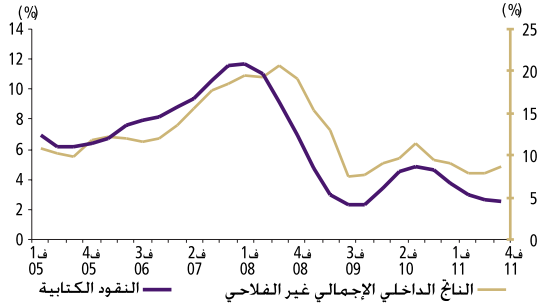
رسم بياني 4.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2011



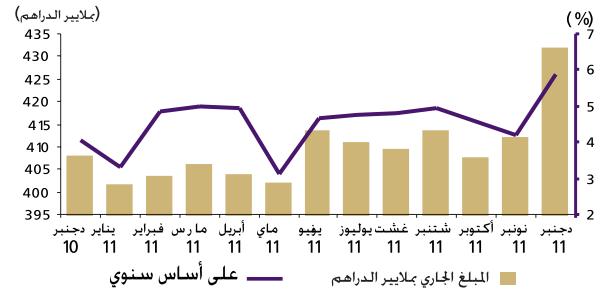
النقود الكتابية

خلال سنة 2011، ارتفعت النقود الكتابية بنسبة 5,9%. أي بوتيرة أعلى من تلك المسجلة السنة الماضية. والتي بلغت 4,1%. بذلك، بلغت مساهمة هذه النقود في نمو المجمع م3 ما قدره 2,6 نقطة مئوية، مقابل 1,8 نقطة سنة 2010. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تنامي الودائع تحت الطلب لدى الأبنك من طرف الشركات غير المالية الخاصة والأسر.

رسم بياني 6.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي من حيث القيمة الإسمية (متوسط متحرك لأربع فصول)



رسم بياني 5.10.1 : تطور النقود الكتابية سنة 2011



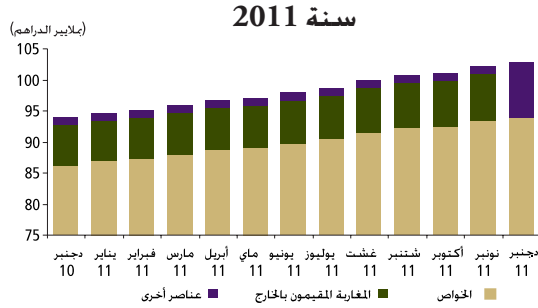
حافظت النقود الكتابية في وتيرتها الشهرية على نفس منحها الموسمي. فقد كان تشكيل المقاولات لدفعات فصلية أولية برسم سداد الضريبة على الشركات. إلى جانب العوامل الاعتيادية التي تؤثر على تحركات العملة الائتمانية. من أبرز العوامل التي كان لها مفعول على تغيرات النقود الكتابية.

التوظيفات تحت الطلب

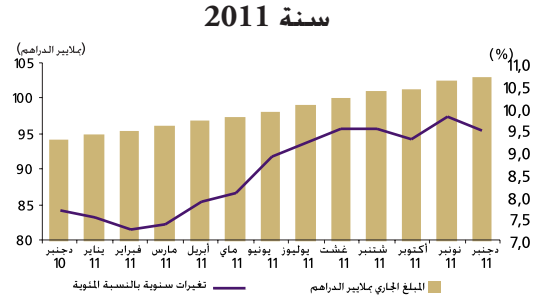
ارتفعت التوظيفات تحت الطلب بنسبة 9,5% سنة 2011 عوض 7,7% سنة 2010. أي بوتيرة قريبة من متوسط السنوات الخمس الأخيرة. والذي بلغ 10%. بذلك. ساهمت هذه التوظيفات بواقع نقطة مئوية واحدة في أداء المجموع م3. مقابل 0,8 في السنة الفارطة.

وتميزت سنة 2011 باستمرار هيمنة الأسر في نمو التوظيفات تحت الطلب. ما يعكس مساهمات الخواص المقيمين والمغاربة المقيمين بالخارج والمقاولين الأفراد. التي بلغت على التوالي 8,2 و 1,2 و 0,02 نقطة مئوية.

رسم بياني 8.10.1: بنية التوظيفات تحت الطلب



رسم بياني 7.10.1: تطور التوظيفات تحت الطلب

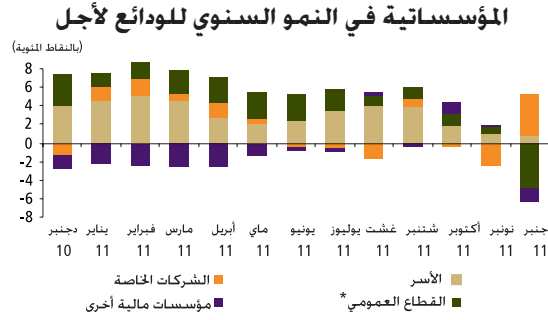


أصول نقدية أخرى

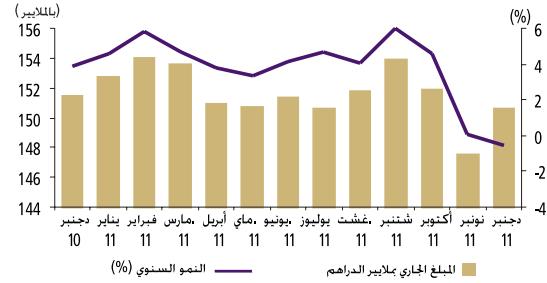
سجلت الأصول النقدية الأخرى، المدرجة في المجموع النقدي م3, ارتفعا بلغ على العموم 4,6% سنة 2011. أي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2010. ويعكس هذا التنامي على الخصوص تسارع وتيرة نمو الودائع بالعملية الصعبة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع شهادات الإيداع وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية. إضافة إلى تراجع الودائع لأجل.

فبخصوص الودائع لأجل، تراجع مبلغها الجاري بشكل طفيف بواقع 0,5% مقارنة مع السنة الماضية. نتيجة لتناقص ودائع القطاع العمومي، مما عوض بشكل كبير عن تعزيز ودائع المقاولات غير المالية الخاصة. ويتضح من خلال تحليل المعطيات خلال السنة، أن انتعاش التوظيفات لأجل، الذي انطلق في الفصل الرابع من سنة 2010، ظل مستمرا خلال الشهرين الأولين. بعد ذلك، تراجعت وتيرة نموهاته التوظيفات من 5,9% في فبراير إلى 3,4% شهر ماي، قبل أن تصل إلى 6% في نهاية شتنبر 2011. وفي الفترة المتبقية من السنة، عرفت الودائع لأجل تباطؤا تدريجيا، مما يعكس مفعول التحكيم لصالح التوظيفات البديلة، خاصة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، وإن كان نمو هذه الأخيرة قد تراجع إلى 7,2% في نهاية السنة عوض 8,2% سنة 2010. وعلى غرار سنة 2010، فقد كان لشهادات الإيداع، التي لا تتجاوز مدتها المتبقية سنتين، التأثير الأكبر على التغير السنوي للتوظيفات لأجل. وذلك بالرغم من التراجع الملحوظ الذي شهدته في نهاية السنة.

رسم بياني 10.10.1 : مساهمة القطاعات

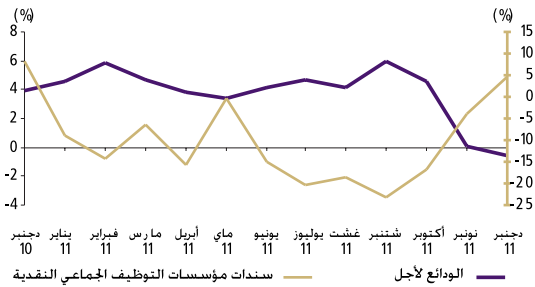


رسم بياني 9.10.1 : تطور الودائع لأجل



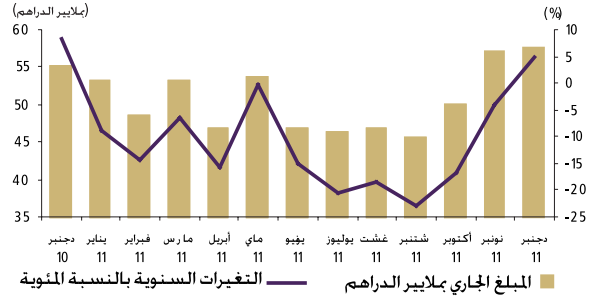
رسم بياني 12.10.1 : نمو سندات مؤسسات

التوظيف الجماعي النقدي والودائع لأجل



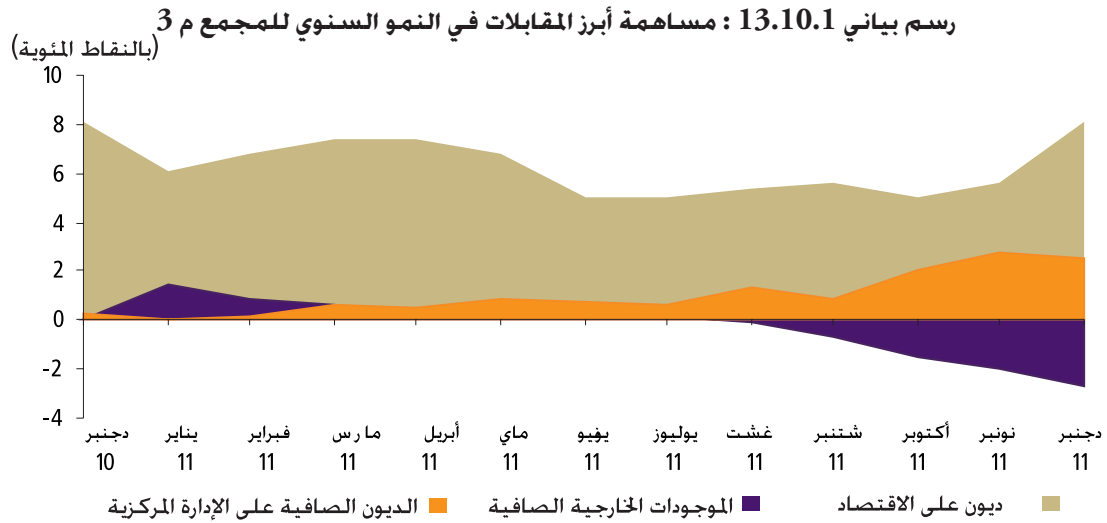
رسم بياني 11.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف

الجماعي النقدي



3.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي

سجلت الديون على الاقتصاد سنة 2011، ارتفاعا بلغ 10,5% مقابل 10,8% سنة 2010، أي أنها ساهمت بواقع 8,3 نقطة مئوية في نمو المجمع النقدي م3. أما الديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد تزايدت بنسبة 22%. مساهمة بذلك في نمو المجمع م3 بواقع 2,2 نقطة مئوية، مقابل 0,3 نقطة في نهاية سنة 2010. في المقابل، تراجع الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 12,5%. مما كان له تأثير سلبي على تطور الكتلة النقدية سنة 2011، بلغت حدته 2,7 نقطة مئوية.



جدول 2.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية

نهاية 2011		نهاية 2010		نهاية 2009	
التغيرات %	المبلغ الجاري بملايير الدرهم	التغيرات %	المبلغ الجاري بملايير الدرهم	المبلغ الجاري بملايير الدرهم	
-12,5	168,6	0,0	192,6	192,7	أ. الموجودات الخارجية الصافية
22,0	112,2	2,9	92,0	89,4	ب. الديون الصافية على الإدارة المركزية
10,5	793,3	10,8	718,2	648,4	ج. التمويلات المقدمة للاقتصاد بما فيها القروض البنكية
10,5	686,8	7,7	621,4	577,1	د. موارد ذات طابع غير نقدي
10,2	146,0	6,5	132,5	124,4	هـ. عناصر صافية أخرى
-30,2	10,4	12,3	14,8	13,2	مجموع المقابلات (أ+ب+ج-د-هـ)
7,3	917,7	7,9	855,4	792,9	
6,4	962,8	4,9	904,5	862,7	المجموع م3

إطار 1.10.1: أثر إدماج البريد بنك في الإحصائيات النقدية

شهدت سنة 2011 إدماج البريد بنك في الإحصائيات النقدية باعتبارها مؤسسة إيداع. وبأني هذا الإجراء على إثر تحويل الخدمات المالية للبريد، في يونيو 2010، إلى بنك جاري.

- وباعتماد شهر دجنبر 2011¹ كشهر مرجعي، فقد كان لتوسيع تغطية الإحصائيات النقدية النتائج التالية:
- ارتفاع المبلغ الجاري للديون على الاقتصاد بنسبة 1,9%. فحسب القطاعات المؤسساتية، كان هذا الأثر جليا على الخصوص في الشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية العمومية.
 - تنامي المبلغ الجاري للودائع تحت الطلب لدى الأبنك من 379,8 مليار درهم إلى 388,7 مليار درهم، وذلك إثر إدماج مصلحة الشيكات البريدية.
 - تنامي المبلغ الجاري للودائع تحت الطلب لدى الأبنك من 85,1 مليار درهم إلى 102,8 مليار درهم، وذلك إثر إدماج الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني.

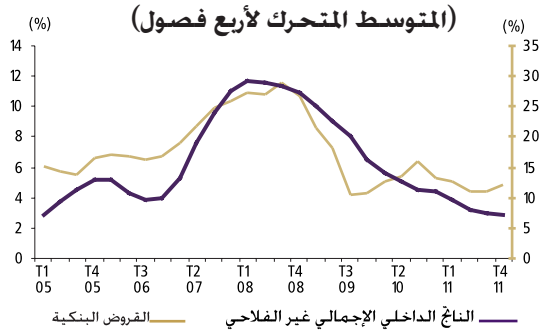
وبذلك، تراجع الفارق بين المجموع م3 ومقابلته، الذي بلغ 74,3 مليار درهم في متم شهر ماي 2010، ليصل إلى 44,8 مليار في نهاية شهر دجنبر 2011 (تمثل الودائع لدى الخزينة). وذلك إثر تحديد مقابلات الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية وصندوق التوفير الوطني، والشروع في حسابهما، من الآن فصاعدا، ضمن الإحصائيات النقدية. ومن المنتظر أن يتلاشى هذا الفارق، ذلك أن بنك المغرب يدرس حاليا، بتعاون مع وزارة المالية، استعمال الودائع لدى الخزينة، مما سيمكن من ضمان مساواة تامة بين المجموع م3 ومقابلته.

1 تمثل الفوارق بالنسبة المئوية، الفرق بين المبالغ الجارية إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2011، مع احتساب البريد بنك، من جهة، والمبالغ الجارية لنفس الشهر دون احتساب البريد بنك، من جهة أخرى.

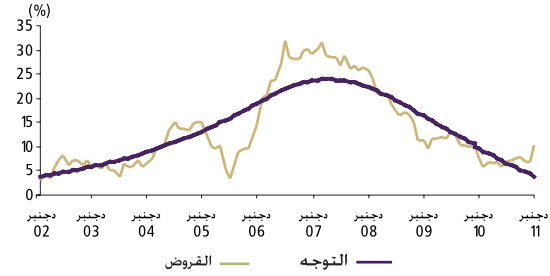
القروض البنكية

خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من السنة، سجلت القروض البنكية، التي ظلت على العموم منسجمة مع تطور الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي، نموا على أساس سنوي بوتيرة أقل مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010. ففي نهاية السنة، بلغت نسبة نموها 10,5% مقابل 7,7% في دجنبر 2010، متأثرة بالأساس بتنامي القروض للخزينة. وفي المجموع، بلغت نسبة المبلغ الجاري إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي 81,2% سنة 2011 مقابل 79,6% في 2010.

رسم بياني 15.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي



رسم بياني 14.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية وتوجهها

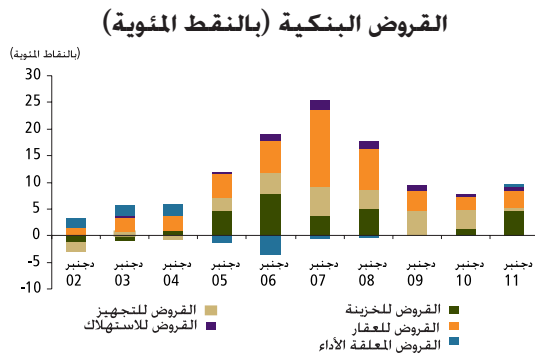


توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

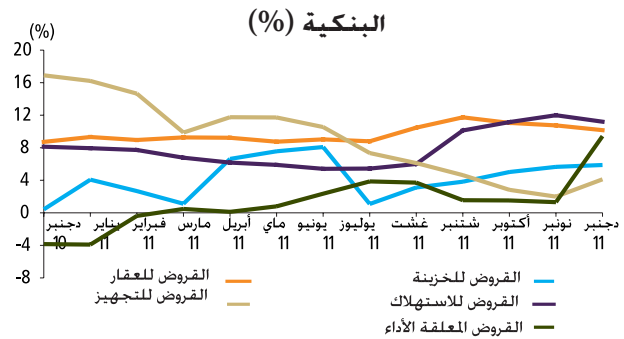
تميزت سنة 2011 بتسارع وتيرة نمو أغلب أصناف القروض. فقد تزايدت تسهيلات الخزينة والقروض للاستهلاك على التوالي بنسبة 20,5% و 11,2% بدل 5,9% و 8,1% سنة من قبل. كما ارتفعت القروض العقارية بواقع 10,2% عوض 8,7% سنة 2010. تشمل تسارعا في وتيرة نمو القروض المقدمة للمنعشين العقاريين من 1,1% إلى 6,8% وتباطؤ وتيرة نمو القروض للسكن من 12,9% إلى 10,7%. كما عرفت القروض للتجهيز تباطؤا ملحوظا في وتيرة تغييرها. إذ تراجعت من 16,9% إلى 4,1%.

إلى جانب هذه التطورات. بالرغم من المنحى التصاعدي الذي سجلته الديون المعلقة الأداء¹ خلال سنة 2011. والذي بلغ 9,4% من نهاية سنة لأخرى مقابل تراجع بنسبة 3,8% في متم سنة 2010. فقد ظلت نسبتها إلى إجمالي المبلغ الجاري للقروض على مستوى النظام البنكي. تقريبا دون تغيير في 4,7%.

رسم بياني 17.10.1 : مساهمة أبرز الأصناف في نمو

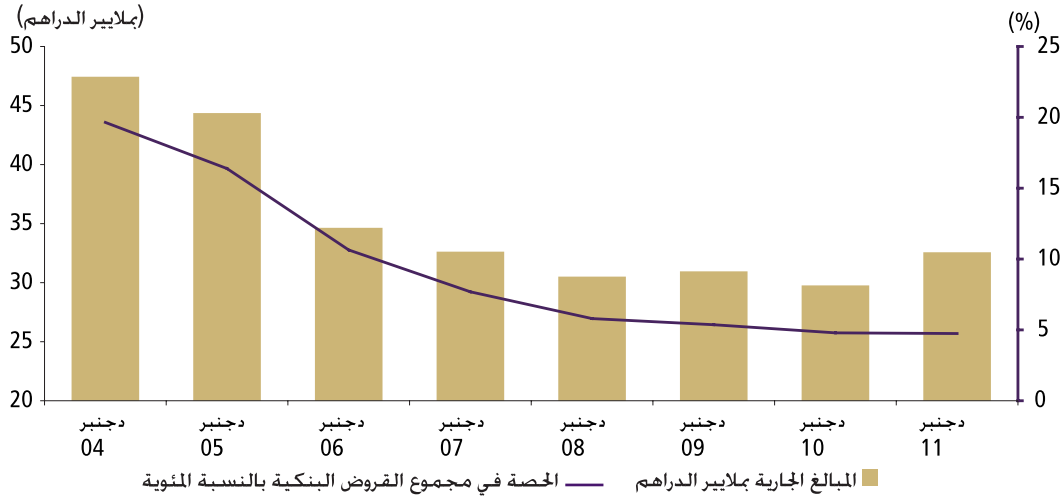


رسم بياني 16.10.1 : النمو السنوي لأبرز أصناف القروض البنكية (%)



¹ يقصد بالديون المعلقة الأداء الديون التي تتضمن خطر عدم التحصيل الكلي أو الجزئي. بالنظر إلى تدهور قدرة الطرف المقابل الفورية أو المستقبلية على الأداء. وحسب درجة خطر الخسارة في هذه الديون. فقد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات: الديون ما قبل المشكوك في خصيلها. الديون المشكوك في خصيلها. والديون المتعثرة.

رسم بياني 18.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها في مجموع القروض البنكية

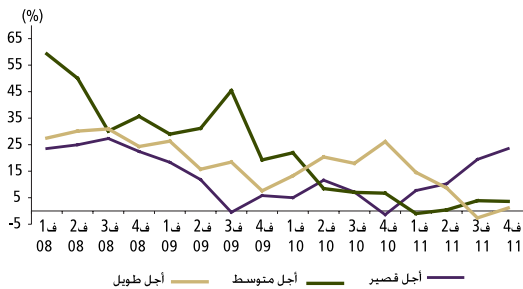


توزيع القروض البنكية حسب آجالها

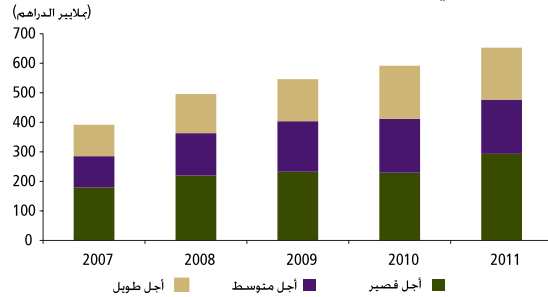
من خلال تحليل القروض البنكية حسب آجالها¹، يتبين تعزيز القروض لأجل قصير بنسبة 23,5% لتبلغ 283,4 مليار درهم، لتصل بذلك نسبتها في مجموع القروض البنكية إلى 41,3%. أما القروض المتوسطة الأمد، والتي بلغت حصتها 27,5% في نهاية سنة 2011، فقد تنامت بنسبة 3,6% لتصل إلى 189,1 مليار، بعد أن ارتفعت بنسبة 6,7% سنة من قبل. من جهة أخرى، تراجع نسبة النمو السنوي للقروض الطويلة الأمد، التي تمثل 26,5% من إجمالي المبلغ الجاري، من 26,1% سنة 2010 إلى 1,1% سنة 2011.

رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض

حسب الآجال



رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها

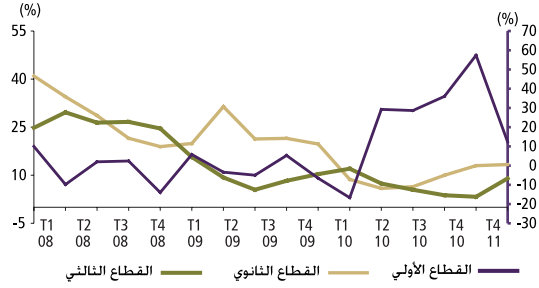


1 المعطيات الخاصة بتوزيع القروض حسب الآجال متوفرة بوتيرة فصلية فقط.

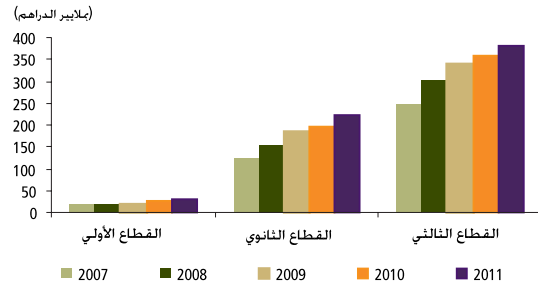
توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

ترجعت وتيرة نمو القروض الممنوحة للقطاع الأولي بشكل ملحوظ من 29,2% سنة 2010 إلى 12,3% سنة 2011. ليصل مبلغها الجاري إلى 28,4 مليار درهم في متم السنة. أي ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

رسم بياني 22.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب القطاعات



رسم بياني 21.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات



من جهة أخرى، انتقلت نسبة نمو القروض الموجهة للقطاع الثانوي من 5,9% إلى 13,3%. ليصل بذلك المبلغ الجاري لهذه الفئة إلى ما يقارب 222,9 مليار درهم. أي ما يعادل 27,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تسارع وتيرة نمو القروض المقدمة للصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية من 8% سنة 2010 إلى 25% سنة 2011. وكذا القروض الممنوحة لفرع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20,7%. كما يعزى هذا التغير إلى تدني حدة تقلص القروض الموجهة للقطاعات الاستخراجية وقطاعات النسيج والملبس من 16,6% إلى 5,1% ومن 16,2% إلى 3% على التوالي.

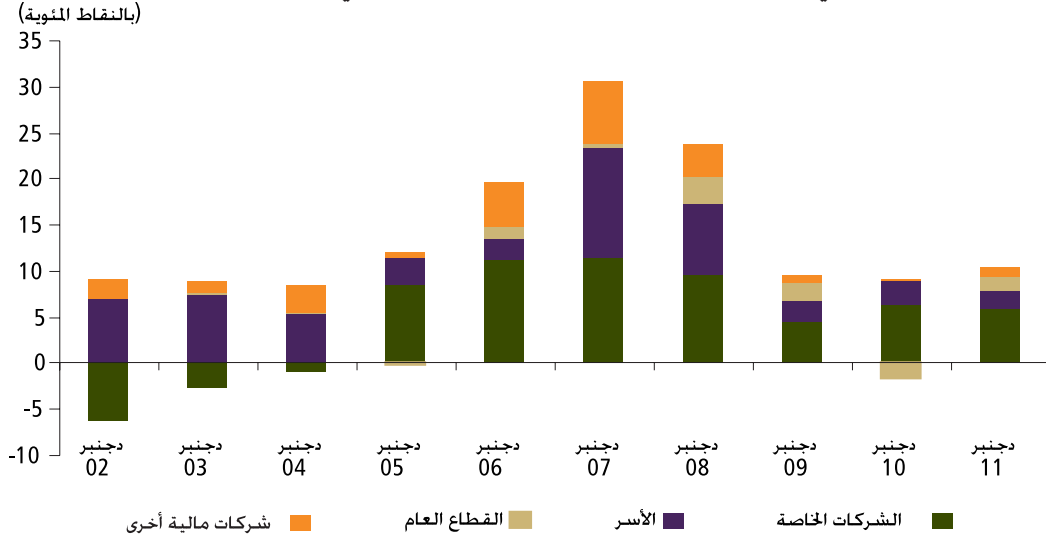
أما بخصوص القروض الموجهة للقطاع الثالثي، فقد تنامت بواقع 9% مقابل 7,4% سنة 2010. ليصل مبلغها الجاري في نهاية سنة 2011 إلى 435,4 مليار درهم. أي ما يعادل 54,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد استفاد هذا النمو بالأساس من تطور فروع التجارة والنقل والاتصال إلى جانب الأنشطة المالية¹ وأنشطة الفنادق التي بلغت وتيرة نموها على التوالي 18,1% و14,6% و4,3% و8,5% سنة 2011. من جهة أخرى، عرفت القروض الممنوحة للخوادم وللمغاربة المقيمين بالخارج وللإدارات المحلية تباطؤًا من سنة لأخرى.

1 يقصد بالقروض الممنوحة للأنشطة المالية تلك الموجهة لعمليات الوساطة المالية وللتأمينات وللمساعدين الماليين.

توزيع القروض البنكية حسب الوحدات الاقتصادية

واصلت القروض الموجهة للشركات الخاصة مساهمتها في التطور السنوي للقروض البنكية بأكثر من النصف، وذلك بالرغم من التباطؤ الطفيف لوتيرة نموها. من 11,2% سنة 2010 إلى 10% سنة 2011. أما القروض الممنوحة للأسر، فقد تراجع معدل تغيرها من 7,2% إلى 5,6%. وسجلت القروض المقدمة للقطاع العمومي ارتفاعا ملحوظا بنسبة تقارب 32,5%. فيما ارتفعت القروض الممنوحة للشركات المالية الأخرى¹ بنسبة 7%. وبذلك، بلغت مساهمات هذه المكونات الثلاث في نمو القروض البنكية ما قدره 1,9 و 1,3 و 1 نقطة مئوية على التوالي.

رسم بياني 23.10.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية



1 تقوم الشركات المالية الأخرى على العموم بتعبئة الأموال. لكن ليس على شكل ودائع. ذلك أنها تستعملها لمنح القروض و/أو شراء أنواع أخرى من الأصول المالية، وتشمل هذه الشركات كل الوحدات المؤسساتية لقطاع الشركات المالية. باستثناء البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التوظيف الجماعي النقدية.

إطار 2.10.1: نشاط مؤسسات التمويل وجمعيات القروض الصغرى في 2011*

بعد التباطؤ المسجل خلال السنة الماضية، عرفت نسبة نمو القروض الموزعة من طرف شركات التمويل¹ 7,3% سنة 2011 مقابل 6,7% سنة 2010. ويتميز المبلغ الجاري لهذا الصنف من القروض، والذي بلغ 91,5 مليار درهم، بهيمنة القروض المقدمة من طرف شركات القروض للاستهلاك وشركات القرض الإيجاري. بحصص قدرها 49,5% و 45,9% على التوالي.

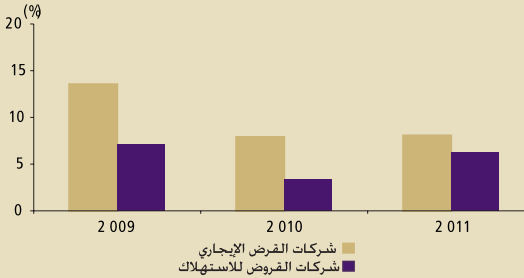
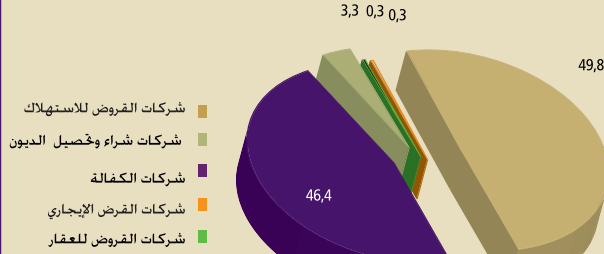
رسم بياني 1.2.10.1 : نمو القروض الممنوحة من

طرف شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض

الإيجاري

رسم بياني 2.2.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف

شركات التمويل سنة 2011



وتنامت القروض الممنوحة من طرف شركات القروض للاستهلاك بنسبة 6,4% سنة 2011، فيما ارتفعت تلك الممنوحة من طرف شركات القرض الإيجاري بنسبة 7,8%. أما القروض الموزعة من طرف شركات خصيل الديون، فقد بلغت نسبة نموها 13,8% بدل 18,3% سنة 2010. ولم تتجاوز حصتها من مجموع القروض الموزعة من طرف شركات التمويل 3,2%. وفي ما يتعلق بشركات القروض العقارية، فقد عرف مبلغها الجاري ارتفاعا ملحوظا بنسبة 48,7%. إلا أن حصتها تبقى جد ضعيفة، إذ لا تتعدى 0,3%. ولم تعرف التمويلات المقدمة من طرف شركات الضمان أية تغيرات مقارنة بالسنة الماضية.

ومن جهة أخرى، تميز نشاط القروض الصغرى سنة 2011 بتراجع طفيف في القروض الموزعة، إذ تدنى المبلغ الجاري الإجمالي في نهاية السنة إلى 4,6 مليارات درهم مقابل 4,7 مليارات في نهاية سنة 2010.

* حاليا، لا تغطي الإحصائيات النقدية المعطيات الخاصة بشركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى الواردة في الإطار.

1 تضم شركات التمويل شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري وشركات القرض العقاري وشركات خصيل الديون وشركات الضمان وشركات تدبير وسائل الأداء، إضافة إلى باقي شركات التمويل.

4.10.1 باقي مصادر الإنشاء النقدي

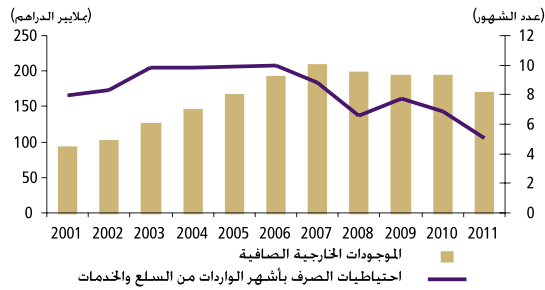
الموجودات الخارجية الصافية

تراجعت الموجودات الخارجية الصافية في نهاية 2011 بنسبة 12,5%. بعد أن ظلت شبه مستقرة سنة 2010. وقد همّ هذا التراجع، الذي يعكس تدني الحسابات الخارجية من جديد، احتياطات الصرف لكل من بنك المغرب - التي تمثل 99% من المبلغ الجاري الإجمالي - وباقي مؤسسات الإيداع. وهكذا، أصبحت

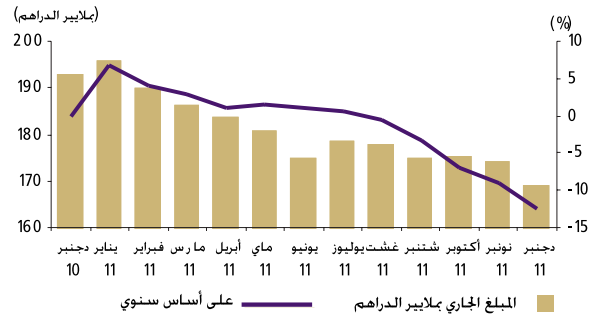
احتياطيات الصرف، في متم سنة 2011، تمثل 5 أشهر من واردات السلع والخدمات بدلا من 6 أشهر و24 يوما في نهاية سنة 2010.

وبعد ارتفاعها خلال شهر يناير، نتيجة بالأساس لتزايد التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية ومداخيل الأسفار، عادت الموجودات الخارجية الصافية لتتدنى بين شهري فبراير ويونيو، قبل أن تنتعش من جديد خلال شهر يوليو. وفي المدة المتبقية من السنة، عادت هذه الموجودات إلى منحها التنازلي الشهري، حيث كان التراجع أكثر حدة خلال شهر دجنبر خاصة بفعل تفاقم العجز التجاري، وبدرجة أقل، بسبب تناقص الموارد برسم الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية.

رسم بياني 25.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية



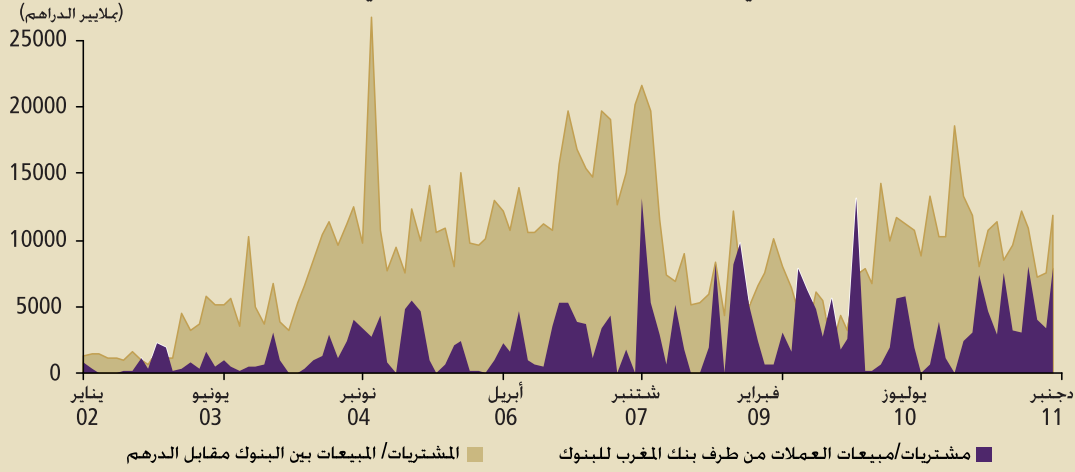
رسم بياني 24.10.1 : تطور الموجودات الخارجية الصافية



إطار 3.10.1: المعاملات في سوق الصرف سنة 2011

في نهاية سنة 2011، بلغت المعاملات بين البنوك بالناجز بالعملة الأجنبية أو بالدرهم متوسطا شهريا قدره 10,3 مليار درهم. متدنية بما يقارب 7,8% مقارنة بالسنة الماضية. وبقيت عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية مستقرة في متوسط 33 مليار درهم. بالمقابل، تزايدت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية لفائدة البنوك الأخرى من 1,8 مليار إلى 4,8 مليارات سنة 2011.

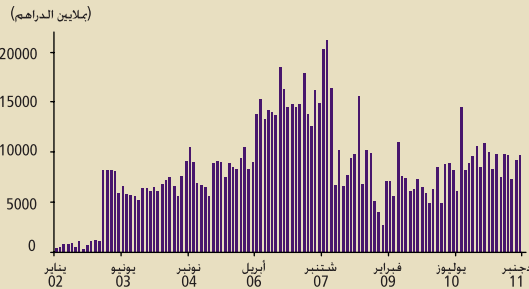
رسم بياني 1.3.10.1: تطور المعاملات بالناجز في سوق الصرف



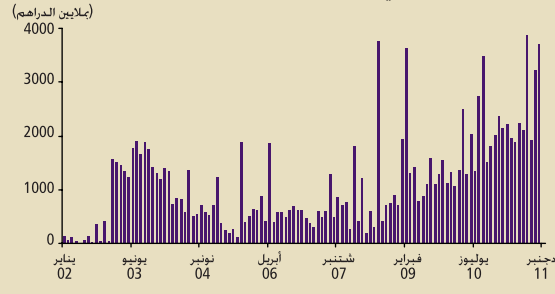
وارتفعت عمليات شراء العملات لأجل من طرف زبناء البنوك بغية تغطية الواردات. بنسبة 14,2% سنة 2011، لتصل بذلك إلى 9,3 مليارات درهم. بعد أن بلغ متوسطها 8,1 مليارات درهم سنة من قبل. أما بخصوص عمليات بيع العملات لتغطية الصادرات، فقد تنامت بنسبة 37,1% ليصل متوسطها إلى 2,5 مليارات درهم.

وبدوره، واصل متوسط حجم عمليات المفاضلة بين العملات، التي تنجزها البنوك مع مراسليها في الخارج، منحاه التصاعدي. إذ ارتفع بواقع 26,4% ليصل إلى 145 مليار درهم. علاوة على ذلك، تعززت الودائع والتوظيفات بالعملات في الخارج بنسبة 11,8% لتصل إلى ما يقارب 6 مليارات درهم سنة 2011، بعد تراجعها بنسبة 14,8% سنة 2010.

رسم بياني 3.3.10.1: شراء العملات لأجل



رسم بياني 2.3.10.1: بيع العملات لأجل



الديون الصافية على الإدارة المركزية

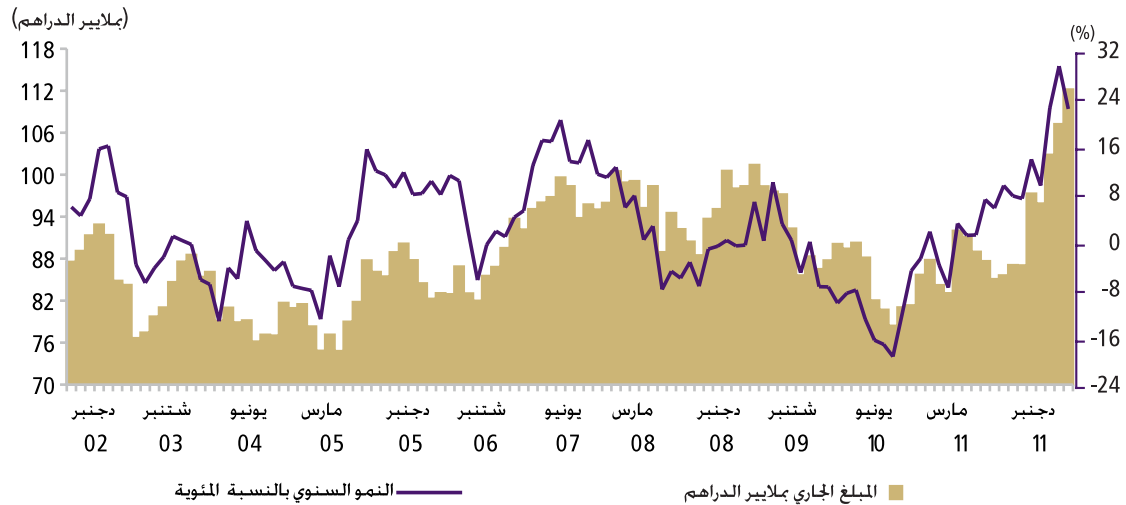
سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعا بلغ 22% سنة 2011 مقابل 2,9% سنة من قبل. مساهمة بواقع 2,2 نقطة مئوية في نمو المجموع النقدي م3. ويعكس هذا النمو بالأساس زيادة اكتتابات البنوك في سندات الخزينة.

جدول 3.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية

نهاية 2011		نهاية 2010		نهاية 2009		المبلغ الجاري بملايير الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
22,0	112,2	2,9	92,0	89,4		ديون صافية على الإدارة المركزية
-37,1	2,2	5,7	3,5	3,3		ديون بنك المغرب الصافية
24,3	109,9	2,7	88,4	86,1		الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى

وبدراسة التطور خلال السنة، يتضح أن الاكتتابات الصافية للبنوك في سوق الأذينات بالمزايدة قد تزايدت خلال النصف الثاني من السنة، وذلك ارتباطا بتنامي حاجيات الخزينة. فقد انتقلت قيمة السندات التي أصدرتها الخزينة من 42,1 مليار درهم في النصف الأول من السنة إلى 61,5 مليار خلال النصف الثاني.

رسم بياني 26.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية



5.10.1 مجتمعات التوظيفات السائلة¹

في نهاية سنة 2011، تراجعت وتيرة نمو مجتمعات التوظيفات السائلة إلى 6,6% بعد أن بلغت 25,1% في نهاية 2010. ويعكس هذا التراجع بالأساس تباطؤ نسب نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي السندية والسندات المدرجة في مجمع التوظيفات السائلة 1، إلى جانب تقلص أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معاً.

جدول 4.10.1 : مجتمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2011		نهاية 2010		نهاية 2009	المبالغ الجارية بملايير الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
9,6	220,5	25,0	201,1	160,9	مجمع ت.س1
8,2	209,7	23,8	193,7	156,5	سندات الخزينة القابلة للتداول
57,8	8,2	77,2	5,2	2,9	السندات الصادرة عن شركات التمويل
40,4	2,0	38,6	1,5	1,0	أوراق الخزينة
-22,1	0,6	86,2	0,7	0,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
6,2	106,5	24,9	100,3	80,3	مجمع ت.س2
6,2	106,5	24,9	100,3	80,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
-10,4	29,6	26,7	33,1	26,1	مجمع ت.س3
-10,4	29,6	26,7	33,1	26,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض
6,6	356,6	25,1	334,5	267,3	مجموع التوظيفات السائلة

بعد توسعه بنسبة 25% سنة 2010، ارتفع مجمع التوظيفات السائلة 1 بنسبة 9,6% في نهاية 2011، ليصل بذلك جاري مبلغه إلى 220,5 مليار درهم. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تدني نسبة نمو المبلغ الجاري لسندات الخزينة القابلة للتداول، والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى. أما بخصوص باقي مكونات مجمع التوظيفات السائلة 1، خاصة سندات شركات التمويل وأوراق الخزينة، فقد عادت لمنحها التصاعدي من جديد. بالرغم من تباطؤ وتيرة نمو سندات شركات التمويل وتسارعها بالنسبة لأوراق الخزينة.

1 تضم مجتمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي يسهل تحويلها إلى وسائل أداء مباشرة، والتي تمثل احتياطياً للقدر الشرائية. كما تضم الخصوم التي تعتبر غير سائلة بالشكل الكافي ليتم إدراجها في التعريف الوطني للتقد في معناه الواسع.

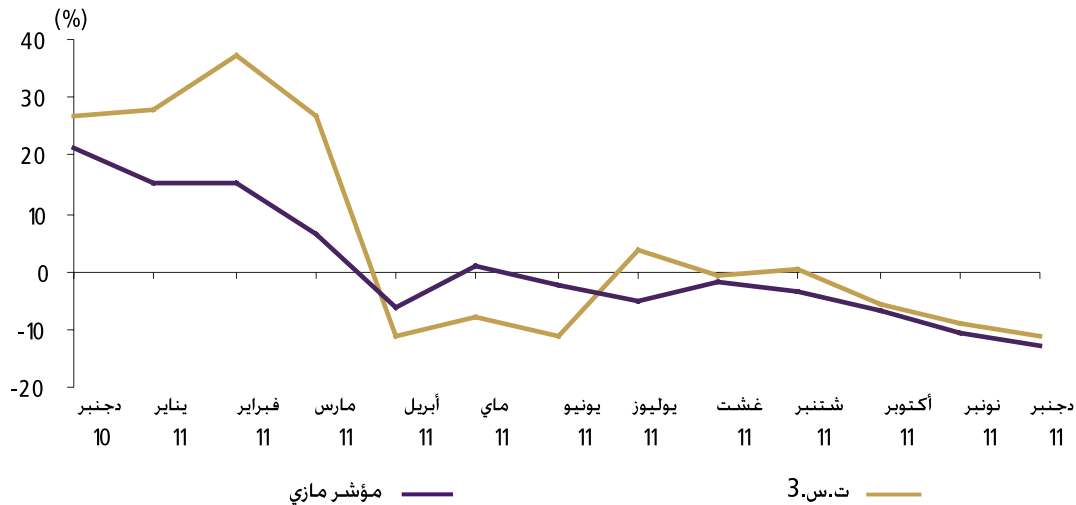
ومن جهة أخرى، عرفت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي السنوية، والتي تدرج في مجمع ت.س.2، ارتفاعا بنسبة 6,2% سنة 2011 مقابل 24,9% السنة الماضية، وذلك بالرغم من تزايد قيمة سيولتها.

رسم بياني 27.10.1 : النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض



وموازاة مع تراجع أداء أسعار بورصة الدار البيضاء، تدنى مجمع التوظيفات السائلة ت.س.3، الذي يشمل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض، بنسبة 10,4%، بعد توسعه بواقع 26,7% في نهاية شهر دجنبر 2010.

رسم بياني 28.10.1 : مجمع ت.س.3 ومؤشر مازي



سيولة الاقتصاد

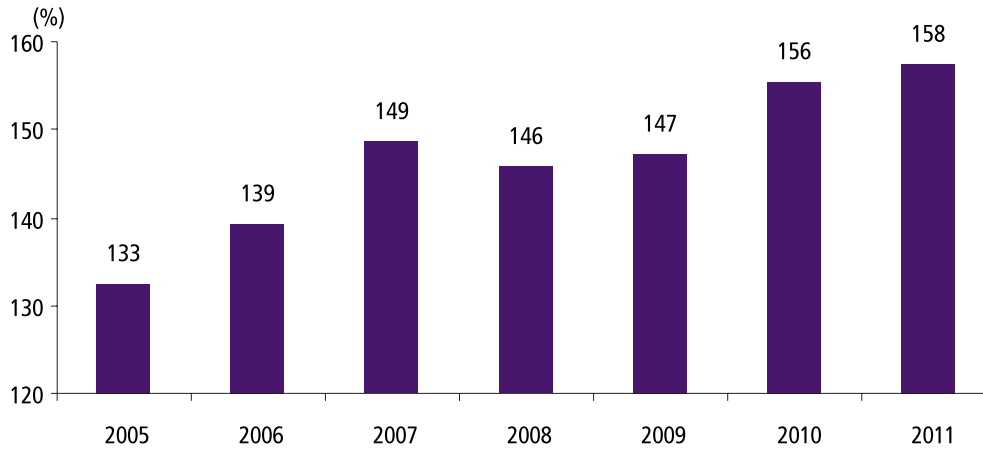
ارتفعت سيولة الاقتصاد، التي تشمل المجموع م3 وكافة مجتمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 6,5% كمتوسط شهري لسنة 2011، بدلا من 9,7% في السنة السابقة. وأخذا بعين الاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 5%. فقد بلغ معدل سيولة الاقتصاد 158% مقابل 155,6% سنة 2010.

جدول 5.10.1: معدل سيولة الاقتصاد (%)

*2011	2010	2009	2008	2007	
114,8	115,0	112,8	109,5	106,3	م 3/ الناتج الداخلي الإجمالي
109,3	109,2	106,9	101,3	97,5	م 3/ الدخل الوطني الإجمالي المتاح
158,0	155,6	147,9	145,9	148,5	السيولات الإجمالية/ الناتج الداخلي الإجمالي
150,4	147,7	140,1	134,9	136,3	السيولات الإجمالية/ الدخل الوطني الإجمالي المتاح

(*) أرقام مؤقتة

رسم بياني 29.10.1 : سيولة الاقتصاد



1.1.1 أسواق الأصول والدين الخاص

سجلت مؤشرات أسواق الأصول خلال سنة 2011 تطورات متباينة. فبعد مرحلة التوسع الاستثنائية التي عرفتھا سوق البورصة في 2010، انخفض مجددا نشاط هذا السوق كما يستدل على ذلك من تراجع أسعار القيم وحجم التداولات. وعرف تقييم البورصة، الذي يتم قياسه من خلال رسملتھا ونسبة السعر إلى الأرباح ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، انخفاضا من سنة لأخرى. إلا أنه يظل مع ذلك في مستوى مرتفع نسبيا مقارنة بأسواق القيم في البلدان الصاعدة المماثلة.

وبالنسبة للأقسام الأخرى من سوق الرساميل، جاءت إصدارات سندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض الخاصة أقل من نظيرتها المسجلة خلال السنة المنصرمة، فيما عرفت الأصول الصافية التي تديرھا مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة نموا طفيفا.

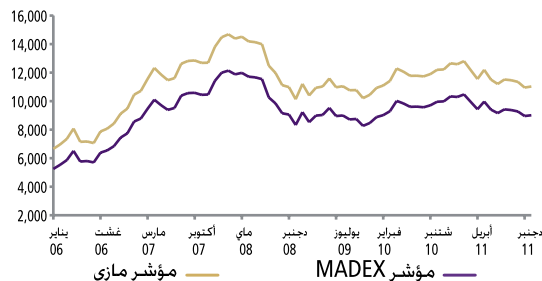
من ناحية أخرى، واصلت السوق العقارية، التي يتم تتبعھا من خلال مؤشر أسعار الأصول العقارية¹ وعدد المعاملات، انتعاشھا الذي بدأ في سنة 2010 عقب التراجع المسجل في 2009.

1.1.1.1 سوق البورصة، وسندات الدين وتدبير الأصول

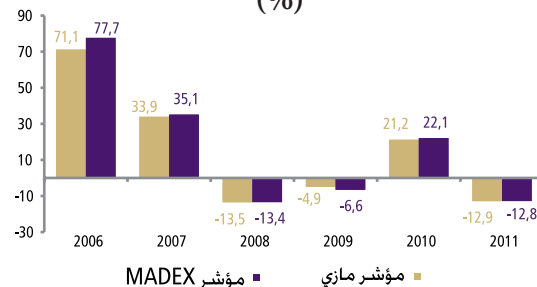
سوق البورصة

بعد ارتفاع مؤشري مازي ومادكس بنسبة فاقت 20% سنة 2010، عادت هذه المؤشرات لتتخفف بشكل عام، مسجلة أداء سنويا سلبيا بلغ حوالي 13%².

رسم بياني 2.11.1: تطور مؤشرات البورصة



رسم بياني 1.11.1: التطورات السنوية لمؤشرات البورصة (%)



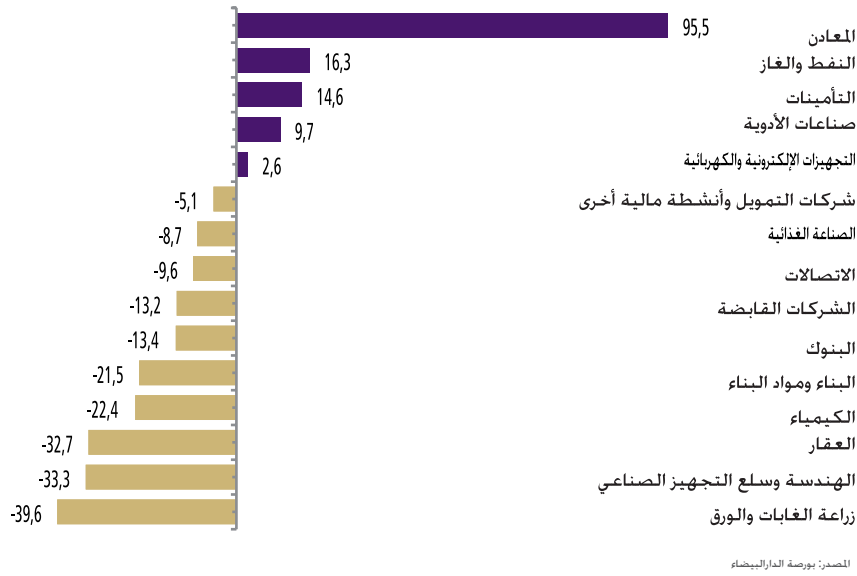
المصدر: بورصة الدار البيضاء

1 انظر الإطار 5.11.1

2 انظر الملحق م.10.2

وتراجعت معظم القطاعات، وخاصة القطاعات ذات رسملة كبيرة، لا سيما منها الاتصالات، والبنوك، والعقار، وكذا البناء ومواد البناء، التي انخفضت على التوالي بنسبة 9,6% و13,4% و32,7% و21,5%. ومع ذلك، تم تسجيل ارتفاعات في بعض القطاعات تراوحت ما بين 2,6% بالنسبة لقطاع التجهيزات الإلكترونية والكهربائية و16,3% بالنسبة لقطاع النفط والغاز. بموازاة ذلك، حقق قطاع المعادن نموا استثنائيا للسنة الثانية على التوالي بلغ 95,5% بعد 128,2% المسجل في السنة الماضية.

الرسم البياني 3.11.1: الأداء السنوي للمؤشرات القطاعية سنة 2011، بالنسبة المئوية

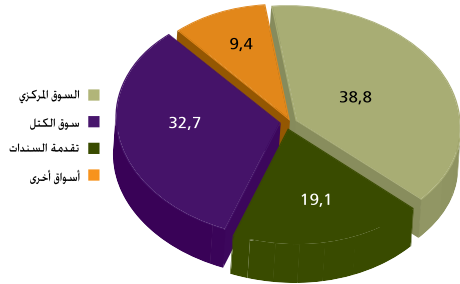


ومن ناحية أخرى، بلغ الحجم الإجمالي للمعاملات¹ 103,3 مليار درهم، مقابل 120 مليار في السنة المنصرمة، ليتدنى بذلك معامل السيولة من 14,4% إلى 9,6%. وشمل هذا التراجع كلا من السوق المركزية وسوق الكتل، حيث انخفضت تعاملاتها البالغة على التوالي 40,1 مليار و19,8 مليار درهم، بنسبة 31% و40%. بالمقابل، سجل حجم تقديم السندات² نموا ملموسا خلال هذه السنة ليصل إلى 33,8 مليار درهم مقابل 8,6 مليار في 2010، لترتفع بذلك حصته ضمن الحجم الإجمالي إلى 32,7% بدلا من 7,2% في 2010.

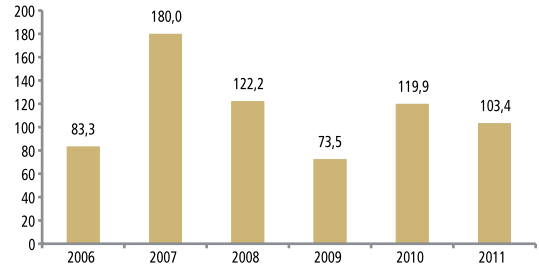
1 ابتداء من 3 يناير 2011 وانسجاما مع المعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإحداث تغيير على مستوى إصدار أحجام المعاملات. هكذا، أصبح الإعلان عن هذه الأخيرة يتم من خلال الأخذ بعين الاعتبار اتجاهها واحدا للمعاملة (شراء)، بدلا من اتجاهين (شراء وبيع).

2 "هي عمليات تمكن أحد المساهمين من نقل سندات مدرجة في البورصة إلى شخص آخر، ذاتي أو معنوي مقابل مزايا متفق عليها بين الطرفين. وتتم عملية التقديم خارج ورقة السوق، ولكن بالنظر لكونها تعد معاملة، فهي تخضع لواجب التسجيل في بورصة الدار البيضاء" (المصدر: مجلس القيم المنقولة).

رسم بياني 5.11.1: توزيع حجم المعاملات حسب الأسواق في 2011، بالنسبة المئوية



رسم بياني 4.11.1: حجم المعاملات، بملايير الدراهم



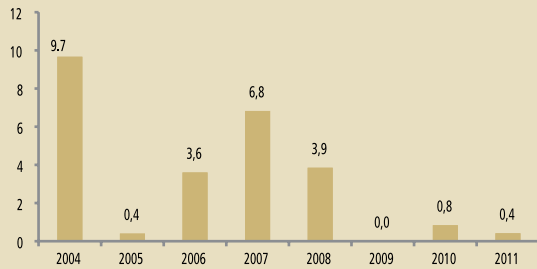
المصدر: بورصة الدار البيضاء

إضافة إلى ذلك، انتقل عدد الشركات المدرجة في البورصة من سنة لأخرى من 74 إلى 76 شركة، نتيجة إدراج ثلاث شركات جديدة وتشطيب شركة واحدة من لائحة الشركات المدرجة، وهو رقم يظل أدنى مما هو ملاحظ على مستوى بعض الأسواق المالية الصاعدة.

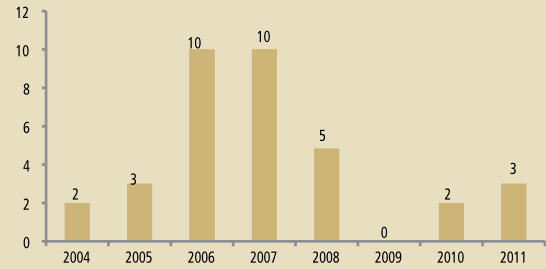
إطار 1.11.1: عمليات الإدراج الجديدة في البورصة سنة 2011

في سنة 2011، تم إدراج ثلاث شركات جديدة في بورصة الدار البيضاء، مقابل اثنتان في سنة 2010. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الهندسة وسلع التجهيز الصناعية، ومعدات البرمجيات والخدمات المعلوماتية، والبناء ومواد البناء. وتظل المبالغ المتعلقة بهذه العمليات، والتي اکتتب فيها الأفراد المقيمون في الغالب، ضعيفة حيث لم تتجاوز 416 مليون درهم بدلا من 837 مليون في السنة الماضية.

رسم بياني 2.1.11.1: قيمة عمليات الإدراج الجديدة في البورصة، بملايير الدراهم



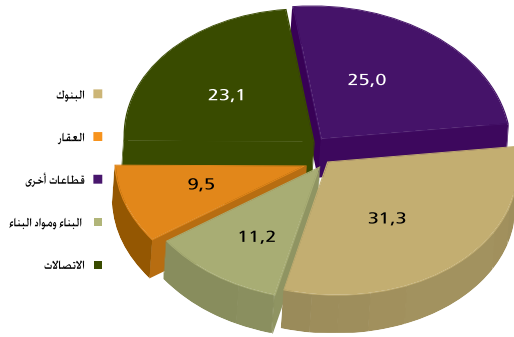
رسم بياني 1.1.11.1: تطور عدد عمليات الإدراج الجديدة في البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء

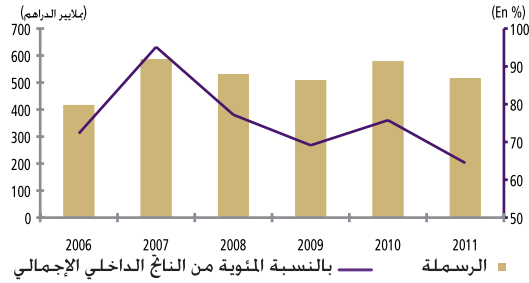
ساهم الانخفاض الكلي المسجل في أداء البورصة إلى تراجع نسبة السعر إلى القيمة الدفترية¹ (PB)، الذي انخفض من 3,8 إلى 3,1، فيما بلغت نسبة السعر إلى الأرباح (PER)² ما قدره 16,3 مقابل 19,1. كما نتج عن ذلك تقلص رسملة السوق بنسبة 10,8% حيث بلغت 516,2 مليار درهم، أي 64,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 75,8% في 2010 وحوالي 80% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة.

رسم بياني 7.11.1: بنية رسملة البورصة حسب القطاعات في 2011، بالنسبة المئوية



المصدر: بورصة الدار البيضاء

رسم بياني 6.11.1: التطور السنوي لرسملة البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء والمندوبية السامية للتخطيط

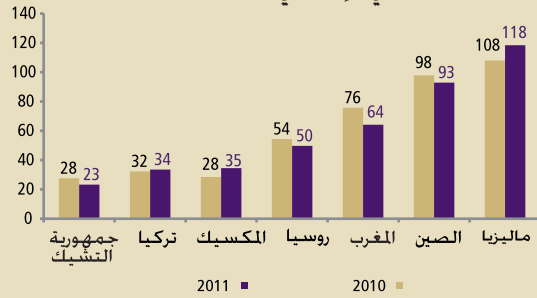
حسب نوع النشاط، فإن رسملة البورصة لازالت تعكس تركزا كبيرا، كما يستدل على ذلك من هيمنة قطاعات البنوك والاتصالات والبناء ومواد البناء حيث بلغت حصتها على التوالي 31,3% و23,1% و11,2%. أما بالنسبة لقطاع العقار، فقد تراجعت حصته من 13% إلى 9,5% من سنة لأخرى.

1 معامل السعر إلى القيمة الدفترية هو النسبة ما بين القيمة السوقية للأموال الذاتية (الرسملة السوقية) وقيمتها الدفترية.
2 يقصد بنسبة السعر إلى الأرباح حاصل قسمة سعر سهم إحدى المقاولات بالبورصة على الربح الصافي للسهم الواحد.

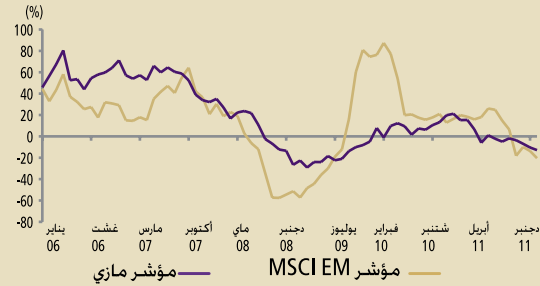
إطار 2.11.1: مقارنة مؤشرات بورصة الدار البيضاء في 2011 مع مؤشرات بعض أسواق المال الصاعدة

في ظل محيط دولي غير ملائم، تراجعت إجمالاً في سنة 2011 المؤشرات الرئيسية لأسواق البورصة الصاعدة. وانعكس ذلك من خلال مؤشر MSCI EM* الذي يقيس أداء أسواق الأسهم في 21 بلداً ينتمون لأوروبا الوسطى، والشرق الأوسط وإفريقيا، الذي انخفض بحوالي 20% من سنة لأخرى، مقابل 13% بالنسبة لمؤشر مازي.

رسم بياني 2.2.11.1: رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



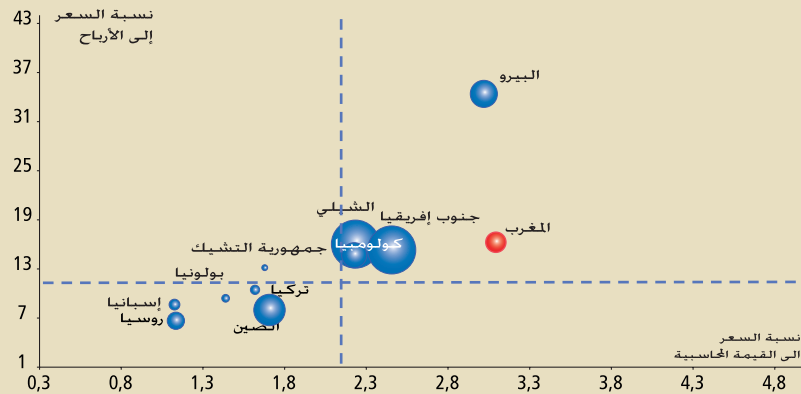
رسم بياني 1.2.11.1: أداء مؤشر مازي ومؤشر البورصة في الأسواق الصاعدة (على أساس سنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: Datastream وبورصة الدار البيضاء.

ورغم التراجعات المسجلة خلال سنتي 2008 و2009، في أعقاب الارتفاع الاستثنائي لسنة 2007، تظل رسملة البورصة نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي أعلى من مثيلتها في أسواق القيم لتركيا، والمكسيك وروسيا، ولكن أدنى من نظيرتها في الصين وماليزيا.

رسم بياني 3.2.11.1: تقييم رسملة سوق البورصة بالمغرب وفي بعض البلدان الصاعدة مع نهاية دجنبر 2011



المصدر: Datastream، بورصة الدار البيضاء و CFG.

أيضاً، يظل تقييم بورصة الدار البيضاء، الذي يتم قياسه من خلال نسبة السعر إلى الأرباح ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية مرتفعاً نسبياً مقارنة بأسواق القيم في البلدان الصاعدة الأخرى.

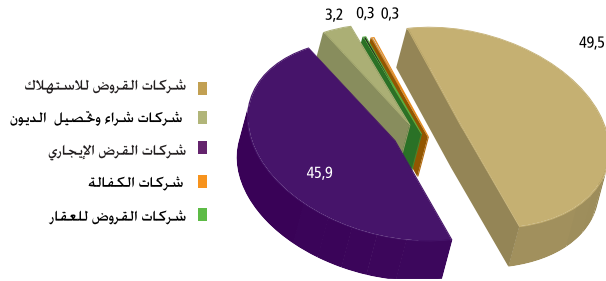
* تشير آخر المعطيات المحصورة مع نهاية دجنبر 2011 أن مؤشر MSCI EM يتضمن البلدان التالية: جنوب إفريقيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، مصر، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، المغرب، البيرو، الفلبين، بولونيا، جمهورية التشيك، روسيا، النايلاند وتركيا والتايوان و الصين (المصدر: MSCI).

وبلغت الربحيات الموزعة من قبل الشركات المدرجة 20,4 مليار درهم، وهو مستوى مماثل للمبلغ المسجل في 2010. لترتفع بذلك النسبة المتوسطة العامة للربحية إلى 4% بدلا من 3,6%.

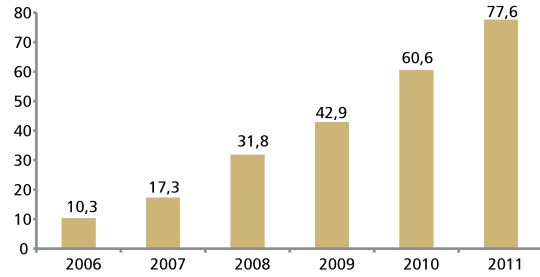
سندات الدين القابلة للتداول

بلغت قيمة الإصدارات الإجمالية لسندات الدين القابلة للتداول 57,6¹ مليار درهم، مقابل 52,2 مليار في 2010. وسجلت الإصدارات من شهادات الإيداع وأذون شركات التمويل، البالغة على التوالي 44 و7,6 مليار درهم، نموا طفيفا من سنة لأخرى. بواقع 1,3 مليار و1,6 مليار. أما بالنسبة لأوراق الخزينة، فقد ارتفعت إصداراتها بما قدره 2,5 مليار، لتصل إلى نحو 6 مليارات درهم. وأخذ بعين الاعتبار التسديدات الإجمالية البالغة 40,5 مليار، انتقل المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول من 60,6 مليار إلى 77,8 مليار درهم، تشكل منه شهادات الإيداع وأذون شركات التمويل 96,3%.

رسم بياني 9.11.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول في 2011، بالنسبة المئوية



رسم بياني 8.11.1: المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول، بمليارات الدراهم



المصدر: ماروكليبر

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة على سندات الدين القابلة للتداول، فقد عرفت تطورات قريبة إجمالا من تلك المسجلة في السنة الماضية. هكذا، تراوحت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع ما بين 3,50% و4,90%، وعلى أذون شركات التمويل ما بين 4,10% و4,92%. وبدورها، بلغت أسعار الفائدة على الإصدارات من أوراق الخزينة ما بين 3,55% و4,60%.

سوق السندات الخاصة

تراجعت الإصدارات من سندات الاقتراض¹ بشكل ملموس في سنة 2011 لتتخف من 25,6 مليار إلى 12,4 مليار درهم. ارتباطا على الخصوص بالحجم الصغير للمبالغ المعبأة من لدن الشركات غير المالية. وبالفعل، لم يتجاوز لجوء المقاولات الخاصة للسوق 4,9 مليار درهم مقابل 17,8 مليار في سنة 2010. فيما تراجعت إصدارات المقاولات العمومية من 7,5 مليار إلى 6 مليار درهم. وتراوحت أسعار الفائدة المطبقة على السندات الأكثر رواجاً، وهي السندات لأجل 7 سنوات و20 سنة، ما بين 4,46% إلى 5,12% وما بين 4,30% إلى 5,12% على التوالي. أما بالنسبة لاقتراضات الشركات المالية، فقد تم تنفيذ معظمها من طرف البنوك، بحجم إجمالي قدره 1,5 مليار درهم مقابل 1,2 مليار في السنة الماضية. وتم إصدار هذه السندات لأجل 7 و10 سنوات بنسب فائدة تتراوح ما بين 4,35% و5,02%.

جدول 1.11.1: تطور الدين الخاص حسب جهة الإصدار

التغيرات	المبلغ الجاري (بملايين الدراهم)		
	بالدراهم	دجنبر- 11	
بالنسبة المئوية			
المجموع	212 10	153 74	941 63
شركات مالية	969	790 20	821 19
شركات غير مالية	244 9	364 53	120 44

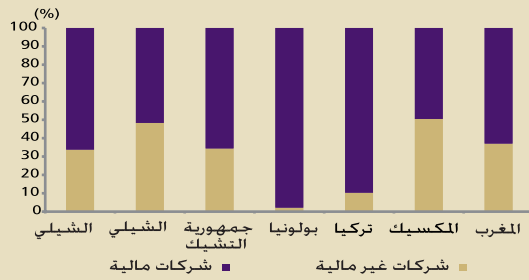
وأخذا بعين الاعتبار التسديدات البالغة 2,3 مليار درهم، بلغ جاري سندات الاقتراض الخاصة 74,1 مليار، مرتفعا بحوالي 16% من سنة لأخرى. ويتشكل هذا المبلغ في جزء كبير منه من سندات الاقتراض الخاصة بالمقاولات غير المالية بحصة تصل إلى 72%.

إطار 3.11.1: سوق سندات الاقتراض الخاصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة

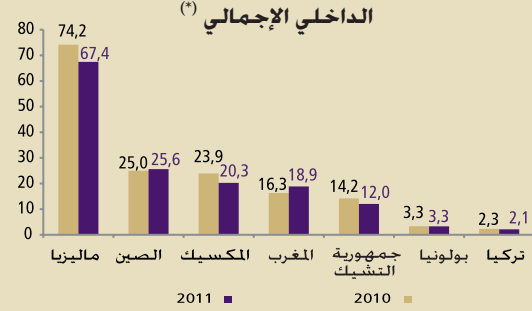
على غرار بعض البلدان الصاعدة، لا تزال الشركات المالية تستحوذ على الحصة الكبرى في جاري القروض السندية الخاصة¹ في المغرب بنسبة تصل إلى 63% في سنة 2011. ويرتبط ذلك بشكل أساسي بحجم الإصدارات من شهادات الإيداع المنجزة خلال السنوات الأخيرة.

رسم بياني 2.3.11.1: بنية جاري الدين السندي

الخاص حسب جهة الإصدار



رسم بياني 1.3.11.1: نسبة الدين السندي الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي (*)



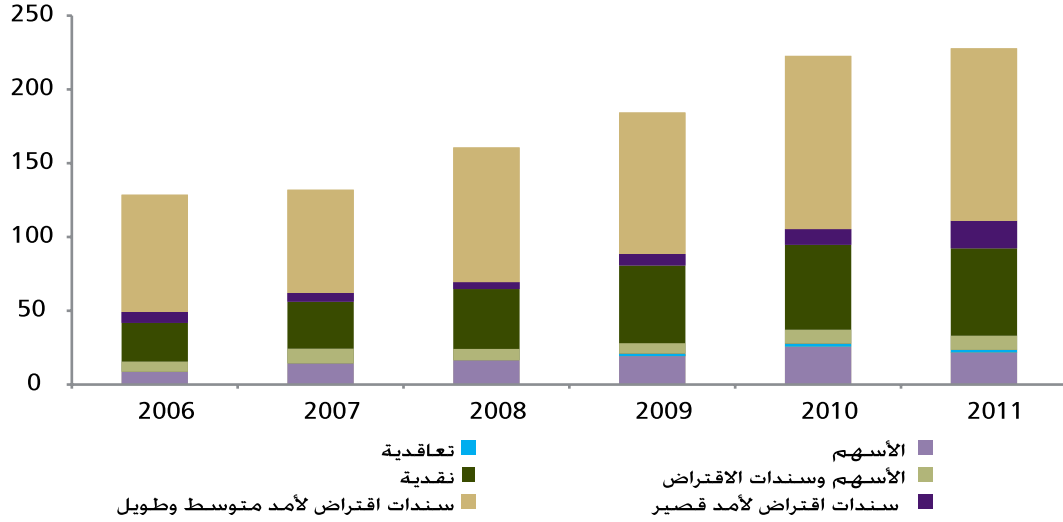
1 المعطيات الخاصة بالناتج الداخلي الإجمالي مع نهاية 2011 هي معطيات مؤقتة. ويغطي جاري الدين السندي الخاص مع نهاية 2011. المتعلق بالبلدان المدرجة في العينة، شهر سبتمبر 2011. المصدر: البنك الدولي، بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي، وحسابات بنك المغرب.

ومن حيث الحجم، يمثل هذا السوق قرابة 19% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى قريب من المتوسط المسجل على مستوى بعض البلدان الصاعدة، البالغ 21,4% مع نهاية 2011. وبذلك، فإن هذه النسبة تظل أقل من نظيرتها في ماليزيا (67,4%)، والصين (25,6%) والمكسيك (20,3%)، ولكن أكبر مقارنة بما هو مسجل في جمهورية التشيك (12%)، وبولونيا (3,3%) وتركيا (2,1%).

تدبير الأصول

تحدد نمو الأصول الصافية التي تديرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في 3%. أي 6,7 مليار درهم، مقابل ارتفاعها بنسبة 20,8% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تراجع المبلغ الجاري لصناديق السندات لأجل متوسط وطويل بمقدار 4,3 مليار مقابل 3,5 مليار بالنسبة لصناديق الأسهم، التي عوضت جزئياً نمو الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي السندية لأجل قصير بما قدره 12,1 مليار، وهو صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية بواقع 3 ملايين.

رسم بياني 10.11.1: تطور جاري الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي. بملايير الدراهم



المصدر: مجلس القيم المنقولة

على مستوى التركيبة، تراجعت حصة صناديق الأصول الطويلة والمتوسطة الأمد من 53% إلى 49% من سنة لأخرى. فيما ظلت نسبة الصناديق النقدية مستقرة في حدود 26%. أما صناديق السندات القصيرة الأمد، فقد تنامت بحوالي الضعف لتصل إلى 10%. وحسب حاملي الأصول، تظل الشركات المالية الأكثر حيازة لها بحصة تصل إلى 65%. فيما بلغت حصتنا كل من الشركات غير المالية والأشخاص الذاتيين المقيمين 26% و8% على التوالي.

وبلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 333، مرتفعا بواقع 13 مؤسسة. وهي وتيرة أقل من المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة البالغ 30 مؤسسة. ويعزى النمو الملاحظ بشكل حصري إلى ارتفاع عدد صناديق التوظيف الجماعي إلى 288، فيما ظل عدد شركات الاستثمارات رأسمال متغير مستقرا في 45 شركة. ولا تزال مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات المتوسطة والطويل الأمد تشكل الأغلبية بحصة تصل إلى 38,4%.

إطار 4.11.1 المقتضيات القانونية التي صادق عليها مجلس القيم المنقولة في 2011

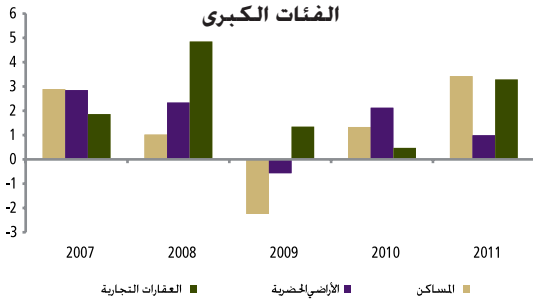
صادق مجلس القيم المنقولة على منشور يتعلق بكيفيات قيام الشركات المجهولة الإسم بإعادة شراء أسهمها في البورصة من أجل تنظيم السوق. ويهدف هذا المنشور إلى تفسير مفهوم تنظيم السوق وتحديد غاياته وكذا الظروف المحيطة بهذه العملية.

هكذا، تم تحديد أهداف هذه العملية في تقليص التقلبات والتغيرات المفرطة لسعر السهم. ويحظر القيام بها إلا في حالة انحراف السهم بشكل كبير عن مستوياته المعهودة، مما يعيق التكوين العادي لسعر السهم في السوق. وعلى مستوى ضوابط تنفيذ هذه العملية، ينص المنشور على تحديد أحجام التدخلات، وتأطير الأسعار، وإدراج فترات للامتناع وكذا المرور الحصري عبر السوق المركزي.

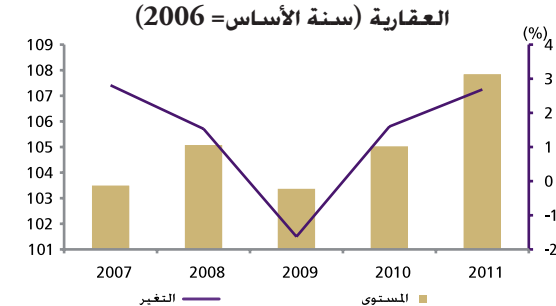
2.11.1 الأصول العقارية

بعد تراجعته بنسبة 1,6% في سنة 2009، واصل مؤشر أسعار الأصول العقارية الانتعاش¹ الذي بدأه في سنة 2010 ليرتفع بنسبة 2,7% في 2011. ويعكس هذا التطور تسارع وتيرة نمو أسعار العقارات السكنية والتجارية التي انتقلت على التوالي من 1,3% إلى 3,4% ومن 0,5% إلى 3,3%. وبالمقابل، تراجعت مبيعات الأراضي مقارنة بالسنة المنصرمة من 2,1% إلى 1%.

رسم بياني 12.11.1: نمو أسعار العقارات حسب



رسم بياني 11.11.1: التطور السنوي لمؤشر أسعار الأصول



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

على المستوى الجهوي، تراوحت الارتفاعات ما بين 1% بالنسبة لجهة مراكش-تانسيفت-الحوز و3,8% بالنسبة لجهة الغرب-الشراردة-بني حسن، فيما سجلت انخفاضات في جهات طنجة-تطوان، وتازة-الحسيمة-تاوانات والشاوية-ورديغة، أما في الجهات الأخرى، فلم تسجل تغيرات كبرى على مستوى الأسعار.

إطار 5.11.1: منهجية إعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية¹

تم إعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية بتعاون بين بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية انطلاقاً من معطيات هذه الوكالة. ويتم حساب هذه المؤشرات الفصلية باعتماد سنة 2006 كسنة الأساس. وباستخدام طريقة البيع المتكرر التي تمكن من تجاوز مشكلة عدم جانس الأملاك العقارية. ولا يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار إلا العقارات التي تم بيعها مرتين على الأقل خلال الفترة المعنية.

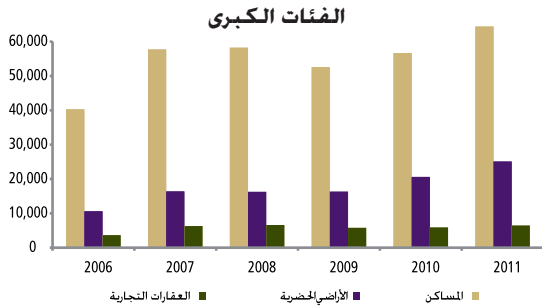
وتمكن هذه الآلية من تتبع تطور أسعار العقار على الصعيد الوطني. حسب الجهات والمدن الكبرى بالنسبة للفئات الرئيسية الثلاث. وهي عقارات السكن والأراضي الحضرية والعقارات التجارية. وكذا أسعار الفئات الستة: الشقق (مسكن يقع في مبنى سكني مشترك، ويتكون من غرفة واحدة أو أكثر) والمنازل (مسكن منفرد دون حديقة ويتكون من طابق واحد أو أكثر). والفيلات (مسكن منفرد مع حديقة). والأراضي الحضرية (بقعة أرضية داخل المجال الحضري). والمحلات التجارية (فضاء مخصص لنشاط اقتصادي معين) والمكاتب (مكان مخصص للعمل).

وَجَدَ الإشارة إلى أنه يتم حساب هذه المؤشرات على أساس المعطيات المحصورة 35 يوماً بعد انقضاء الفصل قيد الدراسة. ما يقضي بضرورة حيين المعطيات التاريخية. وهو أمر قد يكون مهماً بالنظر إلى الفارق الزمني بين تاريخ إنجاز المعاملات وتسجيلها و/أو إدراج العقارات التي تم بيعها على الأقل مرتين خلال الفصل المعني. وبالرغم من كون هذه المقاربة تتبع منهجية صارمة إلا أنها تتطلب وضع حد أدنى من المعاملات من أجل حسابها. ما قد ينتج عنه عدم التوفر على مؤشرات خاصة ببعض الجهات و/أو بعض الفصول.

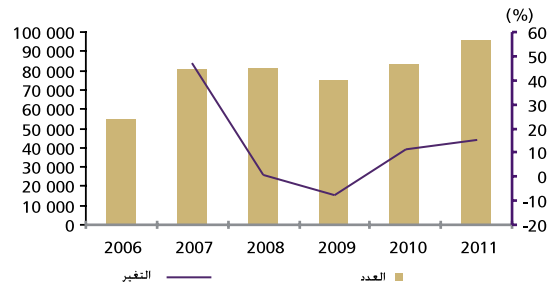
1 للإطلاع على المنهجية المفصلة لمؤشر أسعار الأصول العقارية، يرجى زيارة موقع الأنترنت الخاص بالبنك باب "الوثائق المرجعية"

بلغت مبيعات العقارات المسجلة 95 963 وحدة. محققة نمواً بنسبة 15,4% مقابل 11,4% سنة 2010. وتظل المعاملات المتعلقة بالمساكن والأراضي الحضرية هي المهيمنة، حيث ارتفع عددها على التوالي بنسبة 13,6% و21,8%. وتمثل حصتها بذلك 67% و27%. أما بالنسبة لمبيعات العقارات التجارية، والبالغة 6 496 وحدة، فقد سجلت نمواً بنسبة 9,5% من سنة لأخرى.

رسم بياني 14.11.1: عدد المبيعات العقارية حسب



رسم بياني 13.11.1: التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

الجزء 2

أنشطة البنك

بنك المغرب
بنك المغرب

في هذا الجزء من التقرير، سيتم التطرق إلى نشاط بنك المغرب كمقاولة، برسم سنة 2011، وذلك في إطار الأولويات التي يرصدها المخطط الاستراتيجي 2010-2012.

فقد أولى البنك اهتماما خاصا لجانب الحكامة، إذ تم إرساء لجنة للافتحاص تابعة لمجلس البنك، الذي يتولى، كمهمة رئيسية، إعطاء رأيه حول حسابات البنك والافتحاص الداخلي والخارجي والتحكم في المخاطر، وهي ميادين بذل فيها بنك المغرب جهودا كبرى سنة 2011. كما أدرج بنك المغرب في صلب انشغالاته مهمة تعزيز فعالية المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بتعاون مع مختلف الأطراف المعنية، إلى جانب تسريع عملية ملاءمة منظومته الخاصة مع المعايير المعتمدة في هذا المجال، إضافة إلى ذلك، اتخذت الإجراءات المناسبة لضمان التقيد بمتطلبات القانون رقم 08-09، المؤرخ في 18 فبراير 2009، والمتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وتماشيا مع توجهه الاستراتيجي الهادف إلى ملاءمة السياسة النقدية مع تحديات السياق الخارجي، واصل البنك جهوده الرامية إلى استمرار تعزيز قدراته التحليلية، في هذا الصدد، تم إنجاز عمل معمق من أجل تحسين مستوى تشخيص الوضع الماكرواقتصادي، وتأثير التطورات التي شهدها العالم على الاقتصاد الوطني، وكذا صقل منظومة توقع النشاط والتضخم، وموازية مع ذلك، واصل البنك أعمال التحليل والبحث من أجل دراسة آثار السياسة النقدية وتعميق فهم آليات انتقالها، وبالمثل، تم تعزيز قاعدة المعلومات التي تركز عليها السياسة النقدية، كما سُجل تقدم مهم على مستوى مطابقة الإحصائيات النقدية والمالية، من جانب آخر، عمل البنك على إعداد آليات عصرية بسيطة وفعالة من أجل المساعدة على اتخاذ القرار، كالمصلحة المركزية للمعلومات حول السندات وآلية تقييم التوقعات أو منظومة تدبير الاستقصاءات، والتي تم تطويرها بغرض تنفيذ المهام الرئيسية للبنك أو لأهداف تتعلق بإعداد التقارير الداخلية.

على صعيد القطاع البنكي، تابع البنك جهوده من أجل تعزيز متانة مؤسسات الائتمان وقدرتها على ضمان تمويل سليم للاقتصاد، وعلى المستوى الاحترازي، تم تركيز الجهود على ضمان التجانس مع المعايير ومع المقاربات المتقدمة لبازل 2، والاستعداد لاعتماد المتطلبات من السيولة ومن الأموال الذاتية برسم بازل 3.

موازية مع ذلك، تم تحقيق تطورات عديدة في مجال الاستقرار المالي، فبالتعاون مع باقي السلطات التنظيمية وسلطات مراقبة القطاع المالي الوطني، شرع بنك المغرب في إعداد منظومة وطنية لتدبير المخاطر النظامية، وقد

تم خلال سنة 2011، القيام بتفكير معمق جماعي من أجل إعداد وتنظيم الاستقرار المالي داخل البنك، وكذا إرساء إطار ماكرو احترازي للوقاية من المخاطر النظامية وتدبيرها.

على صعيد أنظمة الأداء، واصل البنك جهوده من أجل تقوية بنيته التحتية. كما استمر في العمل على تعميم التقارير حول قضايا تزوير الشيكات والبطائق البنكية على مؤسسات الائتمان. وقام البنك أيضا بتنفيذ أول مهمة للتقييم في عين المكان، همت النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك، وذلك بغية التأكد من التحكم في مختلف المخاطر المرتبطة بهذا النظام ومدى مسابرة متطلبات الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الإشراف على أنظمة الأداء.

وبخصوص النشاط الائتماني، شهدت سنة 2011 إصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية واستمرار تحديث منظومة التصنيع والمراقبة وتشغيلها آليا، مما سيمكن من تحقيق أرباح في الإنتاجية والتحكم بشكل أفضل في التكاليف والمخاطر.

وارتكز هذا النشاط، من حيث طرق تشغيله التنظيمية واللوجيستية، على التدبير الأمثل لعمليات البنك، فقد تم تحقيق إنجازات مهمة على مستوى تحديث الأنظمة الإعلامية وضمان سلامتها من أجل مواكبة تطور المهام الرئيسية لبنك المغرب. علاوة على ذلك، التزم البنك أكثر فأكثر باعتماد منهجية مدمجة للحفاظ على البيئة والصحة والسلامة في العمل.

كما واصل البنك عمله على تطوير موارده البشرية، وارتكزت جهوده على تحسين مهارات هذه الأخيرة وتطوير قدراتها المهنية، تماشيا مع متطلبات مهن البنك، إلى جانب تعزيز الكفاءات التديرية. وعمل البنك أيضا على إرساء منظومة تهدف إلى استباق حاجياته من الكفاءات المختصة بغية ضمان تدبير أفضل للخلف.

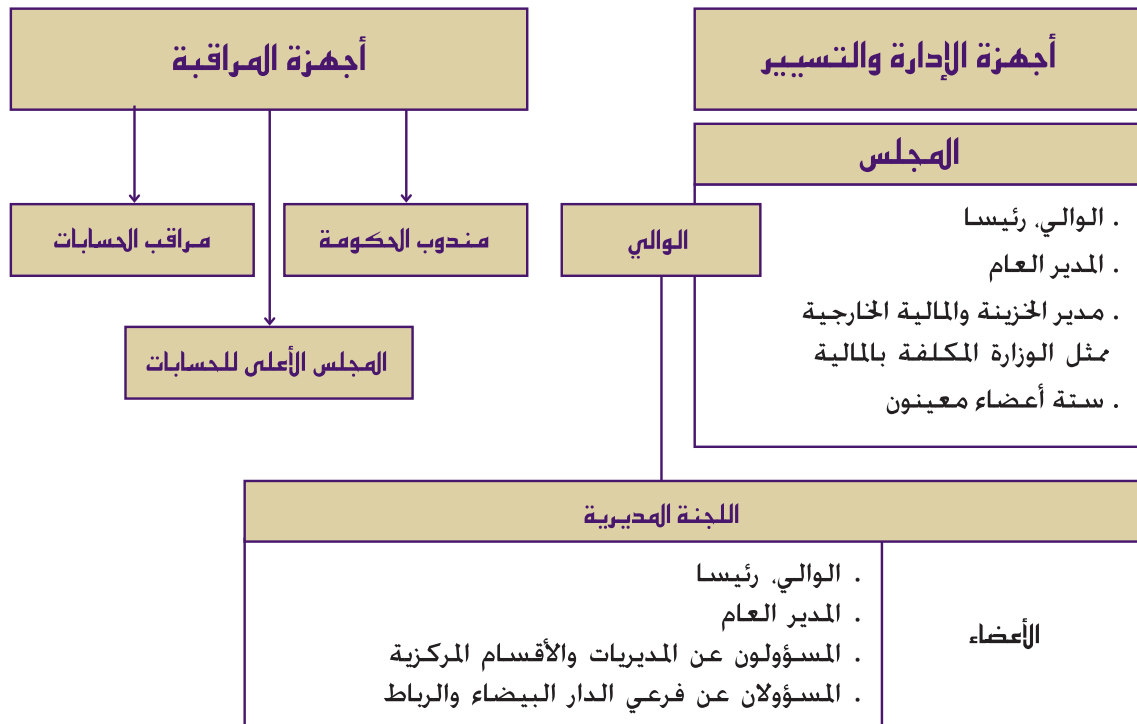
من جهة أخرى، واصل البنك عمله على تقوية علاقاته الدولية وتعزيز دوره كفاعل مرجعي في المنطقة. في هذا الصدد، عمل على تنظيم مؤتمرات جهوية وشارك في العديد من اللقاءات والتظاهرات الجهوية والدولية. وعمل بنك المغرب أيضا على تكثيف أنشطته في مجال التعاون الدولي سنة 2011، إذ تم توقيع اتفاقيات جديدة كما تم استقبال وفود عديدة عن بنوك مركزية أخرى.

1.2 الحکامة

1.1.2 بنية الحکامة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. ويتولى مراقبة البنك ثلاث أجهزة. وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

بنية الحکامة



1.1.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يتم تعيينهم لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي. وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس. لكنه لا يصوت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس الأهداف الكمية للسياسة النقدية. كما تُحوَّل له صلاحية تحديد ميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول.

يتولى المجلس مهمة إدارة البنك، خاصة في ما يتعلق بالسياسات الداخلية والتدبير المالي والمحاسبية، إضافة إلى تنظيم البنك وسياسته العامة.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على التقيد بمقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى لجنة الإدارة مساعدة الوالي في تسيير شؤون البنك. تتكون هذه اللجنة، التي تجتمع شهريا، من الوالي والمدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية ومديري وكالتي الرباط والدار البيضاء.

وفي إطار تعزيز نظام حكمته، عمل البنك، سنة 2011، على إرساء لجنة افتتاح تابعة لمجلسه. وقد تم تحديد اختصاصات وقواعد عمل هذه اللجنة في ميثاق اعتمده المجلس خلال دورته المنعقدة في شتنبر، والتي تم نشرها على موقع البنك على الأنترنت. ومن مهام هذه اللجنة:

- تحليل المبادئ المحاسبية التي يعتمدها البنك ومدى مطابقتها للمعايير المعمول بها. تقوم اللجنة بدراسة الحسابات السنوية قبل عرضها على مجلس البنك.
- دراسة عملية اختيار مراقب الحسابات وضمان استقلاله. إذ تتولى اللجنة دراسة المخطط السنوي لتدخل مراقب الحسابات وحسن معالجته لأعمال الافتتاح الداخلي، كما تطلع على خلاصات أعمال مراقب الحسابات.
- دراسة ميثاق الافتتاح الداخلي وتعديلاته، قبل المصادقة عليه من طرف مجلس البنك. تعطي اللجنة رأيها حول برنامج الافتتاح السنوي قبل المصادقة عليه من طرف المجلس. كما تطلع على أبرز خلاصات الافتتاح الداخلي.
- تتبع تطور نظام المراقبة الداخلية للبنك ودراسة التقرير السنوي حول هذا النظام قبل تقديمه إلى المجلس. تتولى اللجنة مراجعة منظومات التحكم في المخاطر العملية والمالية، كما تطلع على أبرز نتائج هذه المراجعة.

2.1.1.2 أجهزة المراقبة

باستثناء الأنشطة المتعلقة بالسياسة النقدية، يتولى مندوب الحكومة مهمة مراقبة أنشطة البنك، وذلك لحساب الحكومة وباسم الوزير المكلف بالمالية. كما يسهر على مراقبة أنشطة البنك والسهر على احترام هذا الأخير للنصوص التشريعية المنظمة لتلك الأنشطة، خاصة منها المتعلقة بقانونه الأساسي.

ويتم إخضاع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. يقوم هذا الأخير بالمصادقة على البيانات التركيبية للمؤسسة وتقييم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها. كما يعمل على تقديم تقريره للمجلس. ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية للبنك ولهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه. وذلك طبقاً للتشريعات الجاري بها العمل.

3.1.1.2 البنية التنظيمية وتسيير الأنشطة

تتكون البنية التنظيمية للبنك من خمس عشرة وحدة، تنقسم إلى سبع وحدات مهن وثمان وحدات للدعم.

الهيكل التنظيمي للبنك



في ما يتعلق بالمهام الأساسية للبنك، تتولى مهمة تسيير أنشطة البنك ثلاث لجان، وهي:

- **اللجنة النقدية والمالية:** تجتمع هذه اللجنة مرة في الشهر برئاسة الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولين عن الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. بالإضافة إلى المسؤول عن الإشراف البنكي. تعمل هذه اللجنة على تشخيص الظرفية النقدية والمالية والاقتصادية بشكل دقيق، وذلك على أساس الدراسات والتحليل والتوقعات المنجزة من طرف مصالح البنك. كما تقوم اللجنة بالمصادقة على التقرير حول السياسة النقدية، الذي يوفر لأعضاء المجلس كافة المعطيات الضرورية لاتخاذ القرار. علاوة على ذلك، تسهر اللجنة على تتبع تنفيذ قرارات المجلس. كما تعمل على تحليل وتتبع كل ما له صلة بالسوق النقدية وتدبير الاحتياطات وتطور سوق الصرف والإشراف البنكي وأنظمة الأداء.
- **لجنة السوق النقدية:** تتألف من مسؤولين عن الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. تقوم هذه اللجنة أسبوعيا بتقييم وضعية السوق النقدية قصد تحديد مبلغ تدخل البنك خلال الجلسات الأسبوعية المخصصة لطلبات العروض.
- **لجنة أنظمة الأداء:** وهي هيئة استشارية تجتمع فصليا قصد تدارس القضايا المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء، خاصة تلك التي تهم الإجراءات التشريعية والتنظيمية والتقنية الهادفة إلى تحسين فعالية وشفافية أنظمة ووسائل الأداء وكذا سلامتها.

كما تم إحداث لجان للتسيير تتولى تتبع المشاريع المرتبطة بالحكامة، ومجالات الدعم والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ويتعلق الأمر بالمجلس الاستشاري للتكوين ولجنة الإستراتيجيات المعلوماتية واللجنة التقنية المعلوماتية ولجنة الاستثمار والمجلس الاستشاري للتواصل ولجنة مخاطر التشغيل ولجنة الأخلاقيات ولجنة السلامة الجسدية ولجنة مراكز الفرز الخاصة ولجنة المفاولة ولجنة السلامة والنظافة ولجان التسيير المكلفة بتسيير وتتبع التخطيط الاستراتيجي.

2.1.2 التوجهات الاستراتيجية

رغبة منه في الاضطلاع بمهامه بشكل أفضل، في سياق متغير باستمرار، اعتمد البنك، منذ سنة 2004، مخططا استراتيجيا ثلاثيا من شأنه أن يساعد على تحديد الأولويات الواجب بلوغها على المدى المتوسط وكذا الاستراتيجيات المزمع تتبعها لهذا الغرض.

تعتبر سنة 2011 السنة الثانية لتطبيق المخطط الاستراتيجي 2010-2012، الذي يتخذ كمبرغى له الانتقال "من تعزيز مكانة المؤسسة إلى تحسين أدائها". وقد تم تحقيق تطورات كبرى بالنظر إلى التوجهات المحددة مسبقا.

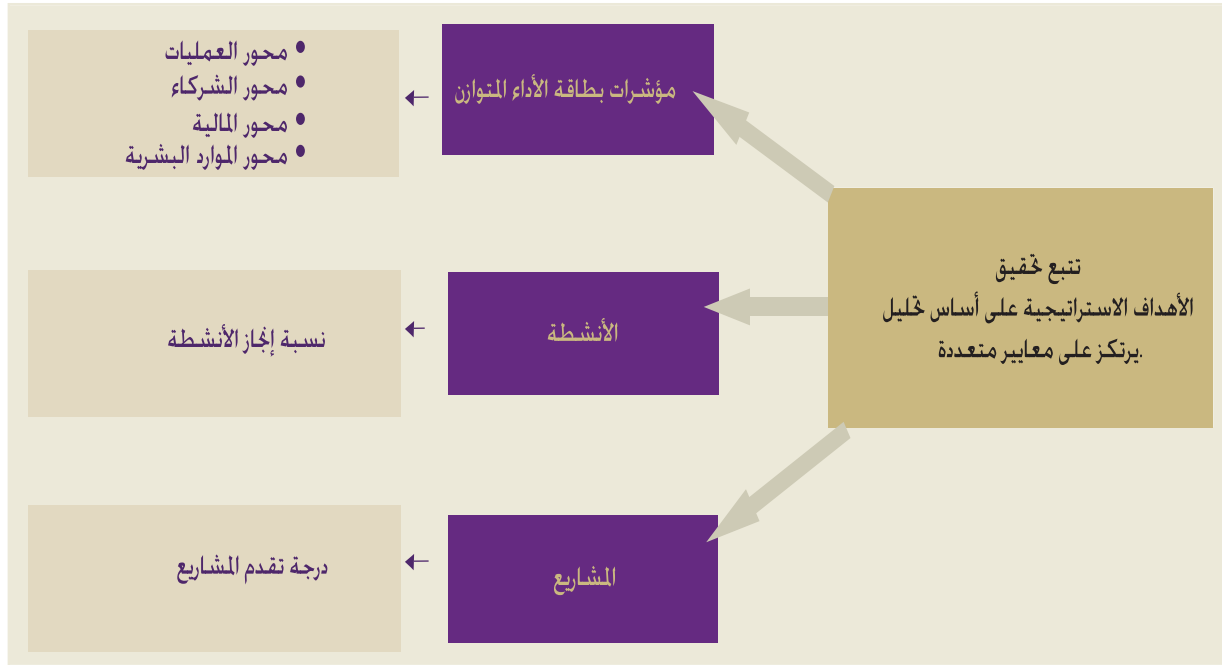
جدول 1.1.2: أبرز المنجزات المحققة سنة 2011 برسم المخطط الاستراتيجي

المخطط الاستراتيجي 2010 - 2012	
أبرز الإنجازات إلى غاية متم 2011	التوجهات الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> توضيح المهام الأخرى للبنك-المتعلقة بالسياسة النقدية- في مشروع تأهيل القانون الأساسي لبنك المغرب تعزيز آليات تحليل السياسة النقدية عن طريق إرساء أدوات جديدة تعديل الإطار العملي للسياسة النقدية (الدورية الجديدة المتعلقة بآليات تدخل البنك) تحسين فهم أسس قرارات السياسة النقدية وتعزيز الشفافية في ما يتعلق بها. 	<p>التوجه الاستراتيجي 1:</p> <p>تطوير السياسة النقدية لكي تساهم في إنجاح اندماج الاقتصاد المغربي ضمن الاقتصاد العالمي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> إتمام مشاريع تعديل القانون البنكي وتأهيل القانون الأساسي للبنك تطبيق معايير بازل 2 ونشر الدورية المتعلقة باعتماد المقاربات المتقدمة الرفع من نسبة مطابقة إطار الإشراف البنكي للمبادئ الخمسة والعشرين لبازل تعزيز منظومة المراقبة الميدانية والمراقبة عن بعد إدماج مهمة الاستقرار المالي في المشاريع الخاصة بالقانون الأساسي للبنك والقانون البنكي إرساء منظومة الوقاية من الأزمات النظامية وتديريها. 	<p>التوجه الاستراتيجي 2:</p> <p>تعزيز الإشراف البنكي وتطوير وظيفة الاستقرار المالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> مواصلة البنك للأنشطة التي من شأنها الرفع من نسبة الولوع إلى الخدمات البنكية وإعداد إستراتيجية للتربية المالية تأهيل الإطار التنظيمي وإعداد مؤشر أسعار الخدمات البنكية IPSB بهدف بناء علاقة أكثر توازنا بين البنوك وزبائننا مساهمة البنك كفاعل رئيسي في تقدم مشروع إعطاء الانطلاقة للقاعدة المالية الجهوية. «القطب المالي للدار البيضاء» (CFC) 	<p>التوجه الاستراتيجي 3:</p> <p>العمل على تطوير الخدمات المالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> إدراج مهام مراقبة أنظمة الأداء وتقديم الخدمات في القانون الأساسي للبنك وفي القانون البنكي تعميم نشاطات مراقبة أنظمة الأداء على نظامين آخرين ذا أهمية نظامية: النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك (SIMT) والنظام المغربي للأدوات الإجمالية (SRBM) تعزيز مصداقية وسائل الأداء وتحديد استراتيجية لتشجيع وسائل الأداء الإلكترونية حديث آلية صناعة العملة الائتمانية وإصدار القطع الأولى من السلسلة الجديدة. 	<p>التوجه الاستراتيجي 4:</p> <p>مواصلة تطوير وسائل وأنظمة الأداء بالنظر إلى تطور التكنولوجيات والمخاطر.</p>
<ul style="list-style-type: none"> مشروع القاعدة المركزية لمسك الحسابات (BACETE). الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة مركزية وحيدة لتدبير الحسابات النقدية وحسابات السندات للزبناء تعزيز مساهمة الشبكة في مهام البنك على الصعيد الجهوي. مراقبة مراكز الفرز الخاصة (CPT). الاستقصاء الشهري للظرفية. والمساهمة في مهام مراقبة الشروط التي تطبقها البنوك على زبائننا. 	<p>التوجه الاستراتيجي 5:</p> <p>ملاءمة عمل شبكة البنك مع تطور مهامه</p>
<ul style="list-style-type: none"> تكثيف الأنشطة الهادفة إلى ترسيخ الأخلاقيات وثقافة المخاطر إرساء لجنة الافتحاص التابعة لمجلس البنك تطبيق منظومة مراقبة المعلومات المحاسبية تعزيز العلاقات مع الإعلام والصحافة وبناء تواصل الشفاف للاستماع للزبناء الداخليين والخارجيين على السواء مشروع الجودة. والصحة. والسلامة في مكان العمل. والبيئة: إعداد مخطط عمل لضمان المطابقة مع المتطلبات القانونية والتنظيمية والتحكم في المخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة في 	<p>التوجه الاستراتيجي 6:</p> <p>تعزيز إطار الحوكمة، وتعزيز صورة البنك المبنية على الشفافية والتقييد بالقوانين والنزاهة، والانخراط في سياسة التنمية المستدامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز تبني مبادئ تدبير الموارد البشرية تحسين ظروف العمل: إعداد مساحات جديدة «Les patios» وبناء وكالة العيون إعداد عقود بين مختلف وحدات البنك من جهة. خاصة مديرية التنظيم وأنظمة المعلومات ومديرية الشؤون اللوجيستكية. والزبناء/الممولين من جهة أخرى تعزيز شروط السلامة داخل البنك تحسين الخدمات المقدمة. خاصة عبر توفير مصلحة تكون في خدمة الزبناء الداخليين لمديرية الشؤون اللوجيستكية (logidesk). تعميم تطبيق مبدأ مراقبة التدبير الذي يهدف إلى التحكم في التكاليف وتحسين استعمال الموارد. 	<p>التوجه الاستراتيجي 7:</p> <p>تشجيع التطور المهني وتوفير مناخ عمل محفز والسعي إلى تحقيق الفعالية في تدبير الموارد وجودة الخدمات المقدمة.</p>

سنة 2011، تم اعتماد مقارنة تحليلية جديدة لدى إمكانية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمخطط. سواء على مستوى المنهجية أو المستوى العملياتي.

على مستوى المنهجية، ارتكزت هذه المقاربة، التي تعتمد على آلية بطاقة الأداء المتوازن¹ (BSC)، على تحليل الإجازات استنادا إلى معايير متعددة. ويأخذ هذا التحليل في الاعتبار مؤشرات القياس التي ترتبط بكل توجه وينسب إجاز الأنشطة ومدى التقدم المحقق فيما يتعلق بالمشاريع. وقد مكن تجميع هذه العناصر من قياس درجة بلوغ هذه الأهداف.

المقاربة المنهجية لتتبع الأهداف الاستراتيجية للمخطط



أما على المستوى العملياتي، فإن أداة التسيير تعتمد على تحليل وتتبع مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمخطط في ست مجالات: السياسة النقدية، الإشراف البنكي، وأنظمة ووسائل الأداء والحكامة والمرافقة القانونية والتواصل. وقد مكنت هذه المقاربة حسب المجال من ضمان تسيير أفضل لعملية التخطيط الاستراتيجي، عن طريق خلق إطار للتشاور والحوار حول الحصيلة المرحلية.

1 بطاقة الأداء المتوازن هي أداة للإدارة تمكن من ترجمة الاستراتيجية على المستوى العملياتي ومن تتبع مدى تطبيق هذه الاستراتيجية استنادا إلى أربعة محاور: الشركاء، العمليات، الموارد البشرية، والمالية

المقاربة العملية لتتبع الأهداف الاستراتيجية للمخطط



بفضل هذه المقاربات، مكنت التطورات المحققة سنة 2011 برسم أهداف المخطط الاستراتيجي من رفع نسبة التحقيق من 40% إلى 62% من سنة لأخرى.

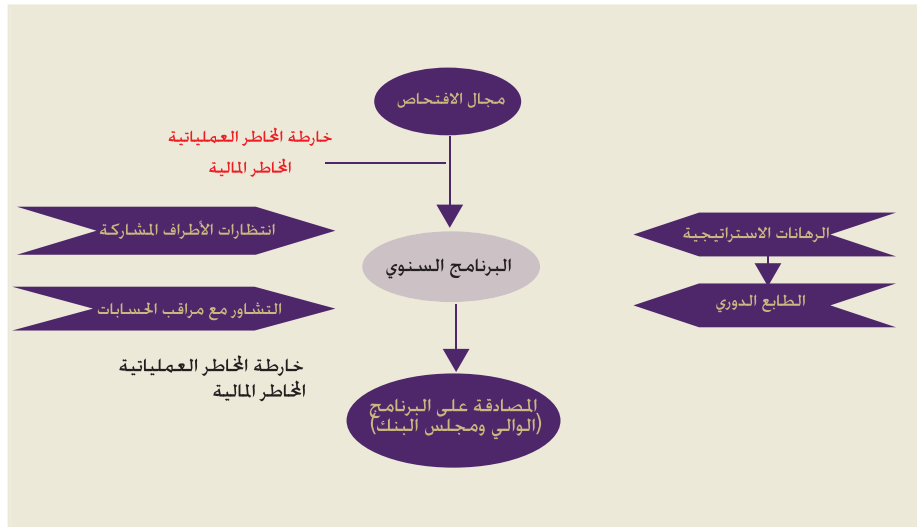
3.1.2 الافتحاص والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر

1.3.1.2 الافتحاص الداخلي

طبقا لمقتضيات ميثاق الافتحاص الداخلي للبنك، تم إعداد برنامج للتدقيق الداخلي برسم سنة 2011، وذلك تبعا لمقاربة تركز على تحليل المخاطر العملية والمالية وتقييم الرهانات الاستراتيجية. كما تأخذ في الاعتبار انتظارات أبرز الأطراف المشاركة إلى جانب معيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص¹. ثم تكاملية هذه الأشغال مع الأشغال التي يقوم بها مراقب الحسابات.

1 يتم افتحاص المهن الأساسية للبنك كل ثلاث سنوات، مقابل خمس سنوات لمهن الدعم ومهن التدبير.

منهجية التخطيط لمهام الافتحاص



وفي إطار مواكبة تطورات مهن البنك، يجوز تنفيذ مهام الافتحاص قبل أو بعد إدخال التغييرات الناجمة بالأساس عن تنفيذ أحد المشاريع الكبرى.

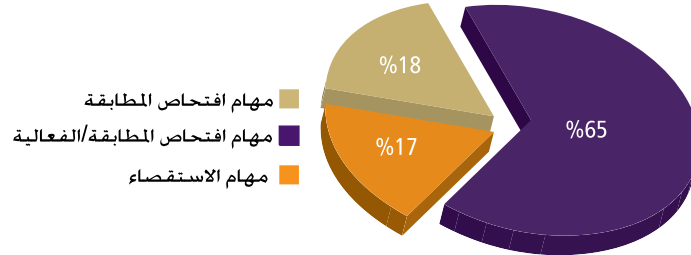
وقد شملت المهام التي تم تنفيذها سنة 2011 كلا من المهن الأساسية ومهن الدعم وكذا مهن التدبير.

جدول 2.1.2: العمليات التي خضعت للافتحاص سنة 2011

عمليات «التدبير»	عمليات «الدعم»	عمليات «المهن»
الأخلاقيات	الشراء/الميزانية/المحاسبة	أنشطة مراقبة مديرية الإشراف البنكي لمنظومة محاربة غسل رؤوس أموال التي تعتمد عليها مؤسسات الائتمان
تدبير المخاطر التشغيلية	تدبير صندوق التقاعد	تدبير المواد الكيماوية المستعملة في إطار إنتاج العملة الائتمانية
حكامة مقرات البنك	تسيير المشاريع المعلوماتية	صناعة الوثائق المؤمنة
	تدبير الأسواق العمومية	مراقبة وجود الصناديق وتدبير الاختلافات بينها
		أعمال البحث

ومن حيث المحتوى، ارتكزت هذه المهام على مدى احترام القانون المنظم وكذا مدى فعالية المهن التي اعتمدها البنك.

رسم بياني 2.1.1 : توزيع المهام التي تم تنفيذها سنة 2011 حسب نوع الهدف



في إطار التحضير للتقييم الخارجي الثاني لمهمة الافتحاص الداخلي سنة 2012¹، خضعت هذه الأخيرة للتدقيق من طرف بنكين مركزيين شريكين (البنك المركزي الفرنسي والبنك المركزي لكندا). من جهته، تولى البنك مهمة التقييم الخارجي لإدارة التفتيش والتدقيق التابعة للبنك المركزي لبلدان إفريقيا الغربية (BCEAO).

1.3.1.2 المراقبة الداخلية

يستوحي نظام المراقبة الداخلية للبنك، الذي تم إرساؤه منذ سنة 2004، طرق تنظيمه وتشغيله من الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي COSO². وقد تم إعداد هذا النظام بشكل تدريجي بناء على خمس مكونات وهي: محيط المراقبة وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة ونظام المعلومات والتواصل ومنظومة التسيير. في هذا الصدد، يتم إعداد تقرير سنوي حول نظام المراقبة الداخلية وعرضه على مجلس البنك. يعرض هذا التقرير حصيلة أهم الإنجازات في هذا المجال، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم ذاتي لختلف الوحدات، والخريطة العامة لمخاطر التشغيل، وكذا خلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

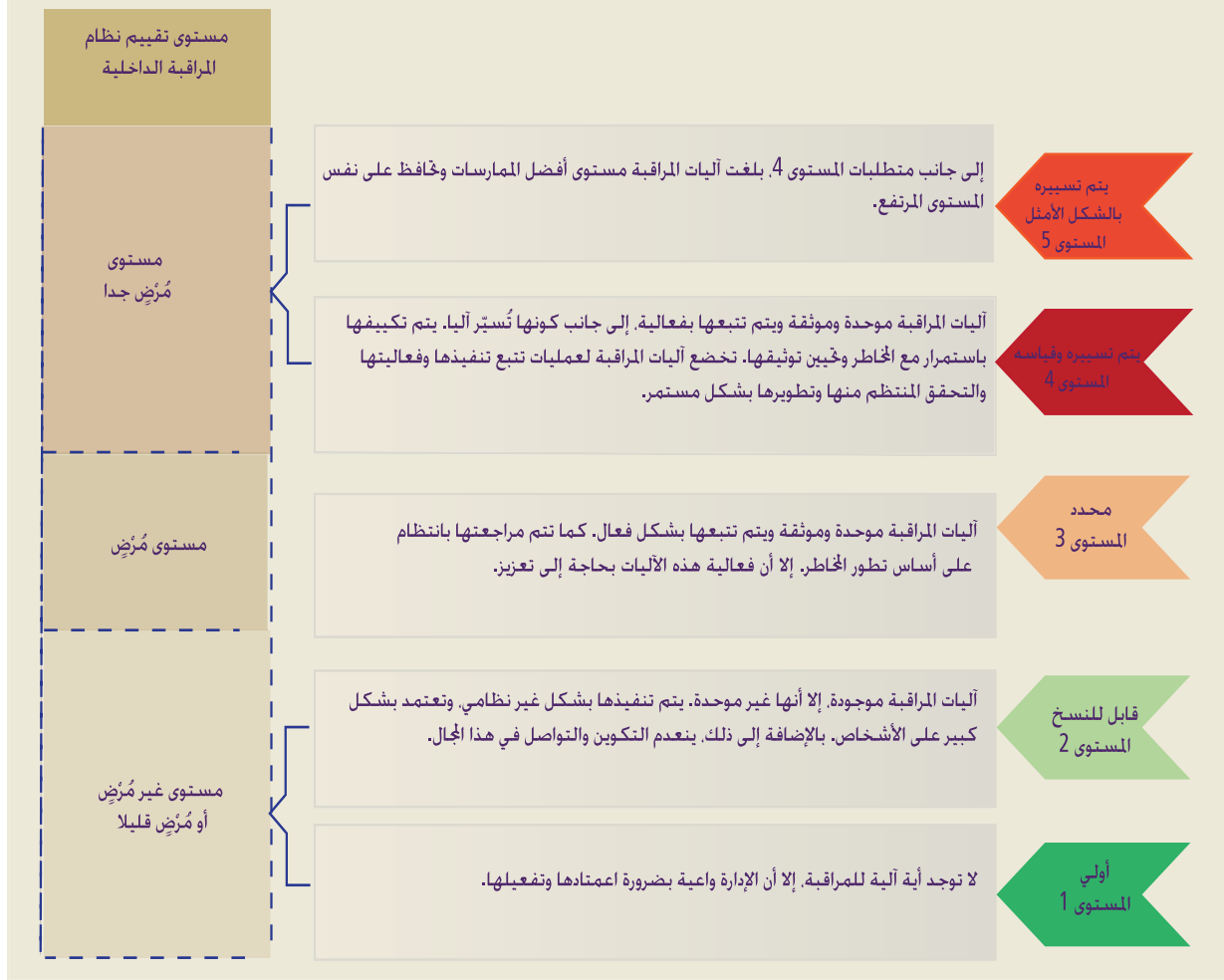
وقد ركز تقرير المراقبة الداخلية لسنة 2011 على تقييم مدى التدبير الأمثل لأنشطة البنك. كما سلط الضوء على الدرجة التي بلغها هذا النظام في سلم النضج. على أساس مقياس بخمس مستويات مستمد من ضوابط تقنية المعلومات والتقنيات المتعلقة بها (COBIT). وبالنظر إلى الإنجازات المحققة، فقد سُجل سنة 2011 استمرار

1 تمت أول عملية تقييم خارجي للافتحاص الداخلي سنة 2009 من طرف معهد IFACI (المعهد الفرنسي للافتحاص والمراقبة الداخلية). على إثر طلب عروض دولي، وقد خلصت هذه العملية إلى أن عمليات التدقيق الداخلي للبنك تتم على العموم وفقا للمعايير الدولية، التي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA).

2 COSO لجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي

مستوى النضج الذي بلغه هذا النظام سنة 2010، والذي كان مُرضيا على العموم (مستوى 3). ويرتقب أن يصل إلى المستوى 4 في الأمد القصير. بفعل تطوره الإيجابي.

سلم تقييم مستوى نظام المراقبة الداخلية



3.3.1.2. تدبير المخاطر

سنة 2011، تم حيين الخارطة السنوية للمخاطر العملية، التي تم إعدادها حسب منهجية مهيكلة يطلق عليها اسم MARIO¹، والخاصة بالتحكم في المخاطر التشغيلية وخليتها. وقد أولى اهتمام خاص للمخاطر القوية.

1 ترتكز منهجية ماريو، التي تتشارك فيها كافة عمليات البنك منذ سنة 2005، على مبدأ التقييم الذاتي. كما تستند إلى تنظيم لامركزي: إذ يتولى فريق من مديري المخاطر حسب المهن إعداد خريطة للمخاطر التي تتعرض لها كل وحدة. وذلك بتعاون مع البنية المركزية التي تتولى مهمة شاملة تتجلى في إجراء الخبرة وإعداد التقارير والمصاحبة.

التي بلغ عددها حوالي 40 خطرا مقابل حوالي 50 سنة 2010، إذ تم إعداد مخططات عمل مفصلة بغية التحكم بها.

في هذا السياق، مكن استغلال معطيات القاعدة العامة للحوادث، التي تم إرساؤها سنة 2010، إلى جانب التحليل المعمق للمخاطر المشتركة التي تدخل في إطار "أنظمة المعلومات" و"الموارد البشرية" و"الجوانب القانونية"، من تعزيز انسجام وملاءمة المعلومات حول المخاطر. وقد تم تدعيم هذه المعلومات بالتوصيات المستخلصة من مختلف التقييمات الخارجية والداخلية على السواء.

وبغية ضمان مطابقة عملية تدبير المخاطر للمعايير الدولية، خضع هذا الأخير لتقييم داخلي من طرف قسم الافتتاح الداخلي، ولتقييم خارجي من لدن مؤسسة مالية متعددة الخدمات، عضوة في مجموعة IORWG¹، وذلك في إطار "المراقبة المزدوجة".

4.1.2 الأخلاقيات

على صعيد الأخلاقيات، تميزت سنة 2011 بتكثيف عمليات التحسيس بميثاق الأخلاقيات الذي اعتمده مستخدمو البنك منذ سنة 2005. في هذا الصدد، تم تنظيم أنشطة تكوينية بغية الاستجابة لحاجيات المستخدمين، كما تم إصدار دليل للتكوين واستمارة داخلية للتقييم الذاتي.

علاوة على ذلك، تم سنة 2011 توسيع مجال مراقبة مدى التقيد بالميثاق، الذي يهم، إضافة إلى كافة التصريحات الإلزامية، المحافظ وحسابات السندات واستلام الهدايا وتعارض المصالح. ليشمل المستخدمين المشاركين في عمليات تدبير الصفقات العمومية والمراقبة الميدانية لمؤسسات الائتمان ولجنة التحكيم المكلفة بالتوظيف. كما تم توسيع التصريحات الإلزامية لتشمل المتدربين والمتعهدين الخارجيين للبنك.

وفي إطار تبادل التجارب، تم تنظيم طاولة مستديرة حول الأخلاقيات في القطاع البنكي، بمشاركة 17 مؤسسة ائتمان. وقد مكن هذا اللقاء من التركيز على دور بنك المغرب كمحرك للساحة المالية الوطنية، كما تم تنظيم لقاء مع مسؤول الأخلاقيات ببنك التسويات الدولية بغية تبادل التجارب في هذا المجال، وذلك على هامش زيارة العمل التي قام بها لمؤسستنا.

IORWG 1 فريق العمل الدولي المختص في الأخطار التشغيلية

5.1.2 سلامة المعلومات

منذ إرسائه لسياسة سلامة المعلومات سنة 2005، وبنك المغرب يعمل جاهدا على تطوير إطار تدبيرها، إذ أدرج بها أفضل الممارسات المعتمدة في المجالات المرتبطة بأنشطته وعملياته.

وقد همت العمليات التي تم إنجازها في هذا السياق إنتاج نظام مؤمن للمبادلات الإلكترونية، في منطقة رائدة، على أساس نظام PKI¹، إضافة إلى تكوين مختلف مستعملي هذا النظام.

6.1.2 مخطط استمرارية النشاط

لمواجهة الاضطرابات العملية التي قد تؤدي إلى توقف المهام الأساسية للبنك نتيجة وقوع كوارث خطيرة، عمل البنك سنة 2010 على إعداد مخطط لاستمرارية النشاط.

أما مخطط تدبير الأزمات، الذي يهدف إلى تنسيق جهود كافة وحدات البنك لضمان استجابة أفضل للحالات المستعجلة، فقد تم اختباره بشكل آني خلال التقلبات الجوية التي سجلت خريف سنة 2011، وبعد أن عمل البنك، في السنة الماضية، على تغطية كافة الأنشطة الأكثر أهمية، تم تعميم إجراء تقنين مخططات استمرار النشاط ليشمل كافة عمليات البنك. وقد تم أيضا التركيز على اختبارات الضغط على منظومة استمرارية النشاط في العمليات الكبرى للبنك.

7.1.2 التقيد بالقوانين

1.7.1.2 تطبيق البنك لمقتضيات القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

إثر دخول القانون رقم 08-09، المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيز التنفيذ، اتخذ بنك المغرب الإجراءات اللازمة للتقيد بالمطلوبات القانونية الجديدة، التي يمكن اختصارها كما يلي:

- تقييم الوضع الحالي عن طريق إحصاء وتحليل عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي قامت

1 يهدف نظام البنية الأساسية للمفتاح العام (Public Key Infrastructure) إلى تأمين المعلومات والمبادلات الإلكترونية عبر خدمات آمنة، منها تشفير الوثائق والتوقيع الإلكتروني للرسائل، وكذا التحقق المدقق من هوية المستعملين في التطبيقات الكبرى للبنك.

بتنفيذها مختلف وحدات البنك، وذلك ارتكازا على المتطلبات القانونية (قانونية عمليات المعالجة، التقيد بالمتغى وبالتناسبية وبأجل حفظ المعلومات وبحقوق الأشخاص المعنيين).

- تسوية الوضع الحالي وضمان مطابقة الدعايم المستعملة لجمع المعلومات للقوانين.
- إعداد منظومة داخلية لحماية الأشخاص المعنيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ينبغي أن ترتكز هذه المنظومة على أسس قانونية وتقنية وتنظيمية.

موازاة مع ذلك، عمل البنك، بصفته شخصا خاضعا لهذا القانون، وفي نفس الوقت كسلطة للإشراف على القطاع البنكي، على إرساء تشارك فعلي مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). في هذا الإطار، تم إنشاء لجنة مشتركة تتكون من بنك المغرب و المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). وتعمل هذه اللجنة بشكل منتظم على إعداد ورشات عمل بغية التشاور حول الطرق العملية لتطبيق القانون المذكور.

2.7.1.2 إتمام المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مساهمة البنك في ضمان فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

في إطار تعزيز سبل التشاور والتنسيق بين وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF) وبنك المغرب، تم توقيع بروتوكول اتفاقية تعاون بين الطرفين بغية تنظيم العلاقات بينهما في أشكال مختلفة، وذلك في المجالات التالية:

- إبلاغ المعلومات والوثائق اللازمة لممارسة المهام الموكلة لهم.
- التنسيق من أجل السهر على احترام الأطراف الخاضعة لمراقبة البنك لمقتضيات القانون المعمول به في إطار محاربة غسل الأموال.
- التشاور مسبقا حول الوسائل والإجراءات الواجب تطبيقها في هذا المجال، خاصة عبر إعداد وتعميم الخطوط التوجيهية أو المذكرات الخاصة بالأطراف الخاضعة لمراقبة البنك.
- تبادل التجارب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تنظيم حملات التوعية والتكوين.
- تنسيق أنشطتهم في إطار تظاهرات وطنية أو دولية.

وبخصوص تعزيز المنظومة المعيارية، شارك البنك في أشغال كافة فرق العمل التي تم تشكيلها داخل وحدة معالجة المعلومات المالية بغية تحليل مقتضيات القانون الجديد رقم 10-13 المؤرخ في 20 يناير 2011، والصادر لتعديل

وتتميم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون رقم 05-43 المتعلق بمحاربة غسل الأموال. في هذا الصدد، قامت وحدة معالجة المعلومات المالية بإصدار قرارين يخصان الأشخاص الخاضعين للقانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال:

- القرار رقم 3 الصادر في 27 أبريل 2011 والمتعلق بمسطرة تجميد الممتلكات بسبب ارتكاب مخالفة الإرهاب. تحدد مقتضيات هذا القانون طرق تطبيق إجراءات تجميد ممتلكات الأشخاص المعنيين بقرارات مجلس الأمن حول محاربة الإرهاب.
- القرار رقم 4 المؤرخ في 24 نونبر 2011 حول التصريح بالشكوك وإبلاغ المعلومات لوحدة معالجة المعلومات المالية التي قامت بإرساء آلية التصريح عن بعد عبر النظام الجديد للمعلومات الخاص بهذه الهيئة.

المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- شهدت سنة 2011 إتمام الأنشطة المبرمجة في إطار تعزيز المنظومة الداخلية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. خاصة على الصعيد المؤسساتي والتنظيمي.
- إلى جانب ذلك، عمل البنك على إحداث لجنة داخلية للوقاية من غسل الأموال تضم كافة الوحدات الداخلية للمؤسسة. وتتولى هذه الهيئة الداخلية، المكلفة بتنسيق أنشطة البنك، المهام التالية:
- الإدلاء برأيها حول المشاريع الخاصة بالتوجهات الاستراتيجية للبنك من حيث الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا حول مخططات العمل المعتمدة لتطبيق هذه التوجهات.
 - اقتراح اعتماد كافة الإجراءات الكفيلة بتحسين عمل المنظومة الداخلية للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - دراسة مشاريع القوانين الداخلية المتعلقة بمنظومة الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقييم قواعد المراقبة الداخلية وسلامة المعلومات المرتبطة بها.
 - دراسة مسودة التقرير السنوي حول مكافحة غسل الأموال والمصادقة عليها.
 - تقييم مشاريع مخططات العمل المرتبطة بإعداد وتنفيذ أنشطة تكوينية وتوعوية في هذا المجال.

وقد شهدت هذه السنة أيضا إعطاء الانطلاقة للتعديل الأول للركيزة التنظيمية ولمساطر المعالجة، حتى تأخذ في عين الاعتبار المتطلبات التقنية الجديدة لوحدة معالجة المعلومات وتوسيع صلاحياتها خاصة في مجال طلب المعلومات. وقد قام البنك بإجراء أولي لتشخيص الوضع الحالي وتحليل مدى الانسجام العام للنصوص التنظيمية الداخلية، وذلك على أساس العناصر التالية:

- القرارات الجديدة التي اتخذتها وحدة معالجة المعلومات المالية سنة 2011، والتي تفضي إلى تطوير نظام التصريح عن بعد بالشكوك.
- إرساء نظام جديد لمسك الحسابات وتوصيله بالآليات المعلوماتية للإشراف على أعمال مكافحة غسل الأموال.
- تطبيق نسخ جديدة من الوسائل المعلوماتية الجديدة الخاصة بتصفية المعطيات وتحديد نوعيتها بغية الاستغلال الأفضل للمنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وضمان فعاليتها.

وفي إطار اعتماد سياسةٍ لسلامة المعلومات خاصةً بنشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عمل البنك على تزويد المصلحة المركزية لمحاربة غسل الأموال بمكاتب مؤمنة، كما قام بتعزيز إجراءات الولوج للمعلومات.

المساعدة التقنية

في إطار التعاون الثنائي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت وزارة المالية الأمريكية بإعداد برنامج للمساعدة التقنية لصالح الهيئات الوطنية المختصة والمهنيين المعنيين. ومن المتوقع أن يمتد هذا البرنامج على سنتين قابلة للتجديد.

ويشترك في تسيير هذا البرنامج، الذي تم إعداده على أساس الإطار المرجعي الذي قدمته السلطات المغربية، مستشار مقيم تابع لوزارة المالية الأمريكية، إلى جانب وحدة معالجة المعلومات المالية. وتتمحور أهداف هذا النشاط التعاوني حول المبادئ الأربعة التالية، التي تأتي في مراحل عديدة:

- خلق إطار تشريعي وتنظيمي وإجرائي.
- تنمية الخبرات والقدرات العملية لوحدة معالجة المعلومات المالية وللوحدات المكلفة بإجراء التحريات وتنفيذ العقوبات الجزرية.
- تعزيز القدرات التحليلية بغية تحصيل معلومات مالية ذات جودة.
- إعداد اتفاقيات وطنية داخلية وجهوية ودولية.

وفي إطار تطبيق برنامج المساعدة التقنية، تم خلال شهر شتنبر عقد اجتماع رسمي لإطلاق وتأطير أول نشاط في هذا الصدد يتعلق بإعداد دليل المشرفين عن القطاع البنكي. وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن كافة السلطات المعنية بالإشراف على القطاع البنكي والمالي.

2.2 مهام البنك

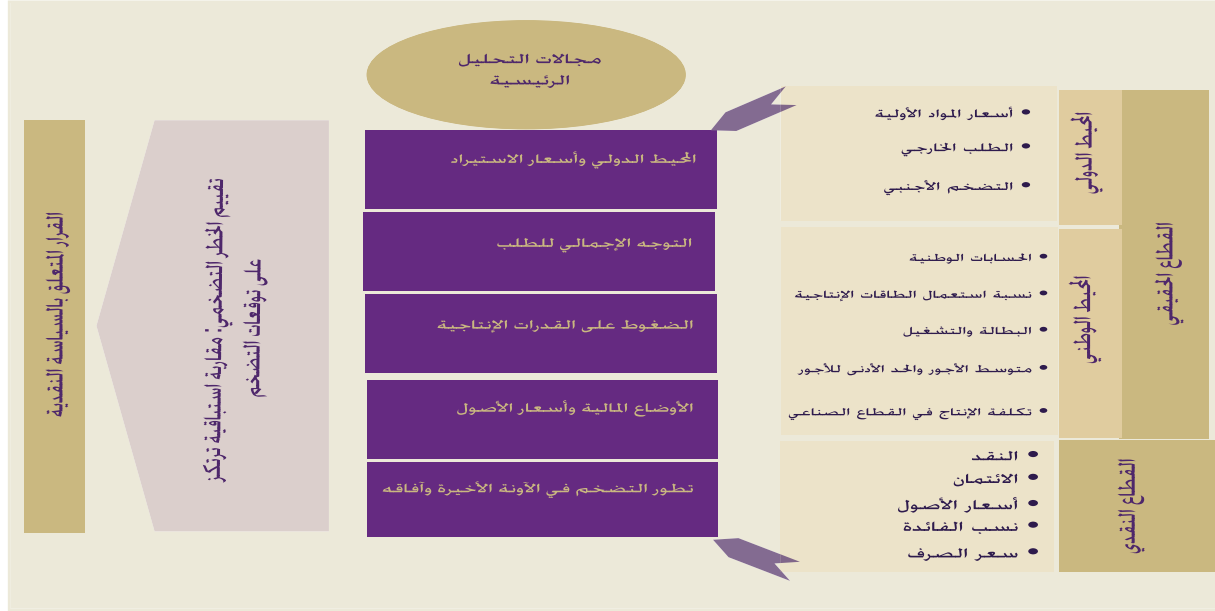
1.2.2 السياسة النقدية

تماشيا مع التوجه الاستراتيجي للبنك الذي يهدف إلى ملاءمة السياسة النقدية مع سياق الانفتاح الأكبر للاقتصاد الوطني. تواصل. سنة 2011، مسلسل التدعيم المستمر للقدرات التحليلية للبنك. في هذا الإطار. تم تطوير آليات جديدة بغية تقوية قدرات البنك على إعداد التوقعات وعلى إنجاز التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبالأسعار. كما تم إنجاز أعمال التحليل والبحث بهدف تحسين فهم آليات انتقال السياسة النقدية.

1.1.2.2 الإطار التحليلي

لقد تم تعزيز الإطار التحليلي للسياسة النقدية، الذي يعتمد على مقارنة متعددة المقاييس ومستقبلية، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تدخل ضمن القطاعين النقدي والحقيقي معا. مجموعة من الأعمال لإعداد التوقعات والنماذج والبحث التي تخص أبرز محاور التحليل. وبصفة عامة، تخضع النتائج المحققة، بعد المصادقة عليها من طرف هيئات حكمة البنك، لفترة تجريبية قبل أن تصبح عملية كليا.

الإطار التحليلي للسياسة النقدية



القطاع النقدي

على مستوى الركيزة النقدية، استهدفت الأعمال المنجزة خلال سنة 2011 تعزيز منظومة التوقعات النقدية وتعميق فهم آليات انتقال السياسة النقدية وكذا تطوير آليات تتبع وتحليل أسعار الأصول المالية والعقارية.

وبالنظر إلى أهمية الظروف النقدية في تقييم المخاطر التضخمية على المدى المتوسط، تم سنة 2011 تخصيص دراسة تجريبية لتوقع المجتمع م³ عبر أهم مقابلاته، خاصة الديون على الاقتصاد والموجودات الخارجية الصافية، وذلك باستعمال نماذج متجه تصحيح الأخطاء (VECM). ومن شأن توقعات هذه الآلية إذا تم تنسيقها مع خلاصات توقعات الإطار الماكرو اقتصادي، أن تمكن من الحصول على منطقة توقع خاصة بالكتلة النقدية.

موازاة مع ذلك، وفي سياق يتميز بتضيق السيولة، قام البنك، إلى جانب مهامه التشغيلية، بإعداد نماذج للعوامل المستقلة للسيولة بالارتكاز على أبرز المحددات الماكرواقتصادية وباستعمال نماذج تصحيح الأخطاء. من خلال هذا العمل، يتوخى البنك إعداد توقعات لحاجيات البنك من السيولة بوتيرة فصلية في أفق سنة واحدة.

وحتى تتم الإحاطة بشكل أفضل بتوجه الأوضاع النقدية والمالية، تم إعداد مؤشر موسع لقياس هذه الأوضاع (ICMF). يهدف هذا المؤشر إلى تقييم توجه السياسة النقدية في ظل تطور المتغيرات النقدية والمالية التي تضم القنوات الأربع لانتقال السياسة النقدية (قناة سعر الفائدة، سعر الصرف، القروض، وقناة أسعار الأصول العقارية وأصول البورصة). ولبلوغ هذا الهدف، تم اعتماد مقارنة VAR لتقييم أثر تطور كل متغير للنموذج على فجوة الناتج غير الفلاحي بناء على دوال الدفع المعممة.

وفي سياق مواصلة تعميق الأسس التحليلية لتتبع وتحليل أسعار الأصول العقارية لأهداف تتعلق بالسياسة النقدية، تم توسيع نطاق مؤشر أسعار الأصول العقارية، الذي كان، عند إعداده سنة 2010، ينحصر في الأملاك السكنية فقط، ليشمل سنة 2011 العقارات المهنية والأراضي.

القطاع الحقيقي

على مستوى القطاع الحقيقي، تم إنجاز العديد من الأشغال قصد تعزيز إطار تحليل وتوقع الأسعار وإغناء آليات تحليل الظرفية الوطنية والدولية.

ومن أجل إحاطة أفضل بأثر التضخم الدولي على الأسعار الداخلية، يستند البنك إلى مؤشر الأسعار عند الاستيراد الذي يمكن من قياس مدى انتقال تغيرات الأسعار الدولية إلى التضخم، مع تقييم تنافسية الأسعار في المغرب مقابل أبرز البلدان المنافسة. ولجعل الإطار التحليلي أكثر دقة، تم إتمام هذا المؤشر بإعداد مؤشر لأسعار المواد الأولية بالارتكاز على الأسعار الدولية. ويتوخى البنك من خلال هذا العمل تحليل الفوارق بين الأسعار عند الاستيراد والأسعار الدولية، بشكل أكثر تفصيلا. علاوة على ذلك، تم تقييم فارق التضخم بين المغرب وأبرز منافسيه، كما تم تحديد العوامل الكامنة وراء هذا الفارق باستعمال نموذج متجه تصحيح الأخطاء(VECM)¹.

وبالنظر إلى عملية مراقبة قطاعات الاقتصاد الوطني، تم اتخاذ إجراءات عديدة بغية ضمان تدقيق أكبر في التوقعات القطاعية على المدى القصير والمتوسط. وإلى جانب دعم نشاط اليقظة الذي يمكن من تتبع كافة مظاهر النشاط القطاعي عن قرب، تم إنجاز العديد من الدراسات وعمليات المحاكاة بغية فهم التطورات القطاعية وتفاعلها مع الأسواق الخارجية في سياق يتسم بترابط الاقتصاد المغربي مع المحيط الدولي.

وقد تم التركيز على قطاع الفوسفات ومشتقاته، بالنظر إلى تموضعه على الصعيد الدولي وإلى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

1 نموذج متجه تصحيح الأخطاء.

علاوة على ذلك، تم تدعيم عملية تتبع القطاع الصناعي بتحليل مكونات الطلب الخارجي الموجه لهذا القطاع، الذي استفاد من تفكيك الرسوم الجمركية في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. كما استمر تتبع قطاع الصناعات الغذائية بتحليل آثار تقلبات أسعار أبرز أسواق تصدير الإنتاج الوطني على الأسعار الداخلية لبعض المنتجات الغذائية.

وعمل البنك على تحسين منظومة توقع الإنتاج الفلاحي التي أعدها منذ سنة 2009¹، والتي تركز على ثلاث طرق. إذ تم اعتبار مؤشرات جديدة - تحمل معطيات مهمة - في توقع الموسم الفلاحي، سواء بالنسبة لنموذج القياس الاقتصادي أو بالنسبة لطريقة الموسم المماثل.

أما بخصوص آلية محاكاة حمولات المقاصة، والتي تم إحداثها سنة 2010 من أجل التقييم الكمي لأثر تطور السعر الدولي للنفط، وسعر الصرف وإجراءات تعديل بنيات الأسعار على حمولات صندوق المقاصة، فقد تم تعزيزها عبر تحسين العلاقة بين الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية والأسعار المستعملة في نظام المقاصة، مما مكن من ضمان دقة أكبر في عمليات المحاكاة المنجزة.

كما تم تعميق آلية التتبع والتحليل الماكرواقتصادي بإعداد نموذج ماكرو اقتصادي قياسي مصغر، ويتجلى الهدف من إعداد هذه الآلية في إنجاز توقعات ماكرو اقتصادية، وكذا، على الخصوص، في محاكاة الآثار المباشرة وبعض الآثار غير المباشرة للسياسات الميزانية والصدمات الخارجية على الطلب الخارجي الموجه للمغرب.

وبخصوص التوقعات الماكرو اقتصادية على المدى المتوسط، والتي يتم إعدادها على أساس البرمجة المالية وإتمامها بعدة نماذج إحصائية، فإن البنك يواصل استخدامها في إطار أعماله التحضيرية للسياسة النقدية.

أما على مستوى آلية توقع التضخم التي يعتمد عليها البنك، فقد اتخذت سنة 2011 إجراءات جديدة كالتالي:

- تعميق فهم العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم في المغرب، وذلك عبر إعداد نموذج تصحيح الأخطاء ECM² من أجل التوقع، مما سيمكّن من إعداد نموذج للتوازن الطويل الأمد بين هاتين المتغيرتين.
- إلغاء مؤشرات قياس وتوقع التضخم الأساسي باعتماد إجراء جديد يركز على حيادية أثر النقد على النشاط على المدى الطويل.
- تعميق فهم العوامل التي تحدد الأسعار عند الإنتاج الصناعي وأسعار الاستيراد وانتقال الصدمات إلى الأسعار عند الاستهلاك، على أساس نموذج من نوع VARS³.

1 للمزيد من المعلومات حول هذه الآلية المعتمدة للتوقع الفلاحي، يمكن الرجوع للإطار حول توقع إنتاج الحبوب، من طرف بنك المغرب، حسب ثلاث طرق، والوارد في التقرير حول السياسة النقدية رقم 10 (مارس 2009).

2 نموذج تصحيح الأخطاء.

3 مقارنة المنهجية الارتدادية الذاتية والبنوية

- تحليل علاقات السببية بين نتائج الاستقصاء الشهري للظرفية الصناعية في ما يتعلق بالأسعار عند الإنتاج. وذلك باعتماد مقارنة إحصائية لتحليل أهم المكونات.
- إعداد نموذجين جديدين يرتكزان على تفكيك المنظومة الحالية لتتبع الأسعار عبر توزيع السلع والخدمات في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (IPC) والسلع التجارية وغير التجارية في مؤشر أسعار التضخم الأساسي (IPCX).

2.1.2.2 آليات انتقال السياسة النقدية

منذ سنوات عديدة والبنك يضع ضمن أولوياته الكبرى استيعاب آليات انتقال السياسة النقدية. وذلك بغية مواكبة التطورات التي شهدها الإطار الاستراتيجي والعملياتي والمؤسساتي للبنك. فبعد أن جعل بنك المغرب من استقرار الأسعار الهدف الأسمى لسياسته النقدية. أجز مجموعة من الأعمال التقنية. سعيا منه إلى تعميق فهم قنوات وأجال انتقال تغيرات سعر الفائدة الرئيسي إلى الاقتصاد الحقيقي. خاصة التضخم.

وقد ارتكزت الأبحاث في هذا الإطار على مواضيع تهم قنوات سعر الفائدة وسعر الصرف. كانتقال أثر سعر الصرف وانحراف مساره مقارنة بمستوى التوازن. وكذا حدة وأجل الانتقال بين سعر الفائدة الرئيسي والسعر ما بين البنوك وباقي أسعار السوق. كما تم تخصيص دراسات أخرى لقناة لأصول والقروض عبر نمذجة أبرز محددات العرض والطلب على هاته الأخيرة. وتمت أيضا دراسة الجوانب المرتبطة بطلب النقد وكذا أبرز محدداته كالودائع البنكية. وختاما. تم إغناء الإطار التحليلي للبنك عبر منظومات لإعداد النماذج والتوقعات لجمع قنوات الانتقال الأكثر أهمية بالنسبة للمغرب. وقد مكنت كافة هذه المحاور من تعزيز القاعدة المعرفية لبنك المغرب. مما من شأنه إغناء أبحاثها المستقبلية في هذا المجال.

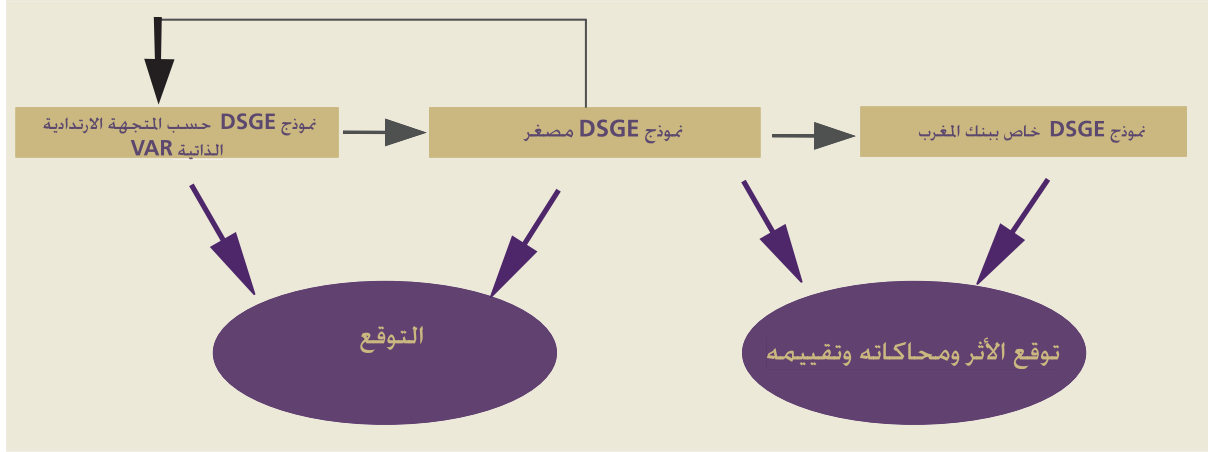
وامتدادا لهذه الأبحاث. عاد البنك سنة 2011 ليركز اهتمامه مرة أخرى على قناة أسعار الأصول. إذ عمل على إعداد نموذج إحصائي ذا قيود اقتصادية (SVAR) يساعد على تحليل أثر الصدمات النقدية بطريقة عملية.

إلى جانب ذلك. قام البنك بتعميق أبحاثه. بالارتكاز على تجارب عدد من الأبنك المركزية. ومكانة سعر الصرف في الإطار الاستراتيجي والتحليلي للسياسة النقدية. والطرق التي على أساسها تأخذ منظومات توقع التضخم في الاعتبار الضغوط الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف. وقد تمت دراسة هاته التجربة أساسا من حيث طرق تقييم أثر قرارات السياسة النقدية على مستوى سعر الصرف.

وعمل البنك أيضا على إحداث نموذج حركي تصادفي للتوازن العام (DSGE) هدفه الأساسي تزويد البنك بإطار

غني لتحليل وتقييم السياسة النقدية، مما سيمكنه من إعداد توقعات التضخم والنشاط وكذا محاكاة آثار السياسة النقدية على الاقتصاد.

النموذج الديناميكي التصادفي للتوازن العام (DSGE) الخاص ببنك المغرب



وفي سياق الأشغال المرتبطة بمشروع DSGE، تم تقدير نسخة من النموذج باعتماد نسخة منتظمة ومعادلات اقتصادية قياسية تكملية تميز باقي دول العالم، وذلك خاصة عن طريق دالات تُعَبَّر عن أداء سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات والصادرات. ومن شأن هذه النسخة أن تمكن على الخصوص من الإحاطة بالحقائق المجردة للسياسة النقدية بالمغرب، والقيام بتحليل آثار الصدمات على الاقتصاد ومقارنتها بمختلف النماذج الحالية.

إلى جانب ذلك، تم استخلاص نموذج ماكرو اقتصادي مصغر من هذا النموذج، وتم تقديره باللجوء إلى المقاربة البايزية Approche Bayesienne، التي تركز على معرفة مسبقة لتوزيع المعايير التي سيتم تقديرها. وستمكن هذه النسخة من تحقيق عمليات محاكاة السياسات الاقتصادية وإعداد توقعات لأهم الجوانب الماكرو اقتصادية. وكما هو معتاد في هذا النوع من الدراسات، تمت مقارنة أداء هذا النموذج بأداء نموذج DSGE-VAR (وهو نموذج متجه الانحدار الذاتي الذي يتم تقييمه داخل قيود ناجمة عن نموذج DSGE، الذي يتم الآن البحث من أجل تحديد مستويات أدائه).

3.1.2.2 شفافية السياسة النقدية

في إطار تعزيز شفافية ومصداقية السياسة النقدية، يواصل البنك عقد مؤتمره الصحفي مباشرة بعد انعقاد اجتماع المجلس، وذلك بغية إبلاغ العموم بقرارات المجلس المتعلقة بالسياسة النقدية وتفسيرها.

كما يتم، بعد اجتماع مجلس البنك، تنظيم اجتماعات فصلية إخبارية بين مصالح البنك ومسؤولي أقسام الخزينة التابعة للبنك.

وحرصا منه دائما على الشفافية، واصل البنك جهوده لنشر الوثائق المنهجية، مساهما بذلك في تحسين فهم العموم لأسس قرارات السياسة النقدية. بذلك، وبعد أن تم مسبقا نشر الوثائق المنهجية الخاصة بمؤشر التضخم الأساسي ومؤشر أسعار الأصول العقارية، والإحصائيات النقدية تبعا لدليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، واستقصاء الظرفية الصناعية، قام البنك سنة 2011 بنشر منهجية إعداد الاستقصاء الشهري لأسعار الفائدة المدينة.

تدبير الاحتياطات

داخل محيط مالي دولي يتسم بتزايد حدة أزمة الديون السيادية الأوروبية وتراجع التصنيف السيادي للعديد من الدول وإبقاء نسبة مردودية السندات في مستويات جد منخفضة، واصل البنك سنة 2011 استراتيجيته الحذرة في تدبير احتياطات الصرف.

فمن أجل مواجهة تصاعد المخاطر في منطقة الأورو، لا يزال البنك يعطي الأولوية لسلامة وسيولة توظيفاته عبر تعزيز الجودة الائتمانية للأصول التي في حوزته، وكذا منظومة تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية.

علاوة على ذلك، تم تكييف المحصنات الاستراتيجية مع المنحى التنازلي لاحتياطات الصرف، بالإضافة إلى المستوى المنخفض دوما لنسب الفائدة المطبقة في الأسواق الدولية.

2.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في إطار أداء مهمته المنصوص عليها في قانونه الداخلي، والمتمثلة في السهر على حسن سير أنظمة الأداء، واصل البنك جهوده الرامية إلى تدعيم بنيات السوق سواء من حيث سلامة أو وثوقية المعطيات والعمليات، أو سرعة تنفيذ الأوامر، أو كذا من حيث المطابقة للمعايير الدولية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان أكبر في المخاطر وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

وفي الشق المتعلق بالإشراف على وسائل الأداء الكتابية، وتماشيا مع التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى تعزيز مصداقية وسائل الأداء الإلكترونية، قام بنك المغرب بإعداد المقتضيات الدنيا الواجب على المؤسسات البنكية

احترامها بغية ضمان جئانس عقد حامل البطاقة¹. هذه المقتضيات التي تهدف إلى إعادة التوازن بين حاملي البطاقات ومصدرها. من حيث الحقوق والواجبات.

وسعيا منه إلى تعزيز منظومة مكافحة الغش وتزوير صيغ الشيكات. اتخذ بنك المغرب إجراءات لتعزيز عناصر السلامة. إذ قام بفرض متطلبات دنيا على المؤسسات البنكية عند تصميم وتنفيذ هذه الصيغ. وفي مجال النقديتات. قام بنك المغرب سنة 2011 بدراسة مفصلة لخارطة البطائق البنكية المعمول بها في السوق الوطنية. وستمكن هذه الدراسة من التطبيق المتجانس لمعايير الإشراف المعمول بها في بطائق الأداء.

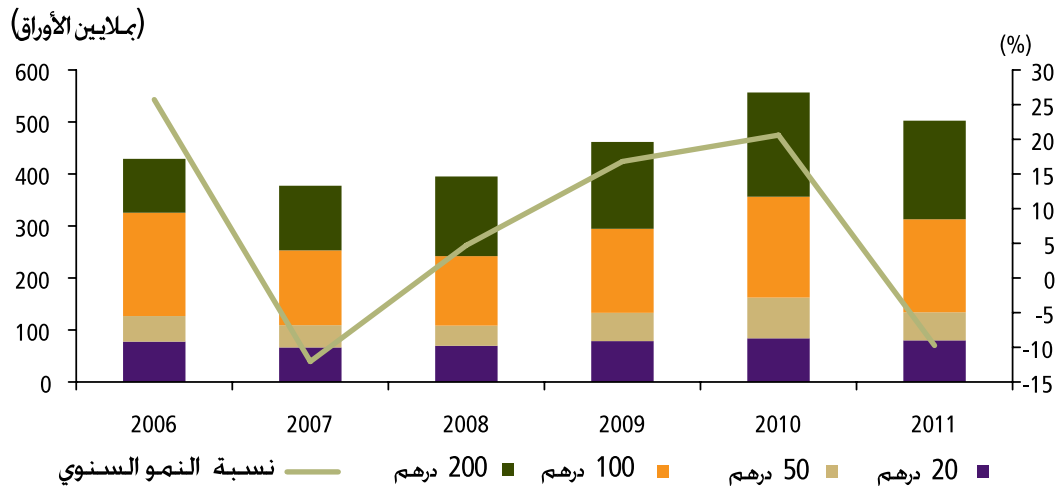
3.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية ومراكز الفرز الخاصة

1.3.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية

تميزت سنة 2011. على صعيد تصنيع العملة الائتمانية. بتراجع صناعة الأوراق البنكية الجديدة والقطع النقدية على السواء.

فقد بلغ إنتاج الأوراق البنكية الجديدة 503,6 مليون ورقة خلال سنة 2011 مقابل 557 مليون في سنة 2010.

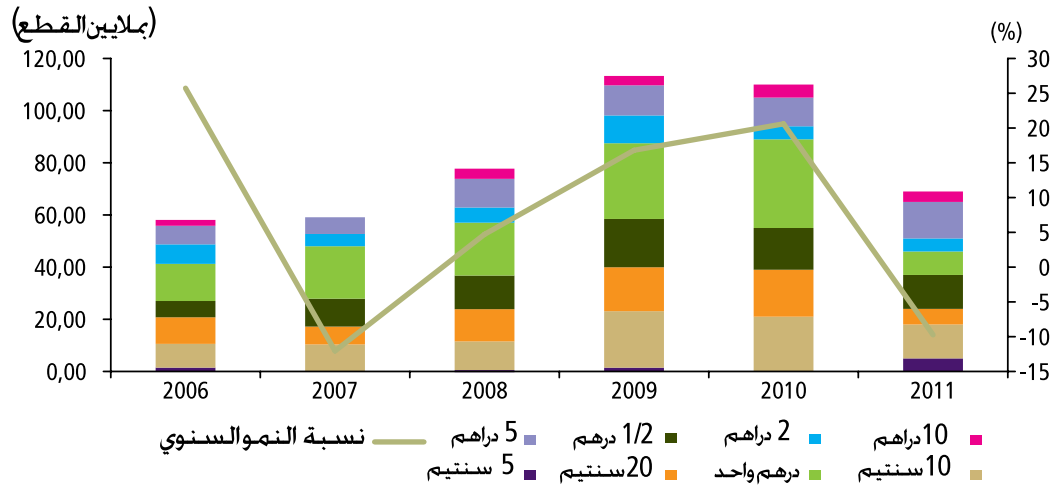
رسم بياني 1.3.2.2 : تطور إنتاج الأوراق النقدية الجديدة



1 عقد يحدد شروط استخدام البطاقة البنكية.

بلغ حجم إنتاج الأوراق النقدية الجديدة 86,9 مليون وحدة، أي أنه تراجع بنسبة 21% بعد أن ظل مستقرا سنة 2010. ويعزى هذا التغير إلى الرغبة في تأخير الإنتاج إلى أقصى حد. حتى يتسنى للبنك استعمال السبائك الجديدة، التي تتميز بسعرها المنخفض، في إنتاج السلسلة الجديدة.

رسم بياني 2.3.2.2: تطور إنتاج القطع النقدية الجديدة



وبلغ التداول النقدي 166,2 مليار درهم، متناميا بنسبة 9,4% في ما يتعلق بتداول الأوراق وبنسبة 5,4% بالنسبة للقطع النقدية.

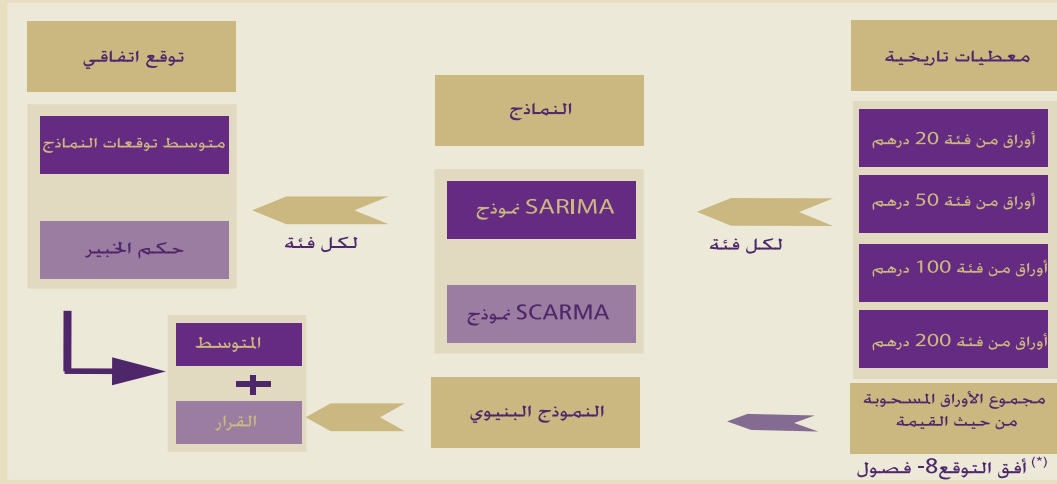
أما سحبوات الأوراق البنكية من شبابيك البنك، فقد تطورت بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2010، إذ ارتفعت بنسبة 3,4% بدل 7,2%، لتصل بذلك إلى 1,04 مليار وحدة.

إطار 1.1.2 : منظومة توقع سحب الأوراق

سنة 2011، عرفت منظومة توقع سحب الأوراق من شبابيك البنك تحسينا معمقا، وتتكون هذه المنظومة حاليا من أكثر من 15 نموذج شهري وفصلي للتوقع. تنتمي لثلاث مجموعات مختلفة:

- المجموعة الأولى هي تلك التي اقترحها بوكس-جينكنس، والتي تستعمل بشكل كبير في التوقع (نماذج SARIMA).
- تسمى المجموعة الثانية SCARMA، وترتكز على فرضية مفادها أن السلسلات المدروسة تعرف توجهات حتمية.
- أما المجموعة الثالثة، فتفترض أن دينامية سحب الأوراق خددها العديد من المتغيرات الماكرواقتصادية.

منظومة توقع سحب الأوراق النقدية *



وباستعمال المقاربتين الأولين، تمكن المنظومة الجديدة من حساب توقعات سحب الأوراق من حيث عدد فئات الأوراق (20، 50، 100 و200 درهم). في حين تستعمل المقاربة الثالثة لتوقع المقابل الإجمالي للسحوبات، من حيث القيمة، لمتخلف السيناريوهات الاقتصادية. ويتم حساب التوقعات المعتمدة، برسم كل فترة توقع، على أساس المعدلات المرجحة للنماذج المستعملة، كما يتم تعديلها طبقا لقرار الخبير.

ومن حيث التوقع، أباتت النماذج التي تم إحدائها عن مستويات أداء مرضية. ذلك أن أخطاء توقع (RMSE*) سحب الأوراق النقدية حسب الفئات قد بلغت، في المتوسط، 11% و7% على التوالي بالنسبة للنماذج الشهرية والفصلية. أما بخصوص السحوبات الإجمالية للأوراق النقدية من حيث القيمة، تبقى نسبة أخطاء التوقع، التي تم إحصاؤها باعتماد المقاربات الثلاث، أقل في المتوسط إذ تساوي 6%.

وبتطبيق المنظومة الجديدة، فإن هوامش الخطأ الخاصة بإعادة تكوين الخزون من الأوراق في مقرات البنك، ستستمر في التقلص لتصل إلى أقل من 10%.

(*) : الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ

ومن جهة أخرى، استقر عدد الأوراق النقدية المودعة في شبابيك البنك في 955 مليون ورقة.

أما النقود المعدنية المودعة في شبابيك البنك، فقد تراجع حجمها بواقع 4,7% مقارنة بسنة 2010 ليصل عددها إلى 115 مليون فئة نقدية. ويعزى هذا التغير إلى تراجع فئات 20 سنتيم و10 سنتيم و5 سنتيم بنسب تصل على التوالي، إلى 34% و25% و26%. في المقابل، ارتفع حجم النقود المودعة لدى شبابيك البنك بنسبة 29,5% ليصل عددها إلى 43 مليون قطعة.

وبلغ صافي سحبيات القطع النقدية 17 مليون بالنسبة لفئة درهم واحد و14 مليون بالنسبة لفئة 10 سنتيم و12 مليون بالنسبة لفئة 2/1 درهم و10 مليون بالنسبة لفئة 20 سنتيم و8 مليون بالنسبة لفئة 5 دراهم و4 مليون بالنسبة لفئتي 10 و2 دراهم كل على حدة.

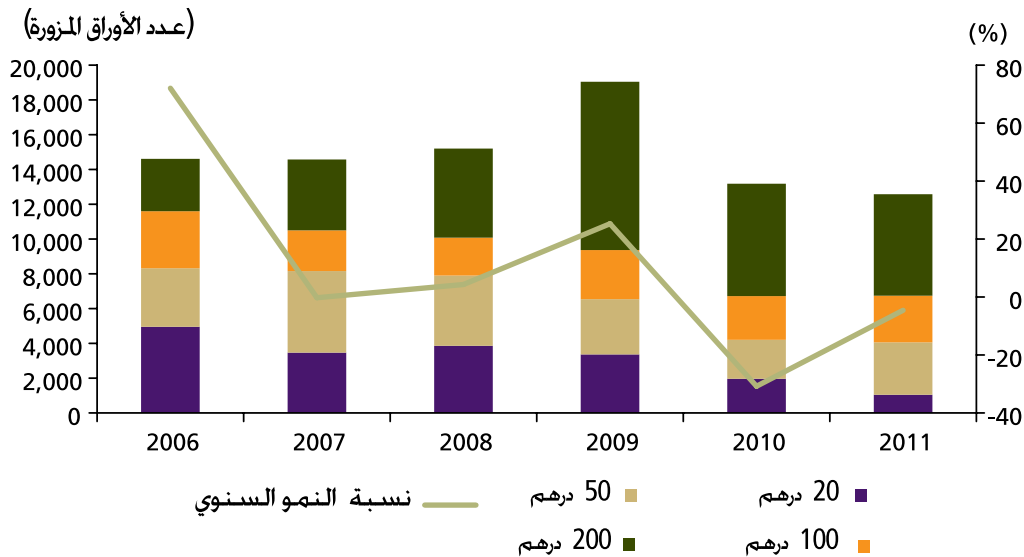
وقد نتج عن إبداعات الأوراق البنكية الواجب فرزها بشبابيك البنك معالجة 943 مليون وحدة من مختلف الفئات، وأسفرت هذه العملية عن سحب 412 مليون ورقة بنكية من التداول بشكل نهائي لكونها لم تعد تستجيب لمعايير الجودة المطلوبة لإعادتها للتداول.

وحافظ نشاط الفرز الداخلي الخاص بفئات 100 درهم و200 درهم على حيويته، كما يدل على ذلك ارتفاع عدد الفئات التي خضعت للفرز ليصل إلى 773 مليون فئة، أي بنسبة 11% مقارنة مع السنة الماضية حيث بلغ حجمها 700 مليون ورقة. وقد تم تسجيل منحى مماثل بالنسبة للأوراق السليمة التي تم إنتاجها، إذ تنامت بواقع 13% مقارنة بالسنة الماضية لتصل إلى 526 مليون ورقة. ويعود هذا التنامي في وتيرة النشاط إلى ارتفاع الإنتاجية، خاصة إثر اعتماد تنظيم جديد للعمل يركز على المعالجة المستمرة للأموال. وبفضل هاته العملية الجديدة، سجل تحسن في إنتاجية نشاط الفرز بحوالي 29% مقارنة مع المتوسط المسجل سنة 2010.

وبلغت نسبة استرداد الأوراق المالية، حسب الفئات، ما قدره 42% و21% و79% و71% بالنسبة لفئة 200 درهم و87/100 درهم و87/200 درهم و02/100 درهم و02. وتعزى هذه النسب إلى التراجع المهم في آجال معالجة فئات الأوراق النقدية من 6,22 شهرا سنة 2010 إلى 3,4 شهرا سنة 2011.

وفي ما يخص محاربة تزييف العملة، تواصل المنحى التنازلي طبقا للسياسة المعمول بها داخل البنك. فقد تراجع عدد الأوراق المزورة التي رصدها بنك المغرب من 13.181 ورقة تصل قيمتها إلى حوالي 1,7 مليون درهم إلى ما قدره 12.577 ورقة تصل قيمتها 1,61 مليون درهم، لتبلغ بذلك نسبة تراجعها مقارنة بالسنة الماضية إلى 4,6% و5,2% على التوالي. وحسب الفئات، تبقى فئة 200 درهم مهيمنة بحوالي 47%. فيما بلغت نسب باقي الفئات 21% و24% و8% على التوالي في ما يتعلق بالأوراق المالية من نوع 100 و50 و20 درهم.

رسم بياني 3.3.2.2 : عدد الأوراق المزورة التي رصدها البنك



بلغ إجمالي الأوراق البنكية الأجنبية المشكوك في صحتها، والتي رصدها البنك سنة 2011، ما قدره 2.195 ورقة، من بينها 1795 ورقة مزورة، مقابل 2669 ورقة مشكوك في صحتها منها 2.334 ورقة مزورة السنة الماضية. أي أن نسبة تراجعها قد بلغت على التوالي ما قدره 18% و23%. ويشكل الأورو والدولار الأمريكي على التوالي 75% و15% من الأوراق البنكية الأجنبية المزورة التي رصدها البنك.

إطار 2.1.2: التدبير الأمثل للنشاط الائتماني

تمشيا مع الأهداف المسطرة للبنك في إطار المخطط الاستراتيجي، والتي تتوخى تحقيق التدبير الأمثل للنشاط الائتماني في سياق يتسم بتطور التكنولوجيا وتزايد المخاطر، شهدت سنة 2011 تنفيذ أربع مشاريع رئيسية:

1- إصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية: قام البنك، سنة 2011، بإصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية، وذلك بغية تحسين نوعية الأوراق والتقليص من الخلط بين الفئات والتحكم في كلفة شراء المعادن. وتأتي هذه السلسلة، التي تتكون من ستة قطع (10 سنتيمات، و20 سنتيما و2/1 درهم ودرهم واحد و5 دراهم و10 دراهم) لتحل محل السلسلة السابقة التي تشمل تسع فئات (سنتيم واحد، و5 و10 سنتيمات سنتيمات، و20 سنتيما و2/1 درهم ودرهم واحد و5 دراهم و10 دراهم).

الوزن (الغرام)	القطر (مم)	المظهر	المكونات المعدنية	الموضوع الفني	الصورة		الفئة
3	20	أصفر	ال فولاذ المكسو بالنحاس	التنوع البيولوجي (النحلة وزهرة الزعفران)			10 سنتيمات
4	23	أصفر	ال فولاذ المكسو بالنحاس	حماية البيئة (النيلوفر وحماية الماء)			20 سنتيمات
4	21	أبيض	ال فولاذ المكسو بالنيكل	حماية البيئة (الأسماك والمرجان وحماية أعماق البحار)			نصف درهم
6	24	أبيض	ال فولاذ المكسو بالنيكل	السيادة الوطنية			1 درهم
7.5	25	النواة: أصفر التاج: أبيض	النواة: الذهب النرويحي التاج: خليط من النحاس والنيكل Cu75Ni25	الثرات الثقافي والهندسي (مسجد الحسن الثاني)			5 دراهم
7	2	النواة: أبيض التاج: أصفر	النواة: خليط من النحاس والنيكل Cu75Ni25 التاج: الذهب النرويحي	الثرات الثقافي والهندسي (قلعة مكونة)			10 دراهم

2- المعالجة الآلية لعملية مراقبة جودة الأوراق المالية الجديدة: اقتنى بنك المغرب ثلاث آلات لمراقبة جودة الأوراق البنكية الجديدة آليا، وذلك سعيا منه إلى تحسين الجودة والإنتاجية والتحكم في التكاليف والتدبير الأمثل للموارد وتقليص مدة الدورة الإنتاجية.

3- إرساء نظام التتبع على مستوى طبع الأوراق البنكية: تم إرساء نظام تتبع أوتوماتيكي على مستوى آلات الطباعة. بذلك، يتم، منذ المرحلة الأولى للطبع، طباعة رمز شريطي على الأوراق، ثم تتبع الأوراق واحدة تلو الأخرى للتأكد من ترابطها مع أرقام الأوراق البنكية المطبوعة.

4- المعالجة الآلية لعملية تليف الأوراق المالية الصالحة: تم تزويد آلات فرز الأوراق النقدية في البنك بنظام للتليف الأوتوماتيكي، مما يمكّن من تحسين ظروف العمل وجودة التليف، مع التحكم بشكل أفضل بالخطأ.

2.4.2.2 مراكز الفرز الخاصة

منذ سنة 2003، عهد بنك المغرب بمهمة فرز العملة الائتمانية إلى شركات مكلفة بتسيير مراكز الفرز الخاصة مصادق عليها من طرف البنك لهذا الغرض.

وقد شهدت سنة 2011 تسارعا في تطبيق استراتيجية البنك التي تهدف إلى تحسين جودة الأوراق المتداولة، وذلك عبر المعالجة السنوية لثلاث أضعاف حجم الأوراق المتداولة، خاصة عن طريق إحداث ثلاث مراكز خاصة للفرز على صعيد التراب الوطني. وقد بلغ عدد الأوراق التي تم فرزها من طرف هذه الشركات 1,26 مليار ورقة من مختلف الفئات، متنامية بواقع 45% بدل 14% سنة 2010.

أما الأوراق البنكية الصالحة المودعة من طرف مراكز الفرز الخاصة، فقد بلغت 170 مليون فئة خلال سنة 2011، مقابل 90 مليون ورقة سنة 2010، متزايدا بنسبة 89% من سنة لأخرى.

وفي الجمل، ساهمت مراكز الفرز الخاصة في تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق النقدية فئة 100 و200 درهما بواقع 55% عوض 40% سنة 2010.

موازاة مع ذلك، وسعيا إلى تعزيز تطبيق القواعد والمساطر المرتبطة بمعالجة الأموال، تم سنة 2011 تكثيف أنشطة الإشراف على الشركات المكلفة بتسيير المراكز الخاصة للفرز، ونتيجة لذلك، انتقل عدد مهام المراقبة من 50 إلى 80 عملية خلال السنة قيد البحث.

3.3.2.2 النشاط المتعلق بالوثائق المؤمنة

إلى جانب الأنشطة المتعلقة بالعملة الائتمانية، بلغ رقم مبيعات البنك من إنتاج الوثائق المؤمنة ما قدره 165,9 مليون درهم، متناميا بنسبة 37% مقارنة بالسنة الماضية. وقد أفرز هذا النشاط عن تسليم 1.351.956 جوازا بيومتريا خاصا، أي بنسبة 50% أكثر من السنة الماضية، بأجل متوسط لإعداد الجواز مدته 1,6 يوما.

4.2.2 الإشراف البنكي

في سياق أوضاع ما بعد الأزمة المتسمة بتعزيز القوانين المنظمة للقطاع المالي على الصعيد الدولي، واصل البنك في سنة 2011 تقوية مراقبته الاحترازية وتمتين ترسانته القانونية والتنظيمية المطبقة على مؤسسات الائتمان، مع إيلاء أهمية خاصة للاستعدادات لتنفيذ المتطلبات من رؤوس الأموال الذاتية بموجب اتفاقية بازل 3.

1.4.2.2 الإطار القانوني والاحترازي

تميزت سنة 2011 بالأعمال التحضيرية في أفق تعديل الإطار التشريعي المنظم للقانون البنكي وتعزيز الآليات القانونية والاحترازية.

وَأدخلت مجموعة من التغييرات ضمن مشروع القانون البنكي، من بينها:

- توسعة مجال تطبيق القانون ليغطي فئات جديدة من المؤسسات المماثلة لمؤسسات الائتمان، وذلك بهدف تحقيق تأطير أفضل لبعض الأنشطة وتعزيز حماية الزبناء.
- تقوية الحكامة في مؤسسات الائتمان وحماية الزبناء.
- تحقيق التجانس بين القواعد القانونية المتعلقة بحاربة تبييض الأموال والقانون المتعلق بحماية المعلومات الشخصية.
- وضع إطار مؤسساتي لتدبير المخاطر النظامية وتعزيز آلية حل الأزمات.
- إحداث أحكام جديدة تتعلق بالقواعد القانونية للمالية الإسلامية، مع استخلاص العبر من التجارب الأجنبية والأخذ بعين الاعتبار الخبرة والسياق المغربيين.

وتأتي هذه التعديلات بمواد أخرى تنطرق إلى كفاءات حل الأزمات البنكية.

ومن أجل تعزيز الإطار القانوني والاحترازي المنظم لنشاط مؤسسات الائتمان، وضع البنك رهن إشارة المهنيين البنكيين مذكرات تقنية تحدد فيها الضوابط العملية للمقاربات المتقدمة لبازل 2. وفي مجال تعزيز رؤوس الأموال الذاتية، ورغبة من البنك في تخضير البنوك بشكل جيد لتطبيق الإطار المحدد في بازل 3، قام برفع نسبة الملاءة إلى 12% والشريحة الأولى من رأس المال إلى 9%. وعقب الإصلاحات التي تم الشروع فيها على المستوى الدولي فيما يتعلق بمراقبة المخاطر الكبرى، قام البنك أيضا بتعديل المنشور المنظم للنسبة القصوى لتقسيم المخاطر وذلك بالتشاور مع المهنيين البنكيين.

وبالنسبة لتدبير المخاطر، ومن أجل تحسين عملية اختبارات الضغط (Stress testing) من قبل المؤسسات البنكية، قام البنك بإعداد مذكرة تقنية وعرضها على البنوك، يحدد فيها سيناريوهات للقيام باختبارات الضغط فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية التي تتعرض لها وكذا كفاءات إنجازها.

وبالنسبة لشركات القروض للاستهلاك، وأخذا بعين الاعتبار نقاط الضعف المسجلة على مستوى هذا القطاع، رفع البنك مستوى رأسمالها الأدنى من 20 إلى 50 مليون درهم. كما قام بإعداد نصوص قانونية تهدف إلى تعزيز المتطلبات الاحترازية لشركات الوساطة في مجال تحويل الأموال، وذلك بغية تقنين أفضل لهذا النشاط.

أخيرا، ومن أجل تسهيل الاطلاع على القوانين البنكية، وضع البنك رهن إشارة العموم مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لنشاط مؤسسات الائتمان ومثيلاتها ضمن كتيب موحد، مهيكّل وتوجيهي متوفر على موقعه الإلكتروني باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

2.4.2.2 نشاط المراقبة

قام البنك في سنة 2011 بعمليات المراقبة المستندية والميدانية لدى 85 مؤسسة موزعة ما بين 19 بنكا، و35 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و10 شركات لتحويل الأموال، وصندوق الضمان المركزي وصندوق الإيداع والتدبير.

وتمكن المراقبة المستندية، التي تعتمد على تحليل البيانات المقدمة من مؤسسات الائتمان وعلى مراجعة التقارير المعدة من المراقبين الميدانيين، ومراقبي الحسابات وكذا نتائج تقارير المراقبة الداخلية، من إبراز الصعوبات، وتحديد مناطق المخاطر وتوجيه المراقبة الميدانية من أجل استهداف أفضل لتحقيقاتها.

في سنة 2011، ظلت مراقبة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك تحظى بالأولوية بالنسبة للمراقبة الدائمة. وقد تبعت هذه الأخيرة التدابير المتخذة من لدن البنوك والهادفة إلى تعزيز آلية تدبير الأصول والخصوم والرفع من مستوى أصولها السائلة المتوفرة في سياق يتسم بتضييق السيولة ومن أجل ارتكاز أفضل لاستخداماتها ومواردها.

وبعد إصدار القوانين الجديدة الدولية حول رؤوس الأموال الذاتية، عمدت المراقبة الدائمة إلى إجراء عمليات محاكاة من أجل تقييم تأثير هذه الإجراءات على القطاع البنكي المغربي. وتشير نتائج هذه العملية إلى أنه في حين أن بعض المؤسسات البنكية تتوفر على مستوى مريح من الأموال الذاتية، يضمن لها الانتقال بشكل سلس نحو المعايير الجديدة، فإن البعض الآخر مضطر إلى القيام بجهود إضافية من أجل إعادة رسملته.

وبناء على نتائج عمل المراقبة الدائمة، ركز برنامج عمل المراقبة الميدانية الخاص بسنة 2011، والمصادق عليه من ولاية البنك، على إجراء أبحاث حول مناطق المخاطر الأكثر أهمية. هكذا، تم إنجاز عشر مهمات موضوعية ومتقاطعة ومهمتين ذات طابع عام. وخلال هذه المهام التي غطت عددا كبيرا من المؤسسات الممارسة لأنشطة متنوعة، تم تسليط الضوء على خليل جودة الأصول، وتدبير وتتبع الديون الحساسة وكذا مراقبة نظام التصريح واستشارة معطيات مكتب القروض.

وتم التركيز أيضا على جودة آليات تدبير المخاطر المتعلقة بتدبير الأصول والخصوم، وتقييم عملية تلاؤم الحسابات مع المعايير المحاسبية الجديدة (IAS/IFRS)¹ للمجموعات البنكية الكبرى وكذا تتبع تنفيذ المقاربات المتقدمة لبازل 2 وتطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بتسعير وعرض الخدمات البنكية.

وبالنسبة لشركات تحويل الأموال وجمعيات القروض الصغرى، تمحورت أبحاث المراقبين على تقييم مستوى الحكامة وآلية تدبير المخاطر.

بموازاة ذلك، واصلت المراقبة الميدانية تحقيقاتها لدى البنوك وشركات التمويل الرئيسية حول تطور النشاط الائتماني والمخاطر القطاعية المرتبطة بها، وكذا تقييم وضعية المدينين الرئيسيين للنظام البنكي.

وبالنظر لتزايد عدد حالات الاحتيال، تم أيضا إيفاد بعثات لدى البنوك بغية تقييم آليات تدبير المخاطر التشغيلية. ونتيجة لمتلف هذه التحقيقات، تم توجيه إنذارات إلى بعض المؤسسات وفرض عقوبات مادية على مؤسسات أخرى بالنظر لخالفاتها للقواعد القانونية الجاري بها العمل.

1 المعايير المحاسبية الدولية / معايير إعداد التقارير المالية.

5.2.2 الاستقرار المالي

استمر البنك سنة 2011 في لعب دور طلائعي ضمن الجهود الهادفة إلى ضمان الاستقرار المالي على المستوى الوطني. من خلال مشاركته في أشغال اللجنة التنسيقية للهيئات المشرفة على القطاع المالي¹. وقامت هذه اللجنة باعتماد البروتوكول المحدد لآليات التنسيق بين الجهات التنظيمية الثلاثة وكيفية تبادل المعلومات واتخاذ القرار دعماً لآلية تدبير المخاطر المالية الجاري إعدادها. كما عكفت اللجنة على دراسة مسألة تضارب المصالح التي قد تنشأ بين هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ومؤسسات الائتمان وكذا الترابطات الموجودة بين مختلف مكونات القطاع المالي.

وعلى المستوى الداخلي، انصب اهتمام البنك على تطوير وظيفة الاستقرار المالي، التي تندرج ضمن أولويات مخططه الاستراتيجي للفترة 2010-2012. وبناء على تفكير جماعي من خلال لجنة للقيادة مكونة من مسؤولي مديريات المهن الرئيسية للبنك والمجموعات الموضوعية ذات الطابع الشمولي، تطرقت الأشغال المنجزة خلال سنة 2011 إلى:

- إعداد الإطار الاستراتيجي الماكرو احترازي الذي يحدد مجال تدخلها.
- بناء الإطار المعلوماتي، المبني على أساس المعطيات الداخلية والخارجية.
- إعداد الإطار التحليلي للاستقرار المالي، المستند إلى خريطة شاملة للمخاطر واختبارات الضغط.
- تعد الآلية بمثابة أداة تهدف إلى تحديد ورصد المخاطر المحيطة باستقرار النظام المالي. وترتكز على مؤشرات ونظام تنقيط يعمل على تقييم مدى المخاطر المهددة للاستقرار المالي. وتم اعتماد ثماني فئات من المخاطر ويتعلق الأمر بمخاطر الإقراض، والسيولة، ومثانة المؤسسات المالية، ومخاطر العدوى، والسوق، والمخاطر الناجمة عن الشروط النقدية والمالية، ومخاطر القطاع العقاري والمخاطر الماكرواقتصادية.
- وتهدف آلية اختبارات الضغط إلى تقييم هذه المخاطر في ظل احتمال حدوثها، ويقوم البنك في هذا الإطار بتطوير عدد من الأدوات المقسمة إلى ثلاث فئات كبرى وهي: اختبارات الضغط المتعلقة بالحصيات البنكية، وأدوات السياسة الماكرواقتصادية وتفاعلاتها مع السياسات الماكرواقتصادية الأخرى.

واستفاد البنك في إطار هذا الورش من المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي. وتطرقت هذه المساعدة في سنة 2011 إلى الإطار التحليلي في حين ستركز في سنة 2012 على التعاون مع الجهات الأخرى المنظمة للقطاع المالي، وأدوات السياسة الماكرو احترازية وتداخلاتها مع السياسات الماكرواقتصادية الأخرى.

1 أحدثت اللجنة التنسيقية للهيئات المشرفة على القطاع المالي بمقتضى القانون البنكي لسنة 2006، وتتألف من بنك المغرب، والإدارة المكلفة بمراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين والمجلس الأخلاقي للقيم المنقولة، وتناط بهذه اللجنة مهمة تنسيق الأشغال المتعلقة بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها.

6.2.2 العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزياء ومصالح مركزة المعلومات

1.6.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزياء

في إطار التشاور المتواصل مع الجمعيات المهنية لمؤسسات الائتمان. واصل البنك عمله في أفق تطوير الإدماج المالي وتشجيع التربية المالية. وبخصوص هذا الجانب، قدم البنك الاستراتيجية والمقاربة الواجب اتباعها من أجل تبسيط المفاهيم المالية، خاصة لدى فئة الجمهور من الشباب. إضافة إلى ذلك، أنجز البنك تقييما لآلية الوساطة البنكية المحدثة سنة 2009 بهدف منحها قدرا أكبر من الولوجية، والفعالية والشفافية.

2.6.2.2 مصالح مركزة المعلومات

بالنسبة لمصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات، واصل البنك سنة 2011 السهر على تجميع ونشر تصريحات عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات لدى مؤسسات الائتمان، وكذا تصريحات التسوية والإلغاء المتوصل بها من المؤسسات المسحوب عليها وأحكام المنع القضائي بإصدار الشيكات التي تصدرها المحاكم.

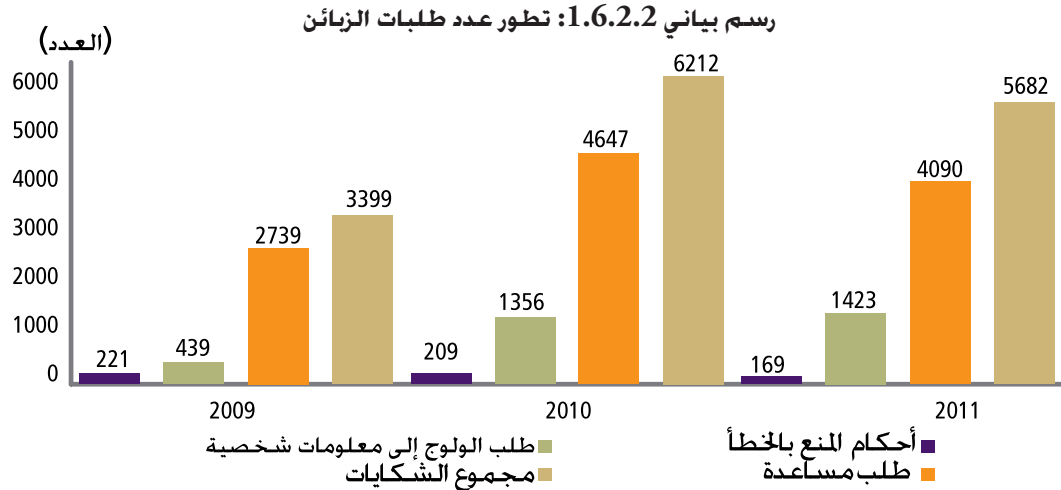
وتميز نشاط مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات في هذا الصدد بتطورات إيجابية هامة، نذكر من بينها:

- استمرار تباطؤ وتيرة نمو التصريحات بعوارض الأداء إلى 5,6% في 2011 مقابل حوالي 9% في 2010. وبلغ عددها 386 950 تصريح. 80% منها تتعلق بالأشخاص الطبيعيين.
 - بعد تراجعها بحوالي 5% و1,48% خلال سنتي 2009 و2010 على التوالي، ارتفعت تسويات عوارض الأداء بنسبة 2%، لتصل إلى 106 690 في 2011.
 - استمرار انخفاض عدد أحكام المنع القضائي، حيث بلغت 56 في 2011، مقابل 91 في 2010.
 - تراجع طلبات المعلومات في سنة 2001 بنسبة 1,84% مقابل 6,03% في 2010.
- بالمقابل، عرفت عوارض الأداء المنتهية الأجل، وفي قطيعة مع توجهها السابق نحو الارتفاع، تراجعها بنسبة 6,14%. فيما انخفضت إلغاءات عوارض الأداء بنسبة 10% مقابل 2,51% في السنة المنصرمة.

جدول 3.2.2: تقييم تدفقات المعطيات المعالجة في مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات

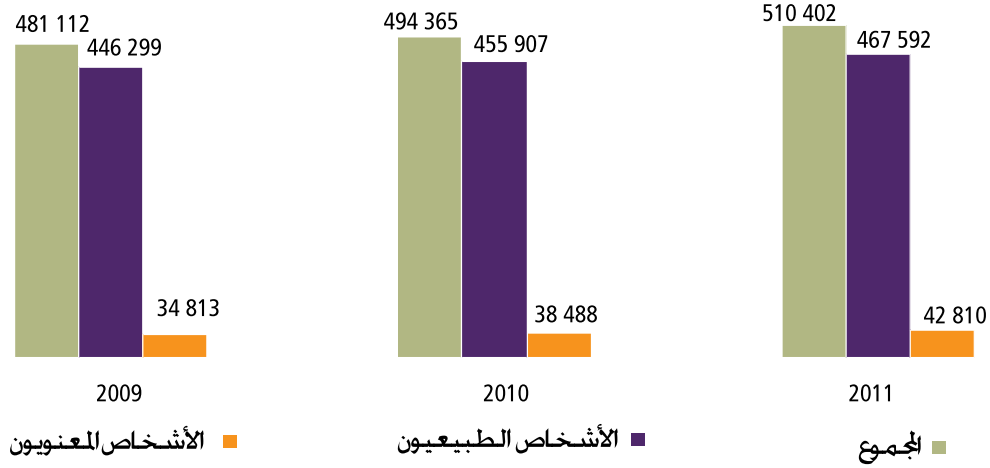
العدد/ السنة	2009	2010	2011	التطور ما بين 2009/2010	التطور ما بين 2010/2011 (%)
التصريح بعوارض الأداء	336.489	336.596	386.950	8,95	5,55
تسويات عوارض الأداء	106.270	104.695	106.690	-1,48	1,9
عوارض الأداء المنتهية الأجل	202,646	209.587	196.715	3,42	-6,14
أحكام المنع القضائي	111	91	56	-18,01	-38,46
إلغاءات عوارض الأداء	5.524	5.385	4.849	-2,51	-9,95
طلبات المعلومات	1351 653	1.270.159	1.246.842	-6,03	-1,84

يشير تحليل نتائج العمل بآلية الاستماع والتوجيه التي أحدثها البنك إلى أن عدد الطلبات المستلمة بلغ 5682 طلب. منخفضا بنسبة 8,53% مقارنة بسنة 2010. ومكنت دراستها من حذف حوالي 169 حالة منع بالخطأ. والاستجابة ل 1423 طلب الولوج إلى معلومات شخصية. وكذا الاستجابة ل 4090 طلب مساعدة ارتباطا بنشاط مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات.



وفي سنة 2011، بلغ عدد حالات عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها 2.228.365 حالة. مرتفعا بنسبة 3,69%. بمبلغ جاري يصل إلى 49.766 مليون درهم. متزايدا بنسبة 10,35%. وسجل العدد الإجمالي للأشخاص الممنوعين من إصدار الشيكات نموا بنسبة 3,24% ليصل إلى 510 402 شخص. 92% منهم من الأشخاص الطبيعيين.

رسم بياني 2.6.2.2: توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيكات



فيما يتعلق بالمصالح المركزية للمخاطر. ومنذ بدء العمل بمكتب القروض في سنة 2009، ما فتئ نشاط هذا الأخير يتطور بشكل لافت. وتتعلق التطورات الأكثر أهمية المسجلة في سنة 2011 بارتفاع عدد التحويلات من طرف البنوك. وتوسعة نطاق التغطية الذي كان مقتصرًا على البنوك في السابق ليشمل جميعات القروض الصغرى. وزيادة حجم الاستشارات. وكذا تعزيز الحكامة.

بالنسبة للتحويلات، تميز نشاط مكتب القروض بارتفاع عدد التصريحات المتعلقة بالمعطيات ذات الصلة بالزبناء والقروض. هكذا، أحصت قاعدة بيانات مكتب القروض حوالي 6,47 مليون عقد. بنمو بنسبة 34% مقارنة بسنة 2010. وبمبلغ جاري يصل إلى 578,74 مليار درهم. بارتفاع أيضا بنسبة 15%.

أما عن عدد الاستشارات، فقد تعزز الحجم الشهري تدريجيا وبشكل شبه متواصل. لينتقل متوسط الاستشارات الشهرية من 30 342,83 في 2010 إلى 69 591,42 في 2011.

رسم بياني 3.6.3.2: الحجم الشهري لاستشارات مكتب القروض



في إطار تعزيز الحكامة، كما تنص على ذلك اتفاقية التدبير المفوض، قام البنك سنة 2011 بصفته الجهة المفوضة لمصلحة مركزية المخاطر بأول مهمة افتتاح لمكتب القروض. نتج عنها إعداد تقرير يتضمن التوصيات الصادرة وكذا خطة العمل لتنفيذها.

وانسجاما مع المخطط الاستراتيجي 2010-2012، شرع البنك في التفكير في فتح السوق أمام المنافسة بهدف تنويع العرض من الخدمات التي يقدمها المفوض لهم هذا النشاط.

7.2.2 المنظومة الإحصائية والإعلامية

1.7.2.2 إعادة هيكلة الإحصائيات النقدية

بعد إصداره في يونيو 2010 للإحصائيات النقدية وفقا لتعليمات دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي 2000، أصبح المغرب من بين البلدان 126 التي اعتمدت هذه المنهجية.

ويسعى هذا الإصلاح إلى تحقيق هدفين اثنين: أولا، ضمان مستوى أفضل في عملية مقارنة المعطيات الصادرة على الصعيد الدولي وزيادة تطابقها مع الفئات الكبرى الأخرى للإحصائيات الماكرواقتصادية الوطنية، وثانيا، تعزيز جودة وشفافية المعطيات ومد المستخدمين بمعلومات أكثر تفصيلا حول قروض مؤسسات الإيداع والتزاماتها اتجاه مجموع الوحدات الاقتصادية.

إلى جانب ذلك، من شأن هذا الإصلاح إثراء الإطار التحليلي للسياسة النقدية والمساهمة في تقييم أفضل للمخاطر ذات المنشأ النقدي استجابة لاحتياجات الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، استفاد البنك من المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي.

الجدول الزمني لعملية مطابقة الإحصائيات النقدية مع متطلبات دليل صندوق النقد الدولي لعام 2000



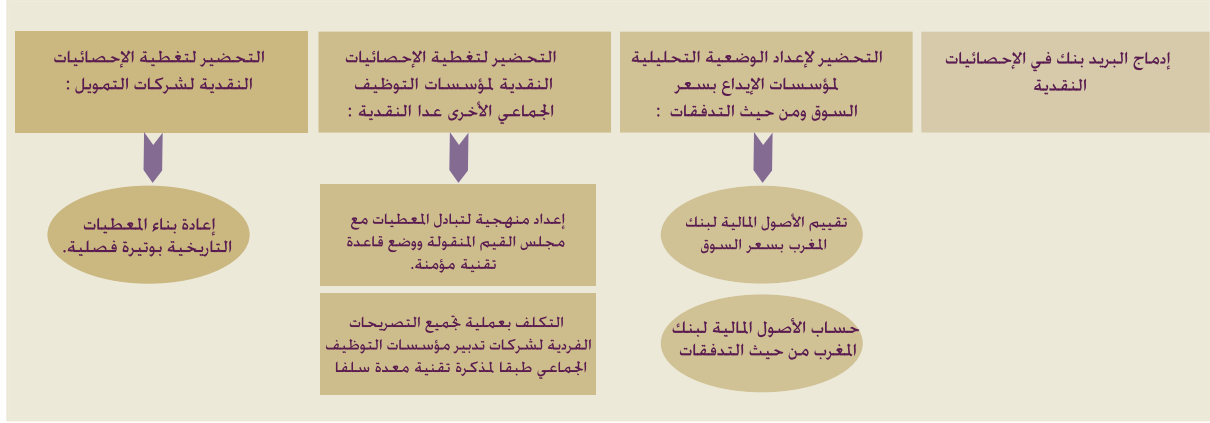
في سنة 2011، شرع البنك في تطبيق المرحلة الثانية من الإصلاح المتمثلة في ملاءمة الإحصائيات النقدية مع المنهجية المتبعة من لدن صندوق النقد الدولي.

وتطرقت الأشغال المنجزة في هذا الإطار إلى ما يلي:

- إدراج البريد بنك ضمن نطاق تغطية الإحصائيات النقدية، بعد تحول الخدمات المالية للبريد إلى مؤسسة بنكية¹.
- إعطاء الانطلاقة للأعمال التحضيرية في أفق توسيع التغطية المؤسسية للإحصائيات النقدية لتشمل شركات التمويل وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة غير النقدية سنة 2012.
- بدء الأشغال المتعلقة بتقييم الأصول المالية للبنك المركزي بسعر السوق وتقييدها حسب تدفقاتها، مع نشر هذه المعلومات في إطار الإصلاح الكلي.

1 نتيجة لذلك، تمت مراجعة سلسلات الإحصائيات النقدية وخبين المنهجية على الموقع الإلكتروني للبنك.

الاستمرار في مطابقة الإحصائيات النقدية: المنجزات في سنة 2011



بموازاة ذلك، أعطى البنك الانطلاقة لمشروع تحديث عملية إعداد الإحصائيات النقدية، من خلال استعمال قاعدة النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار. وقد تم تحديد أربعة محاور في خطة العمل المتعلقة بهذا المشروع:

- التحديد الوظيفي الذي يغطي بالأساس المعطيات المصدر، وكذا تعريف التقارير المتعلقة بمراحل إعداد الإحصائيات النقدية.
- تصميم النموذج الخاص بتخزين المعطيات وتحديد مختلف المراحل الضرورية لإنتاج الإحصائيات النقدية.
- تحضير اختبارات تمكن من تنفيذ الجداول والمراجع المنهجية وتلك المتعلقة بالمراقبة.
- إعداد اختبارات القبول مع إخضاع جميع مكونات العملية انطلاقا من المعطيات الأولية إلى المؤشرات النهائية للاختبار والتجربة.

2.7.2.2 توسعة نطاق تغطية منظومة اتخاذ القرار

يندرج إحداث قاعدة معلوماتية لدعم اتخاذ القرار، التي بدأ العمل بها في سنة 2010، في إطار تحديد الآلية المعلوماتية للبنك وملاءمتها مع المعايير الدولية.

وتتجلى الأهداف المشدودة في جميع المعطيات المتقاطعة لدى البنك في مخازن منظمة، ومنح استقلالية أكبر للمستخدمين من خلال إتاحة إمكانية تقديم الطلبات واستخلاص بيانات ملائمة على أسس الإنتاج، وكذا مد

المستخدمين بقاعدة مؤمنة تراعي متطلبات السرية. وتشتمل على مجموعة من الوظائف الإحصائية من أجل تسهيل تحليل المعطيات ودراساتها.

وانقسمت الأشغال في سنة 2011 إلى خمسة محاور رئيسية:

1- تطوير مصلحة مركزة المعلومات المالية حول المقاولات غير المالية. من أجل تعزيز الإطار التحليلية للسياسة النقدية والماكرواقتصادية للبنك. وفي أعقاب إحداث مصلحة مركزة المعلومات المالية حول المقاولات غير المالية في سنة 2010 بناء على المعطيات المستخلصة من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. تم في سنة 2011 اتخاذ العديد من التدابير الهادفة إلى توطيد المعطيات وضمان موثوقيتها.

بالنسبة لتوطيد النتائج. مكنت المقاربة المتبعة والمبنية على عينة من المقاولات المختارة من حساب معاملات اقتصادية ومالية وأخرى تتعلق ببنية هذه المقاولات. أما فيما يتعلق بموثوقية المعطيات. فتم القيام بالعديد من الخطوات. ومنها تشكيل عينة من المقاولات مما يمكن من توطيد المؤشرات حسب قطاع الأنشطة والحجم. وجمع التصريحات غير المتوفرة انطلاقاً من مصادر أخرى. وكذا توسيع الإطار المرجعي للمعاملات المالية بغية ضمان تغطية أفضل للحاجيات التحليلية.

ومكنت هذه الآلية أيضاً من استخدام المهن الرئيسية والداعمة للبنك للبيانات والأشكال المعدة مسبقاً. والتي يمكن الولوج إليها عبر بوابة النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار.

2- تطوير مصلحة مركزة المعلومات الخاصة بالسندات: من أجل ضمان تتبع وثيق لسوق السندات وسوق تدبير الأصول. تم إحداث مصحلتين لمركزة المعلومات في سنة 2011. تمكن مصلحة مركزة المعلومات الخاصة بالسندات من تتبع المبلغ الجاري والإصدارات الجديدة من السندات للقطاعين العمومي والخاص. فيما تسمح مصلحة مركزة المعلومات الخاصة بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من تدبير المعطيات المتعلقة بهذه الهيئات. خاصة بهدف استعمالها في الإحصائيات النقدية.

3- بلورة آلية لتقييم التوقعات: لضمان تتبع وتقييم نماذج التوقعات التي يطورها البنك من أجل إعداد السياسة النقدية. تم إحداث قاعدة تديرية يمكن الإطلاع عليها انطلاقاً من النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار وذلك لمركزة مجموع المعطيات الخاصة بالتوقعات ومقارنتها بما تحقق على مستوى التضخم. والنمو. والمجمعات النقدية والائتمان. وفي نفس الوقت. تمكن هذه الأداة من تدبير النسخات المتعددة « versioning » للتحيينات التي تطرأ على المعطيات ومن تقييم انعكاساتها على التوقعات المعدة.

4- تعزيز فعالية آلية تدبير الاستقصاءات: أخذ بعين الاعتبار أهمية المعلومات التي تحتوي عليها تلك الاستقصاءات. ساهمت هذه الآلية التدبيرية المحدثة سنة 2010 في إنجاز العديد من استقصاءات الهادفة إلى الاستماع إلى الآراء على المستوى الداخلي. مثل الاستقصاء المتعلق بالتقرير السنوي للبنك. والاستقصاء الخاص بالمتدربين حول جودة التأطير والاستقصاء الخاص بجودة الخدمات التي تقدمها مصلحة الترجمة.

علاوة على ذلك، مكنت هذه الآلية من ضمان التخزين، على مستوى قاعدة البيانات، الاستقصاء السنوي لدى البنوك حول شروط منح القروض. والاستقصاء السنوي لدى البنوك حول القروض العقارية. والاستقصاء السنوي لدى شركات قروض الاستهلاك حول هذه الفئة من القروض.

وتميزت سنة 2011 أيضا بالقيام بالتحضير لإعطاء الانطلاقة للاستقصاء الأول حول توقعات التضخم في المغرب. وشملت هذه الأشغال وضع البنية التحتية التنظيمية للاستقصاء وتنظيم لقاء دراسي لفائدة الجهات المستهدفة في الاستقصاء. ومنها الخبراء في القطاع المالي.

5- مواكبة مستخدمي النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار: مواكبة لوحات البنك من أجل الاستغلال الأمثل للأدوات والوظائف التي يوفرها النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار. تم إحداث قطب للخبرة الوظيفية يهدف إلى مساعدة المستخدمين في تطبيق النظام وتشجيع استخدامه وتوسيع تغطيته ليشمل جميع مهن البنك.

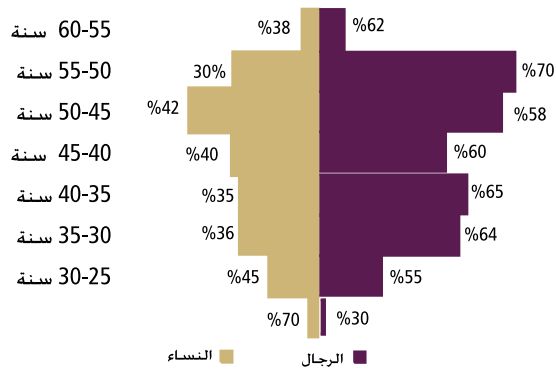
2.3 موارد وبيئة العمل

1.3.2 الموارد البشرية

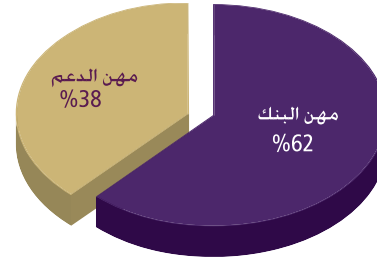
1.1.3.2 الموظفون

يعتمد البنك على جودة رأسماله البشري وعلى انخراط ومساهمة هذا الأخير في مواكبته توجهاته الاستراتيجية. وبنهاية سنة 2011، بلغ عدد الموظفين العاملين في البنك 2506 مستخدم. موزعين ما بين 62% من الذكور و38% من الإناث. ويعمل 50% من الموظفين في الإدارة المركزية. و18% في دار السكة و32% في فروع ووكالات البنك. وتمتص المهن الرئيسية للبنك 62% من الموظفين في حين يشتغل 38% في المهن الداعمة. ويبلغ متوسط العمر 42 سنة ومتوسط الأقدمية 15,3 سنة.

رسم بياني 2.3.2: هرم الأعمار حسب الجنس



رسم بياني 1.3.2: عدد الموظفين حسب مجال العمل



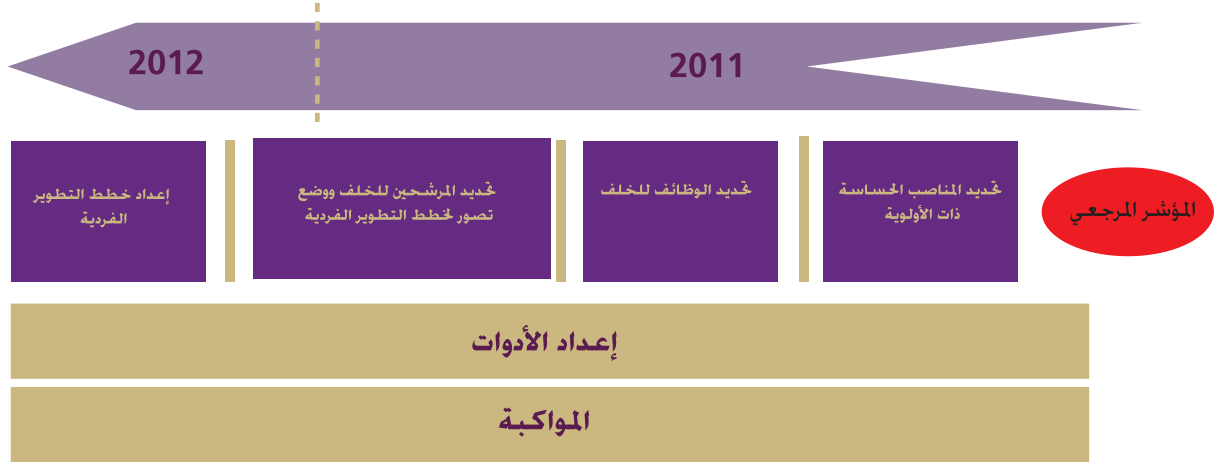
2.1.3.2 آلية التدبير

اتسمت سنة 2011 بترسيخ مبادئ وقواعد تدبير الموارد البشرية التي تم تبنيها في إطار تطبيق المخطط الإداري للموارد البشرية. وتم إعداد مقارنة متكررة لتقييم الممارسات التدبيرية بغية تلقين مدراء القرب ممارسات تدبيرية متجانسة ومنسجمة، وضمان تطور مستمر للكفاءات التدبيرية.

وفي إطار المخطط الاستراتيجي 2010-2012 وعقب التطبيق التدريجي والمندمج لعمليات تدبير الموارد البشرية الجديدة (تدبير الوظائف، والتقييم المهني، والتوظيف، والحركية، والتكوين، إلخ..)، وضع البنك نظاما لتدبير الخلف من أجل استباق احتياجاته من الكفاءات ووضع تصورات لمخططات متلائمة لتطوير كفاءات الأفراد.

ومن شأن هذا النظام التدبيري أن يسمح بضمان الخلف بالنسبة للوظائف الأكثر أهمية، وتسهيل التطور المهني لمستخدمي البنك، واستباق الاحتياجات من الكفاءات الرئيسية عن طريق تشكيل لائحة بالمرشحين المؤهلين لشغل الوظائف الحساسة وتيسير نقل المعارف بشكل منظم وفعال.

عملية تدبير الخلف



في إطار تعزيز عملية التوظيف، قام البنك بإعداد وتطبيق مقاربة جديدة تهدف إلى تبسيط ظروف استقبال وإدماج المستخدمين الجدد. وتبني هذه المقاربة في سنة 2011 على استقبال فردي لكل مستخدم جديد، وتوفير عدة استقبال تتضمن مجموعة من الوثائق والكتب الإرشادية التي تمكن على الخصوص من استيعاب أفضل لتنظيم وطريقة عمل المؤسسة. ومن أجل تسهيل عملية الاندماج، يتم الآن مواكبة المستخدمين الجدد من خلال برمجة محطات منتظمة للتقييم إضافة إلى دورات تدريب خاصة. وقام البنك باستكمال هذه الآلية من خلال تنظيم لقاء من أجل الاندماج لفائدة الموظفين الجدد، بهدف تسهيل التزامهم ووفائهم للمؤسسة، والمساهمة في تسريع وتيرة إنتاجيتهم وعملهم، وتشجيعهم على اكتساب المهارات الضرورية بسرعة أكبر للاضطلاع بوظيفتهم.

3.1.3.2 التكوين

استمرارا للأنشطة المنجزة في السنوات الأخيرة في مجال التكوين، مكنت الدورات التكوينية المنظمة في سنة 2011 من مواكبة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك ومشاريعه، وساهمت في تطوير الكفاءات الضرورية لمزاولة وظائف المستخدمين. وتم تنظيم 129 موضوعا تكوينيا، استأثرت فيها المواضيع المرتبطة بعملية «الإجاز» بحصة الأسد، متبوعة بعمليات «الدعم» و«التدبير». وترجمت هذه المواضيع إلى 316 دورة في مركز التكوين التابع للبنك بمدينة العرفان، إلى جانب دورات بالاشتراك مع المقاولات أو في الخارج. ويمثل عدد المستفيدين من هذه الدورات 60% من إجمالي مستخدمي البنك بمعدل يصل إلى 5 أيام تكوينية لفائدة كل مستخدم. وأخيرا، تم تخصيص نسبة 30% من أنشطة مخطط التكوين لسنة 2011 لمواكبة المشاريع.

2.3.2 أنظمة المعلومات

واصل البنك في سنة 2011 القيام بأنشطة تتعلق سواء بمهنة الرئيسية في إطار مشاريع الأنظمة المعلوماتية والتنظيمية أو تلك التي تمكن من بلوغ الأهداف التقنية المنبثقة عن المخطط الاستراتيجي.

وفي سياق تحديث الأدوات المشجعة للعمل التعاوني. تميزت سنة 2011 بتوفير حل REFDOC (الإطار المرجعي المستندي) لفائدة عدة وحدات في البنك. ويهدف هذا الإطار المرجعي إلى توفير فضاء للعمل التعاوني وولوج سريع وفردى إلى قاعدة المستندات للوحدة. مع ضمان سلامة وسرية المعلومة المضمنة فيها.

إلى جانب ذلك، واصل البنك إنجاز عملية «¹MENHAGE SI»، التي تتمثل في وضع منهجية لتنفيذ المشاريع المعلوماتية مستوحاة من مفاهيم ومعايير PMBOK². وشملت التحسينات المدرجة في سنة 2011 مراجعة المنهجية، لاسيما تحيينها وإضافة فاعلين ونتائج للمشروع. وكذا مطابقتها مع الميثاق الجديد للتعيمير في إطار النظام المعلوماتي.

واتسم مشروع تعيمير النظام المعلوماتي بدوره في سنة 2011 باستكمال المرحلة الثانية من تطويره. ويهدف هذا المشروع، الذي أعطيت انطلاقته في سنة 2010 في إطار تطبيق توجهات المخطط الاستراتيجي 2010-2012 إلى تحسين جودة وأداء النظام المعلوماتي. مع ضمان مواءمته مع استراتيجية البنك وترشيد الموارد المستخدمة. وشملت الإنجازات المحققة تنفيذ مقارنة التعيمير على مستوى عمليتين رائدتين (مصالح مركزة المعلومات، والإشراف البنكي). وإعطاء الانطلاقة لمرحلتها الثالثة المتعلقة بتعميم دراسة تعيمير النظام المعلوماتي على مجموع عمليات الإنجاز.

وفي سنة 2011، تم أيضا إعطاء الانطلاقة أو إنجاز العديد من المشاريع الهيكلية الهادفة إلى التحديث والتوظيف الأمثل للإطار العملي لممارسة أنشطة البنك، خاصة من خلال:

- مواكبة مصالح مركزة المعلومات عبر استكمال تطوير الحل المعلوماتي لإعادة هيكلة مصلحة مركزة عوارض الأداء بواسطة الشيك، وتطوير الحل الهادف إلى تعزيز تحميل المعطيات بالنسبة لمكتب القروض، وكذا العمل بالوحدة الثانية المتعلقة بالعمليات النقدية التي فتحت أمام البنوك في إطار مصلحة مركزة المعلومات المتعلقة بالعمليات النقدية والصرف.
- بدء العمل بسيناريوهات المراقبة الجديدة ضمن أداة صياغة الملفات الشخصية (profiling) وذلك في إطار الآلية الداخلية لمحاربة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب.

1 منهجية تنميط العادات / الممارسات المتعلقة بتدبير مشاريع النظام المعلوماتي.
2 الدليل الخاص بالكم المعرفي لإدارة المشروعات.

- إعطاء الانطلاقة لمشروع تطبيق الحل المعلوماتي الخاص بتدبير الإنتاج بمساعدة الحاسوب (المسمى INTAJ)، والذي يهدف إلى الاستجابة لحاجيات التوظيف الأمثل ومكننة تدبير أنشطة إنتاج العملة الائتمانية، والوثائق المؤمنة وكذا تدبير نشاط الفرز.
- إحداث نظام يسمح بتدبير إعداد التقارير الخاصة ببازل 2 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، على أساس بروتكول التعاون ما بين البنوك المركزية XBRL¹.
- بدء العمل بوحدات الترجمة المحاسبية، وكذا إنجاز واختبار المخططات المحاسبية المتعلقة بالعمليات البنكية.
- تطوير الأنترانت من خلال استخدام نسخة جديدة، بهدف تحسين بيئة العمل.

وفيما يتعلق بالبنيات التحتية لأنظمة المعلومات، تم البدء في تطبيق أو إنجاز العديد من الورشات التقنية، من بينها إحداث شبكة معلوماتية ممتدة (WAN) في حالة الطوارئ، ونشر حظيرة الهواتف المحمولة، والعمل بتقنية المؤتمرات عن بعد (Visio conférence)، وإعادة هيكلة الهواتف بقاعة المعاملات التجارية، ووضع قاعدة للطوارئ مخصصة لنظام « Finance kit »، وإحداث الجدولة²، ونشر طابعات إلكترونية متعددة الوظائف (MFP) تم إيجارها لمدة طويلة، وتطوير خدمات متقدمة تسهل العمل عن بعد، وكذا الاستمرار في تطبيق مشروع «امتياز» (تدبير الخدمات المعلوماتية) على مستوى عمليات «تدبير المشاكل»، و«تدبير ما تم إنتاجه» و«تدبير مستويات الخدمة».

3.3.2 آلية مراقبة المعلومات المحاسبية

من أجل ملاءمة المرجعيات وعمليات المراقبة المحاسبية مع أفضل الممارسات الدولية، أحدث البنك في سنة 2010 آلية لمراقبة المعلومات المحاسبية بغية تحديد المبادئ العامة لهذه المراقبة وتوضيح أدوار ومسؤوليات الوحدات المنخرطة في العمليات ذات التأثير على البيانات المالية للبنك، وشملت هذه الآلية، التي بدأ العمل بها خلال سنة 2011، مجموع الوحدات المعنية بنظام المعلومات المحاسبية، ومكن تطبيقها على الخصوص من التطوير الملموس لجودة عملية تحليل وتحليل حسابات البنك، وإشراك وحدات البنك بشكل أكبر في عملية إنتاج المعلومة المحاسبية والمساهمة في تقليص آجال إغلاق الحسابات.

1. Extensible Business Reporting Language.
2. الجدولة هي أداة تشغيلية تمكن من التدبير الآلي للمعالجات المعلوماتية حسب الحخصص.

4.3.2 مقارنة مراقبة التدبير

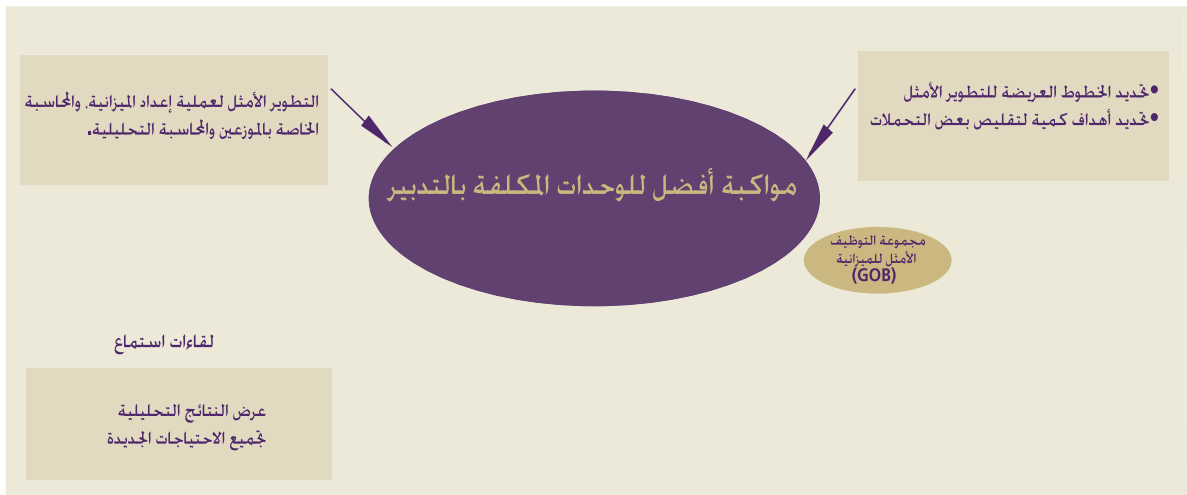
انسجاما مع التوجه الاستراتيجي المتمثل في تسهيل التطور المهني، والعمل في بيئة محفزة وتحقيق الفعالية في استخدام الموارد إلى جانب الجودة في الخدمات المقدمة، التزم البنك بسياسة صارمة تهدف إلى التوظيف الأمثل لموارده والتحكم في نفقاته. ولهذه الغاية، تم تبني مقارنة تهدف إلى تعبئة جميع وحدات البنك حول هذا الالتزام.

خلال سنة 2011، تمحورت المقارنة المتبعة من لدن البنك حول هدفين رئيسيين، تعزيز الإطار التنظيمي وتحديد أهداف تقليص النفقات، من جهة، وتطوير الإطار التحليلي مع تحسين رفع التقارير وتنظيم تصنيف مصطلحات الميزانية، من جهة أخرى.

وفي المجال التنظيمي، ومن أجل ترسيخ أفضل لثقافة مراقبة التدبير لدى مختلف وحدات البنك وبلوغ أهداف التحكم في التكاليف، تم إحداث إطار مشترك للتفكير والتشاور مع بداية السنة.

واعتمد تطبيق هذه المقارنة على شبكة من مراقبي التدبير المعينين على مستوى الوحدات، الذين يعتبرون بمثابة مراسلين لتطبيق أهداف مجموعة التوظيف الأمثل للميزانية (GOB). وفي هذا الصدد، تم تنظيم لقاءات تديرية شهرية مع مختلف المراسلين بهدف تطبيق التدابير المثلى المحددة وضمان تتبعها. وفي إطار نظام تدبير الجودة (SMQ)، تم أيضا برمجة لقاءات استماع سنوية مع جميع وحدات البنك من أجل عرض تكاليفها التحليلية وتحديد المواضيع التي ينبغي تناولها بالدراسة خلال السنة الموالية.

الإطار التنظيمي لمراقبة تدبير البنك



على المستوى التحليلي، تم إعادة هيكلة ميزانية التسيير وتقسيمها إلى 12 مجموعة وسائل، مما يسمح بالتحول من مفهوم قسم الميزانية، الذي يظل ثابتا ويستجيب لقواعد نمطية، إلى تحليل هرمي يمكن من استشراف أفضل لاستخدام الموارد. ويسهل هذا التصنيف الجديد التحليل المتعدد الأبعاد من خلال توزيع البيانات وفقا لمحاور متعددة: الحساب، مجموعة الوسائل، الوحدة المدبرة، الوحدة المستهدفة، المشروع، المنتج، إلخ. وبالنسبة لميزانية الاستثمار، تبنى البنك قواعد تدبير جديدة من أجل ملاءمة هذه العملية مع أفضل المعايير في هذا المجال، سواء على مستوى إعداد الميزانية أو تنفيذها.

5.3.2 مناخ العمل

أعطى البنك الانطلاقة للعديد من المشاريع في سنة 2011، في إطار التوجه الاستراتيجي المتمثل في تطوير بيئة عمل محفزة وتحقيق الفعالية في استخدام الموارد إلى جانب الجودة في الخدمات المقدمة.

1.5.3.2 مقارنة «الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة» (QSE)

تواصلت سنة 2011 الأشغال المتعلقة بمشروع QSE والهادفة إلى ضمان التحكم في المخاطر الكبرى وإنهاء حالات عدم المطابقة القانونية الملاحظة. وتمحورت خطط العمل المحددة حول مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة، مثل المنتجات الكيميائية، ومخاطر الآلات، وبيئة العمل والمواقف، والطاقة والمياه، والحركة والمناولة، ومعالجة النفايات، والكهرباء، والحرائق والمخاطر الطبيعية، والبناء والتدخل، والخدمات الطبيعية، والمفتاح الأخضر وإدارة نظام التدبير المتدمج.

إلى جانب ذلك، تمت مراجعة وثيقة «توجهات الجودة» من أجل تضمين سياسات البنك في مجال الصحة-السلامة في العمل والبيئة، التي تمت ترجمتها إلى أهداف قابلة للقياس.

وصاحب هذه المقاربة تنظيم جلسات تحسيسية لفائدة موظفي دار السكة وإعداد أدوات تعليمية تتعلق بالمخاطر المتعرض لها أثناء ممارسة أنشطته ووسائل الوقاية منها.

كما تم تعميمها على مجموع أقسام البنك، وتضمنت التدابير المتخذة في هذا الشأن المراقبة القانونية للتجهيزات والمرافق التقنية، والفرز الانتقائي فيما يتعلق بمعالجة النفايات، والسلامة وحماية البيئة في أورش العمل، وكذا حماية الأفراد أثناء العمل بواسطة معدات متلائمة.

2.5.3.2 مقارنة الجودة البيئية العالية

تبنى البنك مقارنة الجودة البيئية العالية (HQE) في إطار مشروع جديد مبنى الإدارة المركزية، التي انطلقت مرحلة تصميمها في 2011.

هذه المقاربة، التي أصبحت تشمل جميع مشاريع البنك، تمكن من وضع تصور، وإجاز واستغلال بناية معينة مع التحكم في تأثيرها على البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية مع التوظيف الأمثل لها، والحفاظ على بيئة داخلية سليمة ومريحة بالنسبة لقاطني البناية، إضافة إلى تقليص تكاليف الاستغلال. وسيتمكن بذلك البنك، في إطار إجاز هذا المشروع، من تقليص استهلاك الكهرباء والطاقة والماء الصالح للشرب، وكذا تحسين راحة الموظفين (السمعية والبصرية).

3.5.3.2 الافتحاص الطاقى

تم إجاز الافتحاص الطاقى في سنة 2011 على مستوى مجموع المباني، وتمخضت عنه خطط عمل حسب كل بناية على حدة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية وطبيعة استهلاك الموارد.

ومن شأن محاور التحسين المحددة بناء على هذا الافتحاص الذي يهدف إلى إحداث تدبير أكثر صرامة، مستوحى من أفضل المعايير الدولية ومتضمن لآخر المستجدات على المستوى التكنولوجي، أن يمكن البنك من تحقيق توفير للطاقة يتراوح ما بين 10% و20% من الحجم الحالى وسيكون لذبك بالتالى تأثير إيجابى على البيئة.

وفي سنة 2011، شملت الإنجازات الرئيسية في هذا المجال ملاءمة المرافق الحالية للبنك مع المتطلبات البيئية الجديدة، واستبدال بعض المعدات من أجل المطابقة مع المعايير التكنولوجية الجديدة وكذا وضع آليات لمتابعة الاستهلاكات وتحديد مؤشرات للأداء كإطار مرجعي.

4.5.3.2 تدبير الأرشيف

يهدف تحديث تدبير الأرشيف الذي أعطيت انطلاقته في سنة 2009 إلى تزويد البنك بنظام أرشيف حديث وفعال ومنسجم مع المعايير والقواعد الجاري بها العمل.

وشملت الإنجازات المحققة في سنة 2011 ما يلي:

• وضع تنظيم جديد للأرشيف يتكون من لجنة للأرشيف، ولجنة الجدول الزمني للحفاظ، ومصالحة مركزية

- للأرشيف و«مراسلين للأرشيف» لدى مختلف وحدات البنك.
- تأهيل مقرات حفظ الأرشيف مع إعادة تهيئتها وفقا لمعايير الرطوبة في الجو.
- تقنية الأرشيف الموجود مع تقنين أدوات التدبير المخصصة لهذا الغرض (ميثاق الأرشيف. الجدول الزمني للحفظ. دليل الإجراءات ومخطط التصنيف).
- تكوين وتحسيس مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية تدبير الأرشيف.
- اقتناء حل معلوماتي بمثابة وحدة لتدبير الأرشيف المادي ضمن برنامج التدبير الإلكتروني للوثائق (GED) الجاري تطبيقه.

4.2 التواصل والتعاون

1.4.2 التواصل والقرب

استهدفت استراتيجية التواصل برسم سنة 2011، تعزيز صورة المؤسسة خارجيا مع تشجيع تداول المعلومات على المستوى الداخلي.

بالنسبة للعلاقات مع الصحافة، استمر الحوار من خلال تنظيم أربع لقاءات مع الصحافة على هامش الاجتماعات الفصلية لمجلس البنك. واستهدفت هذه الاجتماعات التعريف بالأسس التي تنبني عليها قرارات السياسة النقدية وإلقاء الضوء على التطورات الماكرواقتصادية الأخيرة والمتوقعة.

ونظم البنك لقاءات أخرى مع ممثلي الصحافة، تطرقت على الخصوص إلى العلاقات بين البنوك والزيناء، والسلسلة الجديدة للقطع النقدية، ومنحنى الأسعار الخاص باتفاقيات إعادة الشراء، وكذا توسيع نطاق تغطية مؤشر أسعار الأصول العقارية ليشمل الأراضي الحضرية والمحلات التجارية.

أما بالنسبة للبوابة الإلكترونية للبنك، فقد استمرت في الاستفادة من اهتمام خاص قصد الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الزوار. هكذا، تم القيام بجهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة من أجل الزيادة في دعائم البنك التي تمكن من التعريف بالجهودات التي يبذلها في إطار القيام بمهامه. ويضع البنك رهن إشارة العموم أيضا إحصائيات يمكن تحميلها انطلاقا من موقعه الإلكتروني تتعلق على الخصوص بالإحصائيات النقدية، وتلك المتعلقة بالصرف، والنظام البنكي، والموجودات الخارجية ووسائل الأداء.

إطار 1.4.2: الإصدارات المنتظمة للبنك

تتمثل إصدارات البنك فيما يلي:

- التقرير السنوي المرفوع إلى جلالة الملك. ويقدم التقرير بالإضافة إلى التطورات المتعلقة بالوضع الاقتصادية والنقدية والمالية البيانات المالية للبنك. ويغطي منذ سنة 2006 أنشطة البنك كمقابلة. وينشر هذا التقرير بثلاث لغات: العربية والفرنسية والإنجليزية.
- التقرير السنوي حول مراقبة وأنشطة ونتائج مؤسسات الائتمان. الذي يصدر منذ سنة 2004 باللغات الثلاث. ويتناول المناخ القانوني والتشريعي. وأنشطة المراقبة البنكية وكذا تطور بنية النظام البنكي ونشاطه. ونتائجه ومخاطره.
- التقرير السنوي حول أنظمة ووسائل الأداء. الصادر باللغات الثلاث. ويتطرق إلى نشاط أنظمة ووسائل الأداء وكذا مراقبتها.
- التقرير حول السياسة النقدية. الصادر في عدده التاسع عشر في دجنبر 2011 باللغات الثلاث. والمعد كل فصل بناء على التحاليل والتوقعات المعدة بمناسبة لقاءات مجلس البنك.
- النشرة الشهرية حول الظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية. الصادرة ثمان مرات في السنة. وتقدم تحليلا حول الظرفية الاقتصادية والمالية. الوطنية والدولية.
- تتضمن النشرة الفصلية الإحصائيات الاقتصادية والنقدية والمالية الوطنية وسجلا لأبرز القواعد التشريعية والقانونية الصادرة في الجريدة الرسمية خلال هذا الفصل.
- تعكس الإحصائيات النقدية تطور مجتمعات النقد والتوظيف السائلة. وكذا ملخص للأحداث الرئيسية التي ميزت الشهر باللغات الثلاث.
- تنطبق النشرة الفصلية الخاصة بنتائج مؤشر أسعار الأصول العقارية. والمعدة بالتعاون مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح الطبوغرافي والخرائطية. إلى تطور الأسعار وعدد المعاملات في السوق العقاري الوطني. وتنشر باللغات الثلاث.
- تقدم المذكرة المتعلقة بنتائج الاستقصاء الشهري للظرفية في القطاع الصناعي خلاصات سريعة لتطور المؤشرات الرئيسية حسب الفروع وكذا بالنسبة لمجموع الصناعات التحويلية. ويتم استكمالها من خلال مذكرة فصلية تمكن من الإحاطة بمحددات النشاط الصناعي.
- تشير المؤشرات الأسبوعية إلى تطور أبرز المؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية باللغات الثلاث.

وفي الأخير. انضافت مذكرة إعلامية جديدة حول الإشراف البنكي إلى آلية التواصل في سنة 2011.

على الصعيد الداخلي. تم إعطاء الانطلاقة لمشروع تواصل يعتمد سياسة القرب في سنة 2011 من خلال مفهوم جديد للإعلان التفاعلي والمتلائم لكل وحدة من وحدات البنك. والذي يركز على الأداء وعمل الفريق. أيضا. استفادت البوابة الإلكترونية للبنك من إعادة الهيكلة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات مختلف وحدات المؤسسة.

إلى جانب ذلك. تم إصدار عديدين من نشرة المقابلة «تواصل» التي تهدف إلى مواكبة المشاريع الكبرى للبنك وتبسيط الضوء على النجاحات الجماعية وذلك باللغتين العربية والفرنسية.

وتميزت سنة 2011 أيضا بإعطاء الانطلاقة لمجموعات الاستماع التي تلتئم قبل بدء كل عملية تواصل كبرى من أجل تسهيل استيعاب الأدوات من قبل الجهات المستهدفة.

إلى جانب ذلك. وفي إطار دينامية الانفتاح على المستوى الداخلي، تم تنظيم زيارات إرشادية إلى دار السكة وإلى المتحف الجديد للبنك لفائدة الموظفين طيلة سنة 2011.

واختتمت السنة باليوم الخاص بالأطر الذي شكل مناسبة لتبادل المعلومات مع مجموع الأطر العاملة بالبنك فيما يتعلق بحصيلة السنة الثانية من المخطط الاستراتيجي والتحديات الجديدة للمؤسسة.

2.4.2 المتحف

سجل متحف البنك، الذي تم تدشينه في شكله الجديد سنة 2010، نموا في نسبة ارتياده، حيث بلغ عدد الزوار 5500 مقابل 2600 زائر في 2010. وتعزى هذه النتيجة إلى وضع برنامج سنوي غني يتضمن تنظيم معارض مؤقتة وموضوعية، ولقاءات للنقاش وكذا ورش تربية لفائدة المؤسسات المدرسية.

وتم إثراء الموروث النقدي للبنك بعد إضافة 2091 قطعة نقدية و80 ورقة بنكية تعود إلى فترة الحماية والفترة الموالية للاستقلال في عهد الملك الراحل محمد الخامس.

بموازاة ذلك، تواصلت عملية إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية للبنك من خلال استكمال معالجة الأرشيف القادم من فرنسا واستعادة الأرشيف الذي حوّه إسبانيا. مما مكن من إحصاء حوالي 8647 وثيقة تتعلق بتاريخ البنك، خاصة في المنطقة الإسبانية والمنطقة الدولية لطنجة.

3.4.2 التعاون الدولي

يشارك البنك بانتظام في أشغال الهيئات الدولية والجهوية الممثلة فيها، إن الاستمرار في لعب دور فعال ضمن هذه الهيئات وتعزيز التعاون مع البنوك المركزية لا يزال ضمن الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للبنك في 2011.

1.3.4.2 التعاون مع البنوك المركزية

في مجال التعاون مع البنوك المركزية، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات في سنة 2011:

- تهدف مذكرة التفاهم الموقعة شهر فبراير مع مصرف قطر المركزي إلى إعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.
- تهدف الاتفاقية الإطار للتعاون مع بنك دول وسط إفريقيا الموقعة في شتنبر إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات حول المحاور ذات الأولوية بالنسبة للسياسة النقدية، والموارد البشرية، والافتحاص وتدبير المخاطر وأنظمة ووسائل الأداء.

• تنظم الاتفاقية الموقعة في شتنبر مع اللجنة البنكية لإفريقيا الوسطى وكيفيات تبادل المعلومات والتشاور في مجال مراقبة المؤسسات الخاضعة لها والقوانين البنكية.

علاوة على ذلك، تم إنجاز العديد من أنشطة التعاون لدى البنوك المركزية الأوروبية أو الأمريكية. واتخذت هذه الأنشطة شكل زيارات دراسية أو مشاورات ثنائية واستهدفت تعزيز قدرات البنك في مجالات صنع الأوراق البنكية، وتدبير الأرشيف، وتقييم عملية «الافتحاص الداخلي»، والجوانب القانونية، وتدبير وتوقعات الميزانية، وسلامة المعلومات المحاسبية وأنظمة المعلومات.

وفي نفس السياق، استقبل البنك في إطار الزيارات الدراسية وفودا من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، ومن البنك الوطني لإثيوبيا، والبنك المركزي لجمهورية بوروندي والبنك المركزي لمدرغشقر. وتطرقت هذه الزيارات إلى مجالات مثل السياسة النقدية، ومحاربة تبييض رؤوس الأموال وتمول الإرهاب، والافتحاص والتقييم الداخلي، ومصحة مركزة المعلومات حول المخاطر «مكتب القروض».

2.3.4.2 التعاون والعلاقات الدولية

شارك البنك سنة 2011 في العديد من التظاهرات الدولية، ومنها:

- اجتماعات الربيع والخريف للجنة النقدية والمالية الدولية المنظمة في أبريل وأكتوبر بواشنطن، وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الاجتماع السنوي الثامن عشر لمحافظي البنوك المركزي للبلدان الفرانكفونية، الذي عقد شهر ماي في سيام ريب، الكمبودج، حول موضوع «دور المقرض الأخير أمام الأزمات».
- الدورة الخامسة والثلاثون لمحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، المنظم في شتنبر بالدوحة، قطر.
- اجتماع المحافظين الأفارقة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في كينشاسا.
- اجتماع المجموعة التقنية لمجموعة 24 حول السياق العالمي المتعلق بالنمو والمسائل الجوهرية بالنسبة للنمو الدولي، المنعقد في مارس في بريتوريا، جنوب إفريقيا.
- اللقاء الدراسي الذي نظمه بنك البرازيل في إطار أشغال مجموعة العشرين حول موضوع: « السياسات

- النقدية والماكرواقتصادية في ظل مستوى عال من السيولة». في يونيو برينو دي جنيرو.
 - الدورة التاسعة للحوار الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي المنظمة في يوليو ببروكسيل.
 - المنتدى الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنظمة من قبل معهد المالية الدولي في أبوظبي شهر نونبر تحت رعاية البنك الوطني لأبوظبي حول موضوع: ما بعد الثورة والتحديات الاقتصادية».
 - الاجتماعين الثالث والرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كل من الكويت والجزائر على التوالي.
- في نفس السياق، ساهم البنك شهر يوليو بشكل فعال في أشغال لجنة المشاورات برسم المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي. وتهدف هذه المشاورات، المتمثلة في ضمان تتبع دائم لاقتصاديات البلدان الأعضاء من خلال تبادل للآراء مع الحكومة والبنك المركزي، إلى رصد المخاطر التي من شأنها التأثير على الاستقرار الداخلي أو الخارجي واقتراح تعديلات محتملة على السياسات الاقتصادية أو المالية. وبنهاية زيارة هذه البعثة، تتم موافاة العموم بتقرير يتضمن خلاصات هذه الزيارة.

إطار 2.4.2: الخلاصات الرئيسية لبعثة صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2011 برسم المادة الرابعة والمتعلقة بالسياسة النقدية (*)

تمثل الخلاصات الرئيسية لبعثة صندوق النقد الدولي والمتعلقة بالسياسة النقدية فيما يلي:

- « حافظت السياسة النقدية على نسبة التضخم في مستويات متطابقة مع الأهداف المحددة من قبل بنك المغرب»:
- « ساعد التدبير الفعال للسيولة من طرف بنك المغرب في المحافظة على سعر الفائدة لليلة واحدة في مستوى قريب من السعر المرجعي. وتعتقد مصالح صندوق النقد الدولي أن بنك المغرب يتوفر على الاستقلالية والكفاءات والموارد التقنية وتعدد الأدوات واحتياطات الصرف التي يحتاجها للانتقال نحو نظام لاستهداف التضخم وتبني سعر صرف أكثر مرونة.
- يتميز تدبير المخاطر من خلال الإشراف البنكي بالفعالية فيما يظل مستوى الالتزامات بالعملات الأجنبية غير مرتفع.
- تعتقد مصالح صندوق النقد الدولي أن سعر صرف أكثر مرونة من شأنه أن يقلص من الحاجة إلى تغيير معامل الاحتياطات الإلزامية بشكل دوري وينهي إلزامية مقاصة تدفق الرساميل التي قد يتسبب فيها. في إطار نظام سعر صرف ثابت، تغيير سياسة أسعار الفائدة.
- إلا أن السلطات شددت - ومصالح صندوق النقد الدولي تشاطرها الرأي - على أنه يتعين اختيار الوقت المناسب لذلك، حيث أن الانتقال نحو سعر صرف مرن يتطلب تبني عدة إجراءات من أجل ضمان استمرارية الميزانية. خاصة إصلاح نظام المقاصة. وتفاذي تهديد الاستقرار المالي.

* مقتطفات من تقرير المشاورة رقم 11/341 لشهر نونبر 2011 المعنون « المغرب: المشاورات برسم المادة الرابعة.

وبموازاة ذلك، واصل البنك مسلسل الحوار مع المؤسسات المالية الدولية، خاصة البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، سواء في إطار تقييم الأوضاع الماكرواقتصادية الوطنية وآفاقها، أو التخطيط لاستراتيجية الشراكة أو التفاوض حول شروط الإقراض.

كما اجتمع البنك بشكل مكثف مع وكالات التصنيف الدولية، ولعب دورا فعالا خلال المناقشات مع وكالة ستاندرد أند بورز في إطار تقييم التصنيف السيادي وتصنيف BICRA¹ للنظام البنكي المغربي.

وشارك البنك في المؤتمر السنوي لفريق العمل الدولي للبنوك المركزية حول المخاطر التشغيلية، IORWG²، ويعتبر بنك المغرب عضوا فعالا في هذا الفريق منذ سنة 2007.

وشارك البنك، الذي يتولى أيضا السكرتارية الدائمة لمؤتمر مسؤولي الافتتاح لدى البنوك المركزية في البلدان الفرانكفونية، في أشغال الدورة الرابعة لهذا المؤتمر، المنظم في دكار شهر أكتوبر من طرف البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا، بعد المؤتمرات المنظمة في لبنان سنة 2010، والمغرب سنة 2009 وفرنسا في 2008.

وتعزيزا للتعاون الجهوي، قام البنك في نونبر بتنظيم لقاء دراسي بمراكش حول «تدبير الموارد البشرية في بنك مركزي»، الذي سجل مشاركة العديد من البنوك المركزية الشريكة، من بينها بنك فرنسا، والبنك المركزي التركي، وبنك إسبانيا، وبنك البرتغال، والبنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا، وبنك دول وسط إفريقيا، والبنك المركزي لجمهورية غينيا.

أخيرا، وفي إطار مساهمته في إغناء النقاش الوطني الدائر حول القضايا الماكرواقتصادية الأساسية على المستوى الداخلي ومع شركائه، استقبل البنك في شهر أبريل السيد أوليفي بلونشارد، كبير الاقتصاديين ومستشار اقتصادي ومدير قسم الدراسات في صندوق النقد الدولي، وهي الزيارة التي قام خلالها بتنشيط لقاء وطني يتعلق بالتطورات الأخيرة للاقتصاد العالمي والتحديات المستقبلية.

1 تقييم مخاطر البلد المتعلقة بالنظام البنكي

2 فريق العمل الدولي المختص في المخاطر التشغيلية، المحدث سنة 2005، يتضمن 43 بنكا مركزيا من القارات الخمس، إضافة إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ويمثل قطبا للكفاءات في مجال تدبير المخاطر التشغيلية لفائدة البنوك المركزية العضو.

الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب



البيانات المالية

1. حصيد بنك المغرب في نهاية دجنبر 2011
(بعد توزيع الأرباح)

31/12/10	31/12/11	إيضاح	الأصول (بالآلاف الدراهم)
8 353 023	9 571 626	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
181 863 016	161 265 474	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
41 131 883	19 472 831		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
136 623 826	137 307 963		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
4 107 307	4 484 680		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
7 564 186	6 668 110	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 093 137	1 110 328		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
6 205 608	5 286 188		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
265 441	271 593		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		- تسبيقات تعاقدية
-	-		- تسبيقات برسم تسهيلة الصندوق
-	-		- مساعادات مالية أخرى
7 097 325	39 330 041	4	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
-	15 001 597		- قيم مستحقة
7 000 102	24 001 223		- تسبيقات للبنوك
97 223	327 221		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
8 681 377	6 658 502	5	أصول أخرى
7 272 044	5 229 441		- مدينون مختلفون
1 409 333	1 429 061		- أصول مختلفة أخرى
2 920 533	3 182 867	6	أصول ثابتة
2 920 533	3 182 867		أصول ثابتة
216 479 460	226 676 620		مجموع الأصول

31/12/2010	31/12/2011	إيضاح	الخصوم (بآلاف الدراهم)
152 059 445	166 252 990	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
149 738 509	163 807 102		- أوراق بنكية
2 320 936	2 445 888		- قطع نقدية
3 099 165	3 451 385	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
	-		- التزامات بالذهب
3 099 165	3 451 385		- التزامات بالعملات الأجنبية
201 850	211 949	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
190 706	202 136		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
11 144	9 813		- التزامات أخرى
33 877 149	29 566 029	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 039 635	1 979 729		- الحساب الجاري للزينة العمومية
27 742 197	23 787 663		- ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
27 742 197	23 787 663		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الإيداع
1 858 799	1 309 496		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 236 518	2 489 141		- حسابات أخرى
14 482 607	14 267 415	11	خصوم أخرى
7 225 435	7 392 898	12	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 533 809	5 533 954	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
32 469	32 614		- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها
216 479 460	226 676 620		مجموع الخصوم

2. حساب العائدات والتكاليف

2010/12/31	2011/12/31	العائدات (بآلاف الدراهم)
4 127 267	3 983 664	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة
549 510	778 872	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
6 995	-56 923	فوائد محصلة أخرى
353 019	371 070	عمولات محصلة
294 367	137 159	عائدات مالية أخرى
154 826	207 373	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
25 009	27 726	عائدات مختلفة
271	4 528	عمليات سحب على الاستخدمات
1 567 780	3 744 373	مؤونات مسترجعة
397 261	894	عائدات غير جارية
7 476 304	9 198 736	مجموع العائدات
2010/12/31	2011/12/31	التكاليف (بآلاف الدراهم)
21 114	28 698	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل
403 311	368 814	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
16 785	15 009	عمولات منوحة
410 150	941 514	تكاليف مالية أخرى
928 501	955 483	تكاليف خاصة بالموظفين
291 598	268 827	شراء المواد والأدوات
223 939	242 838	تكاليف خارجية أخرى
2 008 888	3 905 157	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
267 478	5 498	تكاليف غير جارية
1 078 050	954 753	ضرائب على الأرباح
5 649 815	7 686 592	مجموع التكاليف
1 826 486	1 512 144	الربح الصافي

3. خارج المحصلة

2010/12/31	2011/12/31	إيضاح	(بآلاف الدراهم)
		14	
			عمليات الصرف بالناجز
			- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز
			- الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
	-		- العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل
	-		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل
9 844 465	-		عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
			عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
3 772	720 073		- العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها
3 776	718 247		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها
	-		تعديل العملات الأجنبية خارج المحصلة
	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
6 872 900	41 069 179		التزامات على السندات
2 120 020	2 144 600		- سندات محصلة على التسييقات الممنوحة
-	832 950		- سندات محصلة على التسييقات المتوقع منحها
-	-		- سندات متوقع تسليمها
			التزامات أخرى
33 275	40 171		- ضمانات محصلة على الأسواق
664 040	731 954		- التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
48 992	43 019		- التزامات بالتمويل ممنوحة لفائدة الموظفين
1 000	1 000		- التزامات ممنوحة أخرى

1.3 حصيلة بنك المغرب

بلغ مجموع حصيلة البنك 226.677 مليون درهم في سنة 2011، بارتفاع بلغ 10.197 مليون درهم أو 5% مقارنة مع السنة السابقة.

ويفسر هذا الارتفاع على الخصوص بما يلي:

- على مستوى الأصول. بالتأثير المزدوج لانكماش الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية وارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها.
- وفي جانب الخصوم، بتزايد الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة الذي خفف من حدته انخفاض الودائع والالتزامات بالدرهم.

1.1.3 الأصول

الموجودات والتوظيفات من الذهب

شهدت قيمة الموجودات والتوظيفات من الذهب في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الدولية، حيث بلغت 1.574,5 دولارا للأوقية في نهاية دجنبر 2011، بينما ظل مخزون الذهب شبه مستقر عند 708.765,536 أوقية (ما يعادل 22 طنا). فقد ارتفعت قيمة احتياطات الذهب من 4,6 ملايين درهم في نهاية عام 2007 إلى 9,6 ملايين درهم في دجنبر 2011، بزيادة قدرها 109%. وفي عام 2011، ارتفعت بنسبة 15% مقارنة بالعام الماضي.

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بعد زيادة بنسبة 6% مع نهاية دجنبر 2010 ترجع بالأساس إلى اقتراض الخزينة لمبلغ مليار أورو في السوق الدولية، سجلت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية منحنى تنازليا في سنة 2011، باستثناء الارتفاع الظرفي خلال فصل الصيف، بحيث انكششت بنسبة 11% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 161.265 مليون درهم، ارتباطا بتراجع احتياطات الصرف.

ويتم استثمار هذه الأصول والتوظيفات بالعملات الأجنبية، التي تمثل 85% من أصول البنك، في سندات الاقتراض بنسبة 85% وفي السوق النقدية بنسبة 7%.

موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

بلغ رصيد هذا البند 6.668 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 12% مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الموجودات من حقوق السحب الخاصة بعد الشروع في تسديد. لحساب الخزينة. أصل الديون المقترضة في عام 2009 من صندوق النقد العربي.

الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

في سنة 2011، تفاقم عجز السيولة لدى البنوك مقارنة مع عام 2010 بسبب استمرار التأثير التضيقى للعوامل المستقلة للسيولة البنكية، لاسيما الأصول بالعملة الأجنبية. وأمام هذه الوضعية، رفع بنك المغرب من حجم السيولة التي يضخها، والتي ظلت تتم أساسا من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام ثم عبر اتفاقيات إعادة الشراء لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من الربع الأخير من السنة وفقا لقرار مجلس البنك المنعقد في 20 شتنبر 2011. وبلغت عمليات إعادة تمويل البنوك، إلى غاية 31 دجنبر 2011، ما مجموعه 39 مليار درهم (مقابل 7 مليارات في عام 2010)، منها 24 مليار درهم في إطار التسبيقات لمدة 7 أيام و15 مليارا بموجب اتفاقيات إعادة الشراء.

الأصول الثابتة

ارتفعت الأصول الثابتة للبنك إلى غاية نهاية دجنبر 2011 إلى 3.183 مليون درهم، بزيادة قدرها 262 مليون درهم مقارنة بالعام 2010، تمثل 191 مليون درهم منها الزيادة في الأصول الثابتة المادية وغير المادية التي ارتفعت بمبلغ 2.368 مليون درهم من سنة لأخرى. ويفسر هذا الاتجاه أساسا بتنفيذ برنامج تحديث تجهيزات دار السكة الذي يهدف على وجه الخصوص إلى توسيع القدرات التقنية والإنتاجية لعملية سك العملة.

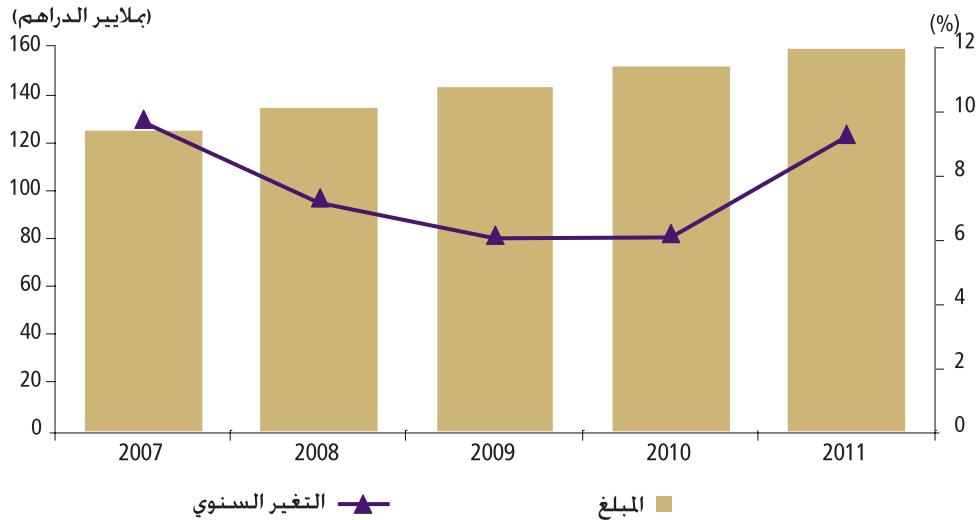
بملايين الدراهم	2011	2010	التغير	(%)
الأصول الثابتة	3 183	2 921	262	9
قروض ثابتة	729	658	71	11
سندات رأس المال والأصول المماثلة	86	86	0	0
الأصول الثابتة المادية وغير مادية	2 368	2 177	191	9

2.1.3 الخوصوم

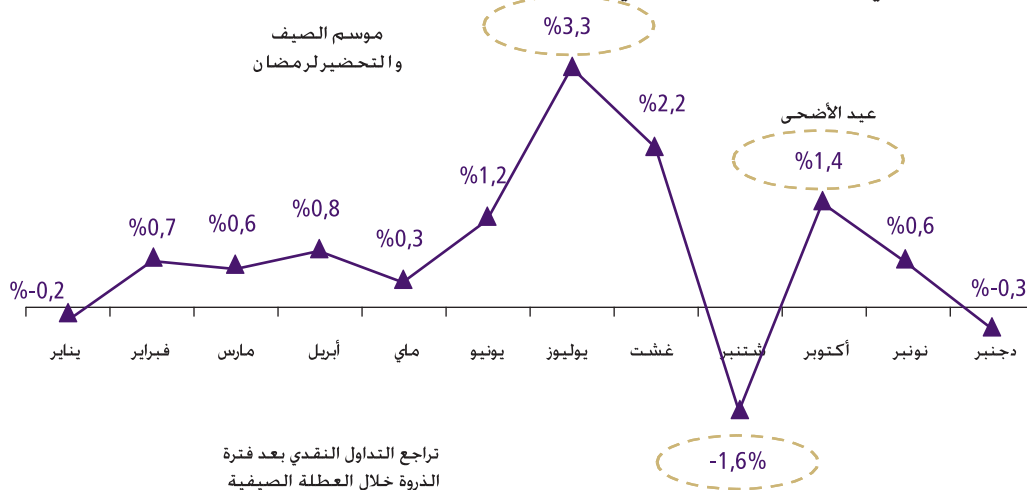
الأوراق والقطع النقدية المتداولة

واصلت الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة نموها. بحيث ارتفعت بنسبة 9% مقابل 6% في عام 2010 لتصل إلى 166.253 مليون درهم. ممثلة بذلك أكبر بند في جانب الخوصوم (73%). وعلى أساس شهري، شهد التداول النقدي فترات ذروة. لاسيما خلال الفصل الثالث من سنة 2011 الذي تزامن مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

رسم بياني 1.1.3 : تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة



رسم بياني 2.1.3 : التغير الشهري للأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة خلال 2011



الودائع والالتزامات بالدرهم

انخفض هذا البند من 33.877 مليون درهم إلى 29.566 مليون درهم. بتراجع قدره 4.311 مليون درهم (13%) مقارنة مع نهاية دجنبر 2010. تمثل 3.955 مليون درهم منها انخفاض موجودات البنوك في الحسابات الجارية لاسيما بعد استبعاد الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي ابتداء من أبريل 2011.

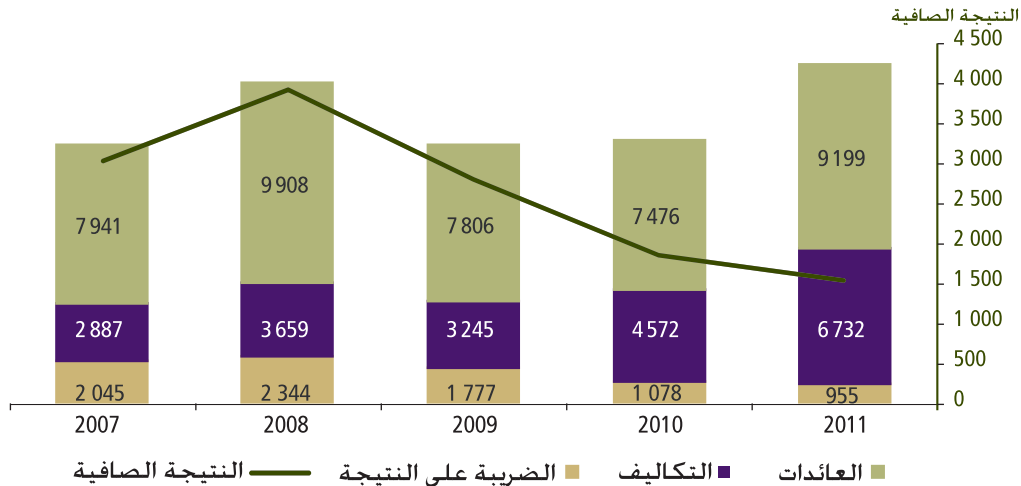
مخصصات حقوق السحب الخاصة

ارتباطا بارتفاع سعر حقوق السحب الخاصة إلى متم دجنبر 2011. سجلت مخصصات حقوق السحب الخاصة ارتفاعا بمبلغ 167 مليون درهم. لتصل إلى 7.393 مليون درهم.

2.3 حساب العائدات والتكاليف

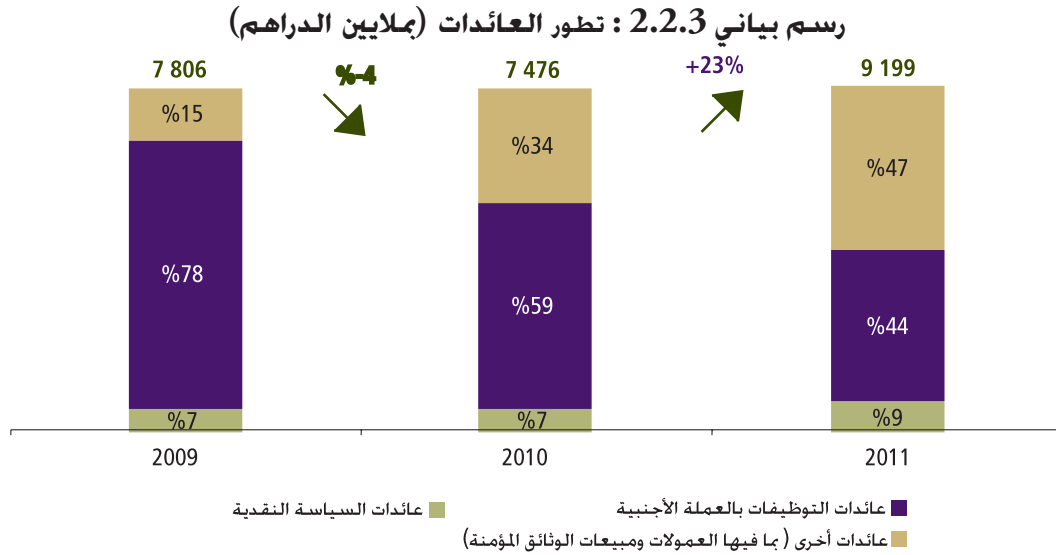
بلغت النتيجة الصافية للبنك برسم سنة 2011 ما مجموعه 1.512 مليون درهم. بانخفاض بنسبة 17% عن سنة 2010. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى انخفاض كل من الموجودات الخارجية ونسبة العائد على توظيفاتها.

رسم بياني 1.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية



1.2.3 العائدات

ارتفعت عائدات البنك في عام 2011 بمبلغ 1.722 مليون درهم أو 23% لتصل إلى 9.199 مليون درهم. بعد انخفاضها بنسبة 21% و 4% على التوالي في عامي 2009 و 2010. وتفسر هذه الزيادة على هذا الخصوص باسترجاع المؤونات عن تدني قيمة السندات الأجنبية بمبلغ 3.644 مليون درهم في عام 2011 مقابل 1.470 مليون درهم في العام السابق. غير أن تأثيرها الصافي على النتيجة وصل إلى 135 مليون درهم. بالنظر إلى التخصيصات التي بلغت هذه السنة 3.509 مليون درهم. ولو استثنينا عمليات استرجاع المؤونات لكانت العائدات انخفضت بنسبة 8% لتبلغ 5.554 مليون درهم.



الفوائد والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية

بلغت الفوائد المحصلة من التوظيفات 3.984 مليون درهم هذه السنة. مواصلة بذلك الاتجاه الهبوطي الذي بدأ في العام 2009 ومسجلة انخفاضا معتدلا بنسبة 3% مقابل 18% في عام 2010. على الرغم من تراجع كل من الموجودات الخارجية ومعدلات العائد على سندات الاقتراض.

ففي سوق سندات الاقتراض. تراجع عائدات الفوائد إلى 3.799 مليون درهم. أي بانخفاض قدره 172 مليون درهم أو 4% مقارنة مع العام السابق. ويرجع ذلك أساسا إلى حلول أجل استحقاق السندات ذات عائد مرتفع وإعادة توظيفها بنسب فائدة أقل.

على مستوى السوق النقدية وعلى الرغم من انخفاض حجم التوظيفات. ارتفعت عائدات الفوائد على التوظيفات بمبلغ 16 مليون درهم (15%) إلى 125 مليون درهم في نهاية دجنبر 2011. مستفيدة في ذلك من رفع سعر الفائدة

الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي بواقع 25 نقطة أساس مرتين خلال سنة 2011 (من 1% إلى 1,25% في أبريل ثم إلى 1,50% في يوليو).

فوائد الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

خلال سنة 2011 وأمام تفاقم العجز في السيولة لدى البنوك، قام بنك المغرب بزيادة حجم السيولة التي يضخها، والتي تمت أساسا من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض وهمت في المتوسط ما يناهز 21,6 مليار درهم مقابل 16,9 مليار في سنة 2010. كما قام البنك خلال الفصل الأخير من السنة بعمليتين لاتفاقية إعادة الشراء لمدة ثلاثة أشهر، بلغت على التوالي 5 و10 مليارات درهم. وبلغ مجموع الفوائد التي حصلها البنك برسم هذا البند 779 مليون درهم مقابل 549 مليون درهم في عام 2010، بزيادة قدرها 42%.

عائدات مالية أخرى

بلغت العائدات المالية الأخرى، المكونة أساسا من أرباح رأس المال التي حققتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، ما قدره 137 مليون درهم، بانخفاض بلغ 157 مليون درهم أو 53% مقارنة بالعام 2010. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى:

- انخفاض بنسبة 65% في أرباح رأس المال عن تفويضات التدبير عقب تصفية بعض المحفظات في يوليو 2010.
- ويتوفر البنك إلى نهاية سنة 2011 على محفظة واحدة أسند تدبيرها إلى وكيل خارجي.
- هبوط بنسبة 51% في أرباح بيع سندات التوظيف الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة خلال النصف الأول من عام 2011.

مبيعات السلع والخدمات

سجلت عائدات مبيعات المنتجات زيادة قدرها 53 مليون درهم أو 34%. إذ وصلت إلى 207 مليون درهم في نهاية دجنبر 2011، ارتباطا على الخصوص بإنتاج جوازات السفر البيومترية (145 مليون درهم).

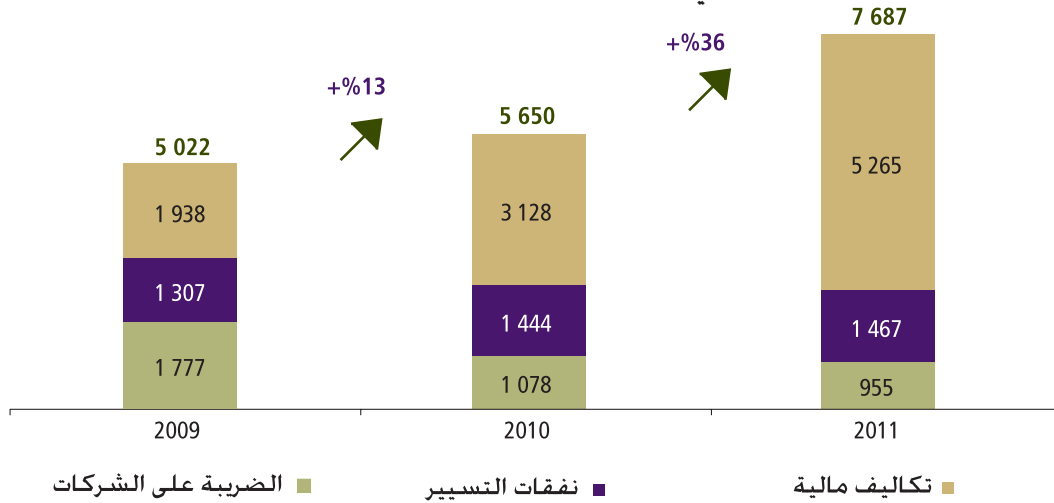
عائدات غير جارية

بلغت هذه العائدات مليون درهم في سنة 2011 مقابل 397 مليون في عام 2010، وشملت عائدات تفويت بعض المساهمات الأجنبية للبنك الذي تم في مارس 2010.

2.2.3 التكاليف

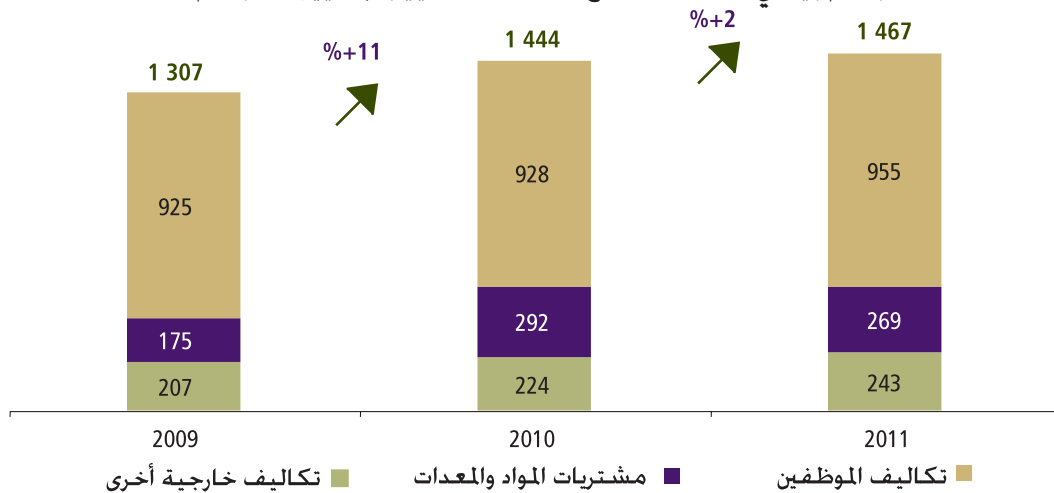
بلغت التكاليف الإجمالية للبنك في سنة 2011 ما مجموعه 7.687 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 36% مقارنة مع العام 2010. وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع النفقات المالية بنسبة 68%. بينما لم ترتفع نفقات التسيير إلا بنسبة 2%.

رسم بياني 3.2.3 : تطور التكاليف (ملايين الدراهم)



نفقات التسيير

رسم بياني 4.2.3 : توزيع نفقات التسيير (ملايين الدراهم)

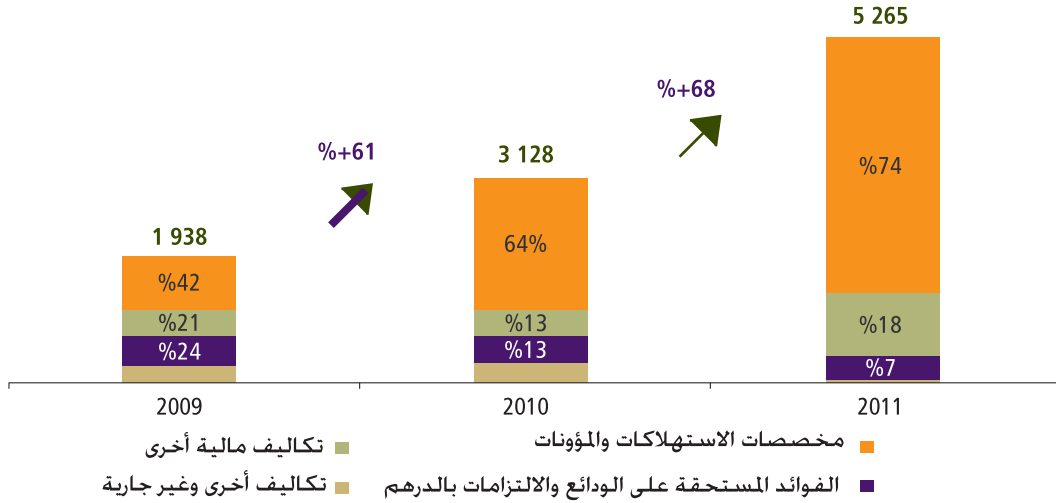


بلغت نفقات التسيير 1.467 مليون درهم، مرتفعة بنسبة 2% عن سنة 2010. وتتشكل هذه النفقات في حدود:

- 65% من نفقات المستخدمين التي تزايدت بنسبة 3%؛
- 18% من مشتريات المواد والمعدات التي تراجعت بمقدار 8% بفعل عاملين رئيسيين:
 - إصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية تم إنتاجها بسبائك جديدة مما مكن من تخفيض ميزانية القوالب النقدية مقارنة مع العام 2010؛
 - إنتاج جوازات السفر البيومترية بنوع جديد من الرقائق الإلكترونية وبكلفة أقل من السنة السابقة.
- 17% من النفقات الخارجية التي ارتفعت بنسبة 8% لاسيما بفعل الزيادة في نفقات صيانة الأنظمة المعلوماتية والبرمجيات وآلات إنتاج الوثائق المؤمنة ومعدات صنع الأوراق والقطع النقدية، فضلا عن ارتفاع نفقات الإيجار.

النفقات المالية

رسم بياني 5.2.3 : توزيع التكاليف المالية (بملايين الدراهم)



في عام 2011، شكلت النفقات المالية 68% من النفقات الإجمالية للبنك. فقد انتقلت بين عامي 2010 و 2011 من 3128 مليون درهم إلى 5.265 مليون، أي بزيادة قدرها 2.137 مليون درهم (68%) تمثل 1.868 مليون درهم منها ارتفاع مخصصات المؤونات عن تدني قيمة سندات التوظيف الأجنبية. وبلغت هذه المؤونات التي تمثل الخسائر

غير المحققة الناتجة عن الفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية لسندات التوظيف مع نهاية عام 2011 ما مجموعه 3.509 مليون درهم مقابل 1.641 مليون درهم في العام السابق. ارتباطا بارتفاع نسب الفائدة خلال النصف الأول من السنة. غير أن انخفاض معدلات الفائدة في الستة أشهر الموالية مكن من التخفيف من حدة ذلك الارتفاع.

وباستثناء هذه المؤونات، تصل النفقات المالية إلى 1.747 مليون درهم، بزيادة لا تتجاوز 6%.

وتعزى الزيادة في هذا البند كذلك إلى النفقات المالية الأخرى (531+ مليون درهم)، التي تشمل:

- 333 مليون درهم برسم الخسائر عن بيع سندات التوظيف الأجنبية في سياق ارتفاع نسب الفائدة؛
- 216 مليون درهم برسم أقساط التأمين على سندات استثمارية أجنبية تم شراؤها بنسب عائد إسمية أعلى من السوق.

وتراجعت الفوائد المدفوعة على الودائع والالتزامات بالدرهم بمبلغ 34 مليون درهم (-9%) لتصل إلى 369 مليون درهم. ويغطي هذا التوجه، على وجه الخصوص، انخفاضا قدره 28 مليون درهم (-14%) في الفوائد التي يدفعها البنك على الاحتياطي الإلزامي. على إثر خفض الحد الأدنى الإلزامي وتراجع الفوائد المدفوعة على ودائع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار 20 مليون درهم (-34%) بعد انخفاض ودائع هذا الأخير لدى البنك. وفي ما يخص تراجع النفقات غير الجارية بمبلغ 262 مليون درهم مقارنة مع عام 2010، فإنه يعزى أساسا إلى القيمة الدفترية الصافية للمساهمات الأجنبية التي تم تفويتها في مارس 2010.

3.2.3 الحصيلة حسب العمليات الرئيسية

عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية

بملايين الدراهم	2011	2010	التغير (%)
الأصول	177 505	197 780	-10
موجودات وتوظيفات بالذهب	9 572	8 353	15
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	161265	181 863	-11
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	6 668	7 564	-12
الخصوم	21 664	20 120	8
التزامات بالذهب، والعملات الأجنبية والدرهم القابل للتحويل	3 663	3 301	11
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 393	7 225	2
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	10 608	9 593	11
عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية	-155 841	-177 660	-12

مصادر - استخدامات

التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
-	0	0	أصول
-	0	0	سندات الخزينة المغربية
-18	3 211	2 636	خصوم
-3	2 040	1 980	حساب الخزينة العمومية
-33	111	74	فوائد مستحقة على الحساب الجاري للخزينة ⁽¹⁾
-45	1 060	1 583	صندوق الحسن الثاني
-18	3 211	2 636	عمليات مع الدولة

موارد - استخدامات
1- طبقا للاتفاقية المتعلقة بعمليات الخزينة في السوق النقدية

التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
454	7 097	39 330	الأصول
454	7 097	39 330	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
-14	27 765	23 788	خصوم
-14	27 765	23 788	ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
-175	20 667	-15 542	الوضعية الصافية تجاه مؤسسات الائتمان

موارد - استخدامات

4.2.3 بيان أرصدة التدبير

التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
-4	4 477	4 288	نتيجة أنشطة بنك المغرب
-14	3 804	3 274	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
74	348	606	نتيجة عمليات السياسة النقدية
25	325	408	نتيجة العمليات البنكية الأخرى
2	1 705	1 744	التكاليف الإجمالية للاستغلال
4	625	652	تكاليف الموظفين
-8	291	269	تكاليف المواد الأولية والمعدات
8	221	239	تكاليف خارجية
0	303	303	تكاليف اجتماعية
6	265	282	مخصصات صافية للاستخدامات والمؤونات
-8	2 773	2 543	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-158	132	-76	النتيجة غير الجارية ^(*)
-114	406	-55	العائدات غير الجارية
-92	274	21	التكاليف غير الجارية
-11	1 078	955	الضريبة على النتائج
-17	1 826	1 512	النتيجة الصافية

(*) يتضمن أيضا العائدات والتكاليف عن السنوات المالية السابقة.

5.2.3 نتيجة أنشطة البنك

نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف

التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
32	5 888	7 762	عائدات عمليات تدبير احتياطات الصرف
			منها:
-4	3 971	3 799	فوائد على سندات الخزينة الأجنبية
15	109	125	فوائد على التوظيفات لدى البنوك الأجنبية
-65	106	37	فوائض قيمة على تفويضات التدبير
-51	73	36	فوائض قيمة خاصة بتفويت سندات الخزينة الأجنبية
148	1 470	3 644	استرجاع المؤونات عن انخفاض السندات الأجنبية
115	2 084	4 487	تكاليف عمليات تدبير احتياطات الصرف
			منها:
76	286	502	استحقاقات المكافآت على سندات الخزينة الأجنبية
-74	21	6	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
114	1 641	3 509	مخصصات للمؤونات عن انخفاض قيمة السندات الأجنبية
-14	3 804	3 274	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف

نتيجة عمليات السياسة النقدية

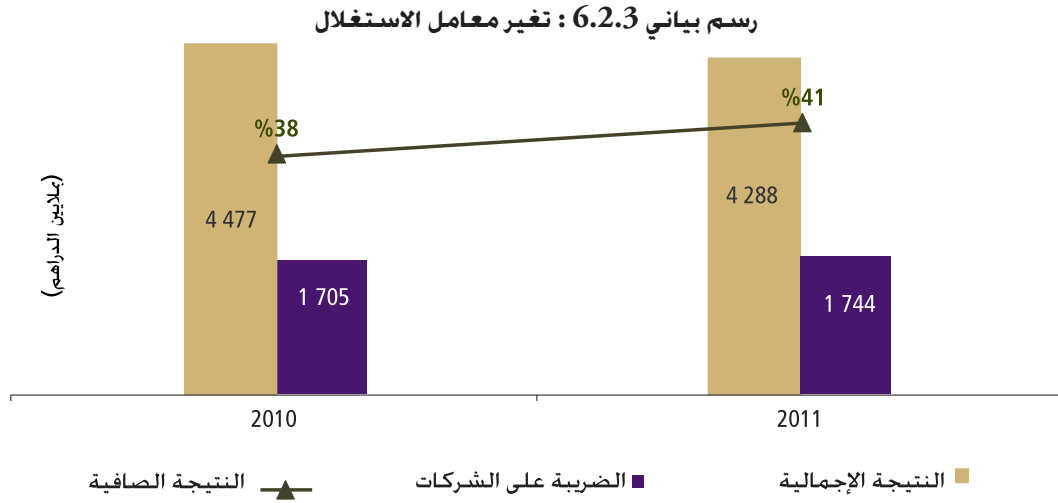
التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
42	549	779	عائدات عمليات السياسة النقدية
			منها:
28	549	702	فوائد محصلة على التسبيقات لمدة 7 أيام
NS	0	75	فوائد على سندات الخزينة المغربية
-14	202	173	تكاليف عمليات السياسة النقدية
			منها:
-14	202	173	فوائد منوحة على حسابات الاحتياطي النقدي
74	348	606	نتيجة عمليات السياسة النقدية

نتيجة العمليات البنكية الأخرى

التغير (%)	2010	2011	بملايين الدراهم
13	593	670	عائدات بنكية أخرى
			منها:
3	233	240	عمولات محصلة على عمليات الصرف
34	155	207	استرجاع المؤونات عن انخفاض قيمة سندات المساهمة
-2	268	263	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
			تكاليف بنكية أخرى
			منها:
-34	60	40	فوائد منوحة على ودائع صندوق الحسن الثاني
-3	77	74	فوائد منوحة على الحساب الجاري للخزينة
25	325	408	نتيجة العمليات البنكية الأخرى

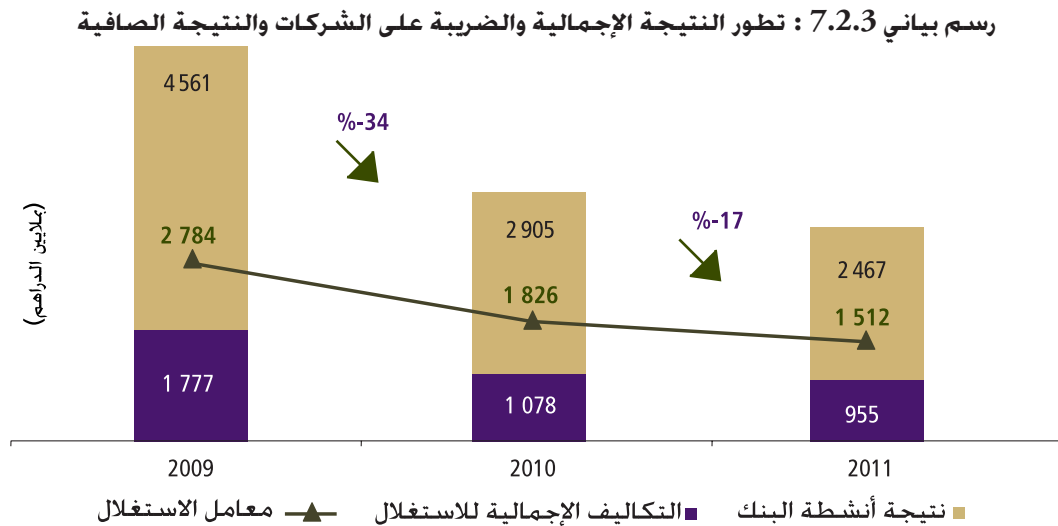
6.2.3 النتيجة الإجمالية للاستغلال

سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال انخفاضا بنسبة 8%، لاسيما بسبب تراجع نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف. وبلغ معامل الاستغلال 40,7% مقابل 38,1% في عام 2010.



النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الإجمالية 2.467 مليون درهم في سنة 2011، منخفضة بنسبة 15% عن سنة 2010. وبعد خصم تكاليف الضريبة، بلغت النتيجة الصافية 1.512 مليون درهم.



3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية

الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وعرضها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق بنك المغرب المقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المادية وغيرها. ويعتمد تقييمات خاصة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة ببنك المغرب.

تضم القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 76.03 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والنتائج وبيان المعلومات التكميلية.

المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم في حسابات الحصيلة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم على أساس أسعار الصرف السارية المفعول عند نهاية السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات في هذا الحساب أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن عملية إعادة التقييم أية أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها. وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

1. محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع حساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء الفوائد المستحقة. وتدرج أرباح أو خسائر رأس المال الناتجة عن عملية إعادة التقييم الشهرية لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة. لا يملك بنك المغرب. إلى غاية نهاية سنة 2011، أية سندات ضمن محفظة المعاملات.

2. محفظة التوظيف: تتكون من السندات التي يشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل السندات المدرجة في المحفظة في الحصيلة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (خصم أو زيادة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.

• في نهاية كل شهر. تؤدي الخسائر غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية لهذه السندات إلى تكوين مؤونات لتدني القيمة. وبالمقابل. لا تدرج الأرباح غير المحققة في الحسابات.

ويجدر التذكير أنه بدءاً من شهر أكتوبر 2008. أحدث البنك فئة فرعية ضمن سندات التوظيف قصد إدراج سندات التوظيف القصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد. وتوزع الفوائد المحتسبة مسبقاً على طول مدة السندات وتفيد في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

3. محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة؛
- لا يتم تقييد أرباح أو خسائر رأس المال المتعلقة بهذه السندات.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (خصم أو زيادة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي تم تفويض تدبيرها لوكلاء خارجيين في إطار عقود تحدد معايير الأداء. ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية، إذ يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء. وتقييد أرباح أو خسائر رأس المال المحققة عند نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة. وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر. بعد افتتاحها والتوصل بها بشكل قانوني من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المادية وغير المادية

تقيد الأصول الثابتة المادية وغير المادية حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة. ويتم استخدام الأصول الثابتة بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتكون آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، كما يلي:

- 20 سنة للعقارات؛
- 5 سنوات للاستصلاح والتهيئة والتجهيز؛
- 10 سنوات لمعدات دار السكة؛
- 5 سنوات لمعدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية، والعربات والمعدات الأخرى.

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية. وبالنظر لعدم إدراجها في البورصة، يتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس آخر قوائم تركيبية متوفرة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك:
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب).
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة).
- والقطع النقدية التذكارية.

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة حسب كلفة إنتاجها. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وجب الإشارة إلى أن تقييم القطع النقدية التذكارية أصبح يتم. ابتداء من سنة 2011. على أساس كلفتها.

4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة**إيضاح رقم 1- الموجودات والتوظيفات من الذهب**

تتكون موجودات الذهب من الموجودات بالذهب المودعة في المغرب وخارجه. ومنذ نهاية سنة 2006. بدأ تقييم موجودات الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن هذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف.

إيضاح رقم 2- الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

إيضاح رقم 3- موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يتكون من الجزء (5,14%) الذي يتحمله بنك المغرب من

حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل:

- الجزء القابل للتصرف: الذي يبلغ 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (927,6 مليون درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويدخل هذا الجزء في احتياطات الصرف لبنك المغرب ويمكن للمغرب استعماله عند الحاجة.
- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,71 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (182,7 مليون درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المفتوح باسم صندوق النقد الدولي لدى البنك باسم «الحساب رقم 1». ويصل مجموع مساهمة المغرب في رأس مال صندوق النقد الدولي إلى 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة. تملك منها الخزينة نسبة 85,5% (بالعملة الوطنية).

- الموجودات من حقوق السحب الخاصة: ويتعلق الأمر بموجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من لدن صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب الدائن العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة وتسديدات القروض المقدمة للمغرب. ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد ربع سنوية على هذه الموجودات.

- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي: يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع بالعملة الأجنبية في رأسمال صندوق النقد العربي.

- وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية. ومودعة في حساب صندوق النقد العربي المفتوح لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5,8 مليون درهم)؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية. منها 6,87 مليون دينار عربي مكتتبه من طرف البنك (271,6 مليون درهم)؛
- 12,55 مليون دينار عربي. منها 5,88 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات. والتي تمت في سنة 2005.

إيضاح رقم 4- الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

إيضاح رقم 5 - أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص:

- مختلف المدينين المكونين أساسا من الديون المختلفة المستحقة للبنك؛
- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها؛
- حسابات التحصيل التي تشمل أيضا الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

إيضاح رقم 6 - أصول ثابتة

يتضمن هذا البند:

- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه؛
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية؛
- الأصول الثابتة المادية وغير المادية المتعلقة بالاستغلال وغير الاستغلال.

إيضاح رقم 7 - الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

إيضاح رقم 8 - الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والبنوك الأجنبية وغير المقيمين.

إيضاح رقم 9 - الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين. ويمثل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي الجزء الأكبر من هذا البند. وتتم إعادة تقييم موجودات هذا الحساب و«الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي كل سنة قصد الأخذ بعين الاعتبار تغير الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 10 - الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند:

- الحساب الجاري للخرينة العمومية الذي تقيد فيه جميع عملياتها. ويتم منح الفوائد على الرصيد الدائن لهذا الحساب وفقا للشروط أدناه المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009:
- الشريحة التي تقل عن أو تساوي ملياري درهم تستفيد من سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
- الشريحة التي تتجاوز ملياري درهم ولا تفوق 3 ملايين درهم تستفيد عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
- ولا تؤدي أية فوائد على الشريحة التي تتجاوز 3 ملايين درهم.
- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي بلغت نسبته 6% مع متم سنة 2011. وتؤدي عنه فائدة سنوية بنسبة 0,75%.
- حسابات سحب السيولة وتسهيلات الإيداع؛
- حسابات باقي المقيمين. بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 50 نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 - أصول أخرى

يتضمن هذا البند:

- دائنون مختلفون، الذي يتشكل بالأساس من الاقتراعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية؛
- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين وكالات البنك ومن التكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر ونفقات مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل حَقَقها. وتتعلق المؤونات التي تم تشكيلها في سنة 2011 بالمخاطر الضريبية

والنزاعات والعطل المؤدى عنها.

• حساب تقييم احتياطات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات سعر الصرف الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب الموقعة بين بنك المغرب والدولة.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال.

إيضاح رقم 12 - مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا البند القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه بلداً عضواً. ويؤدي البنك عمولات فصلية عن هذه المخصصات.

إيضاح رقم 13 - رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند:

- رأسمال بنك المغرب البالغ 500 مليون درهم؛
- الاحتياطات التي بلغت 5 ملايين درهم في نهاية دجنبر 2011؛
- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها البالغة 32,6 مليون درهم.

إيضاح رقم 14 - خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالتزامات خارج الحصيلة. ويتضمن بيان خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك ويتلقاها، وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام عند حلول أجل الاستحقاق أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2011

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلق ببنك المغرب والتي تتضمن الحصيللة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2011. وتشير هذه القوائم التركيبية إلى رساميل ذاتية ورساميل ماثلة تبلغ 5.533.810 ألف درهم وريح قدره 1.512.144 ألف درهم.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديمًا صادقًا موافقًا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتشمل هذه المسؤولية إعداد نظام للمراقبة الداخلية وتنفيذه وتتبعه خاص بوضع وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس. وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادًا على تدقيقنا للحسابات. وقد أجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة وتخطيط تدقيق الحسابات وإجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية. إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير خطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. وعند تقدير هذا الخطر. يأخذ مدقق الحسابات بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة والمتعلقة بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للظرفية. وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وملائمة لسبر رأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نشهد أن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم قانونية وصادقة تعطي صورة وفيّة. من جميع الجوانب الملموسة. لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية لبنك المغرب ودمته إلى غاية 31 دجنبر 2011 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه. نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة أ1 من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الأصول والالتزامات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 27 مارس 2012 وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول صدق القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التدبير الذي أعده البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2011 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (1)

التغيرات %		**2011	*2010	2009	(المبالغ بملايير الدراهم)
2011 2010	2010 2009				
					الحسابات الوطنية
		5,0	3,6	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار الثابتة (التطور%)
		5,6	1,9-	30,4	القيمة المضافة للفلاحة
		5,2	4,2	0,8	القيمة المضافة غير الفلاحية
5,0	4,3	802,6	764,0	732,4	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار الجارية
7,4	1,8-	106,3	99,0	100,8	القيمة المضافة للفلاحة
8,0	6,6	636,1	588,7	552,4	القيمة المضافة غير الفلاحية
4,8	4,1	843,2	804,8	773,1	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
8,4	3,6	619,3	571,5	551,9	الاستهلاك الوطني النهائي
5,1	3,6	246,4	234,4	226,2	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
4,0-	5,5	224,0	233,3	221,2	الإدخار الوطني الإجمالي
		30,7	30,7	30,9	معدل الاستثمار (ت.إرت\ن.د.إ) (%)
		26,6	29,0	28,6	الإدخار\الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)
		8,9	9,1	9,1	معدل البطالة (%)
					الأسعار
0,9	0,9	109,4	108,4	107,4	مقياس كلفة الاستهلاك
1,3	1,2	115,9	114,4	113,0	المواد الغذائية
1,8	0,4	108,9	107,0	106,6	مؤشر التضخم الأساسي
					الحسابات الخارجية
16,3	32,4	174,0	149,6	113,0	الصادرات الإجمالية (فوب)
22,0	12,9	363,4	298,0	264,0	الواردات الإجمالية (كاف)
27,7	-1,7	189,4-	148,4-	151,0-	الرصيد التجاري الإجمالي
3,7	5,0	48,1	46,2	44,0	فائض الأسفار
7,2	3,0	65,6	61,4	59,6	رصيد التحويلات الجارية
94,6	14,0-	64,6-	34,3-	39,9-	رصيد الحساب الجاري
		8,0-	4,5-	5,4-	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
8,2	13,8	188,0	173,8	152,7	المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي
		23,4	22,7	20,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
					سعر الصرف (2)
0,6-	1,3-	11,106	11,171	11,316	الدرهم مقابل أورو واحد
2,6	6,3	8,5772	8,3569	7,8602	الدرهم مقابل دولار واحد
					المالية العمومية (3)
118,4-	39,1-	2,2-	12,1	19,9	الرصيد العادي
6,1	1,8	49,9	47,0	46,2	نققات الاستثمار
		50,1-	35,8-	15,9-	رصيد الميزانية
		6,9-	4,7-	2,2-	رصيد الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي
					(بالنسبة المئوية)
13,8	10,1	332,5	292,1	265,2	المبلغ الجاري للدين الداخلي
		41,4	38,2	36,2	المبلغ الجاري للدين الداخلي\الناتج الداخلي الإجمالي
					(بالنسبة المئوية)
					النقد
6,8	4,5	589,9	552,4	528,5	المجموع م 1
6,4	4,9	962,8	904,5	862,7	الكتلة النقدية م 3
12,5-	0,0	168,6	192,6	192,7	الموجودات الخارجية الصافية
22,0	2,9	112,2	92,0	89,4	الديون الصافية على الإدارة المركزية
10,5	10,8	793,3	718,2	648,4	ديون على الاقتصاد

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(2) أرقام آخر السنة.

(3) بدون احتساب موارد الخصوصية

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 1998)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(أسعار السنة الفارطة)

**2011	*2010	2009	2008	2007	فروع النشاط الاقتصادي
5,0	3,6	4,8	5,6	2,7	الناتج الداخلي الإجمالي
5,1	2,3-	28,9	16,5	20,0-	القطاع الأولي
5,6	1,9-	30,4	16,3	20,8-	الزراعة
1,5-	9,5-	12,2	19,0	10,1-	الصيد البحري
4,0	6,5	4,7-	3,6	6,6	القطاع الثانوي
5,9	38,6	23,8-	5,9-	9,1	الصناعات الاستخراجية
2,3	3,1	0,9	2,1	3,8	صناعة (خارج تكرير النفط)
28,9	21,5-	70,7-	5,8-	41,9	تكرير النفط
6,0	7,1	3,5	5,9	5,8	الماء والكهرباء
4,2	2,6	3,4	9,4	11,7	البناء والأشغال العمومية
6,0	3,3	3,6	4,1	6,1	القطاع الثالثي (1)
4,7	0,4-	3,5	4,5	2,5	التجارة
2,0-	8,1	1,2-	0,8	4,1	الفنادق والمطاعم
5,9	7,2	2,8	2,6	8,4	المواصلات
19,0	4,4	2,8	8,7	10,4	البريد والاتصالات
5,7	3,8	2,3	3,9	8,5	خدمات أخرى (2)
5,8	2,9	9,3	3,9	2,4	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
5,2	3,3	4,8	5,7	1,8	القيمة المضافة بسعر الأساس
2,7	6,7	4,6	5,0	10,6	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

**2011	*2010	2009	2008	2007	فروع النشاط الاقتصادي
802.607	764.031	732.449	688.843	616.254	الناتج الداخلي الإجمالي
114.866	105.534	107.050	90.690	74.928	القطاع الأولي
106.342	98.991	100.757	82.969	68.716	الزراعة
8.524	6.543	6.293	7.721	6.212	الصيد البحري
224.556	204.075	186.742	187.866	149.052	القطاع الثانوي
41.355	29.579	16.925	45.121	13.155	الصناعات الاستخراجية
114.338	105.250	104.004	86.996	82.074	صناعة (خارج تكرير النفط)
1.960	2.799	1.084	963	841	تكرير النفط
18.962	19.362	18.953	16.123	15.749	الماء والكهرباء
47.941	47.085	45.776	38.663	37.233	البناء والأشغال العمومية
402.997	378.113	359.365	341.076	321.713	القطاع الثالثي (1)
76.977	72.815	72.054	70.597	65.058	التجارة
18.852	19.446	16.775	16.278	16.294	الفنادق والمطاعم
28.424	27.480	25.795	23.897	23.264	المواصلات
22.473	23.065	22.097	21.365	19.887	البريد والاتصالات
186.660	172.707	162.769	154.939	145.300	خدمات أخرى (2)
69.611	62.600	59.875	54.000	51.910	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
742.419	687.722	653.157	619.632	545.693	القيمة المضافة بسعر الأساس
60.188	76.309	79.292	69.211	70.561	الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 3.2 زراعات الحبوب

الموسم الفلاحي 2010 - 2011			الموسم الفلاحي 2009 - 2010			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
16,1	85.466	5.306	15,4	77.217	5.002	الحبوب الرئيسية
19,6	41.699	2.131	16,6	32.433	1.951	القمح الطري
19,3	18.480	957	18,1	16.328	901	القمح الصلب
11,4	23.176	2.026	13,4	25.665	1.920	الشعير
11,0	2.111	192	12,1	2.792	230	الذرة

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 4.2 القطاني

الموسم الفلاحي 2010 - 2011			الموسم الفلاحي 2009 - 2010			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
6,2	3.231	525	7,1	2.764	388	القطاني
8,6	1.721	201	7,6	1.494	197	الفول
5,1	457	89	7,2	566	78	الحمص
7,9	398	50	6,0	258	43	الجلبان
7,8	456	58	7,0	284	41	العدس
1,6	199	127	5,7	162	29	قطاني مختلفة

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 5.2 زراعات الخضار

من أكتوبر 2010 إلى شتنبير 2011			من أكتوبر 2009 إلى شتنبير 2010			
المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	
27,4	6.733,9	245,8	30,2	7.745,3	256,4	زراعات الخضار
23,1	4.916,9	213,0	25,6	5.771,4	225,3	الخضار الموسمية
55,4	1817,0	32,8	63,5	1.973,9	31,1	البواكر
140,6	753,5	5,4	128,2	872,0	6,8	الطماطم
32,4	252,5	7,8	26,3	163,0	6,2	البطاطس
41,3	811,1	19,7	51,9	938,9	18,1	فواكه وخضار أخرى

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 6.2 الحوامض

(بآلاف الأطنان)

من أكتوبر 2010 إلى يوليو 2011		من أكتوبر 2009 إلى يوليو 2010		من أكتوبر 2008 إلى يوليو 2009		
الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	
529	1.711	489	1.624	483	1.279	مجموع الحوامض
175	860	162	856	182	715	البرتقال
349	751	322	466	294	353	الكلمانتين
5	100	5	302	7	211	حوامض أخرى

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 7.2 زراعات الشمندر

المردود (الأطنان للهاكتار)	المحصول (الأطنان)	المساحة المجنية (الهاكتارات)	
56,1	2.377.750	42.400	الموسم الفلاحي 2010 - 2009
36,4	156.500	4.300	الغرب
32,7	71.830	2.200	اللوكوس
58,9	629.840	10.700	تادلة
60,9	1.230.000	20.200	دكالة
57,9	289.580	5.000	ملوية
60,2	2.708.800	45.000	الموسم الفلاحي 2011 - 2010
31,6	183.300	5.800	الغرب
42,1	105.320	2.500	اللوكوس
66,4	829.940	12.500	تادلة
69,3	1.254.340	18.100	دكالة
55,1	335.900	6.100	ملوية

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 زراعات قصب السكر

المردود (الأطنان للهاكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة المجنية (الهاكتارات)	
61,4	632.280	10.300	الموسم الفلاحي 2010 - 2009
58,6	468.980	8.000	الغرب
71,0	163.300	2.300	اللوكوس
64,6	756.270	11.700	الموسم الفلاحي 2011 - 2010
63,4	614.610	9.700	الغرب
70,8	141.660	2.000	اللوكوس

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 9.2 زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

المحصول	المحصول	المحصول	
نهاية 2011 - بداية 2012**	نهاية 2010 - بداية 2011*	نهاية 2009 - بداية 2010	
1,400	1,484	1,500	إنتاج الزيتون
غير متوفر	95	90	إنتاج زيت الزيتون

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 10.2 الحبوب الزيتية

الموسم الفلاحي 2010 - 2011			الموسم الفلاحي 2009 - 2010			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القنطارين)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القنطارين)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	
13,5	494,2	36,6	9,6	593,4	62,0	عباد الشمس
22,7	389,9	17,2	21,6	495,6	22,9	الغول السوداني

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 11.2 زراعة الكروم

سنة 2011		سنة 2010		سنة 2009		
الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	
832.000	48.200	303.300	49.600	369.500	45.300	زراعة الكروم
349.000	37.000	210.000	36.000	234.500	35.900	العنب المخصص للاستهلاك
483.000	11.200	93.300	13.600	135.000	9.400	العنب المخصص لإنتاج المشروبات

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 12.2 تربية المواشي⁽¹⁾

(بآلاف الرؤوس)

**2011	*2010	2009	
26.883	25.163	25.489	تربية المواشي
2.949	2.788	2.861	البقر
18.429	17.082	17.476	الغنم
5.505	5.293	5.152	الماعز

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل 2010.
 (*) أرقام مراجعة
 (**) أرقام مؤقتة
 المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 13.2 اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

**2011	*2010	2009	
439,7	436,4	427,4	اللحوم الحمراء
190,0	194,3	189,0	البقر
134,0	139,0	135,0	الغنم
23,0	22,6	23,0	الماعز
92,7	80,4	80,4	لحوم أخرى والأحشاء
580,0	560,0	490,0	اللحوم البيضاء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية تربية المواشي).

جدول م 14.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

**2011	*2010	
963,7	1.144,7	الإنتاج
55,5	59,0	الصيد بأعالي البحار
908,3	1.086,2	الصيد الساحلي
333,5	406,0	استهلاك المنتجات الطرية
569,0	669,0	التحويل
116,9	183,0	المصبرات
190,1	278,0	دقيق وزيت السمك
262,0	208,0	التجميد
365,3	513,1	الصادرات
97,7	135,7	السمك الطري والمجمد
70,6	86,6	القشريات والرخويات
114,4	152,3	السمك المصبر
82,7	138,5	دقيق وزيت السمك

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : - الإنتاج : وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
- التصدير : مكتب الصرف.

جدول م 15.2 مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100=1998)

% 2011 2010	**2011	*2010	2009	
15,8	144,1	138,4	119,4	المقياس العام
0,8-	53,1	53,5	57,1	المعادن الفلزية
-	غير متوفر	61,3	57,7	المعادن الحديدية
-	غير متوفر	53,5	57,1	المعادن غير الحديدية
4,3	154,3	148,0	126,5	المعادن غير الفلزية
-	غير متوفر	116,1	79,7	الفوسفات

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 16.2 ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

**2011		*2010		2009		
%	Total	%	Total	%	Total	
100	17.085,0	100	16.022,8	100	15.018,5	الاستهلاك الأولي
22,4	3.834,6	21,8	3.491,4	22,7	3.405,6	الفحم
62,7	10.705,5	61,9	9.910,7	60,6	9.096,3	المنتجات النفطية
3,6	611,0	3,0	481,1	3,0	445,4	الغاز الطبيعي
11,3	1.933,9	13,4	2.139,6	13,8	2.071,2	الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية
67,4	763,6	100,0	1.133,2	100,0	820,1	المواد الأولية المحلية
5,5	62,2	5,3	60,3	6,2	50,5	النفط والغاز الطبيعي
61,9	701,4	94,7	1.072,9	93,8	769,6	الكهرباء من أصل مائي وهوائي
	16.321,4		14.889,6		14.198,4	العجز في الطاقة
95,5		92,9		94,5		بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمندوبية السامية للتخطيط

جدول م 17.2 إنتاج الطاقة

2011 2010	**2011	*2010	2009	
النشاط الاستخراجي				
7,1-	9,6	10,4	9,3	إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)
5,4	52,6	49,9	41,2	إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
النشاط التحويلي				
11,2	6.412,4	5.767,9	4.271,2	إنتاج معلمي التكرير (آلاف الأطنان) (1)
6,9	24.145,0	22.591,1	20.393,1	الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)
3,7	12.657,9	12.207,6	12.809,9	إنتاج القطاع الخصوصي (حرارية وريحية)

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 18.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

**2011			*2010			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100,0	9,0	12.690	100,0	21,6	11.642	مجموع الإنتاج (1)
50,5	11,2	6.412	49,5	35,0	5.768	المنتجات النفطية (2)
49,5	6,9	6.278	50,5	10,8	5.874	الكهرباء

(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 19.2 مجموع استهلاك الطاقة

% 2011 2010	**2011	*2010	2009	
8,0	10.705	9.911	9.096	المنتجات النفطية (آلاف الأطنان)
5,1	5.941	5.652	5.333	المنتجات البيضاء
1,6	558	549	506	الوقود الممتاز
0,6	563	560	488	بترول المحركات النفاثة
6,1	4.820	4.543	4.339	زيت الغاز
2,9	2.016	1.959	1.895	الغازات السائلة
4,5	1.871	1.790	1.729	البوطان
-14,4	145	169	165	البروبان
19,5	2.749	2.300	1.869	زيت الفيوول
25,2	1.602	1.279	970	استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
12,4	1.147	1.021	899	استهلاك الآخرين .
9,8	5.810	5.290	5.160	الفحم (آلاف الأطنان)
6,7	4.480	4.197	4.120	استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
21,7	1.330	1.093	1.040	استهلاك الآخرين
27,0	804	633	586	الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
28,3	748	583	545	استهلاك محطة تاهدارت
7,9	25.634	23.749	22.392	الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)
16,9	4.607	3.940	4.623	الإمدادات الخارجية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 20.2 الاستهلاك النهائي للطاقة (1)

**2011			*2010			بآلاف الأطنان المعادلة للنقط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100	7,2	16.618	100	6,0	15.495	الاستهلاك النهائي للطاقة (2)
54,6	5,5	9.075	55,5	6,0	8.599	المنتجات النفطية
28,8	6,2	4.791	29,1	4,3	4.510	زيت الغاز
40,1	7,9	6.665	39,9	6,1	6.175	الكهرباء
5,3	21,7	878	4,7	5,0	721	الفحم

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.

(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 21.2 مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 :1998)

التغيرات (%)		2011	2010	2009	الترجيح	
2011 2010	2010 2009					
4,5	1,6	152,9	146,4	144,0	230	الصناعات الغذائية والتبغ
4,0	1,4	149,5	143,8	141,8	205	الصناعات الغذائية
7,7	3,4	180,7	167,8	162,3	25	صناعات التبغ
0,7	3,6	134,6	133,7	129,0	209	صناعات النسيج والجلد
1,8	0,0	117,6	115,5	115,5	65	صناعات النسيج
0,4	5,2	149,0	148,4	141,0	126	صناعات الملابس والفرو
1,9-	3,1	93,0	94,7	91,9	17	صناعات الجلد والأحذية
3,3	2,5	167,1	161,8	157,9	363	صناعات كيميائية وشبه كيميائية
1,7	2,3	116,9	115,0	111,8	9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
0,6-	0,8	229,4	230,7	228,8	31	صناعة الورق والورق المقوى
1,1	0,4-	162,8	161,0	161,6	18	نشر، طباعة واستنساخ
8,7	8,4	122,3	112,5	103,8	41	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
1,2	5,0	151,2	149,4	142,3	155	صناعات كيميائية
1,5	0,1	240,2	236,6	236,4	19	صناعات المطاط والبلاستيك
7,4	0,8-	184,3	171,6	172,9	90	صناعات منتوجات أخرى غير معدنية
1,2	0,7	199,9	197,6	196,3	160	صناعات ميكانيكية ومعدنية
0,1	6,3-	188,8	188,7	201,4	53	صناعة المواد المعدنية
1,6	2,6	205,7	202,4	197,2	49	تحويل المواد المعدنية
3,5-	3,4	159,9	165,7	160,3	15	صناعة الآلات والتجهيزات
3,7	9,2	248,0	239,2	219,0	27	صناعة السيارات والهيكل
1,6	1,6-	146,9	144,6	147,0	6	صناعة وسائل أخرى للنقل
1,9	0,7	192,1	188,5	187,2	11	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة
1,2-	0,8-	184,0	186,3	188,1	38	صناعات كهربائية وإلكترونية
1,0-	0,6-	170,8	172,6	173,6	27	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
1,1-	1,6-	218,2	220,6	224,2	10	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال
5,8-	2,1-	188,8	200,5	204,8	1	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
2,4	2,0	162,9	159,1	156,0	1000	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 22.2 دخول السياح

التغيرات % 2011 2010	2011	2010	2009	
0,2	9.783.931	9.764.253	8.660.590	دخول السياح
0,2-	5.375.681	5.386.350	4.612.311	السياح من جنسية أجنبية
0,5	4.934.052	4.910.435	4.292.958	سياحة الإقامة
0,2-	3.882.385	3.889.344	3.414.920	دول الاتحاد الأوروبي
0,5-	1.775.983	1.827.453	1.699.201	فرنسا
4,6-	693.255	726.540	642.817	إسبانيا
6,9	219.667	205.417	174.384	ألمانيا
4,2	352.143	338.060	252.945	المملكة المتحدة
9,4-	211.408	233.224	177.915	إيطاليا
0,2	255.661	255.076	209.153	دول أوروبية أخرى
4,5-	239.591	251.012	214.692	
				أمريكا
3,7-	130.427	135.376	121.144	الولايات المتحدة
6,9-	63.237	67.925	54.789	كندا
12,1-	8.447	9.615	8.077	الأرجنتين
10,4	134.289	121.635	117.489	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
12,1	174.417	155.550	135.766	المغرب العربي
10,7	134.452	121.503	104.884	دول إفريقية أخرى
1,1-	81.291	82.173	64.650	آسيا
6,4-	31.966	34.142	31.404	بلدان أخرى
7,2-	441.629	475.915	319.353	سياحة العبور
0,7	4.408.250	4.377.903	4.048.279	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

جدول م 23.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي (*)

(الأساس 100=1997)

التغيرات %	2010		2011				المتوسط السنوي	المتوسط السنوي 2010	الترجيح %	المقياس العام
	2011	2010	الاربعاء	ثلاثة اشهر	الثانية	ثلاثة اشهر الأولى				
14,8	6,4	158,9	162,4	159,9	159,3	154,0	138,4	100	صناعات غذائية	
3,7	0,6-	121,6	124,5	122,5	119,7	119,7	117,3	28,9	صناعة التبغ	
0,0	0,0	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	3,1	صناعة النسيج	
0,5	2,0	97,3	97,6	97,4	97,2	97,1	96,8	6,5	صناعة الملابس	
0,3	0,4-	94,6	94,8	94,8	94,6	94,1	94,3	6,7	صناعة الجلد والأحذية	
1,3	2,2	110,7	107,4	111,9	111,9	111,8	109,4	1,6	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	
9,3	3,2	123,5	128,5	122,1	121,7	121,7	113,0	1,8	صناعة الورق والورق المقوى	
1,0	9,9	98,8	97,0	98,9	99,5	99,9	97,9	2,6	نشر، طباعة واستنساخ	
0,2	0,9	98,6	98,6	98,6	98,6	98,6	98,4	1,4	تكرير البترول	
31,1	33,8	393,9	409,3	396,6	401,2	368,4	300,4	13,3	صناعة كيميائية	
37,4	10,6-	171,9	174,9	174,9	172,0	165,8	125,1	13,1	صناعة المطاط والبلاستيك	
2,3	1,0-	104,2	105,0	103,6	104,0	104,2	101,8	2,0	صناعة منتجات أخرى غير معدنية	
1,0	0,6	123,9	125,8	123,3	123,0	123,3	122,7	5,9	صناعة المواد المعدنية	
1,5	0,7-	131,6	131,6	131,7	131,6	131,4	129,7	3,2	تحويل المواد المعدنية	
3,3	2,0-	115,1	115,3	115,5	115,3	114,1	111,4	3,0	صناعة الآلات والتجهيزات	
0,1-	0,6-	87,8	88,1	88,0	87,6	87,4	87,9	0,9	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	
1,5	1,3	125,2	125,3	125,3	125,3	124,8	123,4	2,0	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال	
0,0	0,0	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	0,5	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	
0,2-	0,1-	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	103,4	0,1	صناعات السيارات والهياكل	
0,2	0,4	103,5	103,5	103,5	103,3	103,2	103,1	2,5	صناعة وسائل أخرى للنقل	
1,4	0,3-	104,9	106,8	104,9	104,0	104,0	103,5	0,1	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	
3,6	1,1	126,0	126,7	126,6	125,8	124,8	121,6	0,9		

(*) يحسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمنة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبار لمن المنتج عند مقارنة المصنع.
المصدر: المديرية السامية للتخطيط

جدول م 1.3 مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

التغيرات 2010 (2) 2011	المجموع		الوسط القروي		الوسط الحضري				
	2010	2011	2010	2011	2010	2011			
351,0	32.245	31.894	5,0-	13.443	13.448	356,0	18.802	18.446	مجموع السكان
381,9	23.458	23.076	62,6	9.393	9.330	319,3	14.065	13.745	السكان البالغون 15 سنة فما فوق
96,0	11.538	11.442	1,0-	5.448	5.449	97,0	6.090	5.993	السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق
105,0	10.510	10.405	2,0	5.237	5.235	103,0	5.273	5.170	السكان النشيطون المشتغلون
9,0-	1.028	1.037	3,0-	211	214	6,0-	817	823	السكان النشيطون العاطلون
0,4-	49,2	49,6	0,4-	58,0	58,4	0,3-	43,3	43,6	معدل النشاط (1)
0,2-	8,9	9,1	0,0	3,9	3,9	0,3-	13,4	13,7	معدل البطالة
0,5-	8,4	8,9	0,1-	4,7	4,8	0,8-	11,3	12,1	حسب الجنس
0,6	10,2	9,6	0,1	2,1	2,0	1,4	21,2	19,8	ذكور
									إناث
0,3	17,9	17,6	0,3	8,7	8,4	0,9	32,2	31,3	حسب فئات السن
0,1	12,9	12,8	0,0	4,4	4,4	0,0	19,1	19,1	15 إلى 24 سنة
0,3-	5,2	5,5	0,2-	1,8	2,0	0,5-	7,4	7,9	25 إلى 34 سنة
0,3-	1,8	2,1	0,2-	0,8	1,0	0,5-	2,7	3,2	35 إلى 44 سنة
									45 سنة فما فوق
0,5-	4,0	4,5	0,1-	2,3	2,4	1,1-	7,0	8,1	حسب المستوى التعليمي
0,0	16,7	16,7	0,2-	11,2	11,4	0,2	18,3	18,1	غير حاصلين على شهادة
									الحاصلون على شهادة

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

(2) تحسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 2.3 تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بآلاف الأشخاص)

التغيرات		السنوات		فروع النشاط الاقتصادي
بالنسب المئوية	بآلاف الأشخاص	2011	2010	
1,0+	105,0+	10.510	10.405	المجموع
0,0+	0,2+	4.183,0	4.182,8	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
2,3-	29,2-	1.240,2	1.269,4	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)
3,0+	31,4+	1.061,5	1.030,1	البناء والأشغال العمومية
3,4+	45,0+	1.376,8	1.331,8	التجارة
5,5+	25,8+	494,0	468,2	النقل والمواصلات
				الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية
1,0+	10,2+	1.019,5	1.009,3	المقدمة للعموم
2,0+	21,6+	1.124,6	1.102,9	خدمات أخرى ⁽¹⁾
1,0+	0,1+	10,5	10,4	نشاطات غير محددة

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(بالأسعار الجارية)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2007	2008	2009	*2010	**2011
الناتج الداخلي الإجمالي	6,7	11,8	6,3	4,3	5,0
القطاع الأولي	14,4-	21,0	18,0	1,4-	8,8
الزراعة	15,3-	20,7	21,4	1,8-	7,4
الصيد البحري	1,9-	24,3	-18,5	4,0	30,3
القطاع الثانوي	6,0	26,0	-0,6	9,3	10,0
الصناعات الاستخراجية	24,9	243,0	-62,5	74,8	39,8
صناعة (خارج تكرير النفط)	1,1	6,0	19,6	1,2	8,6
تكرير النفط	35,1-	14,5	12,6	158,2	30,0-
الماء والكهرباء	7,2	2,4	17,6	2,2	2,1-
البناء والأشغال العمومية	13,1	3,8	18,4	2,9	1,8
القطاع الثالثي (1)	11,5	6,0	5,4	5,2	6,6
التجارة	6,7	8,5	2,1	1,1	5,7
الفنادق و المطاعم	22,8	0,1-	3,1	15,9	3,1-
المواصلات	26,7	2,7	7,9	6,5	3,4
البريد والاتصالات	9,7	7,4	3,4	4,4	2,6-
خدمات أخرى (2)	13,1	6,6	5,1	6,1	8,1
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	2,5	4,0	10,9	4,6	11,2
القيمة المضافة بسعر الأساس	5,4	13,5	5,4	5,3	8,0
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	18,8	1,9-	14,6	3,8-	21,1-

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 2.4 حساب السلع والخدمات (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2011	*2010	2009	2008	2007	
2011 2010	2010 2009						
8,2	3,2	907.832	839.143	812.933	781.087	672.429	الموارد
5,0	4,3	802.607	764.031	732.449	688.843	616.254	النتائج الداخلي الإجمالي
40,1	6,7-	105.225	75.112	80.484	92.244	56.175	رصيد الموارد
18,8	13,2	390.755	329.053	290.725	350.409	276.477	واردات السلع والخدمات
12,4	20,8	285.530	253.941	210.241	258.165	220.302	صادرات السلع والخدمات
8,2	3,2	907.832	839.143	812.933	781.087	672.429	الاستعمالات
8,4	3,6	619.270	571.485	551.858	518.527	472.242	الاستهلاك النهائي الوطني
8,1	4,6	472.938	437.547	418.461	400.395	360.008	الأسر المقيمة
9,3	0,4	146.332	133.938	133.397	118.132	112.234	الإدارات العمومية
7,8	2,5	288.562	267.658	261.075	262.560	200.184	الاستثمار
5,1	3,6	246.394	234.407	226.177	227.465	192.573	التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت
-	-	42.168+	33.251+	34.898+	35.095+	7.614+	التغير في المخزونات

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 3.4 الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2011	*2010	2009	2008	2007	
2011 2010	2010 2009						
5,0	4,3	802.607	764.031	732.449	688.843	616.254	النتائج الداخلي الإجمالي
0,4-	0,4	40.617	40.790	40.610	56.307	55.367	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
4,8	4,1	843.224	804.821	773.059	745.150	671.621	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
8,4	3,6	619.270	571.485	551.858	518.527	472.242	الاستهلاك النهائي الوطني
4,0-	5,5	223.954	233.336	221.201	226.623	199.379	التوفير الوطني الإجمالي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 4.4 الاستثمار و التوفير (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2011	*2010	2009	2008	2007	
2011 2010	2010 2009						
7,8	2,5	288.562	267.658	261.075	262.560	200.187	الموارد
4,0-	5,5	223.954	233.336	221.201	226.623	199.379	التوفير الوطني الإجمالي
100,0	75,0-	2-	1-	4-	15-	26-	صافي الرساميل المتلقاة
88,2	13,9-	64.610	34.323	39.878	35.952	834	حاجيات التمويل
7,8	2,5	288.562	267.658	261.075	262.560	200.187	الاستثمارات
5,1	3,6	246.394	234.407	226.177	227.465	192.573	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
26,8	4,7-	42.168+	33.251+	34.898+	35.095+	7.614+	التغير في المخزونات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 5 الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك (1)

مواد أخرى	المواد غير الغذائية										المواد الغذائية			المؤشر العام
	المطاعم والشفاقي	التعليم	الثقافة والترفيه	المواصلات	النقل	الصحة	التجهيز المنزلي	المسكن، الماء، الغاز ومواد أخرى	الملبس والأحذية	الجموع	المشروبات الكحولية والمشروبات غير الكحولية	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	الجموع	
5,5	2,9	3,9	2,2	3,5	11,4	5,5	4,9	14,8	3,9	58,5	2,2	39,3	41,5	100
106,2	108,0	113,3	97,7	90,9	103,2	102,4	106,0	104,2	104,5	103,9	108,2	110,2	110,1	106,5
106,4	108,2	113,3	97,8	90,9	103,5	102,5	106,0	104,2	104,5	104,0	108,3	112,5	112,3	107,5
106,4	108,4	113,3	97,6	90,9	103,3	102,6	106,1	104,2	104,3	104,0	108,3	116,5	116,1	109,0
106,5	109,1	113,3	97,4	90,6	103,3	102,9	106,0	104,2	104,2	104,0	108,3	115,6	115,2	108,7
106,6	109,2	113,3	97,2	90,5	103,2	103,0	106,1	104,3	104,0	104,1	108,3	115,6	115,2	108,7
106,7	109,4	113,3	96,9	90,5	103,2	102,9	106,2	104,3	103,7	104,0	108,3	112,8	112,6	107,6
107,0	109,7	113,3	96,8	90,5	103,3	102,9	106,1	104,3	103,5	104,1	108,3	111,4	111,2	107,0
107,1	109,7	113,3	96,8	90,5	103,2	102,9	106,2	104,4	103,7	104,1	108,3	113,9	113,6	108,0
107,2	109,7	118,0	96,7	90,5	103,3	102,9	106,3	104,3	104,1	104,5	108,3	117,0	116,5	109,5
107,9	109,8	118,5	96,7	90,5	103,3	103,0	106,3	104,4	104,6	104,6	108,3	119,2	118,6	110,4
108,0	109,8	118,5	96,7	89,2	103,2	103,0	106,3	104,6	104,9	104,6	108,3	117,1	116,6	109,6
108,3	109,8	118,5	96,6	89,2	102,9	103,0	106,3	104,6	105,1	104,7	108,3	114,5	114,2	108,6
108,4	109,8	118,5	96,5	89,2	103,0	103,0	106,6	104,6	105,5	104,7	108,3	115,0	114,6	108,8
108,6	110,1	118,5	96,5	89,2	103,0	103,0	106,7	104,6	105,4	104,7	108,3	117,1	116,6	109,7
108,6	110,3	118,5	96,4	89,2	103,1	103,0	106,8	104,6	105,3	104,7	108,3	116,8	116,4	109,6
108,7	110,3	118,5	96,4	89,2	102,9	103,0	106,9	104,7	105,3	104,7	108,3	114,0	113,7	108,4
108,7	110,4	118,5	96,4	89,2	103,0	103,0	107,1	104,7	105,3	104,8	108,3	114,6	114,3	108,7
108,8	111,2	118,5	96,3	89,2	102,9	103,0	107,1	104,7	105,3	104,8	108,3	113,5	113,2	108,3
108,9	111,4	118,5	96,3	89,2	102,9	103,0	107,2	104,8	105,4	104,9	108,3	115,1	114,7	108,9
109,0	111,5	118,5	96,2	89,2	103,1	103,0	107,3	104,8	106,2	105,0	108,3	118,7	118,2	110,4
110,1	111,8	121,7	96,2	78,1	103,2	103,0	107,4	104,8	106,6	104,7	108,3	118,9	118,3	110,4
110,2	112,0	122,1	96,6	78,1	103,3	103,1	107,3	104,9	107,1	104,8	108,3	117,8	117,3	110,0
110,3	112,0	122,1	96,6	78,1	103,4	103,2	107,4	105,0	107,3	104,9	108,3	117,9	117,4	110,1
110,3	112,2	122,1	96,5	78,1	103,5	103,5	107,4	105,0	107,7	105,0	108,4	116,4	116,0	109,6

(1) تم استبدال الرقم الاستدلالي لكافة المعيشة بالرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك اعتباراً من نونبر 2009.
المصدر: المفوضية السامية للتخطيط

جدول م 1.6 الميزان التجاري

التغيرات ب %	**2011	*2010	بملايين الدراهم
20,1	357.987	297.963	الواردات (كاف)
16,3	173.977	149.583	الصادرات (فوب)
24,0-	184.010-	148.380-	الرصيد
	48,6	50,2	التغطية بالنسبة المئوية

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: مكتب الصرف

جدول م 2.6 بنية المبادلات التجارية

الصادرات		الواردات		الحصة بالنسبة المئوية حسب المجموعات
**2011	*2010	**2011	*2010	
15,1	17,9	10,8	9,8	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
4,1	1,1	25,3	23,0	الطاقة ومواد التزييت
13,3	12,1	6,3	5,3	المواد الخام
30,6	30,0	21,4	21,1	أنصاف المنتجات(1)
36,8	38,9	36,2	40,8	المنتجات منتهية الصنع
15,1	15,4	19,1	22,1	مواد التجهيز
21,8	23,5	17,2	18,7	مواد الاستهلاك
100	100	100	100	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: مكتب الصرف

جدول م 3.6 الواردات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2011		*2010		الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	بملايين الدراهم	%	بآلاف الأطنان					
20,1	60.024	5,7	2.327	357.987	43.178	297.963	40.850	مجموع الواردات
33,2	9.654	9,4	786	38.755	9.152	29.100	8.354	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
55,8	4.127	22,5	731	11.524	3.974	7.397	3.243	القمح
27,6	1.036	6,1-	116-	4.780	1.781	3.746	1.897	الذرة
92,3	318	24,9	53	663	266	345	213	الشعير
46,0	1.520	10,8	86	4.820	884	3.301	798	السكر
12,9	260	2,9-	2-	2.283	68	2.022	70	منتوجات الحليب
50,1	470	20,9	11	1.408	66	938	54	الشاي
34,8	199	2,9-	1-	770	33	572	34	البن
7,1	53	11,8-	1-	794	10	741	11	التبغ
16,7	1.672	1,2	25	11.710	2.057	10.038	2.032	مواد أخرى
32,4	22.207	3,6	633	90.686	18.075	68.479	17.442	الطاقة ومواد التزيت
25,2	6.333	4,8-	250-	31.423	4.987	25.090	5.237	زيت البترول الخام
36,9	13.371	15,5	1.012	49.616	7.539	36.245	6.527	المنتجات البترولية المكررة
21,7	984	3,5-	193-	5.514	5.326	4.530	5.520	الفحم وفحم الكوك ووقود صلبة ممتثلة
58,1	1.519	40,1	64	4.133	223	2.614	159	المواد الطاقية الأخرى
40,9	6.510	6,2	405	22.425	6.925	15.915	6.519	المواد الخام
40,5	1.396	7,8	34	4.845	462	3.449	429	الزيوت النباتية
38,8-	391-	45,9-	128-	.616	151	1.007	279	الجبوب الزيتية
7,3	233	12,1	128	3.430	1.187	3.197	1.059	الأخشاب الخام
36,8	512	1,2-	1-	1.905	81	1.393	82	خيوط النسيج والقطن
118,0	3.296	3,3	128	6.091	4.063	2.794	3.934	الكبريت الخام
35,9	1.464	33,2	244	5.538	981	4.074	737	مواد أخرى
21,8	13.672	4,9	336	76.448	7.162	62.777	6.827	أصناف المنتوجات (1)
13,4	942	5,2	53	7.992	1.080	7.049	1.027	المواد الكيماوية
9,5	195	0,7-	0	2.254	58	2.059	58	الأصباغ ومواد التطهير
31,9	536	6,1	33	2.218	578	1.682	545	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
31,0	1.863	9,4	117	7.864	1.357	6.001	1.240	الحديد والصلب
26,7	2.068	11,6	63	9.823	604	7.755	541	المواد البلاستيكية
19,9	725	7,6	29	4.369	413	3.644	384	الورق والورق المقوى
27,3	501	7,0	4	2.335	66	1.834	62	خيوط القطن والألياف
20,9	6.842	1,2	37	39.595	3.006	32.753	2.970	مواد أخرى
9,8-	198-	23,0-	10-	1.826	34	2.024	44	مواد التجهيز الفلاحي
3,9	2.473	10,8	73	66.388	749	63.915	676	مواد التجهيز الصناعي
6,9	749	7,0	6	11.606	90	10.857	84	آلات وأجهزة مختلفة
35,4-	1.416-	4,2-	3-	2.580	61	3.996	64	آلات الجرش والتجميع
33,6	98	27,7	1	390	4	292	3	آلات النسيج
3,8	67	8,3-	4-	1.851	46	1.784	50	أجهزة استخراج المعادن
28,3-	534-	15,0-	4-	1.353	20	1.886	24	أدوات وآلات
29,7-	272-	28,0-	6-	645	16	917	22	خزانات وقارورات معدنية
28,7	844	24,5	3	3.788	15	2.944	12	آلات لقطع التيار الكهربائي
30,9	130	8,7	1	549	7	419	6	مولدات ومحركات كهربائية
0,9	10	2,5	0	1.167	2	1.157	2	أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف
47,8	1.571	26,7	7	4.858	33	3.287	26	وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية
55,3	913	73,4	0	2.565	0	1.652	0	أسلاك وحبال كهربائية
35,0-	2.964-	25,6-	24-	5.496	70	8.460	94	طائرات
12,5	3.276	33,1	96	29.539	386	26.263	290	سيارات صناعية
10,2	5.705	9,4	92	61.459	1.081	55.753	988	منتجات أخرى
7,8	353	3,4	0	4.906	7	4.553	7	مواد الاستهلاك
17,0	1.149	10,4	8	7.893	82	6.745	74	الأدوية
15,4	377	10,0	6	2.817	67	2.440	61	الأثواب من القطن والألياف
11,3-	610-	15,1-	4-	4.806	24	5.415	28	الأدوات البلاستيكية
5,3-	499-	8,2	6	9.002	84	9.501	78	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
48,5	1.658	34,0	23	5.080	91	3.422	68	السيارات السياحية
13,8	3.278	7,9	53	26.955	726	23.677	673	قطع الغيار
								منتجات أخرى

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 4.6 الصادرات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2011		*2010		الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	بملايين الدراهم	%	آلاف الأطنان					
16,3	24.394	0,7-	159-	173.977	22.624	149.583	22.783	مجموع الصادرات
1,7-	462-	2,2	49	26.335	2.252	26.796	2.203	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
2,3-	75-	6,0	33	3.137	593	3.212	560	الحوامض
42,8-	2.089-	30,6-	207-	2.795	468	4.884	675	البواكر
31,7	492	9,9	14	2.045	159	1.553	144	الفواكه الطرية
11,3	516	12,9-	11-	5.080	75	4.564	87	الرخويات والقشريات و المحارات
13,1-	244-	27,1-	37-	1.618	99	1.862	135	السّمك الطري
17,1-	883-	25,6-	40-	4.271	115	5.154	155	تحضير وحفظ الأسماك والرخويات
3,4-	57-	3,3	3-	1.598	96	1.655	99	مصبرات الخضّر والفواكه
42,2-	433-	35,1-	34-	594	63	1.027	97	دقيق ومسحوق السمك
80,1	2.312	132,3	333	5.198	585	2.886	252	مواد أخرى
351,1	5.577	210,2	520	7.166	886	1.589	247	الطاقة ومواد التزيت
12,5-	469-	17,7-	56-	3.298	261	3.768	317	المواد الخام من أصل حيواني و نباتي
30,5	155	34,4	9	665	34	509	26	زيت الزيتون نباتية و مكررة
46,9-	455-	31,7-	45-	514	98	969	143	عجين الورق
25,6	109	10,9	3	535	30	426	27	النباتات
11,6-	22-	16,2-	0	171	1	193	1	الأغرة
38,5	12	38,7	2	45	8	32	6	الفلين
26,6-	91-	55,4-	23-	251	19	342	42	شحوم ودهون وزيوت السمك
33,4-	27-	51,1-	2-	54	2	81	5	الطحالب
12,4-	150-	1,3	1	1.064	69	1.214	68	مواد أخرى
38,5	5.507	15,4-	1.980-	19.830	10.847	14.322	12.828	المواد الخام من أصل معدني
44,1	3.966	8,7-	897-	12.950	9.357	8.984	10.254	الفوسفات
12,6-	47-	20,5-	19-	322	74	368	93	الزنك
8,8	109	13,2-	12-	1.338	79	1.230	91	الرصاص والنحاس
51,1	1.346	33,5-	54-	3.983	107	2.637	160	فضلات الحديد
12,0	133	0,1	1	1.236	2.231	1.103	2.230	مواد أخرى
18,6	8.366	2,5	171	53.240	6.960	44.874	6.789	أنصاف المنتوجات(1)
19,2	2.639	6,1-	143-	16.392	2.203	13.753	2.347	الحامض الفوسفوري
42,5	5.591	9,7	339	18.743	3.839	13.151	3.500	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
1,1-	53-	3,0-	0	4.831	3	4.885	3	المركبات الإلكترونية
18,4-	136-	25,5-	10-	601	30	737	40	الرصاص ومنتجات رصاصية
90,5	247	61,8	1	520	2	273	1	الجلد
26,2	217	22,7	26	1.048	140	830	114	منتجات مسطحة من حديد او صلب، و غير سبيكة
1,2-	139-	5,2-	41-	11.105	744	11.244	785	مواد أخرى
13,5	3.114	6,6-	11-	26.204	154	23.089	165	مواد التجهيز
13,5	1.854	9,5	8	15.547	91	13.693	83	أسلاك وحبال كهربائية
59,0	663	66,3	9	1.787	24	1.124	14	سيارات صناعية
19,8	458	0,4	0	2.766	8	2.309	7	أجهزة قطع أو ربط الذارات الكهربائية
14,1	38	6,6	0	310	2	272	2	آلات أوتوماتيكية لمعالجة البيانات
1,8	101	48,2-	28-	5.793	30	5.692	59	مواد أخرى
7,9	2.759	12,8	30	37.905	264	35.145	234	المنتوجات منتهية الصنع
1,2	218	3,8-	2-	18.259	57	18.041	60	الملابس الجاهزة
10,8	753	2,4	1	7.727	44	6.973	43	الملابس الداخلية
1,1	26	2,4-	0	2.411	13	2.385	13	الأحذية
18,4	54	60,0	9	346	23	292	15	أطباق السيراميك والكائنات المختلفة
69,5	73	40,4	3	178	12	105	8	الورق ومنتجات الورق
96,5	434	63,2	4	883	10	449	6	سيارات خاصة
17,4	1.202	17,2	16	8.101	105	6.899	90	منتجات أخرى

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 5.6 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات مسلمة بميناى الشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2011	*2010	**2011	*2010	**2011	*2010	
184.010-	148.380-	173.977	149.583	357.987	297.963	مجموع المبادلات
98.827-	72.862-	108.552	97.190	207.379	170.052	أوروبا
67.075-	57.027-	96.632	85.325	163.707	142.352	الاتحاد الأوروبي(1)
15.354-	12.821-	35.743	33.558	51.097	46.379	فرنسا
7.556-	6.306-	31.618	25.297	39.174	31.603	إسبانيا
11.185-	9.021-	4.823	4.685	16.008	13.707	ألمانيا
11.365-	11.005-	7.249	6.725	18.614	17.729	إيطاليا
2.762-	1.981-	4.413	4.341	7.175	6.322	أيرلندا
1.139-	976-	5.001	4.219	6.141	5.195	هولندا
3.569-	394-	3.460	3.990	7.029	4.385	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج
14.145-	14.522-	4.325	2.510	18.470	17.032	دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي
31.752-	15.836-	11.920	11.865	43.672	27.701	دول أخرى
14.610-	9.541-	1.981	1.730	16.591	11.270	روسيا
6.654-	3.543-	2.791	2.882	9.445	6.425	تركيا
61.851-	54.502-	27.977	24.301	82.479	73.855	آسيا
41.062-	26.846-	8.781	8.958	49.843	35.804	دول الشرق الأوسط
24.204-	17.377-	320	373	24.524	17.750	العربية السعودية
81-	650-	5	693	86	1.344	إيران
1.717-	385-	744	1.259	2.461	1.644	الإمارات العربية المتحدة
213	282	374	395	161	114	الأردن
15.273-	8.716-	7.337	6.237	22.610	14.953	دول أخرى
13.441-	22.707-	19.196	15.343	32.637	38.050	دول آسيا الأخرى
2.193-	2.651-	1.185	1.115	3.379	3.766	اليابان
7.026	4.180	11.786	9.056	4.761	4.876	الهند
3.271	2.044	3.558	2.212	288	167	الباكستان
21.741-	22.934-	1.590	2.059	23.331	24.993	الصين
198	3.347-	1.076	901	879	4.248	دول أخرى
28.622-	21.103-	19.495	14.457	48.117	35.559	أمريكا
21.367-	15.340-	7.558	5.640	28.925	20.981	الولايات المتحدة الأمريكية
2.583-	1.406-	358	460	2.942	1.867	كندا
593	798-	9.016	5.645	8.423	6.443	البرازيل
284	678	773	943	489	265	المكسيك
3.759-	2.115-	712	787	4.471	2.902	الأرجنتين
1.790-	2.121-	1.078	981	2.868	3.102	دول أخرى
7.619-	6.804-	11.425	10.784	19.044	17.587	إفريقيا
3.361-	2.641-	610	872	3.971	3.513	مصر
7.271-	6.258-	3.816	3.322	11.086	9.579	دول اتحاد المغرب العربي
6.867-	5.892-	1.821	1.163	8.687	7.055	الجزائر
1.353-	933-	928	1.208	2.282	2.142	تونس
133	53-	243	319	110	372	ليبيا
816	620	824	631	8	11	موريطانيا
3.012	2.095	6.999	6.590	3.987	4.495	دول أخرى
5.560	1.942	6.527	2.852	967	910	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(1) بما فيها الأعضاء العشرة الجدد
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: مكتب الصرف

جدول م 6.6 ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

**2011			*2010			
الأرصدة	النفقات	المدخيل	الأرصدة	النفقات	المدخيل	
-64.608,1	425.974,3	361.366,2	-34.321,9	360.208,9	325.887,0	حساب المعاملات الجارية
-157.160,8	331.138,0	173.977,2	-126.032,7	275.616,1	149.583,4	السلع
-174.972,9	301.771,2	126.798,3	-146.228,7	250.124,9	103.896,2	البضائع العامة
15.731,5	29.346,4	45.077,9	18.644,8	25.446,8	44.091,6	السلع المستوردة بدون أداء و المعاد
2.080,6	20,4	2.101,0	1.551,2	44,4	1.595,6	تصديرها بعد التحويل
						مشتريات السلع بالموانئ
43.498,1	69.361,2	112.859,3	42.837,4	62.684,6	105.522,0	الخدمات
-4.786,9	26.816,9	22.030,0	-4.222,4	22.420,7	18.198,3	النقل
48.102,7	11.011,9	59.114,6	46.228,5	10.193,0	56.421,5	الأسفار
5.506,2	745,6	6.251,8	5.347,9	633,8	5.981,7	خدمات الاتصالات
-459,7	1.527,4	1.067,7	-279,6	1.570,0	1.290,4	خدمات التأمين
-288,9	333,6	44,7	-223,5	255,9	32,4	رسوم الامتياز والترخيص
7.149,2	13.852,6	21.001,8	7.112,0	13.111,4	20.223,4	خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
-11.724,5	15.073,2	3.348,7	-11.125,5	14.499,8	3.374,3	خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)
-16.560,5	23.099,9	6.539,4	-12.555,2	19.808,8	7.253,6	المدخيل
-3.039,9	3.039,9	-	-2.292,8	2.292,8	-	الإدارة العمومية
5.095,9	-	5.095,9	6.518,1	-	6.518,1	المؤسسات المالية
582,4	214,3	796,7	-110,3	203,8	93,5	المصارف
-19.198,9	19.845,7	646,8	-16.670,2	17.312,2	642,0	القطاعات الأخرى
65.615,1	2.375,2	67.990,3	61.428,6	2.099,4	63.528,0	التحويلات الجارية
2.593,1	752,1	3.345,2	2.095,1	719,2	2.814,3	العمومية
63.022,0	1.623,1	64.645,1	59.333,5	1.380,2	60.713,7	الخصوصية
66 633,7	39 756,7	106 390,4	37 193,0	64 516,2	101 709,9	الحساب الرأسمالي والمالي
-2,2	2,2	-	-0,7	0,7	-	الحساب الرأسمالي
-2,2	2,2	-	-0,7	0,7	-	تحويل الرأسمال
66.635,9	39.754,5	106.390,4	37.193,7	64.516,2	101.709,9	العمليات المالية
18.377,3	7.328,9	25.706,2	8.291,6	26.836,5	35.128,1	استثمارات مباشرة
-2.002,0	2.080,4	78,4	-4.955,8	5.015,6	59,8	بالخارج
20.379,3	5.248,5	25.627,8	13.247,4	21.820,9	35.068,3	بالمغرب
-1.885,2	5.816,0	3.930,8	748,8	3.827,8	4.576,6	استثمارات المحافظة
-3.264,6	3.649,4	384,8	-39,0	1.610,9	1.571,9	الأصول
1.379,4	2.166,6	3.546,0	787,8	2.216,9	3.004,7	الخصوم
28.917,4	26.609,6	55.527,0	38.301,0	23.704,2	62.005,2	الاستثمارات الأخرى
9.536,4	13.631,7	23.168,1	4.350,8	12.586,8	16.937,6	قروض تجارية
13.956,0	12.977,9	26.933,9	23.548,6	11.117,4	34.666,0	سلفات
5.425,0	-	5.425,0	10.401,6	-	10.401,6	النقود الائتمانية والودائع
21.226,4	-	21.226,4	-10.147,7	10.147,7	-	الأصول الاحتياطية
0,0	467.756,6	467.756,6	0,0	427.596,9	427.596,9	المجموع

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 7.6 وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدرهم)

%	التغيرات	2010			2009		
		الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول
12,7	40.686,3-	360.747,4-	376.742,3	15.994,9	320.061,1-	334.691,7	14.630,6
9,3	1.364,3	15.994,9+	376.742,3	15.994,9	14.630,6+	334.691,7	14.630,6
12,6	42.050,6-	376.742,3-	376.742,3	15.994,9	334.691,7-	334.691,7	14.142,9
13,5	41.281,4-	347.434,7-	362.924,3	15.489,6	306.153,3-	320.296,2	487,7
4,3-	595,1	13.312,7-	13.818,0	505,3	13.907,8-	14.395,5	5.691,8
5,4-	1.255,7	21.851,1-	29.886,7	8.035,6	23.106,8-	28.798,6	5.691,8
41,2	2.343,8	8.035,6+	29.886,7	8.035,6	5.691,8+	28.798,6	5.559,5
3,8	1.088,1-	29.886,7-	29.886,7	7.929,1	23.239,1-	28.798,6	132,3
5,5-	1.281,5	21.957,6-	29.886,7	7.929,1	23.239,1-	28.798,6	36.040,3
19,5-	25,8-	106,5+	29.886,7	106,5	132,3+	132,3	9.991,3
25,2	41.012,6-	203.930,7-	231.945,6	28.014,9	162.918,1-	198.958,4	3.535,8
64,2	574,3-	1.469,1-	13.009,1	11.540,0	894,8-	10.886,1	2.541,7
15,6	24.471,0-	180.968,4-	183.268,4	2.300,0	156.497,4-	160.033,2	994,1
17,3	13.615,0-	92.353,0-	92.353,0	78.738,0-	78.738,0-	78.738,0	2.541,7
188,0	942,4-	1.443,6-	2.749,5	1.305,9	501,2-	3.042,9	994,1
12,8	9.913,6-	87.171,8-	88.165,9	994,1	77.258,2-	78.252,3	994,1
11,4	8.199,0-	80.043,0-	80.043,0	71.844,0-	71.844,0-	71.844,0	994,1
31,7	1.714,6-	7.128,8-	8.122,9	994,1	5.414,2-	6.408,3	21.121,1
2.348,3-	15.677,4-	15.009,8-	28.443,1	13.433,3	667,6+	2.602,0-	2.602,0
6,5	168,0-	2.770,0-	2.770,0	516,1	805,6+	805,6	501,3
35,9-	289,5-	516,1+	466,0+	466,0	501,3+	501,3	304,3
7,0-	35,3-	466,0+	50,1	50,1	304,3+	304,3	20.983,1
83,5-	254,2-	50,1+	50,1	50,1	304,3+	304,3	18.519,1
617,7-	15.219,9-	12.755,9-	25.673,1	12.917,2	2.464,0+	18.519,1	724,5
-	-	-	-	-	-	-	6.918,0
-	-	-	-	-	-	-	0,0
4,7	289,9-	6.483,4-	7.225,0	741,6	6.193,5-	6.918,0	185.337,0
6,5	12.004,0	197.341,0+	0,0	197.341,0	185.337,0+	0,0	6.153,0
35,8	2.200,0	8.353,0+	8.353,0	8.353,0	6.153,0+	6.153,0	6.000,0
3,4	206,0	6.206,0+	6.206,0	6.206,0	6.000,0+	6.000,0	868,0
4,5	39,0	907,0+	907,0	907,0	868,0+	868,0	172.316,0
5,5	9.559,0	181.875,0+	181.875,0	181.875,0	172.316,0+	172.316,0	562.448,7
21,3	68.439,2-	389.188,2-	638.574,6	249.386,4	320.749,0-	562.448,7	241.699,7

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.7 بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

يناير - دجنبر**	يناير - دجنبر*	
2011	2010	
207.207	193.668	الموارد العادية (1)
184.356	173.562	الموارد الجبائية
69.782	65.004	الضرائب المباشرة
10.286	12.242	الرسوم الجمركية
93.717	86.324	الضرائب غير المباشرة (2)
10.571	9.992	رسوم التسجيل والتنبر
19.963	16.215	الموارد غير الجبائية
10.483	8.883	الاحتكارات
9.480	7.332	مداخل أخرى
2.888	3.890	موارد بعض الحسابات الخصوصية
265.004	228.609	التحملات
215.086	181.578	النفقات العادية
126.465	117.251	التسيير
88.562	78.768	نفقات الموظفين
18.234	17.574	فوائد الدين
15.198	15.245	الداخلي
3.036	2.329	الخارجي
48.830	27.195	دعم الاسعار
21.557	19.558	التحويلات للجماعات المحلية
7.879-	12.090+	الرصيد العادي
49.918	47.031	نفقات الاستثمار
2.048	858-	رصيد الحسابات الخصوصية
55.750-	35.799-	رصيد الميزانية
6,9-	4,7-	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
9.851	6.886	3. تغير مؤخرات الأداء
45.899-	28.913-	عجز التمويل (1-2+3)
45.899	28.913	التمويل الصافي
7.063	15.837	التمويل الخارجي
13.738	21.533	الأقتراضات الخارجية
6.675-	5.696-	التسديدات
33.189	13.041	التمويل الداخلي
5.647	35	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.
(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 2.7 بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

التغيرات %	يناير - ديسمبر ** 2011	يناير - ديسمبر * 2010	
6,2	184.356	173.562	الموارد الجبائية
7,4	69.782	65.004	الضرائب المباشرة
14,6	40.250	35.114	الضريبة على الشركات
2,2	27.525	26.928	الضريبة العامة على الدخل
32,2-	2.007	2.962	ضرائب مباشرة أخرى
16,0-	10.286	12.242	الرسوم الجمركية
8,6	93.717	86.324	الضرائب غير المباشرة
10,2	71.857	65.193	الضريبة على القيمة المضافة
3,6	27.727	26.759	على المعاملات الداخلية
14,8	44.130	38.434	عند الاستيراد
3,4	21.860	21.132	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
5,2	12.943	12.307	منتجات الطاقة
0,1-	7.494	7.502	التبغ
7,6	1.423	1.323	رسوم أخرى
5,8	10.571	9.992	التسجيل والتنبر
23,1	19.963	16.215	الموارد غير الجبائية
18,0	10.483	8.883	الاحتكارات
29,3	9.480	7.332	موارد أخرى
25,8-	2.888	3.890	موارد بعض الحسابات الخصوصية
7,0	207.207	193.668	مجموع الموارد العادية (1)

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 3.7 تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2011	قانون المالية 2010	قانون المالية 2009	
195.616	182.716	196.726	الموارد العادية (1)
178.201	166.388	178.747	الموارد الجبائية
68.636	66.969	73.992	الضرائب المباشرة
11.225	10.546	11.830	الرسوم الجمركية
87.772	78.768	81.650	الضرائب غير المباشرة (2)
10.568	10.105	11.275	رسوم التسجيل والتنبر
14.215	13.328	14.829	الموارد غير الجبائية
10.227	9.340	10.015	الاحتكارات
3.988	3.988	4.814	مداخل أخرى
3.200	3.000	3.150	موارد بعض الحسابات الخصوصية
233.130	220.184	223.141	التحملات
185.033	174.238	184.774	النفقات العادية
128.989	123.910	117.973	التسيير
(86.036)	80.533	75.570	نفقات الموظفين
18.950	18.525	18.913	فوائد الدين
15.496	15.604	15.450	الداخلي
3.454	2.921	3.463	الخارجي
17.000	14.000	28.900	دعم الأسعار
20.094	17.803	18.988	التحويلات للجماعات المحلية
10.583	8.478	11.952	الرصيد العادي
48.097	45.946	38.367	نفقات الاستثمار
4.000	2.000	2.000	رصيد الحسابات الخصوصية
33.514-	35.468-	24.415-	رصيد الميزانية
5.640-	0	5.000-	تغير مؤخرات الأداء
39.154-	35.468-	29.415-	عجز التمويل
39.154	35.468	29.416	التمويل الصافي
13.594	13.265	9.980	التمويل الخارجي
20.557	18.688	14.839	الاقتراضات الخارجية
6.963-	5.423-	4.859-	التسديدات
21.560	18.203	16.436	التمويل الداخلي
4.000	4.000	3.000	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.8 الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب
(أسعار التحويل)

المتوسط السنوي	2011												2010		نهاية الفترة		
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	المتوسط السنوي			
11,261	11,072	11,158	11,227	11,146	11,284	11,275	11,293	11,280	11,341	11,253	11,206	11,187	11,137	11,145	11,137	11,145	1 أورو
	11,139	11,225	11,294	11,213	11,352	11,342	11,360	11,348	11,409	11,321	11,273	11,254	11,204				شراء بيع
8,049	8,5515	8,2589	8,0251	8,3003	7,8298	7,8615	7,8003	7,8425	7,6350	7,9343	8,0974	8,1616	8,3319	8,445	8,3319	8,445	1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية
	8,6029	8,3085	8,0733	8,3502	7,8768	7,9088	7,8472	7,8896	7,6809	7,9820	8,1460	8,2106	8,3819				شراء بيع
8,154	8,3764	8,1497	8,0379	7,9474	8,0096	8,2036	8,0711	8,0754	8,0199	8,1701	8,3156	8,1804	8,3448	8,163	8,3448	8,163	1 دولار كندي
	8,4268	8,1987	8,0862	7,9952	8,0577	8,2529	8,1196	8,1240	8,0681	8,2191	8,3656	8,2296	8,3950				شراء بيع
12,930	13,266	13,004	12,876	12,914	12,769	12,870	12,498	12,917	12,716	12,733	13,139	12,992	12,933	13,007	13,010	13,007	1 جنيه استرليني
	13,346	13,082	12,953	12,991	12,846	12,947	12,573	12,994	12,792	12,809	13,218	13,070	13,010				شراء بيع
9,152	9,1075	9,0937	9,2121	9,1762	9,5404	9,9350	9,3456	9,1918	8,8098	8,6823	8,7265	8,6729	8,9202	8,152	8,9202	8,152	1 فرنك سويسري
	9,1622	9,1483	9,2674	9,2313	9,5977	9,9947	9,4018	9,2471	8,8627	8,7345	8,7790	8,7250	8,9738				شراء بيع
10,142	11,061	10,669	10,287	10,803	10,194	10,187	9,7146	9,6126	9,3882	9,5837	9,8935	9,9514	10,245	9,695	10,245	9,695	100 ين ياباني
	11,127	10,733	10,348	10,868	10,256	10,248	9,7730	9,6704	9,4446	9,6413	9,9530	10,011	10,306				شراء بيع

المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.8 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2010	2011												المتوسط السنوي 2010	الجموع الشهري	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
	عمليات الصرف بالناجز														
10.257,5	11.871,5	7.540,6	7.241,1	10.32,6	12.105,3	9.620,2	8.543,0	11.341,5	10.702,9	8.010,8	11.931,8	13.348,5	11.122,5		شراء/ بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك
14.4967,3	32.176,4	68.369,4	111.765,1	137.717,3	187.808,0	153.043,4	163.904,1	203.614,8	162.344,8	210.693,5	146.002,3	162.168,5	114.685,4		شراء/ بيع العملات مقابل العملات بين البنوك و مراسليها بالخارج
5.969,9	10.630,0	3.939,9	4.235,5	6.691,5	6.924,4	5.001,2	9.343,3	4.159,3	5.082,2	6.234,2	4.193,9	5.203,2	5.339,0		توطيقات العملات بالخارج
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		شراء العملات من طرف بنك المغرب لدى البنوك
4.801,6	7.893,9	3.347,6	4.084,1	7.993,9	3.023,7	3.255,8	7.592,9	2.940,5	4.650,5	7.385,0	3.086,5	2.364,6	1.823,8		بيع العملات للبنوك من طرف بنك المغرب
	عمليات الصرف الأجلة														
9.295,1	9.713,3	9.266,5	7.256,9	9.738,1	9.778,2	7.579,4	9.758,9	8.328,3	10.045,0	10.921,6	8.498,1	10.656,6	8.140,8		شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)
2.467,6	3.713,0	3.221,9	1.921,0	3.869,3	2.101,3	2.235,6	1.878,0	1.969,6	2.202,0	2.137,7	2.358,4	2.002,9	1.800,5		بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

التغيرات الشهرية 2011 ⁽¹⁾												ديسمبر 2010
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	التغيرات
2.925	5.537-	821	1.425-	2.571-	4.310-	1.034-	811-	1.133-	638-	303-	209-	1.100
766-	1.304	140	606	398	653	211	482	1.172	655	1.708-	406	265
2.816-	666	3.206-	583-	3.996	3.946-	2.483-	2.175-	3.237-	3.525-	1.205-	1.155	2.641
399	427-	700	451-	980-	147	494	215-	225-	50-	1.215-	194	475
258-	3.994-	1.544-	3.065-	48	7.456-	2.813-	2.720-	3.422-	3.557-	4.430-	1.546	4.481
183	121-	-164-	49-	240-	186-	30-	2.808	2.149	175-	407-	285-	123-
76-	4.116-	1.708-	3.114-	192-	7.642-	2.843-	88	1.274-	3.732-	4.838-	1.262	4.357
300	2.000	3.491	4.009	2.199-	10.433	1.016	350	2.270	2.653	5.977	2.700-	3.484-
300	2.000	3.491	4.009	2.199-	10.433	1.016	350	2.270	2.653	5.977	2.700-	3.484-
7.200-	500-	1.509-	4.009	2.199-	10.433	1.016	350	2.270	2.653	5.977	2.700-	3.484-
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7.500	2.500	5.000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

(1) تحسب المبالغ الجارية الشهرية على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع
(2) تحسب الوضعية الصافية الخزينة عن طريق الفرق بين مجموع التسيقات لإفادة الخزينة وأذونات الخزينة و عمليات السوق المفتوحة من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صناديق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وبما أن القانون الأساسي الجديد يقضي بنسخ التعديلات المقدمة للدولة باستثناء تسهيلات الصندوق، فإن الوضعية الصافية الخزينة تتأثر أساساً بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
(3) تكمس الوضعية البنكية لسهولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك، وتحسب كما يلي: الوضعية البنكية لسهولة البنوك = الموجودات الخارجية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.8 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المجموع	تسهيلات بمبادرة من البنوك		تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب				تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	سنة 2011 (المعدل الأسبوعي)
	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 24 ساعة	عمليات إعادة الشراء	مبادلات الصرف	السوق المفتوحة	سحب السيولة		
23.433	-	43	2.157	-	-	-	21.212	المتوسط
7.000	-	-	-	-	-	-	7.000	30 دجنبر إلى 5 يناير
6.000	-	-	-	-	-	-	6.000	6 إلى 12 يناير
8.000	-	-	-	-	-	-	8.000	13 إلى 19 يناير
4.000	-	-	-	-	-	-	4.000	20 إلى 26 يناير
8.000	-	-	-	-	-	-	8.000	27 يناير إلى 2 فبراير
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	3 إلى 9 فبراير
15.346	-	1.346	-	-	-	-	14.000	10 إلى 17 فبراير
12.000	-	-	-	-	-	-	12.000	18 إلى 23 فبراير
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	24 فبراير إلى 2 مارس
13.000	-	-	-	-	-	-	15.000	3 إلى 9 مارس
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	10 إلى 16 مارس
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	17 إلى 23 مارس
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	24 إلى 30 مارس
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	31 مارس إلى 6 أبريل
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	7 إلى 13 أبريل
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	14 إلى 20 أبريل
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	21 إلى 27 أبريل
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	28 أبريل إلى 4 ماي
18.000	-	-	-	-	-	-	18.000	5 إلى 11 ماي
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	12 إلى 18 ماي
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	19 إلى 25 ماي
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	26 ماي إلى فاخ يونيو
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	2 إلى 8 يونيو
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	9 إلى 15 يونيو
19.286	-	286	-	-	-	-	19.000	16 إلى 22 يونيو
23.000	-	-	-	-	-	-	23.000	23 إلى 29 يونيو
24.000	-	-	-	-	-	-	24.000	30 يونيو إلى 6 يوليوز
31.000	-	-	-	-	-	-	31.000	7 إلى 13 يوليوز
32.000	-	-	-	-	-	-	32.000	14 إلى 20 يوليوز
31.286	-	-	-	-	-	-	31.000	21 إلى 27 يوليوز
32.000	-	-	-	-	-	-	28.000	28 يوليوز إلى 3 غشت
29.000	-	-	-	-	-	-	29.000	4 إلى 10 غشت
27.000	-	-	-	-	-	-	27.000	11 إلى 17 غشت
26.000	-	-	-	-	-	-	26.000	18 إلى 24 غشت
26.000	-	-	-	-	-	-	26.000	25 إلى 31 غشت
31.143	-	-	-	-	-	-	32.000	فاخ إلى 7 ستمبر
34.000	-	-	-	-	-	-	34.000	8 إلى 14 ستمبر
29.590	-	590	-	-	-	-	29.000	15 إلى 21 ستمبر
32.000	-	-	-	-	-	-	32.000	22 إلى 28 ستمبر
30.143	-	-	2.143	-	-	-	28.000	29 ستمبر إلى 5 أكتوبر
36.000	-	-	5.000	-	-	-	31.000	6 إلى 12 أكتوبر
32.000	-	-	5.000	-	-	-	27.000	13 إلى 19 أكتوبر
34.000	-	-	5.000	-	-	-	29.000	20 إلى 26 أكتوبر
36.000	-	-	5.000	-	-	-	31.000	27 أكتوبر إلى 2 نونبر
34.000	-	-	5.000	-	-	-	29.000	3 إلى 9 نونبر
37.000	-	-	5.000	-	-	-	32.000	10 إلى 16 نونبر
39.000	-	-	5.000	-	-	-	34.000	17 إلى 23 نونبر
36.000	-	-	15.000	-	-	-	21.000	24 إلى 30 نونبر
36.000	-	-	15.000	-	-	-	21.000	فاخ إلى 7 دجنبر
37.000	-	-	15.000	-	-	-	22.000	8 إلى 14 دجنبر
35.000	-	-	15.000	-	-	-	20.000	15 إلى 21 دجنبر
37.000	-	-	15.000	-	-	-	22.000	22 إلى 28 دجنبر

جدول م 5.8 معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

معدل السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب				
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
3,36	3,26	2,25	4,25	2,75	3,25	يناير 2011
3,34	3,35	2,25	4,25	2,75	3,25	فبراير
3,33	3,26	2,44	4,44	2,75	3,25	مارس
3,25	3,30	2,25	4,25	2,75	3,25	أبريل
3,31	3,26	2,25	4,25	2,75	3,25	مايو
3,33	3,29	2,25	4,25	2,75	3,25	يونيو
3,25	3,31	2,25	4,25	2,75	3,25	يوليوز
3,29	3,26	2,25	4,25	2,75	3,25	غشت
3,36	3,33	2,25	4,25	2,75	3,25	شتنبر
3,26	3,28	2,25	4,25	2,75	3,25	أكتوبر
3,27	3,32	2,25	4,25	2,75	3,25	نونبر
3,35	3,28	2,25	4,25	2,75	3,25	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 معدلات الودائع لدى البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2011		2010		
يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	

ودائع لدى البنوك

دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	حسابات تحت الطلب
2,96	2,99	3,11	2,87	حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	حسابات أخرى

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدر بالزيادة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 7.8 سعر الفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

يوليوز - دجنبر 2011	يناير - يونيو 2011	يوليوز - دجنبر 2010	يناير - يونيو 2010	الفترة
---------------------	--------------------	---------------------	--------------------	--------

الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني⁽¹⁾

1,85	1,90	1,80	1,80	
------	------	------	------	--

(1) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدر بالزيادة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذونات لأجل

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	
3,79	4,01	3,32	يناير 2011
3,49	3,67	3,22	فبراير
3,52	3,69	3,29	مارس
3,47	3,64	3,29	أبريل
3,49	3,64	3,32	مايو
3,68	3,87	3,40	يونيو
3,60	3,77	3,38	يوليو
3,69	3,82	3,27	غشت
3,61	3,75	3,33	سنتنبر
3,53	3,67	3,35	أكتوبر
3,52	3,66	3,33	نونبر
3,73	3,89	3,36	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 9.8 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا	21 يوما	السنة
-	-	-	-	-	3,88	3,67	3,51	-	3,43	3,38	يناير 2010
-	-	-	4,15	4,15	3,95	-	3,66	3,56	3,45	-	فبراير
-	-	4,32	4,24	4,02	4,02	3,78	3,68	-	-	-	مارس
-	-	-	4,20	3,94	3,94	-	3,60	3,48	3,41	-	أبريل
-	4,45	4,35	4,17	3,89	3,70	3,70	3,54	-	-	-	مايو
-	-	4,35	-	3,88	3,68	3,68	3,51	3,41	3,36	-	يونيو
-	-	-	4,16	3,88	3,67	3,67	3,48	-	-	-	يوليوز
-	-	-	4,18	3,9	3,68	3,68	3,5	-	-	-	غشت
-	-	-	-	3,91	3,69	3,69	3,5	3,41	-	-	سبتمبر
-	-	4,34	4,17	-	-	-	-	-	3,32	-	أكتوبر
-	-	4,33	4,14	3,84	3,61	3,61	3,46	3,33	3,27	-	نوفمبر
-	-	4,34	4,14	3,85	3,63	3,63	3,49	3,33	3,28	-	دجنبر
-	-	4,33	4,13	3,86	3,63	3,63	3,47	-	3,30	-	يناير 2011
-	4,41	4,31	4,12	3,84	3,62	3,62	3,46	-	3,31	-	فبراير
-	-	4,33	-	3,85	3,63	3,63	3,46	-	3,31	-	مارس
-	4,42	4,32	4,12	3,83	3,60	3,60	-	-	3,29	-	أبريل
-	-	4,33	4,12	3,84	3,61	3,61	3,45	-	3,30	-	مايو
-	-	-	4,13	3,85	3,63	3,63	3,45	-	-	-	يونيو
-	-	4,34	-	3,85	3,61	3,61	-	-	3,30	-	يوليوز
-	-	4,34	4,13	3,85	3,61	3,61	3,46	3,33	-	3,28	غشت
-	-	-	4,13	3,86	3,62	3,62	3,46	3,33	3,30	-	سبتمبر
-	-	-	-	3,86	3,66	3,66	3,48	3,33	3,32	-	أكتوبر
-	-	-	4,18	3,91	3,71	3,71	3,50	-	3,35	-	نوفمبر
-	-	4,45	4,22	3,97	3,75	3,75	3,49	-	3,36	-	دجنبر

(-) بدون إصدار المصدر: بنك المغرب

جدول م 10.8 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2011	2010	
-	-	شهادات الإيداع
3,72 إلى 3,50	3,80 إلى 3,50	أقل من 32 يوم
3,80 إلى 3,60	3,80 إلى 3,55	من 32 إلى 92 يوم
4,10 إلى 3,76	4,15 إلى 3,75	من 93 إلى 182 يوم
4,32 إلى 4,08	4,35 إلى 3,55	من 183 إلى 365 يوم
4,25 إلى 3,75	4,59 إلى 4,03	من 366 يوم إلى سنتين
4,60 إلى 4,30	4,56 إلى 3,70	من سنتين إلى 3 سنوات
4,90 إلى 4,14	4,81 إلى 4,28	من 3 إلى 5 سنوات
		من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
4,92 إلى 4,15	4,45 إلى 4,23	من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات
4,92 إلى 4,10	4,79 إلى 4,37	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
4,75 إلى 4,30	-	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
		أوراق الخزينة
-	-	أقل من 32 يوم
3,65 إلى 3,50	4,00 إلى 3,84	من 32 إلى 92 يوم
4,40 إلى 3,80	4,20 إلى 3,97	من 93 إلى 182 يوم
4,60 إلى 3,85	4,36 إلى 4,05	من 183 إلى 365 يوم
4,25 إلى 3,95	-	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار
المصدر: بنك المغربجدول م 11.8 معدلات الفائدة المطبقة على الأذونات والسندات
الإلزامية الصادرة في السوق السندية (1)

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2011	2010	أمد السندات
4,00	-	أقل من 3 سنوات
5,26 إلى 4,72	5,50 إلى 4,80	5 سنوات
5,12 إلى 4,30	4,78	7 سنوات
-	-	8 سنوات
5,02 إلى 4,35	5,65 إلى 5,30	10 سنوات
5,11	5,62	15 سنوات
4,79 إلى 4,55	4,97 إلى 4,65	20 سنوات
-	-	25 سنوات

(1) معدلات آخر الإصدارات.
(-) بدون إصدار
المصدر: ماروك لير

جدول م 12.8 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 10	يونيو 10	شتمبر 10	دجنبر 10	مارس 11	يونيو 11	شتمبر 11	دجنبر 11	السعر
المعدل العام	6,49	6,36	6,34	6,17	6,29	6,15	6,31	6,65	
تسهيلات الخزينة	6,52	6,26	6,46	6,11	6,22	6,05	6,31	6,69	
قروض التجهيز	6,35	6,38	5,73	5,99	6,08	6,15	6,00	6,16	
قروض العقار	6,16	6,45	6,17	6,31	6,35	6,34	6,17	6,22	
قروض الاستهلاك	7,33	7,19	7,35	7,43	7,34	7,28	7,30	7,40	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 13.8 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاكية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أكتوبر 2007 - مارس 2008	أبريل 2008 - مارس 2009	أبريل 2009 - مارس 2010	أبريل 2010 - مارس 2011	أبريل 2011 - مارس 2012	السعر
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية ⁽¹⁾	14,17	14,17	14,40	14,26	14,14	

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق على مجموع القروض بإضافة 60%.

تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.9 المؤشرات الرئيسية النقدية

المكونات	2011												2010			
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر				
المجموع م 1	546,4	549,2	552,6	551,6	549,5	562,6	565,5	567,0	569,0	565,3	570,4	589,9	589,9	552,6	546,4	552,4
المجموع م 2	646,4	644,4	648,5	648,3	646,7	660,6	664,2	666,9	669,8	666,4	672,6	692,8	692,8	660,6	641,1	646,4
المجموع م 3	904,5	902,1	908,8	902,4	910,6	920,7	922,4	927,6	927,8	928,7	941,3	962,8	962,8	920,7	900,1	904,5
مجمعات التوظيفات السائلة	339,1	350,7	347,9	346,3	345,2	349,8	340,4	343,3	341,9	346,8	354,4	356,6	356,6	349,8	339,1	334,5
التداول الائتماني	145,0	146,1	146,6	147,9	147,8	149,5	154,9	157,6	155,8	157,9	158,4	158,3	158,3	149,5	145,0	144,7
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي (1)	353,8	353,8	359,3	355,2	355,2	367,9	366,0	365,8	370,8	364,7	370,6	387,6	387,6	367,9	353,8	359,8
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	152,7	154,0	153,6	150,9	150,7	151,3	150,6	151,8	153,9	151,9	147,5	150,7	150,7	151,3	152,7	151,4
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	53,0	48,6	53,0	46,7	53,6	46,2	46,2	46,7	45,5	49,9	57,1	59,0	59,0	46,2	53,0	55,0
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	189,9	186,1	186,1	183,3	180,6	174,6	178,3	177,8	174,7	175,0	173,9	168,6	168,6	174,6	189,9	192,6
الموجودات الخارجية الصافية	187,7	186,5	180,4	178,3	176,5	172,1	173,3	176,8	171,2	170,5	171,2	166,7	166,7	172,1	187,7	187,7
بنك المغرب	7,6	3,4	5,7	5,1	4,1	2,5	5,0	1,0	3,5	4,5	2,7	1,9	1,9	2,5	7,6	4,9
مؤسسات الإيداع الأخرى	89,0	87,6	85,1	85,6	85,6	87,1	87,0	97,3	95,9	102,8	107,2	112,2	112,2	87,1	89,0	92,0
الديون الصافية على الإدارة المركزية	718,0	724,2	735,5	733,7	740,6	762,8	757,0	759,7	766,1	764,6	775,0	793,3	793,3	762,8	718,0	718,0
ديون على الاقتصاد	633,4	637,6	642,5	644,1	650,2	668,8	667,7	670,8	675,8	673,6	677,1	696,7	696,7	668,8	633,4	633,4
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	621,4	625,4	630,9	634,9	640,2	659,1	663,2	668,6	668,6	664,5	666,8	686,8	686,8	659,1	621,4	621,4
قروض بنكية	188,1	190,0	193,8	196,0	198,4	199,5	201,0	203,0	206,2	207,1	208,2	207,2	207,2	201,0	188,1	188,1
حساب القرض الاقتصادي	143,0	139,3	144,5	150,0	150,2	165,0	163,5	164,1	165,7	160,1	161,0	172,3	172,3	163,5	143,0	143,0
قروض العقار	135,2	134,5	133,6	133,8	136,3	136,5	137,4	137,4	136,8	136,8	136,9	140,8	140,8	136,5	135,2	135,2
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	32,4	32,6	32,8	32,9	33,1	33,4	33,6	33,9	35,4	35,7	36,0	36,1	36,1	33,4	32,4	32,4
قروض للاستهلاك	92,8	89,7	93,2	90,7	90,4	93,5	90,4	91,8	91,1	91,2	90,7	97,8	97,8	90,4	92,8	92,8
قروض مختلفة على الزبناء	29,8	29,4	31,0	31,5	31,8	32,4	33,1	33,0	33,3	33,6	34,0	32,6	32,6	33,1	29,8	29,8
ديون معلقة الأداء	96,8	92,8	95,0	91,2	91,8	93,2	90,0	90,3	90,4	92,2	93,5	100,6	100,6	93,2	96,8	96,8
حساب القرض المؤسسي	25,1	24,2	26,6	26,3	25,1	33,7	34,3	35,0	34,9	31,9	33,2	33,2	33,2	34,3	25,1	25,1
مؤسسات مالية أخرى	511,6	509,9	522,4	526,5	529,4	543,4	541,9	545,5	550,5	549,5	549,7	562,9	562,9	543,4	511,6	511,6
قطاع عمومي (2)																
قطاع خصوصي																

(1) مجموع ودا ئع جائزو النقود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المقتبنة وودائع الضمان
(2) باستثناء الإدارة المركزية
المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.9 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011												2010			
	2011	2010	2009	على أساس سنوي (%)	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
التداول الإئتماني (1)	9,4	5,9	6,7	158,3	158,4	157,9	155,8	157,6	154,9	149,5	147,8	147,9	146,6	146,1	145,0	144,7
الأوراق المتداولة والنقد المعدي المتداول	9,3	6,2	6,2	166,3	166,8	165,7	163,4	166,0	162,5	157,3	155,4	154,8	153,7	152,8	151,8	152,1
محصل الصندوق لدى البنوك	7,7	14,3	3,1-	8,0	8,3	7,9	7,6	8,4	7,6	7,8	7,6	6,9	7,1	6,7	6,9	7,4
التقود الكتابية (2)	5,9	4,1	7,7	431,6	411,9	407,4	413,2	409,4	410,6	413,2	401,7	403,6	406,0	403,1	401,4	407,7
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	14,0	30,3	26,9	2,3	2,8	2,8	2,8	3,3	3,3	3,3	3,8	4,1	3,8	3,6	2,9	2,0
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	7,7	7,2	4,9	387,6	370,6	364,7	370,8	365,8	366,0	367,9	355,2	355,5	359,3	353,8	353,8	359,8
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	9,1-	5,3-	29,8	41,8	38,5	39,9	39,6	40,3	41,3	42,0	42,7	44,0	43,0	45,8	44,8	46,0
الجمع م 1	6,8	4,5	7,5	589,9	570,4	565,3	569,0	567,0	562,6	562,6	549,5	551,6	552,6	549,2	546,4	552,4
التوظيفات تحت الطلب (2)	9,5	7,7	9,3	102,9	102,2	101,1	100,7	100,0	98,8	97,9	97,2	96,7	95,8	95,2	94,7	94,0
الحسابات على دفاتر لدى البنوك	9,5	30,1	9,9	102,9	102,2	101,1	100,7	100,0	98,8	97,9	97,2	96,7	95,8	95,2	94,7	94,0
الجمع م 2	7,2	5,0	7,7	692,8	672,6	666,4	669,8	666,9	664,2	660,6	646,7	648,3	648,5	644,4	641,1	646,4
أصول نقدية أخرى	4,6	4,6	5,4	269,9	268,7	262,3	258,1	260,7	258,1	260,2	264,0	254,1	260,3	257,7	259,0	258,1
الحسابات و السندات لأجل محدد لدى البنوك	0,5-	3,9	3,0-	150,7	147,5	151,9	153,9	151,8	150,6	151,3	150,7	150,9	153,6	154,0	152,7	151,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	7,2	8,2	29,8	59,0	57,1	49,9	45,5	46,7	46,2	46,7	53,6	46,7	53,0	48,6	53,0	55,0
ودائع بالعملات الأجنبية (3)	26,0	15,9	31,7	21,6	21,3	18,4	17,9	19,5	19,3	20,1	19,1	18,6	19,4	19,6	18,5	17,1
اتفاقيات إعادة الشراء	40,4-	48,9-	23,1-	4,4	4,4	6,7	5,8	6,2	6,2	7,9	7,1	6,9	4,7	4,9	6,6	7,5
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	38,6	62,6	107,7	30,5	32,5	29,6	29,2	29,2	28,9	28,5	28,0	25,3	24,2	25,6	23,1	22,0
ودائع لأجل محدد لدى الخزينة (4)	5,3	-	-	3,3	3,6	3,5	3,5	3,4	3,4	3,4	3,5	3,5	3,5	3,5	3,4	3,2
ودائع أخرى (5)	77,4-	74,1-	10,6-	0,4	2,3	2,3	2,3	3,9	3,5	2,2	1,9	2,1	1,8	1,7	1,7	1,9
الجمع م 3	6,4	4,9	7,0	962,8	941,3	928,7	927,8	927,6	922,4	920,7	910,6	902,4	908,8	902,1	900,1	904,5

(1) التداول الإئتماني = الأوراق المتداولة والنقد المعدي المتداول - محصل الصندوق لدى البنوك
(2) تم في يونيو 2010، توقيف السندات الإئتمانية الخاصة بالحسابات المفتوحة لدى مصلحة الشيكات البريدية و صندوق التوفير الوطني وذلك اثر تحويل الخدمات المالية للبريد الى بنك بردي (مؤسسة ابداع) وقد تم ادراج هذه السندات على مستوى الودائع لأجل و حسابات التوفير لدى البنوك ، على التوالي
(3) الودائع تحت الطلب ولأجل محدد لدى البنوك بالعملات الأجنبية
(4) اسئلة متوفرة ابتداء من مارس 2010
(5) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات الأخرى
المصدر : بنك المغرب

جدول م 3.9 مجتمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011												2010			
	2011	2010	2009	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
مجمع التوظيفات السائلة 1	9,6	25,0	0,7	220,5	216,9	207,5	206,7	208,2	204,0	211,5	204,1	207,7	208,4	210,9	203,9	201,1
أدوات الخزينة القابلة للتداول	8,2	23,8	0,7	209,7	204,9	196,4	196,5	198,3	195,2	202,1	194,6	199,4	199,3	202,4	195,6	193,7
مؤسسات مالية أخرى	8,6	24,2	1,3	209,2	204,6	195,9	197,3	197,4	194,5	200,8	193,3	198,0	197,9	201,5	194,8	192,6
مؤسسات غير مالية	59,7-	19,3-	290,7	0,5	0,3	0,5	-0,8	1,0	0,7	1,4	1,3	1,4	1,4	0,9	0,8	1,2
سندات شركات التمويل	57,8	77,2	355,2	8,2	8,4	7,9	7,5	7,4	6,8	7,2	6,7	6,4	6,1	5,7	5,5	5,2
مؤسسات مالية أخرى	57,8	78,4	374,2	8,2	8,4	7,9	7,5	7,4	6,8	7,2	6,7	6,4	6,1	5,7	5,5	5,2
أوراق الخزينة	40,4	38,6	17,3-	2,0	2,9	2,5	2,0	1,7	1,3	1,4	2,0	1,2	2,2	2,0	2,0	1,5
مؤسسات مالية أخرى	40,4	38,6	21,5	2,0	2,9	2,5	2,0	1,7	1,3	1,4	2,0	1,2	2,2	2,0	2,0	1,5
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	22,1-	86,2	73,9	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,8	0,7
مؤسسات مالية أخرى	1,6-	-	62,0	0,3	0,3	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4
مؤسسات غير مالية	53,6-	197,7	477,1	0,1	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	6,7-	66,2-	35,5	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
مجمع التوظيفات السائلة 2	6,2	24,9	4,5	106,5	107,4	108,3	103,9	103,8	105,2	106,7	108,6	107,4	103,5	102,0	100,5	100,3
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	6,2	24,9	4,5	106,5	107,4	108,3	103,9	103,8	105,2	106,7	108,6	107,4	103,5	102,0	100,5	100,3
مؤسسات مالية أخرى	7,5	20,9	6,2	73,6	73,3	75,4	71,2	73,4	71,6	72,8	74,0	73,6	70,8	69,5	68,4	68,4
مؤسسات غير مالية	2,2	31,6	92,8	21,4	22,4	21,3	18,5	18,9	22,1	22,3	22,7	22,3	21,5	21,3	21,1	21,0
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	5,5	40,0	5,7-	11,5	11,7	11,7	14,2	11,5	11,5	11,6	11,8	11,6	11,2	11,1	11,0	10,9
مجمع التوظيفات السائلة 3	10,4-	26,7	18,7	29,6	30,1	31,0	31,4	31,3	31,2	31,6	32,5	31,2	36,0	37,8	34,7	33,1
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأصول المتنوعة	10,4-	26,7	18,7	29,6	30,1	31,0	31,4	31,3	31,2	31,6	32,5	31,2	36,0	37,8	34,7	33,1
مؤسسات مالية أخرى	7,6-	24,6	27,2	25,2	25,4	26,1	26,3	25,7	25,6	26,0	26,7	25,6	29,6	30,9	28,6	27,2
مؤسسات غير مالية	43,7-	35,7	24,5-	1,0	1,2	1,2	1,3	1,8	1,7	1,8	1,8	1,7	2,0	2,2	1,9	1,8
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	14,3-	38,6	4,3-	3,4	3,5	3,7	3,8	3,8	3,8	3,9	4,0	3,8	4,4	4,7	4,2	4,0
مجمع التوظيفات السائلة	6,6	25,1	3,4	356,6	354,4	346,8	341,9	343,3	340,4	349,8	345,2	346,3	347,9	350,7	339,1	334,5

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.9 مقابلات الجمع م 3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2011												2010			
	على أساس سنوي (%)	2010	2009	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	غويلوز	يونيو	مايو	أبريل		مارس	فبراير	يناير
الموجودات الخارجية الصافية	12,5-	0,0	2,2-	168,6	173,9	175,0	174,7	177,8	178,3	174,6	180,6	183,3	186,1	189,9	195,4	192,6
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	11,2-	6,4	2,9-	166,7	171,2	170,5	171,2	176,8	173,3	172,1	176,5	178,3	180,4	186,5	187,8	187,7
الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى	62,2-	69,7-	6,1	1,9	2,7	4,5	3,5	1,0	5,0	2,5	4,1	5,1	5,7	3,4	7,6	4,9
الديون الصافية على الإدارة المركزية	22,0	2,9	8,8-	112,2	107,2	102,8	95,9	97,3	87,0	87,1	85,6	85,1	87,6	89,0	91,0	92,0
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	37,1-	5,7	48,2-	2,2	1,6	1,3	2,9	1,9	2,2	1,9	-1,4	0,9	0,3	1,2	2,8	3,5
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	24,3	2,7	-6,0-	109,9	105,6	101,6	92,9	95,3	84,9	85,2	87,0	84,1	87,3	87,8	88,3	88,4
ديون للاقتصاد	10,5	10,8	11,5	793,3	775,0	764,6	766,1	759,7	757,0	762,8	740,6	733,7	735,5	724,2	712,6	718,2
بنك المغرب	9,3	36,7	8,4	1,1	1,0	1,1	1,1	1,1	1,3	1,1	1,1	1,1	1,1	0,9	0,9	1,0
مؤسسات الإيداع الأخرى	10,5	10,7	11,5	792,2	774,0	763,5	765,1	758,6	755,7	761,8	739,6	732,5	734,3	723,2	711,7	717,2
موارد ذات طابع غير نقدي	10,2	6,5	9,0	146,0	148,3	145,4	142,9	143,9	137,6	134,1	138,7	139,9	138,0	137,0	133,9	132,5
رأسمال واحتياطيات مؤسسات الإيداع بنك المغرب	4,9	11,3	8,9	104,2	106,9	105,9	103,6	98,8	95,3	92,0	93,9	99,3	98,9	99,2	100,0	99,3
مؤسسات الإيداع الأخرى	4,1	5,5	2,4	17,7	19,6	19,4	18,5	19,3	18,0	17,0	16,9	16,6	17,5	17,2	17,6	17,0
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع الودائع المستثناة من المجمع م 3	26,1	5,6-	9,1	41,8	41,4	39,5	39,3	45,1	42,2	42,1	44,7	40,6	39,1	37,8	33,9	33,2
القروض	18,4	2,3	8,7	6,9	5,9	6,1	6,2	9,5	6,8	6,0	6,0	6,2	6,0	7,0	6,3	5,9
سندات ما عدا الأسهم المستثناة من المجمع م 3	25,7-	49,6	64,1	7,5	7,4	7,3	7,6	7,8	7,7	8,9	7,5	7,5	8,0	7,6	6,8	10,1
موارد أخرى	59,6	24,4-	0,9-	27,1	27,7	25,8	25,2	27,5	27,5	26,9	30,9	26,6	24,7	23,0	20,6	17,0
بنود صافية أخرى	30,2-	12,3	1,1	10,4	8,7	11,7	9,2	7,0	7,0	15,1	3,8	7,4	9,0	13,1	13,3	14,8
مجموع المقابلات (1)	7,3	7,9	5,8	917,7	899,2	885,2	884,7	883,8	877,6	875,3	864,4	854,8	862,3	852,9	851,8	855,4

(1) مجموع المقابلات = الموجودات الخارجية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون على الاقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي - بنود أخرى المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.9 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2011												2010																				
	2011		يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونيو		يوليوز		غشت		شتنبر		أكتوبر		نونبر		دجنبر		2010		2010				
	على أساس سنوي (%)																																
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	37,1-	5,7	48,2-	2,2	1,6	1,3	2,9	1,9	2,2	1,9	-1,4	0,9	0,3	1,2	2,8	3,5																	
ديون	25,5-	10,7-	27,3-	5,6	6,2	6,1	6,0	6,0	6,0	6,0	6,0	6,0	6,4	7,4	7,4	7,5																	
قروض	4,4-	5,6-	5,8-	5,4	5,4	5,3	5,2	5,3	5,3	5,3	5,3	5,3	5,7	5,6	5,6	5,7																	
غيرها (1)	92,7-	23,8-	14,6	0,1	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	1,8	1,8	1,8																	
التزامات	15,2-	21,5-	0,7-	3,4	4,5	4,9	3,1	4,0	3,8	4,1	7,4	5,0	6,1	6,2	4,7	4,0																	
حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	45,0-	312,5	90,3-	0,6	0,7	0,7	1,6	1,4	1,1	1,3	0,9	1,3	1,4	2,4	2,7	1,1																	
الحساب الجاري للخزينة العمومية	2,9-	46,5-	161,3	2,0	3,0	3,4	0,6	1,7	1,6	1,7	5,2	2,4	3,3	2,4	0,4	2,0																	
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	24,3	2,7	6,0-	109,9	105,6	101,6	92,9	95,3	84,9	85,2	87,0	84,1	87,3	87,8	88,3	88,4																	
ديون	20,4	5,8	4,8-	116,2	111,1	107,5	99,9	101,6	91,3	91,7	93,0	90,3	93,6	94,0	95,4	96,5																	
قروض	2,9	35,2	31,5	22,4	21,5	23,6	21,5	19,5	19,5	19,4	21,3	20,9	21,0	21,3	21,2	21,8																	
سندات	30,0	1,3-	11,3-	89,8	84,8	79,1	73,7	78,5	68,1	68,7	69,1	66,8	69,8	70,7	70,0	69,1																	
غيرها (1)	29,6-	10,3	9,0	4,0	4,9	4,8	4,7	3,7	3,7	3,7	2,7	2,5	2,8	2,0	4,3	5,7																	
التزامات لخصم	22,3-	56,7	20,6	6,3	5,6	6,0	7,0	6,3	6,4	6,5	6,0	6,2	6,2	6,2	7,2	8,1																	
الديون الصافية المستحقة على الإدارة المركزية لمؤسسات الإيداع	22,0	2,9	8,8-	112,2	107,2	102,8	95,9	97,3	87,0	87,1	85,6	85,1	87,6	89,0	91,0	92,0																	

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالضريبة على النتائج والضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.
(2) مكونة أساساً من صناديق خاصة لضمان مخصصة القروض الموزعة والتي يعد رصيدها غير قابل للسداد قبل انقضاء القروض المغطاة
المصدر: بنك المغرب

جدول م 7.9 ديون على الاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2011												2010			
	2011	2010	2009	على أساس سنوي (%)	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2010
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع	10,5	10,8	11,5	793,3	775,0	764,6	766,1	759,7	757,0	762,8	740,6	733,7	735,5	724,2	712,6	718,2
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	10,5	10,7	11,5	792,2	773,9	763,5	765,1	758,6	755,7	761,8	739,6	732,5	734,3	723,2	711,7	717,2
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	10,0	7,4	10,4	696,7	677,1	673,6	675,8	670,8	667,7	668,8	650,2	644,1	642,5	637,6	627,0	633,4
قروض بنكية	10,5	7,7	9,7	686,8	666,8	664,5	668,6	663,2	659,1	660,2	640,2	634,9	630,9	625,4	615,4	621,4
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	20,5	5,9	0,4	172,3	161,0	160,1	165,7	164,1	163,5	165,0	150,2	150,0	146,5	144,5	139,3	143,0
قروض التجهيز	4,1	16,9	26,2	140,8	136,9	136,8	137,4	137,5	136,5	136,3	133,8	133,6	133,6	133,7	134,5	135,2
قروض العقار	10,2	8,7	13,0	207,2	208,2	207,1	206,2	203,0	201,0	199,5	198,4	196,0	193,8	192,0	190,0	188,1
قروض السكن	10,7	12,9	12,3	137,1	136,2	135,2	134,1	133,0	131,4	130,3	129,4	128,1	127,1	125,8	123,8	123,9
قروض مقدمة للمتمسكين العقاريين	6,8	1,1	13,9	68,2	69,9	70,1	70,2	68,2	67,9	68,1	67,7	66,8	65,8	65,3	65,5	63,9
قروض للاستهلاك	11,2	8,1	19,1	36,1	36,0	35,7	35,4	33,9	33,6	33,4	33,1	32,9	32,8	32,7	32,6	32,4
ديون مختلفة على الزبناء	5,4	0,5	1,3	97,8	90,7	91,2	91,1	91,8	90,4	93,5	90,4	90,7	93,2	92,1	89,7	92,8
ديون معلقة الأداء	9,4	3,8-	1,5	32,6	34,0	33,6	33,3	33,0	33,1	32,4	31,8	31,5	31,0	30,3	29,4	29,8
سندات	30,7	7,1	29,0	79,9	75,8	69,5	68,7	67,3	67,6	72,1	69,1	68,2	69,1	63,7	62,0	61,1
سندات باستثناء الأسهم	37,9	1,9	16,3	20,8	20,4	17,7	16,8	16,6	15,0	17,8	16,8	15,5	18,4	16,1	14,5	15,1
أسهم وسندات مساهمة أخرى	28,4	9,0	34,1	59,1	55,3	51,8	51,8	50,7	52,6	54,3	52,2	52,7	50,7	47,6	47,5	46,1
غيرها (1)	31,0-	2049	54,5-	15,6	21,0	20,5	20,5	20,5	20,5	20,9	20,3	20,3	22,8	21,9	22,6	22,7
ديون مستحقة لبنك المغرب	9,3	36,7	8,4	1,1	1,0	1,1	1,1	1,1	1,3	1,1	1,1	1,1	1,1	0,9	0,9	1,0
قروض	10,8	8,2	6,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7

(1) تتكون بالأساس من ديون برود بنك على الائتمان
(2) يجرى هذا التغيير المهم إلى إدراج مقابلات الروافع لدى البريد البنك ابتداء من يونيو 2010
المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.9 ديون على قطاعات الاقتصاد

(بملايين الدرهم)

المكونات	2011												2010																		
	2011		يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونيو		يوليوز		غشت		شتنبر		أكتوبر		نونبر		دجنبر		2009		2010		
	2011	2010																													
الديون حسب القطاعات الاقتصادية	10,5	10,8	11,5	793,3	775,0	764,6	766,1	759,7	757,0	762,8	740,6	733,7	735,5	724,2	712,6	718,2															
مؤسسات مالية أخرى	11,9	15,7	12,8	165,2	153,6	148,8	147,0	146,0	147,5	152,8	148,4	148,1	151,2	148,9	144,9	147,6															
قروض (1)	3,9	1,2	10,5	100,6	93,5	92,2	90,4	90,3	90,0	93,2	91,8	91,2	95,0	95,7	92,8	96,8															
سندات	42,0	14,6	20,8	51,8	47,2	43,8	43,6	42,7	44,6	46,9	44,0	44,4	41,8	38,9	37,8	36,5															
إدارات محلية	7,0	13,3	19,1	10,4	9,7	9,5	9,6	9,7	9,6	9,8	9,6	9,6	9,6	9,7	9,8	9,8															
مؤسسات غير مالية عمومية	12,8	4,9-	50,5	40,8	49,7	45,3	46,6	46,6	44,6	46,4	41,0	37,2	38,4	38,7	34,9	36,2															
قروض	48,7	39,3-	43,0	22,8	24,2	22,3	25,3	25,3	24,7	23,9	19,4	16,7	15,4	16,9	14,5	15,3															
سندات	23,6	6,8	67,9	16,9	17,8	15,7	14,1	14,1	12,7	15,3	14,4	13,3	15,7	14,6	13,2	13,6															
مؤسسات غير مالية أخرى	13,1	13,2	10,2	346,8	332,9	331,7	332,0	332,0	329,5	329,8	323,8	322,0	320,0	304,7	300,4	306,5															
قروض	13,4	14,2	10,0	333,6	321,5	321,1	320,6	321,0	318,7	318,7	312,4	310,5	307,7	294,0	288,1	294,2															
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	15,6	18,0	2,4-	148,5	140,7	140,0	143,1	143,6	143,2	145,4	136,2	135,6	131,2	129,3	124,3	128,5															
قروض التجهيز	0,8	18,1	26,0	107,6	105,0	105,4	105,8	107,9	107,0	105,3	107,2	106,5	109,3	103,3	105,1	106,7															
قروض العقار	24,2	1,5	57,9	55,4	56,3	55,9	53,5	52,2	51,0	50,7	50,9	50,0	49,5	44,8	45,6	44,6															
سندات	2,3	11,4-	21,2	11,3	10,8	10,0	10,9	10,5	10,2	10,0	10,6	10,6	11,5	10,2	11,1	11,0															
سندات باستثناء الأسهم	23,6	27,0-	27,9	4,6	4,3	3,9	4,1	4,1	3,9	4,3	4,2	4,3	4,6	4,0	4,0	3,7															
الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	8,4-	0,7-	16,9	6,7	6,4	6,1	6,8	6,4	6,3	5,6	6,4	6,3	6,9	6,3	7,1	7,3															
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	6,4	8,3	15,4	181,5	181,6	181,4	182,3	179,5	177,4	176,8	174,2	171,7	172,8	170,8	170,9	170,5															
قروض	6,5	8,5	15,9	181,4	181,5	181,2	182,0	179,3	176,9	176,5	174,1	171,6	171,8	170,6	170,7	170,4															
قروض السكن	8,7	11,1	10,5	126,6	125,9	125,1	124,4	123,4	122,3	121,4	120,9	119,6	118,9	117,9	116,2	116,4															
قروض الاستهلاك	11,5	7,8	19,3	35,3	35,3	35,0	34,7	33,2	32,9	32,7	32,4	32,1	32,1	32,0	31,8	31,7															
مقابلون أفراد	2,4	2,5	16,3-	45,4	44,2	44,7	45,2	42,6	45,1	44,0	40,3	41,7	40,2	48,0	48,2	44,3															
قروض	2,4	2,5	16,3-	45,4	44,2	44,7	45,2	42,6	45,1	44,0	40,3	41,7	40,2	48,0	48,2	44,3															
قروض التجهيز	29,8-	4,7-	30,3	6,0	6,4	6,5	6,2	5,9	6,7	6,7	5,5	6,5	6,1	9,6	9,7	8,5															
قروض لفائدة الممثلين العقاريين	9,8-	14,7	23,2-	23,9	24,3	24,6	26,7	25,7	25,9	25,9	25,0	24,9	24,2	28,4	27,3	26,4															
مؤسسات لا تستهدف الربح	2,6-	18,5	54,0	3,2	3,2	3,2	3,5	3,4	3,3	3,4	3,3	3,4	3,3	3,4	3,5	3,3															
وتخدم الأسر																															

(1) اتفاقات إعادة القروض والقروض المالية المصدر : بنك المغرب

جدول م 9.9 التزامات تجاه قطاعات الاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2011												2010			
	2011												2010			
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2009	2010	2011	
على أساس سنوي (%)	2011	2010	2009													
الالتزامات حسب قطاعات الاقتصاد	7,7	7,6	5,8	801,2	782,1	766,9	768,1	771,4	765,0	767,9	761,3	747,5	754,7	744,6	740,8	743,9
مؤسسات مالية أخرى	12,1	14,5-	12,4	107,0	111,3	104,4	103,6	110,5	106,8	110,4	108,8	100,3	95,8	95,8	93,0	95,4
أصول نقدية	5,6	16,3-	13,7	72,5	76,6	71,8	71,3	72,4	71,9	74,9	70,7	66,4	63,3	65,4	65,9	68,6
التزامات غير نقدية (1)	28,8	9,6-	8,9	34,5	34,7	32,6	32,3	38,1	34,9	35,5	38,1	33,9	32,5	30,4	27,2	26,8
قطاع عمومي (2)	16,9-	2,1-	30,5	39,5	40,8	38,0	41,5	40,2	41,6	42,5	44,9	43,7	47,4	44,7	44,5	47,5
أصول نقدية	17,0-	2,1-	30,6	39,5	40,8	38,0	41,5	40,2	41,6	42,5	44,9	43,7	47,4	44,6	44,5	47,5
مؤسسات غير مالية أخرى	12,5	16,9	2,5	156,6	142,6	139,3	136,6	135,4	135,4	135,8	137,1	134,4	141,4	137,4	138,2	139,2
أصول نقدية	12,0	17,3	2,1	150,5	137,1	134,0	131,5	130,1	129,9	130,9	132,3	129,4	135,9	131,6	133,0	134,4
التزامات غير نقدية (1)	25,9	7,4	13,7	6,1	5,5	5,2	5,1	5,2	5,5	4,9	4,8	5,0	5,5	5,8	5,2	4,8
قطاعات مقيمة أخرى	7,9	12,1	2,9	498,2	487,4	485,2	486,4	485,3	481,2	479,2	470,5	469,1	470,1	466,7	465,0	461,8
أفراد ومقاربية مقيمون بالخارج	7,1	12,6	3,7	468,2	458,6	455,3	456,1	455,1	451,1	449,2	444,9	443,4	443,6	441,3	438,3	437,3
أصول نقدية	7,2	12,4	3,7	467,3	457,7	453,9	454,6	453,7	449,7	447,8	443,4	442,0	442,8	440,0	437,0	436,0
التزامات غير نقدية (1)	29,8-	71,6	0,3-	0,9	0,9	1,3	1,5	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	0,7	1,3	1,2	1,2
مقاولون أفراد	16,2	15,4	17,8-	23,5	23,1	24,4	24,9	24,8	24,7	24,4	21,5	21,1	21,9	21,0	22,2	20,3
أصول نقدية	16,2	15,4	17,9-	23,2	22,7	24,1	24,5	24,4	24,3	24,1	21,2	20,8	21,6	20,7	21,9	19,9
التزامات غير نقدية (1)	19,8	17,8	7,8-	0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر	51,5	29,5-	35,2	6,5	5,8	5,5	5,5	5,4	5,4	5,5	4,1	4,5	4,6	4,5	4,5	4,3
أصول نقدية	51,7	29,5-	35,3	6,5	5,7	5,5	5,5	5,4	5,4	5,5	4,1	4,5	4,6	4,5	4,5	4,3

(1) تتكون أساساً من الودائع المدفئة وودائع الضمان

(2) المؤسسات العمومية الغير مالية والإدارات المحلية و صندوق الضمان الاجتماعي

المصدر: بنك المغرب

جدول م 10.9 توزيع القروض البنكية حسب أجلها وحسب فروع النشاط

(المبالغ بملايين الدراهم)

2011		2010			2009		بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
حسب الأجل							
41,3	23,5	283.354	36,9	1,4-	229.385	232.631	قصير (أقل من سنتين)
1,1	15,0	7.395	1,0	24,3	6.432	5.175	مستحقات غير مؤداة
27,6	3,6	189.129	29,4	6,7	182.540	171.062	متوسط (بين سنتين و7 سنوات)
26,5	1,1	181.698	28,9	26,1	179.664	142.432	طويل (أكثر من 7 سنوات)
4,7	9,4	32.574	4,8	3,8-	29.768	30.958	الديون المتعلقة الأداء
حسب فروع النشاط							
4,1	12,3	28.424	4,1	29,2	25.316	19.587	الفلاحة والصيد البحري
1,7	-5,1	11.636	2,0	16,6-	12.268	14.707	الصناعات الاستخراجية
12,3	4,5	84.230	13,0	9,6	80.612	73.546	الصناعات التحويلية
4,6	28,1	31.236	3,9	46,4	24.380	16.659	الطاقة والمياه
14,0	20,7	95.832	12,8	1,7-	79.426	80.814	البناء والأشغال العمومية
6,6	18,1	45.536	6,2	2,5	38.561	37.614	التجارة
2,8	8,5	19.346	2,9	3,7-	17.837	18.531	المؤسسات الفندقية
4,1	14,6	28.289	4,0	3,2	24.684	23.927	النقل والمواصلات
14,9	4,3	101.936	15,7	3,9	97.704	94.020	النشاطات المالية
26,3	6,5	180.676	27,3	8,5	169.698	156.371	الأسرة
8,7	17,2	59.614	8,2	23,1	50.871	41.309	الخدمات الأخرى (1)

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.9 القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

(المبالغ بملايين الدراهم)

2011		2010			2009		بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
100,0	7,3	91.468	100,0	6,7	85.256	79.906	مجموع قروض شركات التمويل
49,5	6,4	45.254	49,9	3,4	42.530	41.131	شركات القرض للاستهلاك
45,9	7,8	41.994	45,7	7,8	38.939	36.111	شركات القرض الإيجاري
0,3	48,7	284	0,2	6,9-	191	205	شركات القرض للعقار
3,2	13,8	2.958	3,0	18,3	2.600	2.198	شركات تحصيل وشراء الديون
0,3	0,0	244	0,3	3,8	244	235	شركات الكفالة (1)
0,0	47,6-	11	0,0	18,4-	21	26	شركات تدبير وسائل الأداء
0,8	1,1-	723	0,9	-	731	0	شركات تمويل أخرى

(1) قدمت شركات الكفالة قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 1,3 مليار درهم في 2008، 2,2 مليار درهم في 2009 و 3,6 مليار درهم في 2010 و 2011.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 12.9 المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2011												2010		
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	المتوسط	
المبلغ المتوسط	6.067,9	7.090,4	6.432,7	7.241,9	7.314,6	6.158,2	6.452,5	5.136,7	5.533,5	4.325,2	6.042,6	5.333,4	4.122,6		
المبلغ الجاري المتبادل	3.364,0	3.276,0	2.421,7	3.145,5	4.838,6	3.830,1	4.101,6	3.049,5	3.411,0	2.714,6	2.380,3	3.388,2	2.598,5		

المصدر : بنك المغرب

جدول م 13.9 الاكتمالات في أدبيات الخزينة بالميزانية

(بملايين الدراهم)

المدة	مجموع 2011	2011												مجموع 2010
		ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
مجموع الاكتمالات	103.542,9	12.956,0	13.600,0	9.916,0	8.823,0	12.449,5	3.716,0	5.061,2	7.937,0	2.709,9	5.040,0	13.234,0	8.100,3	90.835,8
مجموع الأمد القصير	25.440,3	720,0	3.050,0	5.306,0	3.783,0	3.800,0	1.150,0	450,0	1.551,0	100,0	1.500,0	2.700,0	1.330,3	42.281,3
21 يوما	2.000,0	0,0	0,0	0,0	2.000,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	3.000,0
33 يوما	2.100,0	0,0	2.100	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
13 أسبوعا	8.490,0	620,0	550,0	3.370,0	400,0	0,0	1.150,0	0,0	400,0	100,0	1.100,0	500,0	300,0	4.187,0
26 أسبوعا	1.200,0	0,0	0,0	300,0	600,0	300,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	7.132,0
52 أسبوعا	11.650,3	100,0	400,0	1.636,0	2.783,0	1.500,0	0,0	450,0	1.151,0	0,0	400,0	2.200,0	1.030,3	27.962,3
مجموع الأمد المتوسط	60.257,7	8.086,0	9.800,0	4.610,0	4.120,0	7.839,5	2.466,0	3.611,2	4.866,0	1.100,0	2.950,0	5.289,0	5.520,0	47.162,5
سنتان	40.400,5	4.156,0	7.050,0	2.860,0	3.545,0	5.984,5	400,0	2.800,0	4.266,0	100,0	1.750,0	4.289,0	3.200,0	21.680,0
5 سنوات	19.857,2	3.930,0	2.750,0	1.750,0	575,0	1.855,0	2.066,0	811,2	600,0	1.000,0	1.200,0	1.000,0	2.320,0	25.482,5
مجموع الأمد الطويل	17.844,9	4.150,0	750,0	0,0	920,0	810,0	100,0	1.000,0	1.520,0	1.509,9	590,0	5.245,0	1.250,0	1.392,0
10 سنوات	9.729,9	2.200,0	750,0	0,0	920,0	660,0	0,0	1.000,0	655,0	1.009,9	0,0	1.935,0	600,0	610,0
15 سنة	6.215,0	1.950,0	0,0	0,0	0,0	150,0	100,0	0,0	865,0	100,0	590,0	1.810,0	650,0	725,0
20 سنة	1.900,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.500,0	0,0	57,0
30 سنة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر : بنك المغرب

جدول م 1.10 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمرابدة

(بملايين الدراهم)

المدة	2010						2011					
	بنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	بنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
مجموع المبلغ الجاري	42.848	22.655	114.287	69.427	28.598	277.815	72.243	24.357	98.813	75.823	42.976	314.211
مجموع الأمد القصير	8.407	794	11.266	8.301	5.444	34.212	3.998	0	1.446	4.344	6.572	16.360
13 أسبوعا	450	0	56	1.444	0	1.950	1.027	0	0	2.573	940	4.540
26 أسبوعا	650	69	750	1.831	0	3.300	0	0	0	0	1.200	1.200
52 أسبوعا	7.307	725	10.460	5.026	5.444	28.962	2.971	0	1.446	1.771	4.432	10.620
مجموع الأمد المتوسط	8.755	1.928	39.912	20.643	10.721	81.959	34.053	2.114	43.136	20.400	22.660	122.363
سنتان	4.754	482	19.152	6.639	2.647	33.673	20.334	835	17.795	10.463	13.154	62.581
5 سنوات	4.001	1.446	20.759	14.005	8.075	48.286	13.719	1.279	25.341	9.937	9.506	59.783
مجموع الأمد الطويل	8.755	1.928	39.912	20.643	10.721	81.959	34.053	2.114	43.136	20.400	22.660	122.363
10 سنوات	11.085	5.163	25.144	17.748	10.910	70.050	11.661	5.921	26.461	22.762	11.807	78.610
15 سنة	10.608	13.852	29.115	15.003	1.079	69.658	15.713	14.990	20.786	20.502	1.051	73.042
20 سنة	3.499	917	8.679	5.824	441	19.361	6.014	1.292	6.804	6.266	884	21.261
30 سنة	494	0	171	1.908	2	2.575	804	40	180	1.549	2	2.575

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعية التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.10 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل (حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2011					2010				
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير
الجموع	77.584	3.508	46.078	5.364	22.634	58.754	2.864	33.713	4.478	17.698
شهادات الإيداع	57.798	3.508	34.443	4.658	15.189	44.500	2.864	25.794	4.247	11.594
سندات شركات التمويل	16.889	0	9.510	406	6.973	12.459	0	6.124	231	6.104
أوراق الخزينة	2.897	0	2.125	300	472	1.795	0	1.795	0	0

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.10 إصدارات سندات الدين القابلة للتحويل (حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2011					2010				
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير
الجموع	57.563	1.519	35.815	4.075	16.154	52.202	2.084	32.734	1.869	15.514
شهادات الإيداع	43.963	1.519	26.067	3.480	12.896	42.709	2.084	25.555	1.839	13.231
سندات شركات التمويل	7.649	-	4.643	294	2.711	6.050	-	3.975	31	2.044
أوراق الخزينة	5.952	-	5.105	300	547	3.443	-	3.204	-	239

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.10 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

سنة 2011	2011				سنة 2010	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
74.153	74.153	66.981	67.390	66.290	63.941	المبلغ الجاري
22.739	22.739	17.841	17.913	16.913	16.954	القطاع العمومي
51.415	51.415	49.141	49.477	49.377	46.986	القطاع الخاص
20.790	20.790	20.790	19.780	19.780	19.821	الشركات المالية
53.364	53.364	46.192	47.611	46.511	44.120	الشركات غير المالية
12.410	7.350	0	2.600	2.900	25.636	الإصدارات
6.000	5.000	0	1.000	0	6.000	القطاع العمومي
6.410	2.350	0	1.160	2.900	19.636	القطاع الخاص
1.560	0	0	1.060	500	1.840	الشركات المالية
10.850	7.350	0	1.100	2.400	23.796	الشركات غير المالية

المصدر: الوديع المركزي Maroclear وحسابات بنك المغرب

جدول م 5.10 المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

مقياس "MADEX" (**)	مقياس "MASI" (*)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الشهر	
2.512,69	2.980,44	87.175	9.545,6	دجنبر	2002
3.174,56	3.943,51	115.507	11.388,8	دجنبر	2003
3.522,38	4.521,98	206.517	30.004,4	دجنبر	2004
4.358,87	5.539,13	252.326	48.041,3	دجنبر	2005
7.743,81	9.479,45	417.092	36.528,1	دجنبر	2006
10.464,34	12.694,97	586.328	137.479,4	دجنبر	2007
9.061,02	10.984,29	531.750	59.360,1	دجنبر	2008
8.464,47	10.443,81	508.893	36.791,2	دجنبر	2009
8.881,46	10.928,44	532.350	6.113,9	يناير	2010
9.017,72	11.096,80	540.895	9.280,4	فبراير	
9.294,04	11.418,77	560.534	26.549,8	مارس	
10.018,00	12.286,99	600.699	13.253,5	أبريل	
9.839,46	12.068,53	586.377	14.817,9	ماي	
9.600,18	11.773,87	569.458	30.561,4	يونيو	
9.616,50	11.782,52	572.518	45.767,7	يوليوز	
9.570,92	11.736,15	529.272	13.628,0	غشت	
9.706,37	11.896,36	538.157	6.178,3	سنتنبر	
9.957,74	12.196,70	552.850	18.122,8	أكتوبر	
9.984,59	12.224,20	558.226	24.818,7	نونبر	
10.335,25	12.655,20	579.020	29.615,7	دجنبر	
10.292,87	12.589,31	574.929	37.870,3	يناير	
10.469,89	12.805,81	585.591	4.365,6	فبراير	
9.946,89	12.173,79	557.132	5.471,5	مارس	
9.431,99	11.551,5	529.619	3.188,6	أبريل	
9.969,93	12.196,7	555.944	7.227,5	ماي	
9.406,18	11.510,93	525.573	4.055,9	يونيو	
9.158,89	11.202,95	511.411	1.925,9	يوليوز	
9.423,46	11.517,14	528.359	8.019,4	غشت	
9.376,39	11.467,63	531.367	4.712,2	سنتنبر	
9.277,31	11.352,19	527.418	3.701,4	أكتوبر	
8.956,42	10.952,68	510.510	3.943,5	نونبر	
9.011,57	11.027,65	516.222	18.885,8	دجنبر	

(*) ابتداء من فاتح يناير 2002، تم استبدال المؤشر العام لبورصة القيم الذي كان أساسه 100 في 31 دجنبر 1979 بمؤشر "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

(**) تم إحداث مؤشر "MADEX" سنة 2002، ويشمل الأسهم الأكثر تداولاً ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 6.10 مؤشر أسعار الأصول العقارية

عدد الصفقات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المئوية 2011 2010	2011	2010	التغير بالنسبة المئوية 2011 2010	2011	2010	
15,4	95.963	83.157	2,7	107,8	105,0	المجموع
13,6	64.396	56.687	3,4	107,1	103,5	سكني
15,8	57.981	50.070	4,3	104,2	100,3	شقة
6,6-	5.136	5.499	1,5	117,8	114,1	منزل
18,0	1.279	1.084	6,6	117,8	108,3	فيلا
21,8	25.098	20.606	1,0	109,0	108,1	أراضي حضرية
9,5	6.469	5.908	3,3	112,0	107,8	تجاري
7,8	5.721	5.307	3,7	113,0	108,4	محل تجاري
15,4	748	648	1,1	107,2	105,3	مكتب

المصدر : الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

المقدمة

الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
4	1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي سنة 2011
10	2.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات
13	3.1.1 أبرز تدابير السياسة النقدية
16	4.1.1 الأسواق المالية العالمية
22	5.1.1 الأسواق العالمية للمواد الأولية
23	6.1.1 الهيكلية المالية الدولية
27	2.1 الإنتاج الوطني
28	1.2.1 القطاع الأولي
32	2.2.1 القطاع الثانوي
37	3.2.1 القطاع الثالثي
41	3.1 سوق الشغل
41	1.3.1 مؤشرات النشاط والشغل
46	2.3.1 التكاليف وإنتاجية التشغيل
49	4.1 الطلب
50	1.4.1 الاستهلاك
51	2.4.1 الاستثمار
53	3.4.1 الادخار الوطني
57	5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية
57	1.5.1 العمليات غير المالية
57	2.5.1 العمليات المالية
61	6.1 التضخم
62	1.6.1 مؤشر أسعار الاستهلاك
69	2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية
72	7.1 ميزان الأداءات
86	8.1 المالية العمومية

88	1.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2011
95	2.8.1 تمويل الخزينة
96	3.8.1 الدين العمومي
99	9.1 السياسة النقدية
99	1.9.1 قرارات السياسة النقدية
102	2.9.1 عمليات السياسة النقدية
106	3.9.1 أسعار الفائدة
110	4.9.1 أسعار الصرف
113	10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة
113	1.10.1 المجموع م 3
114	2.10.1 مكونات المجموع م 3
119	3.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي
126	4.10.1 باقي مصادر الإنشاء النقدي
130	5.10.1 مجتمعات التوظيفات السائلة
133	11.1 أسواق الأصول والدين الخاص
133	1.11.1 سوق البورصة، وسندات الدين وتدير الأصول
142	2.11.1 الأصول العقارية

الجزء 2 أنشطة البنك

148	1.2 الحكامة
148	1.1.2 بنية الحكامة
151	2.1.2 التوجهات الاستراتيجية
154	3.1.2 الافتحاص والمراقبة الداخلية وتدير المخاطر
158	4.1.2 الأخلاقيات
159	5.1.2 سلامة المعلومات
159	6.1.2 مخطط استمرارية النشاط
160	7.1.2 التقيد بالقوانين
163	2.2 مهام البنك
163	1.2.2 السياسة النقدية
169	2.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
170	3.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية ومراكز الفرز الخاصة
177	4.2.2 الإشراف البنكي
180	5.2.2 الاستقرار المالي
181	6.2.2 العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزياء ومصالح مركزة المعلومات

184	7.2.2 المنظومة الإحصائية والإعلامية
188	3.2 موارد وبيئة العمل
188	1.3.2 الموارد البشرية
191	2.3.2 أنظمة المعلومات
192	3.3.2 آلية مراقبة المعلومات المحاسبية
193	4.3.2 مقارنة مراقبة التدبير
194	5.3.2 مناخ العمل
196	4.2 التواصل والتعاون
195	1.4.2 التواصل والقرب
198	2.4.2 المتحف
198	3.4.2 التعاون الدولي

الجزء 3 البيانات المالية لبنك المغرب

209	1.3 حصيلة بنك المغرب
209	1.1.3 الأصول
211	2.1.3 الخصوم
212	2.3 حساب العائدات والتكاليف
213	1.2.3 العائدات
215	2.2.3 التكاليف
217	3.2.3 الحصيلة حسب العمليات الرئيسية
218	4.2.3 بيان أرصدة التدبير
219	5.2.3 نتيجة أنشطة البنك
220	6.2.3 النتيجة الإجمالية للاستغلال
221	3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية
224	4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة
229	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
231	6.3 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

5	رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو
8	رسم بياني 2.1.1: تطور رصيد الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي
8	رسم بياني 3.1.1 : تطور نسبة البطالة بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو والبلدان الشريكة

- رسم بياني 4.1.1 : تطور الاحتياطات الدولية للبنوك المركزية بالصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....13
- رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي.....15
- رسم بياني 6.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية ببلدان مجموعة BRIC16
- رسم بياني 7.1.1 : تطور ربحية سندات الدين لأجل 10 سنوات وعلاوات المخاطر على عقود مبادلات
عدم أداء الدين الخاصة بالدين السيادية لمدة 5 سنوات في البلدان المتقدمة.....17
- رسم بياني 8.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة أسعار الفائدة لليلة واحدة
والفارق بين الأوريور وليبور لأجل ثلاثة أشهر.....18
- رسم بياني 9.1.1 : التطورات السنوية للائتمان بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو.....19
- رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار البورصة العالمية.....20
- رسم بياني 11.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية.....21
- رسم بياني 12.1.1 : تطور سعر صرف اليوان الصيني إزاء الأورو والدولار21
- رسم بياني 13.1.1 : التطورات السنوية لأسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية.....22
- رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته.....23
- رسم بياني 1.2.1 : المساهمة المطلقة للقطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بالنقط المئوية.....27
- رسم بياني 2.2.1 : تطور القطاعات بالأسعار الثابتة.....27
- رسم بياني 3.2.1 : مردوديات زراعات الحبوب ومجموع التساقطات.....28
- رسم بياني 4.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية.....29
- رسم بياني 5.2.1 : تطور الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي.....31
- رسم بياني 6.2.1 : تطور الكميات المفرغة في قطاع الصيد.....31
- رسم بياني 1.2.2.1 : التساقطات المطرية السنوية للموسم الفلاحي.....30
- رسم بياني 2.2.2.1 : مؤشر الفارق في الوضعية المعتادة.....30
- رسم بياني 3.2.2.1 : تصنيف درجة قساوة الجفاف حسب المؤشر المعياري للتساقطات.....30
- رسم بياني 7.2.1 : مساهمة الفروع في نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي.....32
- رسم بياني 8.2.1 : مساهمة الفروع في نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية.....33
- رسم بياني 9.2.1 : تطور القطاعات الصناعية.....33
- رسم بياني 10.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأنشغال العمومية ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية.....34
- رسم بياني 11.2.1 : تغيرات إنتاج واستعمال الفوسفات الخام، من حيث الحجم.....35
- رسم بياني 12.2.1 : بنية استعمال الفوسفات الخام.....35
- رسم بياني 13.2.1 : إنتاج واستهلاك الطاقة.....35
- رسم بياني 14.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء.....36
- رسم بياني 15.2.1 : إنتاج واستهلاك المنتجات الطاقية.....36
- رسم بياني 16.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتوفرة.....37
- رسم بياني 17.2.1 : عدد السياح الإجمالي وحسب الجنسية.....38
- رسم بياني 18.2.1 : تطور خدمات الهاتف المحمول والقيمة المضافة لقطاع البريد والاتصالات.....40
- رسم بياني 19.2.1 : تطور خدمات الهاتف الثابت والمحمول بالآلاف.....40
- رسم بياني 2.3.2.1 : مؤشر أسعار خدمات الهاتف المحمول.....40

40	رسم بياني إ 1.3.2.1 : مؤشر أسعار خدمات الاتصالات.....
42	رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لنسبة البطالة والسكان النشيطين.....
42	رسم بياني 2.3.1 : إحداث مناصب الشغل المؤدى عنها وغير المؤدى عنها بين 2010 و2011.....
42	رسم بياني 3.3.1 : مساهمة القطاعات في خلق مجموع فرص الشغل.....
43	رسم بياني 4.3.1 : تطور نسبة التشغيل.....
46	رسم بياني 5.3.1 : مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل.....
	رسم بياني 6.3.1 : تغير تكاليف وحدة اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية المغربي مقارنة
46	بمجموعة بلدان أخرى. 2010-2011.....
48	رسم بياني إ 1.3.2.1 : الحد الأدنى للأجور بالدولار/ شهر.....
48	رسم بياني إ 2.3.2.1 : تطور الحد الأدنى للأجور الحقيقي. 1999-2011.....
49	رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. بالنقط المئوية.....
50	رسم بياني 2.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي. بالقيمة الإسمية.....
50	رسم بياني 3.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي. بالقيمة الحقيقية.....
51	رسم بياني 4.4.1 : تطور التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. وتغير المخزون ومعدل الاستثمار.....
53	رسم بياني إ 1.1.4.1 : معدل الاستثمار.....
53	رسم بياني إ 2.1.4.1 : معدل الاستثمار في المغرب.....
54	رسم بياني 5.4.1 : تطور الادخار الوطني.....
56	رسم بياني إ 1.2.4.1 : معدل الادخار.....
56	رسم بياني إ 2.2.4.1 : معدل الادخار في المغرب.....
56	رسم بياني إ 3.2.4.1 : تطور معدل الادخار. ومعدل الاستثمار والحاجيات/ القدرة التمويلية.....
62	رسم بياني 2.6.1 : التطور السنوي للتضخم الأساسي وفجوة الناتج.....
62	رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي.....
	رسم بياني 3.6.1 : تطور مؤشر أسعار المستهلك وأسعار المواد المقننة وأسعار المواد الغذائية المستثناة
63	من مؤشر التضخم الأساسي.....
63	رسم بياني 4.6.1 : تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي.....
	رسم بياني إ 1.1.6.1 : تطور توزيع التغيرات السنوية لأسعار الأقسام 112 لمؤشر أسعار المستهلك
64	بين 2008 و2011.....
65	رسم بياني 5.6.1 : مساهمة أبرز الفئات في التضخم.....
66	رسم بياني 6.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية.....
67	رسم بياني إ 2.2.6.1 : مؤشر أسعار المواد الأساسية الطاقية وغير الطاقية.....
67	رسم بياني إ 1.2.6.1 : تطور التضخم حسب مجموعات البلدان.....
68	رسم بياني 7.6.1 : تطور تضخم أسعار السلع التجارية في المغرب وفي البلدان الشريكة. على أساس سنوي.....
68	رسم بياني 8.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم الأساسي.....
68	رسم بياني 9.6.1 : التطور السنوي لتضخم السلع والخدمات.....
69	رسم بياني 10.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم.....
70	رسم بياني 11.6.1 : تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي.....

- رسم بياني 12.6.1 : تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي70
- رسم بياني 13.6.1 : تطور مؤشر الأسعار العالمية للمواد الطاقية ومؤشر أسعار صناعة التوكويك والتكرير.....70
- رسم بياني 14.6.1 : تطور مؤشر الأسعار العالمية للسلع الأساسية باستثناء المواد الطاقية ومؤشر
أسعار الإنتاج الصناعي باستثناء صناعة التوكويك والتكرير.....70
- رسم بياني 15.6.1 : المساهمة السنوية لأسعار الصناعات الرئيسية في مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية71
- رسم بياني 16.6.1 : تطور المؤشرات الرئيسية لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية.....71
- رسم بياني 2.7.1 : التطور السنوي لمتوسط أسعار أبرز المواد المستوردة.....73
- رسم بياني 1.1.7.1 : تطور نسبة الانفتاح ونسبة تغطية الصادرات للواردات.....74
- رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال.....75
- رسم بياني 4.7.1 : مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الواردات.....75
- رسم بياني 1.2.7.1 : المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.....76
- رسم بياني 2.2.7.1 : المبادلات التجارية بين المغرب و الولايات المتحدة.....77
- رسم بياني 3.2.7.1 : المغرب/تركيا.....77
- رسم بياني 4.2.7.1 : المغرب/اتفاق أكادير.....77
- رسم بياني 1.3.7.1 : تطور الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي والاحتياطيات بعدد
الأشهر من واردات السلع والخدمات بالنسبة لمجموعة من البلدان ذات سعر الصرف الثابت.....78
- رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال.....79
- رسم بياني 6.7.1 : مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات.....79
- رسم بياني 7.7.1 : مداخيل الأسفار وحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.....80
- رسم بياني 8.7.1 : مساهمة أبرز البنود في الحساب الجاري.....80
- رسم بياني 9.7.1 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات.....83
- رسم بياني 10.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية.....83
- رسم بياني 11.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي كنسبة مئوية
من الناتج الداخلي الإجمالي.....83
- رسم بياني 1.5.7.1 : مجتمعات وضع الاستثمار المالي الدولي85
- رسم بياني 1.8.1 : عجز الميزانية88
- رسم بياني 2.8.1 : المداخيل العادية للخزينة89
- رسم بياني 3.8.1 : النفقات الإجمالية للخزينة.....92
- رسم بياني 4.8.1 : كتلة الأجور.....92
- رسم بياني 5.8.1 : نفقات المقاصة.....93
- رسم بياني 6.8.1 : ادخار الميزانية.....93
- رسم بياني 7.8.1 : مخزون متأخرات الأداء.....94
- رسم بياني 8.8.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر.....95
- رسم بياني 9.8.1 : الدين العمومي96
- رسم بياني 1.2.8.1 : توقعات مديونية الخزينة.....97
- رسم بياني 2.2.8.1 : الرصيد الأولي والمثبت للدين.....97

100	رسم بياني 1.9.1 : تطور الفارق النقدي وفجوة الناتج غير الفلاحي.....
101	رسم بياني 1.1.9.1 : الانحراف المطلق بين التوقع التوافقي للتضخم الربع السنوي ونسبة التضخم الفعلية
102	رسم بياني 3.1.9.1 : المروحي ليونيو 2011
102	رسم بياني 2.1.9.1 : المروحي لمارس 2011
102	رسم بياني 5.1.9.1 : المروحي لجنبر 2011
102	رسم بياني 4.1.9.1 : المروحي لشتنبر 2011
103	رسم بياني 2.9.1 : الوضعية الأساسية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
105	رسم بياني 3.9.1 : تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك
106	رسم بياني 4.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
106	رسم بياني 5.9.1 : تأثير العوامل المستقلة.....
107	رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك
107	رسم بياني 7.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة.....
110	رسم بياني 8.9.1 : منحني العائد في السوق الثانوية لسندات الخزينة.....
110	رسم بياني 9.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل.....
110	رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي للدرهم.....
113	رسم بياني 1.10.1 : النمو السنوي للمجموع م3 وتوجهه
113	رسم بياني 2.10.1 : التطور السنوي لأبرز مقابلات.....
114	رسم بياني 3.10.1 : سرعة تداول النقد.....
116	رسم بياني 4.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2011
117	رسم بياني 5.10.1 : تطور النقود الكتابية سنة 2011
	رسم بياني 6.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي
117	غير الفلاحي من حيث القيمة الإسمية
118	رسم بياني 7.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب سنة 2011
118	رسم بياني 8.10.1 : بنية التوظيفات تحت الطلب سنة 2011
119	رسم بياني 9.10.1 : تطور الودائع لأجل.....
119	رسم بياني 10.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في النمو السنوي للودائع لأجل.....
119	رسم بياني 11.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية
119	رسم بياني 12.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل.....
120	رسم بياني 13.10.1 : مساهمة أبرز المقابلات في النمو السنوي للمجموع م 3
122	رسم بياني 14.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية وتوجهها
122	رسم بياني 15.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.....
122	رسم بياني 16.10.1 : النمو السنوي لأبرز أصناف القروض البنكية
122	رسم بياني 17.10.1 : مساهمة أبرز الأصناف في نمو القروض البنكية.....
123	رسم بياني 18.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها في مجموع القروض البنكية.....
123	رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها
123	رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الآجال.....

124	رسم بياني 21.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات.....
124	رسم بياني 22.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب القطاعات.....
125	رسم بياني 23.10.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية.....
126	رسم بياني 1.2.10.1 : نمو القروض الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري.....
126	رسم بياني 2.2.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف شركات التمويل سنة 2011.....
127	رسم بياني 24.10.1 : تطور الموجودات الخارجية الصافية.....
127	رسم بياني 25.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية.....
128	رسم بياني 1.3.10.1 : تطور المعاملات بالناجز في سوق الصرف.....
128	رسم بياني 2.3.10.1 : بيع العملات لأجل.....
128	رسم بياني 3.3.10.1 : شراء العملات لأجل.....
129	رسم بياني 26.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية.....
130	رسم بياني 27.10.1 : النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض.....
130	رسم بياني 28.10.1 : مجمع ت.س. 3 ومؤشر مازي.....
131	رسم بياني 29.10.1 : سيولة الاقتصاد.....
133	رسم بياني 1.11.1 : التطورات السنوية لمؤشرات البورصة.....
133	رسم بياني 2.11.1 : تطور مؤشرات البورصة.....
134	رسم البياني 3.11.1 : الأداء السنوي للمؤشرات القطاعية سنة 2011، بالنسبة المئوية.....
135	رسم بياني 4.11.1 : حجم المعاملات، بملايير الدراهم.....
135	رسم بياني 5.11.1 : توزيع حجم المعاملات حسب الأسواق في 2011، بالنسبة المئوية.....
135	رسم بياني 2.1.11.1 : قيمة عمليات الإدراج الجديدة في البورصة، بملايير الدراهم.....
135	رسم بياني 1.1.11.1 : تطور عدد عمليات الإدراج الجديدة في البورصة.....
136	رسم بياني 6.11.1 : التطور السنوي لرسملة البورصة.....
136	رسم بياني 7.11.1 : بنية رسملة البورصة حسب القطاعات في 2011، بالنسبة المئوية.....
137	رسم بياني 1.2.11.1 : أداء مؤشر مازي ومؤشر البورصة في الأسواق الصاعدة.....
137	رسم بياني 2.2.11.1 : رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.....
	رسم بياني 3.2.11.1 : تقييم رسملة سوق البورصة بالمغرب وفي بعض البلدان الصاعدة مع نهاية دجنبر 2011.....
137	رسم بياني 8.11.1 : المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول.....
138	رسم بياني 9.11.1 : بنية المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول في 2011.....
140	رسم بياني 2.3.11.1 : بنية جاري الدين السندي الخاص حسب جهة الإصدار.....
140	رسم بياني 1.3.11.1 : نسبة الدين السندي الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي.....
141	رسم بياني 10.11.1 : تطور جاري الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي.....
142	رسم بياني 11.11.1 : التطور السنوي لمؤشر أسعار الأصول العقارية.....
142	رسم بياني 12.11.1 : نمو أسعار العقارات حسب الفئات الكبرى.....
143	رسم بياني 13.11.1 : التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية.....
143	رسم بياني 14.11.1 : عدد المبيعات العقارية حسب الفئات الكبرى.....

156	رسم بياني 2.1.1 : توزيع المهام التي تم تنفيذها سنة 2011 حسب نوع الهدف
170	رسم بياني 1.3.2.2 : تطور إنتاج الأوراق النقدية الجديدة
171	رسم بياني 2.3.2.2 : تطور إنتاج القطع النقدية الجديدة
174	رسم بياني 3.3.2.2 : عدد الأوراق المزورة التي رصدها البنك
182	رسم بياني 1.6.2.2 : تطور عدد طلبات الزبائن
183	رسم بياني 2.6.2.2 : توزيع عدد الأشخاص ممنوعين من إصدار الشيكات
183	رسم بياني 3.6.3.2 : الحجم الشهري لاستشارات مكتب القروض
189	رسم بياني 2.3.2 : هرم الأعمار حسب الجنس
189	رسم بياني 1.3.2 : عدد الموظفين حسب مجال العمل
211	رسم بياني 1.1.3 : تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة
211	رسم بياني 2.1.3 : التغيير الشهري للأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة خلال 2011
212	رسم بياني 1.2.3 : تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية
213	رسم بياني 2.2.3 : تطور العائدات
215	رسم بياني 3.2.3 : تطور التكاليف
215	رسم بياني 4.2.3 : توزيع نفقات التسيير
216	رسم بياني 5.2.3 : توزيع التكاليف المالية
220	رسم بياني 6.2.3 : تغير معامل الاستغلال
220	رسم بياني 7.2.3 : تطور النتيجة الإجمالية والضريبة على الشركات والنتيجة الصافية

فهرس الجداول

5	جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية
9	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة
10	جدول 3.1.1 : أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق وبلدان العالم
12	جدول 1.1.1.1 : أبرز التخفيضات التي عرفتها التصنيفات السيادية سنة 2011
44	جدول 1.3.1 : المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة
47	جدول 1.2.3.1 : حجم ووتيرة ارتفاع الحد الأدنى المهني المضمون للأجور في المغرب
47	جدول 2.3.2.1 : التأثير المتراكم لارتفاع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% على متوسط الأجور النماذج
52	جدول 1.1.4.1 : معدل الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
55	الجدول 1.2.4.1 : معدل الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
60	جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2011
63	جدول 1.6.1 : أبرز مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك
64	جدول 1.1.6.1 : إحصائيات وصفية للتغيرات السنوية لعناصر مؤشر أسعار الاستهلاك: المغرب وأهم البلدان الشريكة
71	جدول 2.6.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

72.....	:تطور المكونات الرئيسية لميزان الأداءات.....	جدول 1.7.1
90.....	: ختملات وموارد الخزينة	جدول 1.8.1
98.....	:التوقعات الخاصة بمديونية الخزينة.....	جدول 1.2.8.1
101.....	:قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008	جدول 1.9.1
108.....	: تطور أسعار الفائدة المدينة.....	جدول 2.9.1
108.....	:سعر الفائدة على الودائع والحسابات على الدفتر لدى البنوك.....	جدول 3.9.1
109.....	:أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية.....	جدول 4.9.1
109.....	: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية.....	جدول 5.9.1
112.....	:تركيبية سلة سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي حسب طريقتي الترجيح البسيط والمزدوج ..	جدول 1.3.9.1
115.....	:تطور مكونات المجمع النقدي م 3.....	جدول 1.10.1
120.....	: تطور مقابلات الكتلة النقدية.....	جدول 2.10.1
129.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	جدول 3.10.1
130.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة.....	جدول 4.10.1
132.....	:معدل سيولة الاقتصاد	جدول 5.10.1
139.....	:تطور الدين الخاص حسب جهة الإصدار.....	جدول 1.11.1
152.....	: أبرز المنجزات المحققة سنة 2011 برسم المخطط الاستراتيجي.....	جدول 1.1.2
182.....	:تقييم تدفقات المعطيات المعالجة في مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات.....	جدول 3.2.2

فهرس الاطارات

11.....	:تفاقم أزمة الديون السيادية سنة 2011	إطار 1.1.1
29.....	: الإجراءات المواكبة للموسم الفلاحي 2010- 2011.....	إطار 1.2.1
30.....	: تواتر فترات الجفاف في المغرب ما بين 1991 و 2011	إطار 2.2.1
40.....	: تطور أسعار خدمات الاتصالات	إطار 3.2.1
45.....	: إنجازات المخطط الثاني « مبادرات التشغيل 2009-2012».....	إطار 1.3.1
47.....	:تطور الحد الأدنى المهني المضمون للأجور في المغرب.....	إطار 2.3.1
52.....	:معدل الاستثمار: نظرة تاريخية ومقارنات دولية.....	إطار 1.4.1
55.....	: معدل الادخار: نظرة تاريخية ومقارنات دولية.....	إطار 2.4.1
64.....	: تحليل وصفي لمكونات مؤشر أسعار الاستهلاك	إطار 1.6.1
67.....	:التضخم في العالم في سنة 2011	إطار 2.6.1
	:تطور نسبة انفتاح الاقتصاد ونسبة تغطية الصادرات للواردات بالمغرب.....	إطار 1.7.1
74.....	:مقارنة مع مجموعة من البلدان.....	
76.....	:تطور المبادلات التجارية للمغرب في إطار اتفاقات التبادل الحر.....	إطار 2.7.1
78.....	: رصيد الحساب الجاري والاحتياطيات بعدد الأشهر من الواردات : مقارنة مع عينة من البلدان	إطار 3.7.1
81.....	:التدابير المتعلقة بتليين العمليات الجارية المختلفة لفائدة المقيمين.....	إطار 4.7.1

84.....	:تطور وضع الاستثمار المالي الدولي.....	إطار 5.7.1
86.....	:قانون المالية لسنة 2011.....	إطار 1.8.1
97.....	:التصنيف السيادي للمغرب.....	إطار 2.8.1
101.....	: تقييم توقع التضخم خلال سنة 2011.....	إطار 1.9.1
104.....	:الإطار العملي للسياسة النقدية لبنك المغرب.....	إطار 2.9.1
111.....	:منهجية إعداد سعر الصرف الفعلي من طرف بنك المغرب.....	إطار 3.9.1
121.....	:أثر إدماج البريد بنك في الإحصائيات النقدية.....	إطار 1.10.1
126.....	:نشاط مؤسسات التمويل وجمعيات القروض الصغرى في 2011.....	إطار 2.10.1
128.....	:المعاملات في سوق الصرف سنة 2011.....	إطار 3.10.1
135.....	:عمليات الإدراج الجديدة في البورصة سنة 2011.....	إطار 1.11.1
137.....	:مقارنة مؤشرات بورصة الدار البيضاء في 2011 مع مؤشرات بعض أسواق المال الصاعدة.....	إطار 2.11.1
140.....	:سوق سندات الاقتراض الخاصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة.....	إطار 3.11.1
142.....	: المقترضات القانونية التي صادق عليها مجلس القيم المنقولة في 2011.....	إطار 4.11.1
143.....	:منهجية إعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	إطار 5.11.1
172.....	: منظومة توقع سحب الأوراق.....	إطار 1.1.2
175.....	: التدبير الأمثل للنشاط الائتماني.....	إطار 2.1.2
197.....	:الإصدارات المنتظمة للبنك.....	إطار 1.4.2
	:الخلاصات الرئيسية لبعثة صندوق النقد الدولي في شهر يوليوز 2011 برسم المادة الرابعة	إطار 2.4.2
200.....	:والمعلقة بالسياسة النقدية.....	

فهرس الملحقات الإحصائية

235.....	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
236.....	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 1.2
237.....	: الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.2
238.....	: زراعات الحبوب.....	جدول م 3.2
238.....	: القطناني.....	جدول م 4.2
238.....	: زراعات الخضر.....	جدول م 5.2
239.....	: الحوامض.....	جدول م 6.2
239.....	: زراعات الشمندر.....	جدول م 7.2
239.....	: زراعات قصب السكر.....	جدول م 8.2
240.....	: زراعة الزيتون.....	جدول م 9.2
240.....	: الحبوب الزيتية.....	جدول م 10.2
240.....	: زراعة الكروم.....	جدول م 11.2
240.....	: تربية المواشي.....	جدول م 12.2

241	: اللحوم المتوفرة للاستهلاك	جدول م 13.2
241	: الصيد البحري	جدول م 14.2
242	: مقياس إنتاج المعادن	جدول م 15.2
242	: ميزان الطاقة	جدول م 16.2
243	: إنتاج الطاقة	جدول م 17.2
243	: إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط	جدول م 18.2
244	: مجموع استهلاك الطاقة	جدول م 19.2
244	: الاستهلاك النهائي للطاقة	جدول م 20.2
245	: مقياس الإنتاج الصناعي	جدول م 21.2
246	: دخول السياح	جدول م 22.2
247	: الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي	جدول م 23.2
248	: مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة	جدول م 1.3
249	: تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 2.3
250	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي	جدول م 1.4
251	: حساب السلع والخدمات	جدول م 2.4
251	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته	جدول م 3.4
252	: الاستثمار و التوفير	جدول م 4.4
253	: الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك	جدول م 5
254	: الميزان التجاري	جدول م 1.6
254	: بنية المبادلات التجارية	جدول م 2.6
255	: الواردات حسب أهم المنتجات	جدول م 3.6
256	: الصادرات حسب أهم المنتجات	جدول م 4.6
257	: التوزيع الجغرافي للمبادلات	جدول م 5.6
258	: ميزان المدفوعات مع الخارج	جدول م 6.6
259	: وضع الاستثمار الدولي للمغرب	جدول م 7.6
260	: بيان تطور موارد وحمولات الخزينة	جدول م 1.7
261	: بيان تطور الموارد العادية للخزينة	جدول م 2.7
262	: تقديرات الميزانية العامة	جدول م 3.7
263	: الأسعار بالدرهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب	جدول م 1.8
264	: تطور نشاط سوق الصرف	جدول م 2.8
265	: تطور السيولة البنكية	جدول م 3.8
266	: تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	جدول م 4.8
267	: معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية	جدول م 5.8
267	: معدلات الودائع لدى البنوك	جدول م 6.8
267	: سعرالفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني	جدول م 7.8

268.....	: سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذونات لأجل	جدول م 8.8
269.....	: السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة	جدول م 9.8
270.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول	جدول م 10.8
270.....	: معدلات الفائدة المطبقة على الأذونات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية	جدول م 11.8
271.....	: أسعار الفائدة المدينة	جدول م 12.8
271.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان	جدول م 13.8
272.....	: المؤشرات الرئيسية النقدية	جدول م 1.9
273.....	: المجمعات النقدية	جدول م 2.9
274.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول م 3.9
275.....	: مقابلات المجموع م3	جدول م 4.9
276.....	: الموجودات الخارجية الصافية	جدول م 5.9
277.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية	جدول م 6.9
278.....	: ديون على الاقتصاد	جدول م 7.9
279.....	: ديون على قطاعات الاقتصاد	جدول م 8.9
280.....	: التزامات تجاه قطاعات الاقتصاد	جدول م 9.9
281.....	: توزيع القروض البنكية حسب أجلها وحسب فروع النشاط	جدول م 10.9
281.....	: القروض الموزعة من طرف شركات التمويل	جدول م 11.9
282.....	: المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك	جدول م 12.9
282.....	: الاككتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة	جدول م 13.9
283.....	: المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.10
284.....	: المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل	جدول م 2.10
284.....	: إصدارات سندات الدين القابلة للتحويل	جدول م 3.10
285.....	: سوق سندات الاقتراض	جدول م 4.10
286.....	: المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم	جدول م 5.10
287.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية	جدول م 6.10

الإيداع القانوني : 2012 MO 1860

رد مك : 9-62-873-9981

رد مد : 2028-5418

بنك المغرب